

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا

رقم التسجيل:.....

الرقم التسلسلي:.....

البناء المنهجي لرسائل الماجستير في علم الاجتماع

جامعة منتوري قسنيطينة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية

تمهيد إشراف:

أ. د . مراد (زعيما)

إمداد الطالبة:

سميرة بوشعالة

تاريخ المذاقة:

2008/07/07

أعضاء لجنة المذاقة:

أ.د . صالح فيلاي، جامعة منتوري قسنيطينة، رئيسا.

أ.د. مراد زعيمي، جامعة باجي مختار عنابة، مقررا و مشرفا.

أ.د. عبد العزيز بودن، جامعة منتوري قسنيطينة، عضوا.

د.أحمد زردوسي، جامعة منتوري قسنيطينة، عضوا.

السنة الجامعية : 2008-2007

شهر وتقدير

بعد الله عز وجل ، أتقدم بجزيل الشكر ، إلى استاذي * زعيمي مراد * ، الذي استمر في الاشراف على هذا العمل رغم طول انقطاع .
استاذي ، ماذا عساي أقول ؟ وفي كل مرة أجيأ فيها إليك إلا وأجدك متوفها ومقدرا لظروفي ، باعثا فيا روح البحث والجد والنشاط من جديد .

فيما أستاذي ، تقبل مني أنسى معانى العرفان لك بجميل تفهمك وتقديرك لظروفي ، وإن كانت الكلمات تعجز عن وصف هذا التفهم والتقدير ، فجازاك الله كل خير على ما تبذله في سبيل العلم والمعرفة .
كماأشكر الأستاذ دليو فضيل ، الذي في الأوقات التي تغدر فيها اتصاليا بالمشرف ، إلا وجدته معينا لي في نفسي الغبار عن كثير من الأخطاء ، فأستاذى ليس أمامي إلا أن أدعوك لوالديك بألف رحمة من عند الله ، ودمت شامخا بعلمك ومعارفك ، متواضعا بنبل أخلاقك ومساعدتك للطلبة .

ولا أنسى الأستاذ علي غري ، ويونس عصر ، اللذان قدما لي كل التسهيلات الإدارية لإنجاز هذا العمل ، والأستاذ مانع عمار من جامعة المسيلة الذي زودني بعض المراجع .

فشكرا لكم جميعا ولكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث

إنجاز هذا البحث

الإهداء

الى من علماني أن الارادة هي سر النجاح : أبي وأمي .
الى من قدم لي الدعم المعنوي لإنجاز هذا العمل : زوجي
ورفيق دربي .

الى زهرتا قلبي ، وأمل غدي ابنتيا : لينة وآلاء الرحمن .
الى انسانة مهما قلت لن أوفيها حقها ، انسانة هيأت لي
الجو المناسب للبحث فكانت الأم الثانية لبنيتي ، رعتهمَا
وسقتهمَا بحنان ما كنت وأنا أمهما أن أعطيهما إياته ،

* تلک هي شقيقتي * آسيا *

فإليكم والى كل قلب خصص لي مكانا فيه أهدي ثمرة
جهدي .

* سميرة *



جزءی اللہ خیرا من تأمل صنعتی
و قابل ما فیها من السهو بالعفو
و أصلح ما أخطاته فیه بفضلہ
و فطنته و استغفر اللہ من سهوی

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
07	المقدمة.....
19	الفصل الأول : البحث الاجتماعي.....
20	* تمهيد.....
21	1 - تعريف البحث الاجتماعي.....
23	2 - مقومات البحث الاجتماعي.....
26	3 - أهمية البحث الاجتماعي.....
27	4 - أنواع البحوث الاجتماعية.....
30	5 - خطوات البحث الاجتماعي.....
34	6 - خطوات البحث الاجتماعي في الرسائل الجامعية.....
46	* خلاصة.....
47	الفصل الثاني : مشكلة البحث.....
48	* تمهيد.....
49	1 - تعريف مشكلة البحث.....
52	2 - عوامل اختيار مشكلة البحث.....
54	3 - مصادر اختيار مشكلة البحث.....
55	4 - معايير اختيار مشكلة البحث.....
56	5 - تحديد مشكلة البحث.....
58	6 - صياغة مشكلة البحث.....
61	7 - المعايير منهجية لتقدير مشكلة البحث.....
62	8 - مشكلة البحث في الرسائل الجامعية.....
73	* خلاصة.....
74	الفصل الثالث : تساولات أو فروض البحث.....
75	* تمهيد.....
76	1 - تعريف تساولات وفرضيات البحث.....
79	2 - وظيفة تساولات وفرضيات البحث.....
80	3 - مصادر فرضيات البحث.....
82	4 - أنواع فرضيات البحث.....
84	5 - صياغة تساولات أو فرضيات البحث.....
85	6 - معايير منهجية لتقدير تساولات أو فرضيات البحث.....

88	7 – تساؤلات أو فروض البحث في الرسائل الجامعية.....
97	* خلاصة.....
الفصل الرابع : منهج البحث.....	
98	* تمهيد.....
99	
100	1 – تعريف المنهج العلمي
101	2 – خصائص المنهج العلمي
102	3 – خطوات المنهج العلمي
104	4 – تعريف منهج البحث.....
106	5 – أهمية منهج البحث.....
106	6 – أنواع مناهج البحث.....
121	7 – معايير منهجية لتقدير منهج البحث.....
121	8 – منهج البحث في الرسائل الجامعية.....
132	* خلاصة.....
الفصل الخامس : مجتمع البحث.....	
133	* تمهيد.....
134	
135	1 – تعريف مجتمع البحث
137	2 – الشروط الواجب توفرها في العينة.....
139	3 – خطوات اختيار العينة.....
141	4 – طرق اختيار العينة
146	5 – معايير منهجية لتقدير مجتمع البحث.....
147	6 – مجتمع البحث في الرسائل الجامعية.....
156	* خلاصة.....
الفصل السادس : أدوات جمع البيانات.....	
157	* تمهيد.....
158	
159	1 – تعريف أدوات جمع البيانات.....
160	2 – أنواع أدوات جمع البيانات.....
179	3 – عوامل مؤثرة في اختيار أدوات جمع البيانات.....
180	4 – معايير منهجية لتقدير أدوات جمع البيانات.....
182	5 – أدوات جمع البيانات في الرسائل الجامعية.....
202	* خلاصة.....

203 الخاتمة
208 قائمة المراجع
213 الملاحق
214- ملحق (1) : قائمة الرسائل الجامعية
216- ملحق (2) : فهرس الجداول

المقدمة:

فطر الإنسان على حب الإطلاع، فطرة دفعته إلى التعرف على بيئته، سواء الطبيعية أو الاجتماعية فكان في كل مرة يقدم تفسيرات حول هذه البيئة، هذه التفسيرات أدت به إلى تكوين معرفة.

ولما كانت المعرفة هي مجموعة من المعاني والمعتقدات، والأحكام والتصورات الفكرية، التي تتكون لدى الإنسان، نتيجة محاولات المترددة لفهم الظواهر المحيطة به، فإنها تتشكل لديه على ثلاثة مستويات:

معرفة حسية: تعتمد على الحواس بالدرجة الأولى، وتعرف بالمعرفة البسيطة.

معرفة فلسفية: تعتمد على الخيال بالدرجة الأولى، وتعرف بالمعرفة التأملية.

معرفة علمية: تعتمد على المنهج العلمي بالدرجة الأولى.

وما يميز المعرفة العلمية ، عن المعرفتين السابقتين ، توفرها على موضوع ، واعتمادها على المنهج العلمي ، وكشفها للقوانين ، وهي لذلك تعرف بأنها نشاط انساني منظم ومنسق ، وأسلوب في البحث العلمي ، الذي يهدف الى ادراك الظواهر - طبيعة كانت اجتماعية - ادرايا صحيحا يؤدي الى الكشف عن الارتباطات بينها .
ومن ثم فالعلم صنفان:

علم طبيعي يهتم بدراسة البيئة الطبيعية.

وعلم اجتماعي، يهتم بدراسة البيئة الاجتماعية، ويدور حول قضايا الإنسان والمجتمع والتاريخ.

ولما كان العلم يتميز بالتخصص، والإتجاه دوما نحو المزيد من التخصص الدقيق، فقد ضم الصنف الأول، مجموعة من العلوم تشمل: الفيزياء و الكيمياء، والبيولوجيا، والفلك ...

وضم الصنف الثاني، مجموعة من العلوم تشمل: علم الاجتماع، علم النفس، علم الاقتصاد، والعلوم السياسية والإنتروبولوجيا، والتاريخ ...
ونحن هنا يهمنا علم الاجتماع باعتباره مجال تخصصنا.

إن المتأمل في تاريخ علم الاجتماع، لا يجد فيه تعريفا جاماً مانعاً له، فمنذ نشأته حتى عصرنا الحالي، نجد هناك تعريف مختلف، لا تعارض في حقيقتها، لأنها جميعاً تشير إلى أنه العلم الذي يدرس المجتمع من زوايا مختلفة، أو هو علم يدرس الظواهر الاجتماعية وهي ظواهر لها صفاتها الخاصة التي تميزها عن الظواهر النفسية، والاقتصادية ، والسياسية، والتاريخية... وإن تداخلت معها.

وإذا كان الاختلاف في تعريف علم الاجتماع، أمراً واقعاً بين العلماء، فإن الاتفاق في تحديد أهدافه هو قاسم مشترك بينهم، وذلك أن كل واحد منهم، يشير ضمناً أو صراحة إلى أن علم الاجتماع، كغيره من العلوم، يسعى إلى تحقيق الأهداف الأربع التالية:

1 - الكشف عن الظاهرة المدرستة.

2 - التعرف على العلاقات التي تربط الظاهرة المدرستة بغيرها من الظواهر.

3 - التوقع بما ستؤول إليه الظاهرة المدرستة في المستقبل.

4 - التحكم في سير الظاهرة المدرستة لصالح الإنسان.

وعلم الاجتماع، كي يحقق هذه الرباعية عليه الإهتمام بالبحث الاجتماعي، لأنه يستمد أهميته من تكامل هذا البحث وكفاءته المنهجية .

والبحث الاجتماعي، عبارة عن عملية فكرية منظمة ، يقوم بها الباحث من أجل تقصي موضوع اجتماعي ، بغية الوصول الى نتائج صالحة للتعليم أو ملائمة للعلاج . اذن البحث الاجتماعي ، ليس مجرد تقصي لحل المشكلات ، بل هو أكبر و أعمق من ذلك ، اذ ليس كل تقصي يمكن أن يكون بحثا ، وإنما الذي يمكن أن يدخل في هذا النطاق ، تقصي من نوع معين ، قائم على التفكير العلمي ، المتسم بالخصائص التالية :

1. استبعاد المعلومات الخاطئة .
2. الاعتماد على النتائج العلمية السابقة.
3. الموضوعية في معالجة الظواهر.
4. التجريد.
5. التعليم.

هذا ويمكن أن يختلف البحث العلمي ، من حيث هدفه العام ، حيث نجد البحث الأساسية و البحث الميدانية .

و البحث الأساسية، تهتم بتطوير نظريات علمية ، ومبادئ أساسية ، أكثر من اهتمامها بحل بعض المشكلات الفورية ، ولذلك فهي تضع الأسس الضرورية للبحث الميداني . هذا الأخير الذي يرمي أساسا إلى الوصول إلى حل مشكلة معينة ، ولو لم يصل الباحث أثناء بحثه إلى حقيقة جديدة ، دراسة تأثير المخدرات على سلوك المراهقين تهدف إلى غرض ميداني واضح .

ومن هنا تظهر حاجة المجتمع إلى البحث الميدانية التي تزودنا بالمعطيات الواقعية التي ترشدنا لإختيار وسائل اصلاح المجتمع وتنميته.

خاصة وأن الجزائراليوم تعاني من عدة مشكلات ، أصبحت تهدد كيانها وتمس بأهم مقوماتها و مواردها ، ولعل من بين هذه المشاكل على سبيل المثال لا الحصر ذكر: المخدرات ، التهريب ، و العنف ???

وإذا كانت الجزائر تعاني من هذه المشاكل ، وتحاول في الوقت ذاته ، الإنطلاق في طريق التنمية و التقدم الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي ، فإنها في أشد الحاجة أن توظف البحث الاجتماعية- خاصة الميدانية منها - بما يخدم هذه الأهداف .

و جامعتنا ادراكا منها لهذه الحقيقة نجد أنها تسعى إلى تدريب الطلبة أثناء دراستهم الجامعية على البحث الميدانية لتمكنهم من امتلاك مهارات بحثية معينة تجعلهم قادرين على اضافة معرفة جديدة، إلى رصيد الفكر الإنساني ، كما تسعى أيضا إلى اظهار قدراتهم في البحث عن طريق جمع المعلومات و عرضها بطريقة علمية صحيحة ، وفي إطار واضح المعالم يبرهن على قدرة الطلبة على اتباع الأساليب السليمة للبحث واصدار الأحكام النقدية السديدة التي هي ميزة الدراسات الأكademie .

و قسم علم الاجتماع لا يخرج عن هذه القاعدة ، حيث أن مجال التكوين فيه يتضمن مقاييس خاصة باعداد وتدريب الطلبة على البحث السوسيولوجي ، وهي مقاييس تلزم الطلبة طوال تعليمهم الجامعي ، مقاييس تهدف إلى تزويد الطالب بمعلومات عن المناهج وطرق البحث و أدواته ، لتأتي البحث الأكademie(بحث التدرج - بحث الماجستير - بحث الدكتوراه) كي تعكس درجة الإستيعاب ومستوى التحصيل الذي حققه الطالب ، فهي محطة أساسية في عملية التكوين عموما ، والتدريب على أسس البحث خصوصا ، ذلك أن البحث -

كما سبق القول ليس عملاً عشوائياً ، بل هو محاولة منظمة يحكمها منهج وتضبطها قواعد وأصول يجب ان يستند البحث عليها .

ومن ثم فان قسم الإجتماع بجامعة متوري قسنطينة ، يطلب كجزء من العمل الذي يؤدي للحصول على درجة معينة ، دراسة مستقلة قائمة بذاتها ، يكون الطالب قد أجرتها على النحو اللائق ، مرفقا بها تقريرا عن الإجراءات والنتائج مكتوبا في صورة بحث ، والغرض من ذلك ، هو تحديد ما اذا كان الباحث قادرا على إضافة معرفة اصيلة الى حقل تخصصه ، وهل يستطيع أن يبحث بنجاح موضوع بحثه.

وبحث الماجستير ، يعتبر واحدا من هذه الدراسات أو البحوث الأكاديمية وهي تبدأ عندما يتقدم الطالب الى قسم الدراسات العليا ، من أجل السماح له بتنقسي أبعد موضوع معين في حقل تخصصه ، وهنا يطلب منه أن يقدم اشكالية لموضوع بحثه

واذا كانت الجامعة توالي للرسائل الجامعية- باعتبارها بحث علمي- أهمية كبيرة، فلأنها تدرك أن عظمتها تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، ولذلك ترفض أي تقصير في ميدان البحث بما في ذلك البحث الإجتماعي لأنها تعتبره دعامة أساسية لاستمرار تقديمها كمؤسسة تربوية يعول عليها في تنمية المجتمع وتقدمه.

اذن...لا يكفي تكوين طلبة في الدراسات العليا كي يتمتع البلد بالتقدّم، ولا يكفي ذلك العدد الهائل من خريجي المعاهد الجامعية كمقاييس للتقدّم بلـ... بل ان تقدّم أي بلد يقاس بمدى كفاءة البحوث العلمية المنجزة، وهذه الكفاءة تستتبع من خلال بناء منهجي يرقى بها الى مستوى البحث العلمي القادر على المطالبة بحقه في الإهتمام به من قبل السلطات، اذ كيف نطالب الدولة بالإهتمام بالبحث الإجتماعي، واعطائه مكانته بتجسيده نتائجه، ونحن لم نقف على مدى مصداقية هذه البحوث؟كيف نطالب الآخرين بعدم التقصير، ونحن لا نعلم اذا ما كنا مقصرين في بحوثنا أو لا؟

وبعبارة أخرى اذا كنا نلوم أصحاب القرار في الدولة بعدم اهتمامهم بالبحوث الإجتماعية؟فاننا نتساءل هل لرسالة الماجستير- باعتبارها بحث اجتماعي- كفاءة منهجية؟ وعموما... فان رسالة الماجستير كي تتحقق لها الأصلة والتناسق من الناحيتين النظرية والمنهجية، عليها الالتزام ببناء منهجي متكامل.

هذا البناء المنهجي، عبارة عن تنظيم مترابط الخطوات ، تعمل كل واحدة منها على آداء وظيفة معينة، وفق معايير يتعين على الباحث الالتزام بها في بحثه، حيث يتقيّد باتباعها ويسترشد بها في سبيل الحصول على نتائج ذات مصداقية علمية وعملية.

وهو بناء يتجسد في الخطة أو التصميم الذي يقدم به الطالب رسالته، وإذا قلنا بناء منهجي فهذا يعني تطبيق خطوات المنهج العلمي المتمثلة في الشعور بمشكلة أو بسؤال يثير الباحث، فيوضع له حلولاً محتملة أو اجابات هي الفروض ثم يأتي بعد ذلك اختبار صحة هذه الفروض والوصول الى نتيجة معينة، ومن الطبيعي أن يتخلل هذه الخطوات الرئيسية عدة خطوات تنفيذية مثل تحديد المشكلة وجمع البيانات، وتقديرها ، والوصول الى تعميمات... وهذا يسير البناء المنهجي للبحث على شكل خطوات كي تزداد عملية وضوحا، هذه الخطوات لا تؤخذ بطريقة جامدة، بل ان لكل خطوة معايير تحدد كيفية استعمال كل واحدة منها،هذه الخطوات حددناها في بحثنا هذا بخمس خطوات هي:

مشكلة البحث- تساؤلات أو فروض البحث- منهج البحث- مجتمع البحث- أدوات جمع البيانات.

لاعتقادنا أن هذه الخطوات تمثل بداية البحث الاجتماعي، وكلما كانت البداية ملتزمة بالمعايير المنهجية كلما تحقق التكامل المنهجي لبناء البحث.
ومن ثم نقول: ان اختيار البناء المنهجي من المهام الصعبة ذلك أن خطواته، ليست شكلية فقط بل ان لكل خطوة شروط ومعايير تحدد كيفية استخدامها والعلاقة فيما بينها، ولكي يكون هذا الإستخدام متكامل ، فان على طلبة الماجستير الوقوف أمام عدة اعتبارات منهجية أهمها الموضوعية، الدقة ، الأمانة ... الخ

والسبب الأساسي في كل ذلك، والذي يجب أن يفهمه الطالب، هو أن يأخذ على عاتقه عباء البرهان على قدراته من أجل انتاج بحث أصيل ذو بناء منهجي متكامل .
وصفة القول في هذا المقام...أن رسائل الماجستير انما تتوجه الى فئة ذات مستوى علمي خاص، يختلف عن مستوى الفئات الأخرى، لذا حري بها أن تتوجه اليهم مستخدمة بناء منهجيا متكاملا.

وهنا يحق لنا أن نتساءل: ماذا عن هذا البناء المنهجي في رسائل الماجستير بمعهد علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة؟.
وبعبارة أخرى، هل الرسائل الجامعية، تلتزم بناء منهجي متكامل؟ وبهدي هذا التساؤل، نطرح التساؤلين الفرعيين التاليين :

تساؤل أول : ماذا استعملت الرسائل الجامعية في هذا البناء المنهجي؟

تساؤل ثان : كيف استعملت الرسائل الجامعية هذا البناء المنهجي؟

التساؤل الأول: هو تساؤل تمهدى للتساؤل الثاني، الهدف منه هو معرفة أهم الخطوات التي استعملتها الرسائل وذلك من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

هل توجد مشكلة بحث أو لا توجد؟

هل توجد تساؤلات بحث أو فروض بحث؟

ما هو المنهج المستخدم؟(معنى هل هناك تنوع في استخدام أنواعه المختلفة؟)

ما هو مجتمع البحث؟(هل هو مسح شامل أم مسح بالعينة؟ وإذا كان مسحا بالعينة ، ما هي العينة المختارة؟)

ما هي أدوات جمع البيانات المستخدمة؟(معنى هل هناك تنوع في استخدام أنواعها المختلفة؟)

التساؤل الثاني: هو تساؤل يكشف عن مدى تكامل الرسائل الجامعية وهو تكامل نستنبطه من مدى التزام الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية الخاصة بكل خطوة من خطوات هذا البناء بمعنى:

مدى إلتزام مشكلة البحث بالمعايير المنهجية الخاصة بتحديدتها وصياغتها.

مدى التزام التساؤلات أو الفروض بالمعايير المنهجية الخاصة بصياغتها.

مدى التزام منهج البحث بالمعايير المنهجية الخاصة بكيفية استخدامه.

مدى الإلتزام بالمعايير المنهجية الخاصة بمجتمع البحث.

مدى التزام أدوات جمع البيانات بالمعايير المنهجية الخاصة بكيفية استخدامها.

إن مشكلة بحثنا هذه لا تحتل أهمية كبرى، وهذا من جوانب عديدة :

فمن جانب أول: نجد أن علم الاجتماع، كي يكسب ثقة الناس، ويثير اهتمامهم ووعيهم به، وكى يشارك إيجابيا في تقدم المعرفة عموما، والمعرفة العلمية على وجه الخصوص، عليه الإهتمام بالبحث الاجتماعي.

وإذا كان علم الاجتماع يسعى لدراسة المجتمع، وطرح الأسئلة بشأنه، فإن من الأولويات التي يجب أن تلقى على عاته هي دراسة البحوث الاجتماعية، لأنه يستمد أهميته من أصلية هذه البحوث وتكاملها من الناحيتين النظرية والمنهجية.

وعليه فان لهذا البحث من الأهمية كونه سيكشف عن مدى أصلية هذه البحوث، وبالتالي الدور الذي سيسم به في تقدم علم الاجتماع وتوضيح مكانته وأهميته بين الناس

· ومن جانب ثان: نحن نعيش وسط مصالح متضاربة، تهدد صحتنا، وطمأنينتنا وراحتنا، واستقرارنا، ونعيش وسط مجتمع متذمّر متالم، لا يستطيع المسؤولون عنه، تكوين آرائهم بخصوص مشاكله، على أساس التخيل والظن، بل ان الضرورة الاجتماعية تقضي بحث هذه المشاكل بجهد علمي، يهدف إلى إعادة بناء الجانب الاجتماعي لمجتمعنا، بناء يؤدي إلى التئام التصدع الذي أصاب الركائز الأساسية لروحنا المعنوية.

وإذا كان مجتمعنا يعني من هذه المشكلات التي تكاد تكون مزمنة، وإذا كان يحاول الإنطلاق في طريق التنمية والنقد الاجتماعي، اقتصاديا، وسياسيا، فإنه في أشد الحاجة إلى أن يوظف البحوث الاجتماعية بما يخدم هذه الأهداف.

ولما كانت البحوث الاجتماعية بدورها، لا تتيّسر إلا إذا قامت على أصول توفر لها الشروط العلمية، وتمكنها من تحقيق أهداف مجتمعنا، فإنه من هذا الجانب أيضا، تتضح أهمية هذا البحث بشكل لا يقبل الجدل، ذلك أن سيعالج بالدراسة العلمية المنظمة، الأداة الكفيلة بالوقوف على مشاكل مجتمعنا، وتوجيهها بما يخدم حاضر هذا المجتمع ومستقبله.

ومن جانب ثالث: تعتبر رسالة الماجستير، سمة مميزة للدراسات الأكاديمية، وهي وثيقة اثبات لمقدرة الطالب، وجواز مرور إلى باب البحث العلمي، لأن هدف الدراسات العليا هو اتاحة الفرص الأكاديمية للبحث عن الحقيقة والمساهمة في تنمية المعرفة ولو على مستوى جامعتنا.

وإذا كان طلبة الدراسات العليا مباشرة بعد حصولهم على شهادة الماجستير، قد يصبحون أستاذة يلقون المعرفة إلى الأجيال القادمة من الطلبة.

وإذا كانت الرسائل المعدة من قبلهم، ستصبح مرجعا يعتمد عليه في بحوث أخرى، ولا سيما مذكرات التخرج.

فإن لهذا البحث من الأهمية، كونه سيكشف عن قدرة طلبة الدراسات العليا في البحث عن الحقيقة، وتنمية المعرفة، سيكشف أيضا عن مدى صلاحية هؤلاء الطلبة لمهنة التدريس، ذلك أن رسالة الماجستير هي أخلاق إلى جانب كونها التزام بخطوات المنهج العلمي، إذ كيف ننتظر من طالب لم يكن نزيها في بحثه، أمينا في دراسته، تلقين المعارف بنزاهة وأمانة؟ كيف نأمن هؤلاء الطلبة على تكوين جيل جديد، يملك زمام المبادرة والإبداع متحكم في خطوات البحث الاجتماعي، وهم أصلا غير ملتزمين بهذه الخطوات؟ لأنه كما يقال فاقد الشيء لا يعطيه، وكما سيكشف عن مستوى هذه الرسائل، ومدى كفاءتها، كي تصبح من المراجع الأساسية التي يعتمد عليها في العملية التنموية،

فإذا كانت متدنية فان هذا يسهل على ادارة معهد علم الاجتماع بجامعتنا، اتخاذ الإجراء اللازم والكافل بتوضيح كيفيات التعامل معها.

هذا وان اختيارنا لهذه المشكلة يرجع للأسباب التالية :

1 - متابعة تقاد تكون مستمرة ، لمناقشات وسائل الماجستير على مستوى معهد الاجتماع ، بجامعة متورى قسنطينة ، كشفت لنا عن قصور رسائل الماجستير من جهة ، وكفاءتها من جهة أخرى ???

قصور ، يستشف من انتقادات لجنة المناقشة للرسالة ، وهي انتقادات في غالبيها تبدو منطقية ، لأنها تطالب بضرورة الإلتزام ببناء منهجي متكملا .

كفاءة تستشف من اجازة " مشرف جدا " الممنوحة لمعظم الطلبة ، وهي إجازة لا تمنح الا لرسالة ذات بناء منهجي متكملا .

تناقض ، يدفعنا لإجراء هذه الدراسة بغية الإجابة على المسؤولين التاليين : هل الأساتذة يبالغون في انتقاداتهم ؟ أم يبالغون في تقديراتهم ؟

وفي ذات المناقشات لأنكاد نسمع عن المنهج ، الا المنهج الوصفي ، وعن العينة الا العينة العشوائية البسيطة ؟ وعن أدوات جمع البيانات ، إلا الإستماراة ؟ وكأنه لا وجود إلا للمنهج الوصفي ، و العينة العشوائية البسيطة ، والإستماراة ... ???

و اذا افترضنا هذا الوجود فقط ، فهل الطلبة استخدموا ذلك المنهج ، وتلك العينة و تلك الأداة ، استخداما يحقق تكميل البناء المنهجي للرسالة ؟

3- وأخيرا فلة الدراسات الأكاديمية ، التي تعالج الموضوع ذاته ، وهو افقار يشكل خطورة على جيل الطلبة القادمين ، الأمر الذي دفعنا الى الاسهام بهذا البحث المتواضع ، والذي يصب في صميم الدراسات المنهجية

لقد رسمنا لبحثنا هذا ، هدفا كشفيا تقويميا هو :
الوقوف على أوجه القوة و الضعف في الرسائل الجامعية ، بتحليلها نقديا ، معتمدين على المراجع العلمية .

ولما كانت تسؤالاتنا ، ذات طبيعة كشفية تقويمية ، ولما كانت المشكلة تسعى الى جمع معلومات عن رسائل الماجستير بغية تحليلها نقديا ، فإن الإجابة عن هذه التساؤلات و تحقيق هدف الدراسة ، يتطلب منهاجا منظما ، يمكن من دراسة هذه الرسائل بطريقة علمية منظمة ، بعيدا عن الإنطباعات الذاتية و المعالجة العشوائية ، منهاجا يمكننا من محتوى هذه الرسائل مباشرة ، دون الحديث مع معديها .

ولاشك أن أنساب منهج يحقق ذلك ، هو منهج تحليل المضمون ، و عند استخدامه سنتبع الخطوات التالية :

1- تحديد تسؤال المشكلة وهو: هل الرسائل الجامعية ، تلزم بناء منهجي متكملا؟
2- تحديد تسؤالات البحث وهي:

2 – 1 - ماذا استعملت الرسائل الجامعية في هذا البناء؟

2 – 2 - كيف استعملت الرسائل الجامعية هذا البناء؟

3- تحديد فئات التحليل : وما فئتين رئيسين : فئة ماذا استعمل؟ و فئة كيف استعمل؟

- 3 - 1 - فئة ماذا استعمل؟ : ونقصد بها الخطوات التي استعملتها رسائل الماجستير، والتي حددناها في بحثنا هذا بخمس خطوات هي : مشكلة البحث - تساؤلات أوفرض البحث - منهج البحث - مجتمع البحث - أدوات جمع البيانات.
- ومن ثم ضمت فئة ماذا استعمل ، خمس فئات فرعية:
- 3 - 1 - 1 - هل توجد مشكلة بحث أو لا توجد ؟
 - 3 - 1 - 2 - هل توجد تساؤلات بحث أو فرض بحث ؟
 - 3 - 1 - 3 - ماهو المنهج المستخدم ؟
 - 3 - 1 - 4 - مجتمع البحث هل بحث من خلال المسح الشامل أو المسح بالعينة ؟
 - 3 - 1 - 4 - إذا كان مسح بالعينة ، ماهي العينة المختارة ؟
 - 3 - 1 - 5 - ماهي أدوات جمع البيانات ؟
- 3-2 - فئة كيف استعمل؟ ونقصد بها ، هل هناك التزام بالمعايير المنهجية في استخدام خطوات البناء المنهجي للرسالة الجامعية؟ وهي خطوات حددناها بمشكلة البحث - تساؤلات أو فرض البحث - منهج البحث - مجتمع البحث - أدوات جمع البيانات ، و من ثم ضمت هذه الفئة خمس فئات فرعية تفرعت كل واحدة منها إلى فئات جزئية هي في مجللها المعايير المنهجية الواجب توفرها في كل فئة وذلك كالتالي :
- 3-2-1- فئة مشكلة البحث : وتحتها نجد ثلاثة فئات جزئية هي :
 - فئة تحديد مشكلة البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي : واضحة تماما - واضحة - غير واضحة تماما .
 - فئة صياغة مشكلة البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي : واضحة تماما - واضحة - غير واضحة تماما .
 - فئة ارتباط الأهداف بمشكلة البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي : مرتبطة تماما - مرتبطة - غير مرتبطة تماما .
- 3-2-2- فئة تساؤلات أو فرض البحث : وتحتها نجد ثلاثة فئات جزئية هي :
- فئة ارتباط التساؤلات أو الفرض بمشكلة البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي : مرتبطة تماما - مرتبطة - غير مرتبطة تماما .
 - فئة ارتباط التساؤلات أو الفرض بأهداف البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي : مرتبطة تماما - مرتبطة - غير مرتبطة تماما .
 - فئة توفر الشروط المنهجية لصياغة التساؤلات أو الفرض : وتقاس بثلاثة مستويات هي : متوفرة تماما - متوفرة - غير متوفرة تماما .
- 3-2-3- فئة منهج البحث : وتحتها نجد أربع فئات جزئية هي :
- فئة تبرير اختيار المنهج : وتقاس بمستويين هما : مبرر - غير مبرر .
 - فئة ارتباط المنهج بتساؤلات أو فرض البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي: مرتبطة تماما - مرتبطة - غير مرتبطة تماما .
 - فئة خطوات منهج البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي : واضحة تماما - واضحة - غير واضحة تماما .
- 3-2-4- فئة مجتمع البحث : وتحتها نجد خمس فئات جزئية هي :
- فئة تعريف المجتمع الأصلي للبحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي : واضح تماما - واضح - غير واضح تماما .

- فئة تبرير اختيار المسح الشامل أو العينة : وتقاس بمستويين هما : مبرر - غير مبرر.
 - فئة تحديد وحدة العينة : وتقاس بثلاثة مستويات هي : واضح تماماً - واضح - غير واضح تماماً .
 - فئة طريقة اختيار العينة : وتقاس بثلاثة مستويات هي : واضحة تماماً - واضحة - غير واضحة تماماً .
 - فئة ارتباط المسح الشامل أو العينة بالمنهج : وتقاس بثلاثة مستويات هي : مرتبطة(ة) تماماً - مرتبطة(ة) - غير مرتبطة(ة) تماماً .
- 3-2-3- فئة أدوات جمع البيانات : وتحتها نجد ست فئات جزئية هي :
- فئة تبرير اختيار أداة البحث : وتقاس بمستويين هما : مبرر - غير مبرر.
 - فئة ارتباط الأداة بتساؤلات أو فروض البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي: مرتبطة تماماً - مرتبطة - غير مرتبطة تماماً .
 - فئة ارتباط الأداة بمنهج البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي : مرتبطة تماماً- مرتبطة - غير مرتبطة تماماً .
 - فئة ارتباط الأداة بمجتمع البحث : وتقاس بثلاثة مستويات هي : مرتبطة تماماً - مرتبطة - غير مرتبطة تماماً .
 - فئة توفر الشروط المنهجية في اعداد الأداة : وتقاس بثلاثة مستويات هي : متوفرة تماماً - متوفرة - غير متوفرة تماماً .
 - فئة توظيف أداة البحث : وتقاس بمستويين هما : وظفت - لم توظف .

تعريفنا لهذه الفئات وكيفية قياسها في الرسائل الجامعية موجود في الجانب الميداني لكل فصل حيث أن كل فصل عالج خطوة معينة غطيناها بالفئة المناسبة.

4 - تحديد أداة التحليل : وهي وحدات التحليل في تحليلنا هذا ، سوف نعتمد على وحدات التحليل ، باعتبارها تساعد على استيفاء جميع فئات التحليل ، ووفق نظام واحد في معالجة البيانات . وفي بحثنا هذا ، سوف نعتمد على وحدة المفردة أو البند ، باعتبارها تساعدنا في الإجابة المباشرة على تساؤلات البحث . ونقصد بالبند هنا ، وحدات الإنتاج أو خطوات الرسالة ، و خطوات الرسالة قابليناها بفئات التحليل وقد كان لكل فئة فئات فرعية أخرى . بمعنى كل فئة هي في الوقت ذاته - و بالنسبة لبحثنا - بذذا يعبر عن انتاج الطالب ، هذا الإنتاج سيقيم لنعرف هل هو متكملاً منهجياً و هذا من خلال التحليل النقدي المعتمد على المراجع العلمية .

بمعنى : اذا كان التحليل على أساس البند يعتمد على معايير يضعها المحلل ، و هو ما قد يؤدي إلى الذاتية ، فإنه بالنسبة لبحثنا ، لن يكون للذاتية باب ، ذلك أن المعايير التي سنعتمدها كمرجع في التحليل ، لم نضعها نحن ، بل هي من وضع متخصصين في المنهجية، موجودة في جملة الكتب و المراجع التي تدخل في صميم المنهجية . هذا ، كما سنستعين بوحدة الفقرة أو الجملة و أيضاً وحدة الموضوع و ذلك حسب طبيعة كل فئة وكلما استدعتنا الضرورة إلى ذلك .

أما عن عينة بحثنا فهي :

من الناحية الكيفية : يتكون المجتمع الأصلي لبحثنا من مجموع رسائل الماجستير المجازة بمعهد علم الاجتماع ، جامعة متوري قسنطينة في في الفترة الممتدة من سبتمبر 1993 الى ديسمبر 1998 ، و هي فترة تواجدنا بمعهد الاجتماع و حضورنا شبه المستمر لمناقشات الرسائل ، و ذلك بغية الوقوف عليها ميدانيا.

من الناحية الكمية: يتكون المجتمع الأصلي للبحث من (36) رسالة أجازت بمعهد علم الاجتماع ، ومن (28) رسالة فقط متوفرة على مستوى المكتبة المركزية أو مكتبة العلوم الاجتماعية ، بمعنى (08) رسائل لم نجد لها أي أثر كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 01 : يوضح عدد الرسائل حسب السنة

السنة	عدد الرسائل المجازة	عدد الرسائل المتوفرة	عدد الرسائل المتوفرة
1993	01	01	01
1994	01	01	01
1995	07	06	06
1996	07	05	05
1997	10	06	06
1998	10	09	09

ومعدو هذه الرسائل منهم من ناقش رسالته وهو طالب ، و منهم من أعدها و ناقشها وهو يمارس التدريس في الجامعة ، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 2: يوضح توزيع الرسائل حسب السنة و الصفة :

السنة \ الصفة	طالب	أستاذ	المجموع	المجموع
1993	01	/	01	01
1994	/	01	01	01
1995	05	01	06	06
1996	05	/	05	05
1997	04	02	06	06
1998	08	01	09	09
المجموع	23	05	28	28

و اختيارنا لعينة هذا البحث كان بطريقة طبقية عشوائية بسيطة ، و للتوضيح هذا لاختيار نقول:

أولاً: اخترنا على أساس السنة ، بحيث من كل سنة نأخذ وحدتين ، وبما أننا لدينا 06 سنوات سنحصل على 12 وحدة ، لكن سنة 1993 و سنة 1994 لم تجازا فيما الا رسالة لكل واحدة منهما ، ومن ثم كان عدد الرسائل 10 من مجموع 28 رسالة ، و هو ما يمثل نسبة 35.71%.

ثانياً : اخترنا على أساس الصفة ، لأننا رأينا أن هذا المتغير يمكن أن يعطينا بعدها في التحليل ، فتوزعت العشر رسائل على الطلبة والأساتذة بالتساوي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 03: يوضح توزيع عينة البحث حسب السنة والصفة:

المجموع	أستاذ	طالب	الصفة \ السنة	
			السنة	الصفة
01	/	01	1993	
01	01	/	1994	
02	01	01	1995	
02	/	02	1996	
02	02	/	1997	
02	01	01	1998	
10	05	05	المجموع	

ملاحظة: سنة 1993 أجزيت فيها رسالة واحدة وهي لطالب.

سنة 1994 أجزيت فيها رسالة واحدة وهي لأستاذ.

سنة 1995 أجزيت فيها 06 رسائل واحدة فقط لأستاذ.

سنة 1996 أجزيت فيها 05 رسائل وهي كلها لطلبة.

سنة 1997 أجزيت فيها 06 رسائل منها 02 لأساتذتين ومن ثم اخترناهما لنحدث التوازن مع سنة 1996 حيث اخترنا رسالتين لطلابين.

سنة 1998 أجزيت فيها 09 رسائل منها 01 فقط لأستاذ ومن ثم اخترنا واحدة لطالب وواحدة لأستاذ.

ثالثاً: وفي اختيارنا للرسائل المنجزة من طرف الطلبة، قمنا بكتابة أسماء جميع الطلبة المعدين لهذه الرسائل - وهذا حسب كل سنة – على بطاقات متشابهة تماماً، ثم قمنا بخلط هذه البطاقات مع بعضها بعد طيها، وبعدها اخترنا العدد المطلوب من كل سنة (كما سبق شرح ذلك).

وفي الأخير نقول: إن بحثنا هذا قد ضم مقدمة وخاتمة، تخللتها ستة فصول.
المقدمة، طرحا فيها مشكلة بحثنا والإجراءات المنهجية التي ستتبع في تقصيها.
الفصل الأول: خصصناه للبحث الاجتماعي، وفيه حددنا تعريفنا الإجرائي للبحث
الاجتماعي كما حددنا فيه الخطوات التي سنبحث عن مدى التزامها ببناء منهجي متكملاً ،
وفي ذات الفصل حاولنا الإجابة على التساؤل الأول: ماذا استعملت الرسائل الجامعية في
هذا البناء ؟

الفصل الثاني: خصصناه لمشكلة البحث.

الفصل الثالث: خصصناه لتساؤلات أو فروض البحث.

الفصل الرابع: خصصناه لمنهج البحث.

الفصل الخامس: خصصناه لمجتمع البحث.

الفصل السادس: خصصناه لأدوات جمع البيانات.

هذه الفصول الخمسة، خصصناها أيضاً للإجابة على التساؤل الثاني، كيف استعملت
الرسائل الجامعية هذا البناء؟ كما حددنا في كل فصل تعريفنا الإجرائي لكل خطوة (مشكلة
البحث، تساؤلات أو فروض البحث، منهج البحث، مجتمع البحث، أدوات جمع البيانات).
أما الخاتمة، فقد خصصناها لمناقشة النتائج في عمومها مع التوصيات والإقتراحات.

وهنا ، نود أن نورد ملاحظة نراها جد ضرورية ، مفادها :
إن عنوان بحثنا " البناء المنهجي لرسائل الماجستير بجامعة منتورى قسنطينة" قد يثير
بعض الإنقادات من مثل :

- لماذا لم نخصص فصلاً للحديث عن البناء المنهجي ؟
- لماذا استخدمت كلمة رسائل بدل مذكرات ، فالمعنى به هو إنجاز مذكرات مكملة
لليل شهادة الماجستير وليس رسائل .

وبإمكاننا توضيح ذلك كالتالي :

لم نفرد فصلاً للحديث عن البناء المنهجي ، على اعتبارأن خطة البحث كلها تمثل هذا
البناء المنهجي .

فالبناء، هو تنظيم مكون من خطوات ، تعمل كل واحدة منها على آداء وظيفة معينة ، هذه
الخطوات تم تحديدها في فصل البحث الاجتماعي ، لذلك تم تخصيص فصل للبحث
الاجتماعي ، على اعتبار أنه عملية منظمة ، لا يتحقق تنظيمها إلا بالالتزام ببناء منهجي
متكملاً ، ولما كان هذا البناء يتكون من خطوات لكل واحدة منها معايير منهجية ، ارتأينا أن
تخصيص فصل للبناء المنهجي لن يفيد بشيء، بقدر ما سيكون مجرد تلخيص لكل الفصول
الأخرى .

وعليه تناولنا هذا البناء المنهجي من خلال الفصول التي ظهرت في خطة البحث وهي
فصل البحث الاجتماعي ، ثم بقية الفصول الأخرى ، والتي تمثل خطوات هذا البناء المنهجي
والمعايير المنهجية التي تحكم آداء وظيفة كل خطوة وكيفية تكاملها مع باقي الخطوات .

أما عن استعمال كلمة رسائل بدل مذكرات نقول :

- في الوقت الذي تم فيه اختيار هذا الموضوع كان المعمول به هو إنجاز رسائل مكملة لنيل شهادة الماجستير وليس مذكرات .
- الموضوع تم تسجيله بهذا العنوان ، ووافق عليه المجلس العلمي بهذا العنوان، وصعب علينا تغييره بعد ذلك ، لما يتطلبه هذا التغيير من إجراءات حالت ظروفنا دون اتخاذها .
- إضافة إلى ذلك فإن عينة بحثنا شملت بحوث أُنجزت في فترة زمنية كان المعمول به هو نظام الرسائل وليس المذكرات بمعنى عينة البحث تتكون من رسائل وليس مذكرات .
- وأخيراً نقول ، لكل هذه الإعتبارات وبعد استشارة مجموعة من الأساتذة تقرر إبقاء العنوان على ما هو عليه " البناء المنهجي لرسائل الماجستير بجامعة منتوري قسنطينة " .

الفصل الأول

المبحث الاجتماعي

تمهيد

- 1- تعريف البحث الاجتماعي.
 - 2- مقومات البحث الاجتماعي .
 - 3- أهمية البحث الاجتماعي.
 - 4- أنواع البحوث الاجتماعية.
 - 5- خطوات البحث الاجتماعي.
 - 6- خطوات البحث الاجتماعي في الرسائل الجامعية.
- خلاصة
- .

تمهيد:

فصل البحث الاجتماعي، يعتبر فصلاً تمهدياً لجميع الفصول اللاحقة. وعليه حاولنا قدر الإمكان عرض أهم ما يحتاجه بحثنا في هذا الفصل، مبتعدين عن عرض المعلومات لمجرد العرض، دون ما يكون لها سند في بحثنا.

حاولنا في هذا الفصل الخروج بتعريف اجرائي للبحث الاجتماعي سنلتزم به، ونسير على هديه في هذا العمل المتواضع.

كما تطرقنا فيه للخطوات الأساسية الواجب تواجدها في أي بحث اجتماعي، وحدنا الخطوات التي سنقف عليها في تقصينا للبناء المنهجي للرسائل المنهجية.

كما حاولنا الإجابة على التساؤل الأول: ماذا استعملت الرسائل الجامعية في هذا البناء المنهجي؟ وجواب هذا التساؤل يحدد لنا الفصول القادمة وما تتضمنه من أنواع خاصة الفصول الثلاث الأخيرة، فصل منهج البحث، وفصل عينة البحث، وفصل أدوات البحث.

1 - تعريف البحث الاجتماعي:

البحث الاجتماعي ، بحث علمي لا يمكن تعريفه الا في اطار الكل الذي ينتمي اليه، وعليه فان الضرورة المنهجية تحمي علينا تعريف البحث العلمي باعتباره كل شامل من أجل الوصول الى تعريف البحث الاجتماعي كجزء خاص من المعرفة العلمية.

والبحث العلمي اذا ما نظرنا اليه وجذبه يتكون من كلمتين هما: البحث والعلم.

اما البحث ، فهو مصدر الفعل بحث ، ومعناه: طلب، فتش، تقصى، تتبع، تحري، سأل، حاول، اكتشف، فيكون معنى البحث لغويًا: هو الطلب والتقصي والتقيش والمحاولة.

اما العلمي، فهي كلمة منسوبة الى العلم، والعلم معناه: المعرفة، والدراسة وإدراك الحقائق، كما يعني الإحاطة والإلمام بالحقائق وكل ما يتصل بها (غازى عناية، 1985 : 11).

والكلمتان في معناهما العام تعنيان:

بالنسبة للبحث هو محاولة العثور على شيء معين، والإنسان لا يحاول البحث عن الشيء إلا اذا كانت هناك حاجة تستدعي ذلك، بمعنى المحاولة هنا، هادفة وبالنسبة للعلم، هو يحمل معنى، اختلف العلماء حوله، ولكننا هنا- واستفأنا للغرض- نقول انه معرفة منظمة، أو ادراك الحقائق بطريقة منتظمة.

وعليه فان الكلمتين مجتمعتين (أي بحث علمي) ، تصبح تعني: "محاولة هادفة لإدراك حقائق الأمور بطريقة منتظمة.

و حول هذا المعنى تعددت تعاريف البحث العلمي اذ ذكر منها على سبيل المثال:
" البحث العلمي هو استقصاء دقيق يهدف الى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلا " (طاعت همام ، 1984: 37).

" البحث العلمي عبارة عن استقصاء دقيق ومنظم لظاهرة ما، باستخدام المنهج العلمي، بتقنياته الكمية والكيفية، وذلك بهدف اكتشاف حقائق، وقواعد عامة، يمكن التتحقق منها مستقبلا، ويمكن الاستفادة منها في الحياة العلمية والعملية " (فضيل دليو ، 1997: 15).
وهما تعریفان يجمعان على أن البحث تقصي دقيق، والدقة هنا تعني وجود خطة وتصميم، للوصول الى الهدف المرجو والمسطر في البداية، كما يؤكdan على صفة الصدق في البحث العلمي .

هذا كما نجد التعريفات التالية :

" البحث العلمي هو عملية الوصول الى الحقائق، و أسلوب لحل المشكلات عن طريق المنهج العلمي ". (عبد الغني النوري ، 1980- 1982 : 20)

" البحث العلمي هو عملية تقصي الواقع باستخدام طريقة منتظمة " (محمد علي محمد : 1986 ، ص : 349) .

" البحث العلمي هو عملية فكرية منتظمة ، يقوم بها شخص يسمى (الباحث) ، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) ، باتباع طريقة عملية منتظمة تسمى (منهج البحث) ، بغية الوصول الى حلول ملائمة للعلاج أو الى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة ، تسمى (نتائج البحث) (عبد الفتاح خضر ، 1981 : 11) .

هذه التعريفات الثلاثة ، استخدمت مصطلح عملية للدلالة على البحث ، و هو مصطلح لا يقابل البحث من الناحية اللغوية ، لكنه – و في رأينا – يقابل من الناحية الإصطلاحية ، ذلك أن مصطلح عملية يدل على أن هناك بداية ونهاية بينهما طريق أو مسافة ، والبحث كنشاط أو كقصي لا يختلف عن هذا المعنى ، اذ له بداية ونهاية ، بدايته سؤال يثير الباحث ، و نهايته إجابة عن هذا السؤال ، بينهما خطة و تصميم .

و ما يمكن استخلاصه من كل التعاريف السابقة، أنه على الرغم من تعدداتها فهي تشير ضمناً أو صراحة الى أن البحث العلمي سواء كان عملية أو محاولة ، فهو ليس عشوائيا بل منظم ، متلزم بمجموعة من الخطوات تدخل في اطار المنهج العلمي ، اذ لا يوجد بحث علمي لا يقوم على المنهج العلمي الذي هو عمود المعرفة العلمية و مميزها عن المعرفة الحسية و الفلسفية .

فالمنهج العلمي هو الموجه لأي بحث ، ذلك أنه يضع مجموعة من القواعد و الأسس ، يتبعها على الباحث الالتزام بها ، من أجل الوصول إلى نتائج ذات مصداقية .
هذا عن البحث العلمي ، أما اذا أردنا تعريف البحث في مجال تخصصنا ، فاننا لا نجد أي اختلاف ، الا من حيث موضوع البحث المختص بالحياة الاجتماعية .

و مع ذلك هناك من يضع تعريفاً خاصاً بالبحث الاجتماعي حيث نجد التعريف الآتي : "البحث الاجتماعي" ، هو عملية تقسيي الواقع ، والظواهر والمشكلات الاجتماعية بطريقة منظمة ، و يجب البحث على التساؤلات التي يضعها الباحث من البداية ، و يعتمد تصميمه و تنفيذه على قواعد المنهج العلمي ، و تطبيقها في دراسة مشكلة معينة " (عاطف غيث ، 1997 : 447) .

اذن البحث العلمي ايضاً ، عملية تصبو الى تحقيق هدف معين ، باتباع خطة محكمة من أجل الإجابة على مشكلة اجتماعية او فهم ظاهرة اجتماعية ...

" فالبحث الاجتماعي ينطلق من ظاهرة اجتماعية يحيط بها الغموض ، أو تحتاج الى تفسير ، مما اصطلح عليه علماء المنهجية " مشكلة البحث " ، و مشكلة البحث هذه تجعل الباحث الاجتماعي : يشعر بحب استطلاع لفهمها أو تفسيرها ، وهو بذلك يحاول الإجابة على الأسئلة التالية : لماذا أدرس ؟ كيف أدرس ؟ (فضيل دليو ، 1997 : 15) .

ما سبق ... نخلص الى أن البحث الاجتماعي ، عملية منظمة ، تضم مجموعة خطوات متراقبة و متلاحقة وفق أسس منهجية يحكمها المنهج العلمي ، و الذي حددت خطواته في قاموس علم الاجتماع كال التالي : يشتمل تطبيق المنهج العلمي في دراسة مشكلة معينة ، على الخطوات التالية : أ- تحديد المشكلة ، ب- التعبير عن المشكلة عن طريق مصطلحات مستقاة من الإطار النظري ، و مرتبطة بالنتائج الملائمة لبحوث سابقة ، ج- تحديد الفرض (أو مجموعة الفروض) المتصل بالمشكلة ، و الإستفادة من المبادئ النظرية التي تعتبر موضع اتفاق عام

د- تحديد الإجراءات الذي سوف تستخدم في جمع البيانات واختبار الفروض
هـ- جمع البيانات لتحديد ما اذا كان الفرض صحيحاً أم مرفوضاً، وأخيراً الرابط بين نتائج الدراسة، وبين الهيكل الأصلي للنظرية الذي يمكن تعديله من خلال النتائج الجديدة (محمد عاطف غيث ، 1997: 402).

استناداً على ما سبق... يمكننا وضع تعريف اجرائي للبحث الاجتماعي، سيلازمنا، وسنلتزم به طيلة هذا العمل، مفاده:

"البحث الاجتماعي، هو عملية منظمة لتقسيي موضوع يتصل بالحياة الاجتماعية ملتزمة في ذلك بناءاً منهجياً متكاملاً، يحقق لها هدف هذا التقسيي" فهو عملية ، لأنـه – كما سبق الذكر – يبدأ بسؤال وينتهي بجابة ، وبين السؤال واجابـته هناك طريق يسلكه عقل الباحث .

وما دام هذا الطريق بعيد عن العشوائية ، ومادامت الإجابة عن السؤال لا تكون بالظن والتخمين ، بل تتبع تخطيطاً أو تصميماً يحقق الهدف المرجو منها كان البحث عملية منظمة وهادفة تختص بالحياة الاجتماعية .

ومادامت هذه العملية منظمة ، فهذا يوحي بوجود ، نوع من الإلتزام لأن النـظام لا يتحقق إلا بالإنضباط والإلتزام بكل ما من شأنه أن يتحقق هذا النـظام .

والذي يجعل البحث - في نظرنا – عملية منظمة هو الإلتزام ببناء منهجي متكامل . البناء ، وهو التنظيم الرابط بين بداية البحث ونهايته ، تنظيم مكون من خطوات تعمل كل واحدة منها على أداء وظيفة معينة ، وفق معايير يتعين على الباحث الإلتزام بها للبلوغ هدفه .

منهجي ، لأنـه يعتمد على معايير منهجية خاصة بكل خطوة من خطواته وهي في عمومها خطوات المنهج العلمي ، المتمثلة في الشعور بالمشكلة أو بسؤال يثير الباحث فيضع له فروض كاجابـات محتملة ، ثم يسلك مجموعة من الإجراءات للتأكد من هذه الفروض وصولاً إلى إجابة شافية يمكن تعليمها على المشاكل المماثلة . متكامل ، لأنـ كل خطوة من الخطوات البحثية ، يجب أن تؤدي وظيفتها ، وتحقـق التـسانـد الضروري مع الخطوات الأخرى ، من أجل تحقيق هـدف البحث والوصول به إلى التـكـامل .

2 – مقومات البحث الاجتماعي :

إذا كان البحث الاجتماعي نشاط منظم ووجه لتقسيي موضوع يتصل بالحياة الاجتماعية مستعملاً في ذلك بناءاً منهجياً متكاملاً .

وإذا كان هذا الـبناء يتكون من مجموعة خطوات متراـبطة تعمل كل واحدة منها على أداء وظيفتها من أجل تحقيق هـدف البحث والوصول به إلى التـكـامل .

وإذا كان لكل خطوة من هذه الخطوات معايير منهجية خاصة تحدد كيفية استعمالها ، فهـنـاك أيضاً مـقومـات منهـجـية عـامـة ، يـجب توـافـرـها في جـمـيع خطـوـات هذا الـبنـاء ، اـذـ ذـكـرـ منها ثـلـاثـةـ على سـبـيلـ المـثالـ لاـ الحـصـرـ وـهـيـ :

2- 1- الأصلة :

وهي تعـني تمـيزـ الـبحـثـ بـالـأـهـمـيـةـ ،ـ والـجـدـةـ ،ـ وـالـسـقـلـالـ الـفـكـريـ (ـعـبـدـ الـفـتـاحـ خـضـرـ ،ـ 1981ـ)ـ .ـ

* الأهمية :

فأصلةـ الـبحـثـ تـنـبعـ منـ أهمـيـةـ الـمـشـكـلـاتـ الـتـيـ يـثـيرـهاـ ،ـ وـالمـوـضـوـعـاتـ الـتـيـ يـتـأـولـهاـ ،ـ وـالـمـجـالـاتـ الـتـيـ يـمـتـدـ إـلـيـهاـ ،ـ وـكـذـلـكـ قـيـمـةـ هـذـهـ الـمـشـكـلـاتـ بـالـنـسـبـةـ لـلـمـجـتمـعـ وـبـالـنـسـبـةـ لـغـيـرـهـاـ مـشـكـلـاتـ الـعـلـومـ الـأـخـرـىـ ،ـ وـبـالـنـسـبـةـ لـاـهـتـمـامـاتـ الـبـاحـثـيـنـ الـأـخـرـيـنـ بـهـاـ (ـغـازـيـ عـنـيـةـ ،ـ 1985ـ)ـ .ـ

وإذا كانت البحوث الإجتماعية تتفاوت من حيث الأهمية العلمية والعملية ، فإنه - كما يرى الباحث عبد الفتاح خضر- اكثراها فائدة ما يتناول المشكلة من الزاويتين النظرية والعملية بأسلوب علمي ملائم ، يقدم بدائل مختلفة لحلها.(عبد الفتاح خضر، 1981 : 64) .

ونحن نميل الى هذا الرأي ، لاعتقادنا الجازم ، أن أي موضوع ، يتناوله البحث الإجتماعي له أهمية ، لأنه وثيق الصلة بالحياة الإجتماعية المحتاجة دوما الى آليات تزيد من فهمنا لها ، والبحث الإجتماعي وحده الكفيل بتقديم هذه الآليات من خلال المواضيع التي يتناولها ، والنتائج التي يقدمها ، لأنه في النهاية يسعى الى خدمة الفرد والمجتمع .

ولكن ، البحوث الإجتماعية الأكثر أهمية - في رأينا - هي تلك الملزمة ببناء منهجي متكملا ، يظهر تكامله من خلال خطواته المستندة والمسترشدة بالمعايير المنهجية ، ومدى تناسب هذه الخطوات مع موضوع البحث وهدفه .

وهذا ما نحاول معالجته في هذا العمل المتواضع من خلال الكشف عن مدى تكامل البناء المنهجي للرسائل الجامعية .

* الجدة :

وأصلالة البحث تتبع أيضا من جدته ، أي أن يكون جديدا، ومبتكرا ويضيف معارف جديدة . وجدة البحث لا تعني بالضرورة أنه لم يعالج من قبل ، ولكن يجب أن ينصب البحث على جزء ، أو مشكلة متعلقة بالبحث ، ولم يتناول من قبل ، حيث أن معظم البحث وحتى السابقة يجد فيها الباحث الكثير من الحيثيات التي لم تبحث ، وتشمل جدة البحث ايضا زيادة الى الإضافات الجديدة أمورا أخرى ، كترتيب البحوث السابقة ، وترتيب جزيئاتها و موضوعها ترتيبا جديدا وتنظيمها ، كالاهتداء إلى أسباب جديدة لحقائق قديمة ، و مجالات جديدة لنظريات قائمة ، وقوانين متبعة ، وكأدوات جديدة (غاري عناية ، 1985: 30) .

و هنا نقول أن البحث الاجتماعي حتى وإن لم يبدع الجديد يكفيه أنه حقق هدفا نافعا من الأهداف التي سعى إليها ، وذلك كفيل بان يحقق الأصالة ، لكنه - في رأينا يتمتع بالأصالة أكثر ، إذا ما لترز في تحقيقه لهذا الهدف بالمعايير المنهجية للبحث ، لأن قيمة هذا الهدف تكمن في البناء المنهجي المتبع في الوصول إليه ، و مدى تكامله ، وهو ما نحاول تناوله في هذا العمل المتواضع .

* الاستقلال الفكري :

هذا كما تتبع أصلالة البحث الإجتماعي من استقلاله الفكري ، و هو مقوم لن يتحقق إلا إذا كان فكر الباحث أصيل ، و هو فكر يجب أن ينبع من ذاته ، حتى ولو كان متأثرا فيه بأفكار الغير ، مادام يعبر عن شخصيته ، وهذا لا يقل من تميز الفكر واستقلاليته ، ذلك أن الباحث يستخدم ما استقر في فكره الخاص ، و الذي تكون على مر الزمان ، نتيجة الإطلاع الواسع المستمر ، وهو يدخل في ذهنه مختلف الآراء ، والاتجاهات ، و الأفكار ، و المعاني ، و الألفاظ و يكون بها ثروة فكرية ، حتى اذا ما أراد أن يبحث في موضوع معين ، ألهمته تلك الثروة ، فيشكل منها ما يشاء من أفكار مفيدة ملائمة ، و هنا توصف أفكاره بالأصالة ، وبالنالي التميز و الاستقلال .

و هذا الإستقلال الفكري لا يصل إليه الباحث ، إلا إذا تخلص بدرجة عالية من التقليد والإتباع ، و هذا لا يتعارض مع الاقتباس أو الرجوع إلى مراجع الغير (عبد الفتاح خضر ، 1981 : 66-65) .

و هنا يحق لنا أن نتسائل ، هل للرسائل الجامعية - باعتبارها بحث اجتماعي -

استقلال فكري ؟

2-2- الأمانة العلمية :

الأمانة بوجه عام – فضيلة إنسانية - تقتضي أن يحافظ المرء على حقوق الغير بوازع من أخلاقه و ضميره ، لابتأثير الخوف من الجزاء الذي قد تفرضه السلطات . و هي في مجال البحث العلمي – بما فيه البحث الاجتماعي – تحمل نفس المعنى ، لكنها تترجم إلى الحفاظ على حقوق الباحثين السابقين ، لذلك فالباحث ملزم بالإشارة إلى المصادر التي استقى منها مختلف المعلومات التي استعان بها في بحثه، (عبد الفتاح خضر ، 1981 ، 14 – 15) لأن نقل أفكار الغير دون الإشارة إليها يعتبر سرقة علمية تخل بمقوم من أهم مقومات البحث و هو الأمانة العلمية .

اذن الأمانة مبدأ خلقي ، يدل على أخلاق الباحث و تربيته ، وهي تغرس فينا منذ نعومة أطافرنا ، وهي مطلب ضروري خاصة اذا كان الطلبة مباشرة بعد حصولهم على درجة الماجستير قد يصبحون أساتذة يلقون العلم والمعرفة لأجيال من الطلبة .

وهي مهمة يفترض في القائم بها ، أن يكون ذا أخلاق ينقل المعارف بأمانة ونزاهة بعيدا عن تهميش آراء الآخرين أو اقصاءها .

وفي اعتقادنا الوقوف على مدى توفر هذا المقوم في الرسائل الجامعية ، الى جانب التزامها بالمعايير المنهجية للبحث ، يكون من بين العوامل المساعدة للكشف عن مستوى هؤلاء الطلبة وبالتالي مدى كفاءتهم وقدرتهم للقيام بمهمة التعليم الجامعي .

2 – الموضوعية :

ويقصد بالموضوعية عدم التحيز في البحث ، والبعد عن تأثير العواطف ، والقيم والإنتماءات ، واثبات الأحكام واصدارها بعد استنادها على أدلة علمية ، حتى وان خالفت توجهات الباحث (بشير صالح الرشيد ، 2000 : 19) .

الموضوعية بهذا المعنى ، تعني ابداء الرأي ، بعيدا عن السخرية والتهكم ، ورفض آراء الآخرين لمجرد الرفض ، بل على الباحث الاجتماعي الترفع عن مثل هذه الممارسات ، واللجوء إلى تمحیص آراء الباحثين السابقين ونقدها نقدا بناء ، حتى وان رفض هذه الآراء عليه طرح البديل ، والرفض هنا يكون بلباقة وبأسلوب مهذب معتمدا على الحجج العلمية وفي ذلك قمة الموضوعية .

وهذا المعنى يقولنا إلى القول بأن الموضوعية التزام أخلاقي ، لكنها – وكما يقول مجدي عبد العزيز - ليست مرادفا للحياد ، وفي الوقت ذاته ليست نقيس الإنلتزام .

فالموضوعية (بمعنى تصوير الواقع على ما هو عليه نقيسها اللا موضوعية) (بمعنى تزييف حقيقة هذا الواقع واحفائه) ، وكلاهما يرتبط بالالتزام ما ، ولكن هناك فرق بين التزام والتزام بالطبع (مجدي عزيز ابراهيم ، 1989 : 17) .

فالالتزام مع الموضوعية في البحث الاجتماعي ، يعني الكشف عن كل جوانب الظاهرة ، مثل ذلك ، الكشف عن الآثار السلبية للملاهي الليلية على قيم الشباب ، وبالتالي ، فإن تعمد اخفاء جانب من الجوانب ، أو اهماله لأغراض مرتبطة بمصالح أصحاب هذه الملاهي يعني اللا موضوعية ، فالباحث الملزם هنا باظهار واقع الظاهرة دون أي اعتبارات ، يعتبر موضوعيا .

اذن ، الموضوعية التزام ، يتعلق أساسا بالضمير العلمي ، والقيم الذاتية للباحث فعلى الرغم ، من أن الباحث في تكوين هذه القيم ، يتتأثر بما هو سائد في مجتمعه من أفكار واتجاهات ، لكن مع ذلك عليه التعالي عن كل ما من شأنه أن يشوه موضوعية البحث الاجتماعي وبالتالي التشكيك في نتائجه .

وهي موضوعية ، يعد الإلتزام ببناء منهجي متكامل ، أحد السبل المؤدي إليها ، وهنا نسأل : هل هذا السبيل متوفّر في الرسائل الجامعية ؟
وخلاصة القول... أنتا عالجنا مقومات البحث الاجتماعي ، كمحاولة منا لترصدها في كافة خطوطه المتجلّسة في الرسائل الجامعية (باعتبارها بحث اجتماعي) .
وهي محاولة ، سنعمل على تحقيقها كلما أمكننا السبيل إلى ذلك .

3 - أهمية البحث الاجتماعي :

تبثق السياسة الإنمائية في المجتمع المعاصر من مفهوم شامل متكامل لعملية التنمية ، يأخذ في اعتباره الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية في عملية التنمية في كافة جوانب حياة المجتمع (محمد محمود الجوهرى ، 1983: 3) .

ذلك أن الاهتمام بالبعد الاقتصادي دون الاجتماعي يؤدي إلى تطوير الأول ، وثبتان الثاني ، وبالتالي حدوث هوة بين الجانب المادي للمجتمع وجانبه الثقافي ، وهي هوة تعمل على تكريس التخلف في المجتمع ، ونشر الجهل فيه ، ومن ثم عدم مسيرة الركب الحضاري .

ولا شك أنه مما يعين أجهزة الدولة ومؤسساتها في آداء رسالتها الإنمائية أكبر العون ، بل ويوجه كافة جهود التنمية في مجتمعنا ، ويرشدتها للطريق الصحيح ، وجود البحث الاجتماعية العديدة المتعددة ، التي تساعد المسؤولين في الواقع المختلفة ، على وضع أيديهم على مواطن المشكلات القائمة المحتاجة إلى يد التغيير ، فمثل هذه البحث الاجتماعية ، هي التي تلقي الضوء الكافي على أكثر المجالات احتياجا ، إلى أن تمسها سياسات التنمية وخطط التطوير ، وبدونها تذهب أكثر الجهود الإنمائية ، أدراج الرياح ، أو لا تثمر الثمرة المرجوة ، وتحدث التأثير المطلوب .(محمد محمود الجوهرى ، 1983: 3) .

اذن، أهمية البحث الاجتماعي تكمن في المواضيع التي يختص بتسلیط الضوء عليها ، فهي مواضيع ترتبط اساسا بحياة الناس ، وأسلوب معيشتهم ، كما تكمن أهمية البحث الاجتماعي في هدفه والمتمثل في الكشف عن مشكلات المجتمع ومعرفة العوامل المؤثرة في أوضاعه ، بغية التحكم ، من أجل صالح هذا المجتمع.

كما تبرز أهمية البحث الاجتماعي في حاجة المجتمع إليه ، حيث يقول محى الدين مختار : " ان الحاجة للبحوث والدراسات الاجتماعية ، لهي اليوم أشد منها في أي وقت مضى ، فالمجتمع الجزائري مثلا ، هو في أشد الحاجة إلى قدر ممكّن من المعرفة الدقيقة المستمدّة من الواقع الاجتماعي ، الذي يواجه اليوم الكثير من التحدّيات ليضمن من خلالها – أي المعرفة الدقيقة – تجاوز الكثير من العقبات التي تقف عثرة أمام كل محاولة للخروج من الأزمة " (محى الدين مختار ، 1999: 174) .

ويقول فضيل دليو : " يعتبر البحث العلمي من ضروريات هذا العصر ،

فهو المحرك لكل تقدم في كافة المجالات الإقتصادية ، والثقافية ، والإجتماعية ، ولم تصل الدول الصناعية لما وصلت اليه ، الا بفضل تشجيعها وسهرها الدائب على تطوير البحث العلمي ، ولعل الدول النامية ، ومنها الجزائر، أحوج ما تكون الى تطوير هذا المجال وتنميته " (فضيل دليو، 1995 : 5) .

اذن ، البحث الإجتماعي ، يعتبر دعامة أساسية لتقديم أي مجتمع من المجتمعات فهو سبيل هام يمكننا من الوقوف على ايجابيات المجتمع والعمل على تعزيزها من جهة ، والكشف عن سلبيات هذا المجتمع والعمل على الحد منها وتوجيهها من جهة أخرى .

وتزداد أهمية البحث العلمي بازدياد اعتماد الدول عليه ، لا سيما المتفوقة منها ، لأنها كلها أصبحت تدرك مدى أهمية البحث العلمي في استمرار تقدمها وتطورها وبالتالي تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية وأمنها القومي (فوزي عبد الله العكش ، 1986 : 1) .

وخلاصة القول هنا... أنه اذا كانت هذه هي أهمية البحث الإجتماعي ، والتي أبرزت لنا أن البحث الإجتماعي هو المحرك الأساسي لعملية التنمية ، فإن هذا المحرك يحتاج منا الوقوف على خطواته التي تجعله يعمل بكفاءة ومصداقية . وهي خطوات تمثل البناء المنهجي ، وهو بناء يجب أن يكون متكاملا ليتمكن من تحقيق هدفه ، ويسمى بالتالي في تقديم خدمة معينة للمجتمع ، وهذا ما نحاول الوقوف عليه في علمنا هذا .

4 – أنواع البحوث الإجتماعية :

هناك أنواع كثيرة للبحوث الإجتماعية ، وتعددت هذه الأنواع ، بتعدد المعايير المعتمدة في التصنيف ، وعموما ، نحن وايفاء منا للغرض وحتى لا ننتهى وسط هذا التعدد ، ونخوض فيه على حساب جوهر بحثنا ، فقد اعتمدنا على ثلاثة مقاييس في تصنيفنا للبحوث الإجتماعية وهي :

- 4 – 1 – من حيث الهدف العام للبحث .
- 4 – 2 – من حيث طبيعة البحث .
- 4 – 3 – من حيث التخصص الأكاديمي للبحث .

4 – 1 - من حيث الهدف العام للبحث :

حيث نجد البحوث النظرية والبحوث التطبيقية .
*** البحوث النظرية :**

وتسمى أيضا البحوث الأساسية ، أو البحوث البحتة ، وهي نشاط علمي ، يستهدف بصورة مباشرة ، التوصل الى حقائق ونظريات علمية ، بصرف النظر عما تؤدي اليه تلك الحقائق والنظريات العلمية المكتشفة من آثار تطبيقية (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 34 – 35) .

فتصنيم البحوث الأساسية لا يتضمن في العادة أي اهتمام مقصود ، بمشكلات التطبيق ، لأنها تهدف في جوهرها الى تقدم المعرفة ، ولذلك عادة ما تكون نتائجها على درجة كبيرة من العمومية ، تتعذر حدود التطبيق المباشر(فؤاد أبو حطب ، 1998 : 14) .

اذن ، البحث هنا غير مقيد بتطبيق نتائجه في المجال العلمي ، أو في الإستفادة منها في الوقت الحالي على الأقل ، لكنه يعطي ايساحا ، ويلقي ضوء على الكثير من الأوضاع القائمة ، ويفتح آفاقاً للبحث العلمي .

وقد لا تكون نتائجه ذات فائدة في البداية ، وذلك لعدم معرفة الحقائق التي تكتشف عند اجرائه ، ولكن مما لا شك فيه ، أن فائدته تظهر في البحوث التي تليه ، وتبدأ من حيث انتهى ، أو على الأقل ، تستخدما وصل اليه نقطة بداية . (جمال زكي ، السيد يس ، 1962 : 24) .

* البحوث التطبيقية :

وتسمى أيضا ، بالبحوث العلمية ، أو البحوث الميدانية ، وهي نشاط علمي الغرض الأساسي وال المباشر منه ، هو تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة ، أو التوصل الى معرفة لها قيمتها وفائدها العلمية في حل المشكلات الحياتية ، فهي بحوث لها قيمتها في حل المشكلات الميدانية . (راغب تركي ، 1984 : 18) .

وفي أغلب الأحيان فإن أساتذة الجامعات هم الذين ينشغلون في البحوث الأساسية ، ويساعدهم في ذلك بعض طلاب الدراسات العليا هؤلاء هم الذين يوجهون أنظارهم الى الدراسات الميدانية والتطبيقية . (عبد الرحمن عدس ، 1998 : 01) .

هذا النوع من البحوث هو الذي تتنمي إليه عينة بحثنا ، و هي الرسائل الجامعية ، التي أردننا الوقوف على مدى التزامها في تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة من أسس وقواعد منهجية ، هل التزمت بهذه الأخيرة ؟ حتى يمكننا أن نقول عنها أن لها بناء منهجياً متكاملاً وملائماً؟.

4-2- من حيث طبيعة البحث :

* البحوث الكشفية : و تسمى أيضا بالبحوث الاستطلاعية ، يقوم بها الباحث عامة عندما يكون ميدان البحث جديدا ، لم يسبق أن استكشف طريقه باحثون آخرون ، أو أن مستوى المعلومات عن البحث قليل (أحمد بدر ، 1989 : 29) و من ثم فإن هذا النوع من البحوث يمهد الطريق لبحوث مستقبلية أخرى ، أي التوصل إلى تحديد أولويات الموضوعات الجديرة بالبحث مستقبلا ، ولذلك فإنه بإمكان الباحث الإكتفاء بطرح مجموعة من التساؤلات التي تفي بأغراض دراسته ، و التي قد يطوها لاحقا إلى فروض جديرة بالاختبار (فضيل دليو ، 1997 : 26) .

* البحوث الوصفية : و تسمى أيضا بالبحوث التشخيصية ، و هي التي تركز على وصف سمات و خصائص مجتمع معين ، أو موقف معين ، أو مجموعة معينة ، (محى الدين مختار ، 1999 : 190) .

لكن في كثير من الحالات لا تتفق البحوث الوصفية عند الوصف ، أو التشخيص الوصفي ، ولكنها تهتم أيضا بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر المتداولة بالبحث ، و ذلك في ضوء قيم و معايير معينة . و اقتراح الخطوات والأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول بها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليها في ضوء هذه القيم والمعايير (راغب تركي ، 1984 : 19) .

* البحوث التفسيرية :

و تسمى أيضا ، بالبحوث التجريبية ، و هي بحوث تختبر العلاقات السببية بين المتغيرات ، أو الفروض عن طريق التجربة ، و يحتاج هذا النوع من البحوث إلى دقة شديدة .

اذن ، هي بحوث تعتمد على المنهج التجريبي ، القائم على الملاحظة ، وفرض الفروض ، و التجربة الدقيقة المضبوطة ، و ما يميز هذه البحوث هو ضبطها للمتغيرات و التحكم فيها عن قصد ، و تعتبر التجربة العلمية مصدرا رئيسيا للوصول إلى النتائج ، أو الحلول بالنسبة لل المشكلات المبحوثة ، لكن هذه البحوث تستخدم في نفس الوقت ، المصادر الأخرى في الحصول على البيانات التي يحتاج إليها الباحث ، بعد فحصها والتحقق من دقتها و صحتها و موضوعيتها (راجح تركي ، 1984 : 20).

* البحث التاريخية :

وهي التي تعتمد على المنهج التاريخي، لأنه يسمح بالدراسة التبعية للظاهرة المعالجة عبر الزمن ، بالإضافة طبعا إلى ما يعتمد عليه من تقنيات مناسبة لهذا النوع من البحوث (فضيل دليو ، 1997 : 27).

* البحث الاستشرافية :

تهتم بمحاولة استشراف مختلف الأبعاد المستقبلية للظاهرة و ذلك من خلال طرح و مناقشة مختلف البدائل التطويرية الممكنة لها مع إمكانية تفضيل مسار مستقبلي على غيره من المسارات ، معتمدة في ذلك على التراكم الخاص بمختلف المعطيات الماضية و الحاضرة للظاهرة المدرستة (فضيل دليو ، 1997 : 27).

4 - 3 - من حيث التخصص الأكاديمي للبحث :

و نقصد به تصنيف البحث في المرحلة الجامعية ، حيث نجد ثلاثة بحوث هي :
بحث التدرج ، بحث الماجستير ، و بحث الدكتوراه .

* بحث التدرج :

الهدف منه ، أن يتعلم الطالب جمع المعلومات و ترتيبها ترتيبا منطقيا ، و التأليف بينها ، و التدرب على الأمانة و الدقة في النقل ، و تعلم طرائق النقد ، دون أن يطلب منه اكتشاف الجديد .

في بحث التدرج ، دليل على مدى قدرة الطالب في اختيار الموضوعات ، و تحديد المشكلات ، (خالدي الهادي ، قدي عبد العزيز ، 1996 : 129 - 130) .

فبعد سنوات من الدراسة ، و تلقي مقاييس مختلفة ، و التي كانت المنهجية فيه كمقاييس حاضرة في كل سنة ، يأتي هذا البحث ، ليترجم مدى استفادة الطالب من هذا المقاييس و استيعابه له .

لذا ، فالقيمة العلمية لهذا البحث ، تتمثل في إتباع الطالب لخطوات البحث العلمي ، و إعداده لمرحلة البحث المبتكر (بحث الماجستير و الدكتوراه) (حميدة عمراوي ، 1985 : 33) .

* بحث الماجستير :

وهو بحث أكاديمي ، طويل نوعا ما ، يقوم به الطالب لنيل درجة علمية عالية - ماجستير- بإشراف أستاذ أكاديمي ، يتناول فيه الطالب موضوعا يستحق البحث ويتخذ في اكتشاف الحقيقة وإثراء المعرفة بها (مهدي فضل الله ، 1998 : 17) .

هذا البحث ، يجب أن يكون جديدا وجديا ، لأنه يأخذ شكل الكتب العلمية ، ويصبح مسجلا في المكتبات ويقرأه الطلبة الذين يهمهم ذلك الموضوع ، وفي نهاية الأمر ، يصبح مرجعا

علميا أساسيا ، وعليه يجب أن يدرك الباحث ، أن بحثه هو مساهمة علمية في حقل الإختصاص .

(عمر بوحوش ، محمد محمود الذنيبات ، 1995 : 19) .
هذه المساهمة يجب أن تكون ملتزمة ببناء منهجي متكامل ، وهذا ما نحاول الوقوف عليه في الرسائل الجامعية المجازة بقسم علم الاجتماع بجامعة منتوري قسنطينة .

* بحث الدكتوراه :

هو بحث أصيل * يقدم لنيل شهادة الدكتوراه ، وهذا البحث يوثق عامة بمصادر ومراجع كثيرة ، ويقوم على التحليل الدقيق وبراعة التأليف والتنظيم ، وحسن الأسلوب ودقة المنهج .
فعلى الباحث هنا ، أن يقدم شيئاً جديداً في مجال بحثه ، لم يسبق إليه أحد ، ويساهم مساهمة فعالة في إثراء المعرفة الإنسانية .

إذن ، ما يميز الأطروحة عن الرسالة ، هو أن أصلية البحث تكون أوضح وأقوى في الأولى ، مما يعني أن صاحبها يمكنه الإستقلال برأيه بعيداً عن آراء الغير ، سواء كانوا من الأساتذة المشرفين ، أو الباحثين المعروفين . (مهدي فضل الله ، 1998 : 17) .

عموما ، أيا كان نوع البحث ، فالملهم أن هذا البحث عليه أن يلتزم في تقصيه لمشكلته بالمعايير المنهجية الكفيلة بتحقيق تكامل هذا البحث .

5 – خطوات البحث الاجتماعي :

البحث الاجتماعي ، عملية منظمة لتقسي مشكلة تتصل بالحياة الاجتماعية ، ملتزمة بناء منهجياً متكاملاً يحقق لها هدف هذا التقسي .

وإذا قلنا الإلتزام ببناء منهجي ، فهذا يعني السير وفق خطوات المنهج العلمي المتمثلة في الشعور بمشكلة ، أو بسؤال يثير الباحث ، فيوضع له فروض كتفسيرات محتملة ثم يسلوك مجموعة من الإجراءات للتأكد من صحة الفروض ... وصولاً إلى اجابة شافية يمكن تعليمها على المشاكل المماثلة .

إذن ، هذه الخطوات لا تؤخذ بطريقة جامدة ، بل لكل خطوة معايير تحدد كيفية استعمال كل خطوة منها .

وهي خطوات يذكرها المختصون في مناهج البحث الاجتماعي من خلال الشكل الذي يقدم به البحث ، ولا يوجد اختلاف بينهم حول الخطوات الواجب تواجدها في أي بحث اجتماعي ، ولا سيما الأساسية منها والازمة حتى قبل كتابة تقرير البحث ، وهي في عمومها لا تخرج عن الخطوات التالية :

5 – 1 – مشكلة البحث :

وال المشكلة هي عبارة عن موضوع يحيط به الغموض ، ولإزالته هذا الغموض على الباحث تحديد مشكلة بحثه وايجاد حل لها .

ويعتبر اختيار المشكلة وتحديدها من أصعب المراحل التي تواجه الباحث ، بل وربما تكون أصعب من ايجاد الحلول لها . وعند اختيارها يجب مراعاة عدة معايير منهجية يمكن تلخيصها في الأصلية والواقع في نطاق اهتمامات الباحث وشخصه ، فضلاً عن امكانية القيام بدراستها . (محمد الغريب عبد الكريم ، 1987 : 29 – 30) .

اذن ، اختيار مشكلة البحث وتحديدها يتطلب من الباحث بذل جهود فكرية وعلمية مكثفة ودقيقة ، واتخاذ قرارات موضوعية مهمة ، إزاء ما يمكن دراسته والتخصص به خلال فترة زمنية معينة ، وتحت ظروف أكاديمية محددة . (احسان محمد الحسن ، 1994 : 33) .

5 – 2 – الدراسات السابقة : اذا وجدت الدراسات السابقة التي تتناول نفس موضوع البحث من بعيد ، أو من قريب ، فان عرضها يعتبر من الخطوات الأساسية ، الا أن ذلك لا يكون من أجل العرض فقط ، بل الباحث مطالب بتقديمها وأكثر من ذلك بتوضيح كيفية توظيفه لها في بحثه .

ذلك ، أن دراسة جهود السابقين ، والمرتبطة بحوثهم بموضوع البحث يعود بالفائدة العلمية على الباحث من نواح متعددة ، وهو أمر يضمن ألا يسير كل صاحب بحث في بحثه دون أن يضع في اعتباره ما جرى من قبل (محمد شفيق، 1985 : 200) .

والدراسات السابقة ، هي تلك الدراسات التي تحترم القواعد المنهجية في البحث العلمي ، وقد يوجد هذا النوع من الدراسات في البحوث ، أو في الكتب ، أو في المخطوطات ، أو في الرسائل ، أو في الأطروحتات الجامعية ، شريطة أن يكون للدراسة موضوعا و هدفا ونتائجا ، وأما اذا وجدت فرضيات البحث والعينة والمنهج والأدوات ، فالدراسة تصبح أكثر تفصيلا ودقة . (رشيد زرواتي ، 2002 : 91) .

5 – 3 – تساؤلات أو فروض البحث :

حيث أن البحث الإجتماعي قد ينطلق في تقصيه للمشكلة ، اما من تساؤلات في شكل جمل استفسارية تطرح استفسارات حول الغموض الذي يحيط بهذه المشكلة ، كما قد ينطلق من فرض في شكل جمل تقريرية تقدم تفسيرات مؤقتة للغموض الذي يحيط بمشكلة البحث . والتساؤلات أكثر ما تستخدم في البحوث الكشفية الإستطلاعية عندما يكون موضوع البحث جديدا ولم يتناول من قبل ، ولا توجد حوله بيانات كافية .

وعومما ان لم يضطر الباحث الى صياغة الفرض فقد يلجأ الى التساؤلات ، وهي تؤدي نفس الوظائف المنهجية التي تؤديها الفرض (رشيد زرواتي ، 2002 : 99) .

5 - 4 - مفاهيم البحث :

يعتبر تحديد المفاهيم خطوة منهجية هامة في البحث ، فكلما كانت المفاهيم واضحة ودقيقة جامعة لكل جوانب الموضوع ، تمكن الباحث من عدم الوقوع في التناقض و خلطه بين المفاهيم ، كما سهل ذلك على القارئ فهم مشكلة البحث و ما تشيره من تساؤلات أو ما تطرحه من فروض ، وتمكن بذلك من السير مع الباحث في اتجاه واحد دون أي تأويل للمفاهيم .

و تحديد المفاهيم يكون من خلال تعريفها إجرائيا ، بعد التعرض لها لغويًا و اصطلاحيا ، فالتعريف الإجرائي هو تكييف مختلف التعريف اللغوية والاصطلاحية لموضوع البحث . و يعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية و الخدمات الاجتماعية على أنه : " وصف محدد للظاهرة ، و كيف تدرس ، في مفاهيم توضح كيف سيتم قياس هذه الظاهرة . (رشيد زرواتي ، 2002 : 86) .

5 - 5- منهج البحث :

المنهج هو الطريق الذي يسير عليه الباحث في تقصيه لمشكلة بحثه ، و الإجابة على تساؤلاته ، أو التأكيد من صحة فرضه .

و لكل منهج شروط و متطلبات ، و قدرات محدودة في البحث و التقصي تفرض على الباحث استخدامها في حالات معينة ، فالمنهج التاريخي يتطلب وثائق و سجلات رسمية ، و غير رسمية ، و أقوال أشخاص معتمدين ، بينما المنهج التجريبي يتطلب عينة مسحوبة بشكل موضوعي من مجتمع البحث ، من أجل استقصاء المعلومات بشكل شفوي ، أو مكتوب (منع خليل عمر ، 1983 : 44).

إذن لكل مشكلة بحث ، منهاجاً يختص بتقصيها ، و يتعدد مشاكل البحوث الاجتماعية ، تعددت مناهج البحث أيضاً ، إذ ذكر منها :

- * منهج المسح الاجتماعي .
- * منهج دراسة الحالة .
- * منهج تحليل المضمون .
- * منهج قياس الإتجاهات .
- * المنهج السوسيومترى .
- * منهج قياس الرأى العام
- * المنهج التاريخي .
- * المنهج المقارن .
- * المنهج التجريبي .

5 - 6 - مجتمع البحث :

و هو المصدر الرئيسي الذي يجمع منه الباحث بيانات بحثه ، و مجتمع البحث يتكون من الوحدات التي سيقتصاها الباحث سواء كانت هذه الوحدات بشرية أو وثائقية ، والباحث في تقصيه لمجتمع البحث قد يلجأ اما للمسح الشامل أو العينة .

المسح الشامل عندما تدرس جميع وحدات مجتمع البحث .

العينة عندما يدرس جزء فقط من الوحدات الكلية لمجتمع البحث .

بمعنى في المسوح الشامل هو بحث كل المجتمع أما العينة فهي مجتمع البحث في جزء منه فقط .

إذن الباحث عندما لا يدرس كل المجتمع عليه اختيار عينة ، وفي هذا الإختيار يحدد حجم عينته ، خصائصها وطريقة اختيارها ودرجة تمثيلها للمجتمع الأصلي.

فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من وحدات المجتمع الأصلي ، ثم تعمم نتائج البحث على المجتمع كله (رشيد زرواتي ، 2002 : 191) .

فالعينة جزء محدد كما و نوعاً ، و يمثل عدداً من المفردات يحملون نفس الصفات الموجودة في مجتمع البحث ، يشترط أن تتاح الفرص لكل فرد من مجتمع الأصل لأن يقع عليه الإختيار ضمن العينة دون تدخل الباحث . (منع خليل عمر ، 1983 : 118) .

و يتعدد المشاكل التي تتناولها البحوث ، تعددت مناهج البحث ، و تعددت معها العينات حيث نجد :

- العينات الإحتمالية ، وتشمل : العينة العشوائية البسيطة – العينة المنتظمة – العينة الطبقية – العينة متعددة المراحل – العينة المساحية .
- العينات غير الإحتمالية ، وتشمل : العينة العمدية – العينة الغرضية – العينة الحصبة – عينة الكرة الثلجية .

5 – 7 – أدوات جمع البيانات :

في هذه الخطوة ، يوضح الباحث كيف سيجمع البيانات المتعلقة ببحثه ، حيث يختار الواسطة التي من خلالها يتصل بالمجتمع ، ويأتي بالبيانات الازمة ، وعليه توضيح المبررات العلمية التي جعلته يعتمد على هذه الأداة .

والأداة ، لا يقتصر دورها على جمع البيانات فقط ، بل على أساسها أيضا يتم تصنيف البيانات وجدولتها ، وهناك كثير من الأدوات المستخدمة في جمع البيانات ويمكن استخدام عدد منها في البحث الواحد ، لتجنب عيوب احدها.(محمد شفقي ، 1985 : 104) . وبوجه عام أدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي هي : المقابلة – الإستماراة – الملاحظة – التجربة – فئات ووحدات تحليل المضمون .

5 – 8 – معالجة البيانات :

وهي خطوة تخص تفريغ البيانات ، التي تم جمعها بالأدوات التي اختيرت في البحث ، حيث تنقل كل البيانات المجمعة إلى جداول تسمى جداول التفريغ ، وجدول التفريغ خطوة تجرى تمهيداً لمرحلة الدولة ، حيث تصنف البيانات ، في جداول بسيطة ، أو مركبة ، أو مزدوجة .

ثم ، يتم تحليلها أحصائياً ، لإعطاء صورة وصفية دقيقة ، لمضمون الجدولة وما شمله من نتائج ، وذلك بهدف تحديد الدرجة التي يمكن أن تعمم بها نتائج البحث على المجتمع الأصلي وعلى غيره من المجتمع ، ويستعان في ذلك بالأساليب الإحصائية المختلفة (محمد شفقي ، 1985 : 208 – 213) .

5 – 9 – نتائج البحث :

يحاول الباحث في هذه الخطوة ، تقديم ما انتهى إليه البحث ، من نتائج بصورة موضوعية ، حيث يقوم بترتيبها حسب أهميتها وصلتها بموضوع البحث وعلاقتها التكاملية بالإطار النظري .

فالمطلوب هنا ، هو استخلاص النتائج التي من شأنها أن تجيب على تساؤلات البحث ، أو تثبت فرضيه ، أو تنفيها (محى الدين مختار ، 1995 : 56) .

إذا حققت النتائج فروض البحث ، كان ذلك بعد نظر الباحث عند وضعه لفرضيات بحثه ، أما إذا لم تتحققها ، فعلى الباحث تفسير سبب ذلك ، واعطاء تبريرات قوية ، وتتجدر الإشارة إلى أن عدم تحقيق فرض البحث لا يعني مطلقاً القليل من قيمة البحث وأهميته ، إذ أن ذلك يكون أحياناً من أسباب قوة البحث وسلامته (مجدي عزيز ابراهيم ، 1989 : 60) .

كان ذلك ، عن الخطوات الواجب تواجدها في أي بحث اجتماعي ، أما عن الخطوات التي سنتقصاها نحن في بحثنا هذا ، ونقف على التزامها بالمعايير المحددة لكيفية استعمال كل واحدة منها هي :

مشكلة البحث – تساؤلات أو فروض البحث – منهج البحث – مجتمع البحث – أدوات جمع البيانات.

وهي خطوات تمثل بداية البحث الاجتماعي ، إذ فيها يجيب الباحث على الأسئلة التي تبادر إلى ذهنه وهي : ماذا أبحث ؟ ولماذا أبحث ؟ كيف أبحث؟ من أبحث ؟ و بماذا أبحث ؟ وكلما توصل الباحث إلى إجابة على هذه الأسئلة تكون الإنطلاقة الفعلية لبحثه . وجاء اقتصارنا على هذه الخطوات فقط ، لقناعتنا أنه كلما كانت إنطلاقة البحث أو بدايته ملتزمة بالمعايير المنهجية كلما تحقق الهدف الذي من أجله أجري البحث.

6 - خطوات البحث الاجتماعي في الرسائل الجامعية :

هنا حاولنا الإجابة على التساؤل الأول لمشكلة بحثنا وهو : ماذا استعملت الرسائل الجامعية في هذا البناء ؟ وهو تساؤل - كما سبق - تمهدى للتساؤل الثاني من مشكلة بحثنا . هذا التساؤل ، غطيناه بفئة ماذا استعمل ؟ والتي تضمنت هي الأخرى فئات فرعية وذلك كالتالي :

أولاً - هل توجد مشكلة ؟ ويتم قياس وجود مشكلة من عدمه بواسطة قدرة الطالب على توضيح الغموض الذي يحيط بموضوع البحث ، من خلال مستويين هما : توجد مشكلة - لا توجد مشكلة (سعود بن ضحيان الضحيان ، 1998 ، ع . 4 : 97) .

ثانياً - هل توجد تساؤلات بحث أو فروض بحث ؟ يتم قياس وجود تساؤلات أو فروض على حسب الجمل المستعملة ، فإذا كانت الجمل تقريرية فهي تمثل فروضا ، وإذا كانت الجمل استقصارية فهي تمثل تساؤلات (فضيل دليو ، 1995 : 14) .

ثالثاً - ما هو المنهج المستخدم ؟ تتم معرفة المنهج المستخدم من خلال الجملة التي بها يسمى الباحث المنهج الذي استخدمه في بحثه .

رابعاً - مجتمع البحث بحث بالمسح الشامل أو بعينة : تتم معرفة ذلك من خلال الجملة التي بها يوضح الباحث كيفية بحث المجتمع الأصلي ، هل يشمل البحث جميع وحدات هذا المجتمع أم أنه اكتفى بعينة منه فقط .

* إذا كان بحث بعينة ماهي العينة المختارة ؟ تتم معرفة العينة المختارة من خلال الجملة التي بها يحدد الباحث طريقة اختيار العينة .

خامساً - ما هي أدوات جمع البيانات : تتم معرفة هذه الأدوات من خلال الجملة التي بها يذكر الباحث هذه الأدوات .

وفيمما يلي بيان ذلك في الرسائل الجامعية المختارة .

وفي الرسالة(1) المعونة ب " الأوضاع الاجتماعية و انعكاساتها على وعي المرأة في الجزائر " .

توجد مشكلة : حيث بين الباحث أن مشكلة بحثه على النحو التالي : " الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها المرأة العاملة ومدى انعكاسها عليها ، واكتشاف التناقضات والتغيرات والحالة التي تعيشها بعد خروجها إلى العمل في الوسط الاجتماعي ، بالإضافة إلى كشف مدى وعيها لوضعيتها " .

توجد تساؤلات بحث : حيث بين الباحث أن بحثه ينطلق من التساؤلات التالية : - هل علاقة المستوى التعليمي للمرأة العاملة وتمسكها بعملها علاقة إيجابية ؟

- هل المرأة العاملة العازبة تواجه صعوبات أقل في مجال عملها عن المتزوجة ؟ - هل المرأة الأم تواجه صعوبات أكثر من العازبة ؟

- هل مشاركة المرأة في تشكيلات العمل والمنظمات نابع من وعيها ، أم مفروض عليها ؟
المنهج المستخدم في البحث هو المنهج وصفي والمنهج التاريخي .
مجتمع البحث بحث من خلال المسح الشامل .
أدوات جمع البيانات هي : الملاحظة البسيطة – المقابلة الشخصية – الاستمارة .

في الرسالة (2) المعونة ب: "أساليب الاتصال وعلاقتها باتجاهات العامل نحو عمله في المؤسسة الصناعية الجزائرية "

توجد مشكلة : حيث بين الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " لقد رأينا : أن الاتصال بأساليبه في المصنع الجزائري تواجهه عقبات سواء من طرف الادارة أو من طرف العمال ، فال الأولى في شكل بيرورقراطية ، ونقص الدراسة العلمية ، والثانية في الجهل ، وقلة الشعور بالمسؤولية . إن الدولة وبعض المسؤولين فيها يحاولون التغلب على ذلك من خلال تطبيق بعض أشكال التنظيم الجديد ، مثل التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، واستقلالية المؤسسات ، وهمما شكلان للتنظيم تواجههما صعوبات لم تحل بعد ، وعليه فهي النتائج الناجمة عن وجود أساليب اتصال تعترضها معوقات بيرورقراطية وثقافية ، على اتجاهات العمال نحو عملهم؟"
يوجد تساوٍ : حيث بين الباحث أنه قد صاغ لبحثه هذا الفرضية العامة التالية : " هل العامل الذي يعمل في ظل أساليب – فعالة ، كافية ، واضحة ، سهلة الاستعمال ، وفيه المعلومات – في المؤسسة الصناعية ، يكون اتجاهه نحو عمله إيجابيا ؟

المنهج المستخدم في البحث هو المنهج الوصفي .
مجتمع البحث من خلال عينة وهي عينة طبقية عشوائية .
أدوات جمع البيانات هي : الملاحظة – الاستمارة – الوثائق والسجلات .

في الرسالة (3)المعونة ب: " واقع الاتصالات الرسمية في التنظيم "
توجد مشكلة : حيث بين الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " في الدراسة الحالية حاول الباحث اثارة أهمية الاتصال كبعد تنظيمي لفهم ما يجري داخل نسق متميز في التنظيمات الاقتصادية للمجتمع الجزائري – خاصة التنظيمات الصناعية – الذي انتقل تاريخيا من تشکيلة اجتماعية تميزت بالسيطرة الاستعمارية بكلفة أبعادها وانعكاساتها الى تشکيلة اجتماعية مستقلة "

توجد فروض بحث : حيث بين الباحث أن هناك ثلاثة فرضيات في بحثه وهي:
1 – الاتصال عملية اجتماعية ، يتم من خلالها نقل مختلف التعليمات والأوامر والتوجيهات بهدف تحقيق أهداف التنظيم المسطرة .
2 – يؤدي الاتصال الأفقي إلى تكامل الأنماط الفرعية للتنظيم .
3 – يعكس الاتصال الصاعد في التنظيم طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة .
المنهج المستخدم في البحث هو : منهج دراسة الحالة والمنهج المقارن .
مجتمع البحث بحث بعينة : وهي عينة عشوائية طبقية متعددة المراحل .
أدوات جمع البيانات هي : الملاحظة البسيطة – السجلات والوثائق – المقابلات الحرجة – الاستمارة .

في الرسالة (4)المعونة ب: " النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر" .

توجد مشكلة : حيث يبين الباحث أن مشكلة بحثه كالتالي : ونظرا لأن الدولة عممت مراكز حماية الأمومة والطفولة في كامل الرتاب الوطني ونشرت سياستها في تنظيم النسل ، في الجزائر ، على أن تكون هذه الدراسة ميدانية في ولاية باتنة وذلك للوقوف على كيفية تطبيق سياسة تنظيم النسل في هذه الولاية كنموذج للولايات الجزائرية الأخرى .

توجد فروض بحث : حيث يبين الباحث أن هناك فرضية عامة لها ثلاثة فرضيات فرعية على النحو التالي : يعتقد نجاح أو فشل سياسة تنظيم النسل ميدانيا على جملة معطيات واقعية أكثر من اعتقادها على قرارات فوقية ، وهي الفرضية العامة ، والفرضيات الفرعية لها هي :

1- يتوقف نجاح سياسة تنظيم النسل على ما توفره الدولة من موانع حمل على اختلاف أنواعها ، وتكوين المستخدمين في الميدان ، وكذا نوعية استقبال الأفراد من حيث الجودة والرداة .

2 - يتوقف نجاح سياسة تنظيم النسل على ما تطبقه الأسرة الجزائرية لهذه السياسة تطبيقا محكما .

3 - للقيم الدينية والاجتماعية ، دور في التأثير على سياسة تنظيم النسل .
المنهج المستخدم في البحث : هو المنهج الوصفي التحليلي .

مجتمع البحث بحث بعينة : وهي عينة طبقي عشوائية .
أدوات جمع البيانات هي : الاستماراة – المقابلة الحرة – الملاحظة البسيطة – السجلات والوثائق .

في الرسالة (5)المعونة بـ " الخطاب الثقافي في الصحافة العمومية وعلاقته بالسياسة الثقافية في الجزائر".

توجد مشكلة : حيث يبين أن مشكلة بحثه على النحو التالي : "... ن ما شجعني أكثر على دراسة هذا الموضوع بالذات – رغم صعوبة التحكم فيه – هو اشتغالى عدة سنوات بالقسم على المساحة المحددة بالجريدة ، والتساؤلات التي يثيرها ذلك العمل بالنسبة لأهداف السياسة الثقافية في الجزائر ، أو بمعنى آخر مدى تطابق الخطاب الثقافي في جريدة النصر مع المباديء والقيم والأفكار التي يسعى المجتمع من خلال مؤسساته الثقافية – بما في ذلك المؤسسات الإعلامية – إلى نشرها وترسيخها بين أفراده؟ وهل هناك مؤشرات محددة تعود جذورها إلى الميدان الثقافي ، وهي المسؤولة عما يميز المجتمع من حالة استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي في فترات زمنية معينة ، أم العكس هو الصحيح ، أي أن بعض المشكلات ذات المنشأ الثقافي تكون سببا في استقرار المجتمع؟"

توجد فروض بحث : حيث يبين الباحث أن هناك فرضية عامة لبحثه وهي : " الخطاب الثقافي في جريدة النصر ينسجم تماما مع أهداف السياسة الثقافية في الجزائر ويعكس أبعادها " ولها أربع فرضيات فرعية هي .

1 - تهتم جريدة النصر بتتنوع مادتها الثقافية مع التركيز على المجالات الأدبية ، الفنية ، والفكرية .

2 - تركز جريدة النصر من خلال مضمونها الثقافي في نشر دراسات علمية في المجالات الأدبية والفكرية على حساب القوالب والأسئلة الصحفية الأخرى .

3 – جريدة النصر تهتم بالأحداث الثقافية على إبراز البعدين : الإسلامي والاشتراكي أكثر من غيرهما من البعد الأخرى .

منهج البحث المستخدم : هو منهج تحليل المضمنون .
مجتمع البحث أخذت منه عينة : وهي عينة عشوائية منتظمة .
أدوات جمع البيانات : هي الاستماراة .

في الرسالة (6)المعنونة بـ "بعض الظروف المؤثرة على التحصيل الدراسي للתלמיד والأداء البيداغوجي للأستاذ" .

توجد مشكلة : حيث يبين الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : "...نظرا لأهمية العلم والتعليم في حياة المجتمعات يمكن القول ، أنه لا تنمية حقيقة وفعالة بدون تعليم وتربيه ، ولا تعليم بدون تهيئة الظروف للأطراف الفاعلة في العملية التربوية التعليمية ، خاصة المعلم والتلميذ ن باعتبار المعلم الطرف المعطى للمادة العلمية والمربى ، والتلميذ الطرف المستقبل والأخذ لهذه المادة العلمية ، لكن الاهتمام بالمعلم وحده كما سبق ذكره لا يكفي ، إذا لم يكن هناك اهتمام بالتلميذ سواء من طرف اسرته وذلك بمساعدته وتهيئة الظروف المناسبة والمساعدة على المراجعة ، أو حتى بمساعدته ودعمه معنويا ، وذلك من خلال زيارات الدورية للمدرسة ، وحتى من طرف المعلم والإدارة في المدرسة ، ومن هذا المنطلق قمنا بطرق هذا الموضوع (التربية والتعليم) من حيث : "العلاقة التي تربط الأطراف الفاعلة في عملية التربية التعليمية بالظروف التي تعيشها هذه الأطراف ، وهذا من حيث تأثيرها على المردود والتحصيل الدراسي لها " .

توجد فروض بحث : حيث يبين الباحث أن لبحثه ثلاثة فرضيات هي :
1 – الظروف الاجتماعية – الاقتصادية التي يعيشها المعلم تعتبر عامل مساعد على التحصيل الدراسي الجيد .

2 – الظروف الاجتماعية – الاقتصادية التي يعيشها التلميذ تعتبر عامل مساعد على التحصيل الدراسي الجيد .

3 – الظروف التي يعيشها كل من التلميذ والمعلم داخل المدرسة (الظروف المهنية وظروف التكوين) ، تعتبر عامل مساعد لهما على المردود العلمي والتحصيل الدراسي .

المنهج المستخدم في البحث : هو المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمنون .

مجتمع البحث أخذت منه عينة : وهي عينة عشوائية بسيطة .

أدوات جمع البيانات : هي الملاحظة – المقابلة – الاستماراة .

في الرسالة (7)المعنونة بـ : " الثقافة المنتجة في المؤسسة الصناعية الجزائرية" توجد مشكلة : حيث يبين الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : "الجزائر وخاصة من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية بمفهومها الواسع والمتكامل ، وقد أولت الحكومات المتعاقبة جهوداً معتبرة ومنذ الاستقلال ، لتحقق تجربة صناعية ، وفي قطاعات اقتصادية كبيرة تهدف إلى إعطاء معنى ومحظى الاستقلال الذي كان ثمنه باهظا ... إلا أن الطموح لا زال يحيو ، ولم تتحقق التنمية بعد نتائجها ، من هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في المشكلة ومحاولة معرفة الخلل ، وقد حاول الباحث الاهتمام بجانب مهم في الثقافة التي يبني عليها

بالمجتمع ، حيث حاول الباحث دراسة هذه المشكلة القائمة بين الإنتاج والثقافة من خلال روبيتين مختلفتين ومتناقضتين .

توجد فروض بحث : حيث بين الباحث ن لبحثه فرضية عامة هي : " الثقافة تبني مجتمعا قويا و متوازنا ، تسوده السكينة ، و يحيا حياة اجتماعية سوية " و كان لها أربع فرضيات فرعية هي :

1 – الثقافة تشکيل للكيان الفطري للانسان.

2 – الثقافة المنتجة لها بعد وظيفي و حضاري في المجتمع.

3 – لن الخل في ثقافة الفرد و المجتمع له بالضرورة تأثير فيما ينتجه.

4 – كلما كان الانسان متذوبا سلوكيا مع ثقافته ، كان موضوعيا في علاقته و واقعيا في محيطه الاجتماعي.

- المنهج المستخدم في البحث : هو المنهج المقارن.

- مجتمع البحث أخذت منه عينة و هي عينة عشوائية منتظمة.

- أدوات جمع البيانات : هي الملاحظة – المقابلة – الوثائق و السجلات – الاستماراة .

وفي الرسالة (8) المعونة بـ " أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة و التلاميذ و علاقتها بالتوافق الاجتماعي للتلاميذ التعليم الثانوي "

توجد مشكلة : حيث بين الباحث أن مشكلة بحثه على النحو التالي : " مما سبق ، و انطلاقا من النقائص التي يعاني منها التعليم الثانوي من جهة ، و أهداف النظام التربوي ، التي تتمثل في تكوين المتعلمين تكوينا سليما متكاملا ، يبني الفرد الذي يساهم في بناء المجتمع من جهة أخرى ، فان التلاميذ لا يستفيدون جيدا من البرنامج التربوي ، الا اذا توفر في القسم جو اجتماعي يساعدهم على تحقيق ذلك ، بمعنى آخر التوافق الاجتماعي للتلاميذ لا يتحقق في القسم الا اذا سادت العلاقة الاجتماعية الديمقراطية بين الأساتذة و التلاميذ ، و التي تساهمن في تحقيق النظام التربوي في المجتمع "

توجد فروض بحث : حيث الباحث أن لبحث فرضية عامة هي : " يحدد نمط العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة و تلاميذ التعليم الثانوي ، نوع التوافق الاجتماعي للتلاميذ " و لها ثلاثة فرضيات فرعية هي :

1 – نمط العلاقات الاجتماعية الديمقراطية بين الأساتذة و التلاميذ ينعكس ايجابا على التوافق الاجتماعي للتلاميذ.

2 – نمط العلاقات الاجتماعية الديكتاتورية بين الأساتذة و التلاميذ ينعكس سلبا على التوافق الاجتماعي للتلاميذ.

3 – نمط العلاقات الاجتماعية الفوضوية بين الأساتذة و التلاميذ يحقق جزئيا التوافق الاجتماعي للتلاميذ.

المنهج المستخدم في البحث : هو المنهج الوصفي.

مجتمع البحث سحب منه العينة : و هي عينة عشوائية منتظمة.

أدوات جمع البيانات : هي الملاحظة – المقابلة – الوثائق و السجلات – الاستماراة

في الرسالة (9) المعونة بـ " صراع الأدوار في المؤسسات الجزائرية "

توجد مشكلة : حيث بين الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " و اذا كان التراث السوسيولوجي يطرح مسألة تحديد الأدوار و توافقها و تناقضها لتحقیق الفعالية التنظيمية ، فإن المتتبع لمختلف المساهمات النظرية و الاميريقية يخلص الى أن هناك معالم لاشكاله

بينها ، بل و تفرضها دراسة هذه الأدوار باعتبارها جزءا لا يتجزأ من البناء التنظيمي و شخصية العامل و المواقف و الظروف البيئية المحيطة ، و تتحدد معلم تلك الاشكالية في نمط العلاقات التفارضية التي يكشف عنها تصميم الأدوار داخل المؤسسة بين التوقعات التنظيمية الرسمية من الدور و بين ممارستها " *

* توجد فروض و تساؤلات : حيث بين الباحث أن بحثه استوجب طرح الفرضيتين التاليتين :

الفرضية 1 – تعيق ظاهرة صراع الأدوار فعالية التنظيم. و تكمن الإجابة عن هذه الفرضية في الإجابة عن التساؤلين التاليين:

- ما هي صور التعارض بين الأدوار التي توجد في المؤسسة الجزئية؟

- إلى أي مدى تأثر هذه الصور في إضعاف معنويات الأفراد العاملين و عدم رضاهما عن العمل، و تعرضهم لضغوط نفسية تؤثر على إنتاجيتهم؟

الفرضية 2 – يؤدي التصميم المنظم للعمل إلى تحقيق الفعالية التنظيمية . ان التحقق الأمير يقي من مدى صدق هذه الفرضية يرتبط بالإجابة الميدانية عن التساؤلين الآتيين :

- هل أن التصميم الجيد للعمل يرتبط بأدوار و سلوكيات محددة تجنب المؤسسة أي تناقض بين الأفراد في أدائهم لوظائفهم؟

- هل أ، القوانين و طرق العمل واضحة؟

المنهج المستخدم في البحث : هو المنهج الوصفي
مجتمع البحث سببي منه العينة ، وهي عينة احصائية.
أدوات جمع البيانات هي: الملاحظة، المقابلة، الإستماراة

في الرسالة (10) المعونة بـ: " تقويم التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة لدى الأقسام النهائية "

توجد مشكلة : حيث بين الباحث أن مشكلة بحثه على النحو التالي : " و هكذا نجد أن مادة الفلسفة ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، كالتحليل ، النقد ، التركيب ، الاستنتاج ... و غيرها و لهذا يجب التأكد من مدى استفادة التلميذ من هذه الأهداف ، و من مدى ملائمة الطريقة التي تقوم بها هذه الأهداف ، و التي تكون مصاغة في المقرر ، و هذا لا يأتي لنا إلا باختيار الوسيلة التقويمية الناجعة لمتابعة مدى ملائمة القضايا في نفس التلميذ..."

يوجد تساؤل و فروض : حيث بين الباحث أنه حدد لبحثه الفرضية العامة التالية : " هل تقويم التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة قائم على أسس علمية؟ و تدرج تحت هذه الفرضية العلامة الفروض الجزئية التالية :

- الامتحانات التي التي تتطبق في هذه المادة و سيلة كافية لتقويم تحصيل التلاميذ في مادة الفلسفة .

- بعض القضايا البيداغوجية و التربية سواء ما يتعلق بوضوح أهداف مادة الفلسفة عند الأستاذ، و كثافة محتوى البرنامج ، و صعوبة تدريس هذا المحتوى ، تؤثر على عملية التقويم في هذه المادة .

- التقويم في الفلسفة يرتكز على المرحلية في الأداء تشخيصي، تكويني و تحصيلي و نهائي.

- التقويم في الفلسفة يقيس مختلف نشاطات التلميذ و سلوكاته النفسية و الاجتماعية"

المنهج المستخدم في البحث : هو المنهج الوصفي.

مجتمع البحث سحب منه عينة : و هي عينة مقصودة.
أدوات جمع البيانات هي : الملاحظة – المقابلة – الاستمارة.
و عموما هذا العرض للبيانات يمكن تلخيصه في الجدول التالي:
جدول رقم (4) يوضح خطوات البحث الاجتماعي في الرسائل الجامعية
كما حددتها أصحابها

أدوات جمع البيانات	مجتمع البحث (مسح شامل ام عينة)	منهج البحث	تساؤلات أو فروض البحث	مشكلة البحث	الخطوات رقم رسالة
- الملاحظة - المقابلة - الاستمارة	مسح شامل	الوصفي التاريخي	توجد تساؤلات	توجد مشكلة	01
- الملاحظة - الاستمارة - الوثائق و السجلات	عينة طبقية عشوائية	الوصفي	يوجد تساؤل	توجد مشكلة	02
- الملاحظة - الوثائق و السجلات - المقابلة - الاستمارة	عينة عشوائية طبقية متعددة المراحل	دراسة الحالة المقارن	توجد فروض	توجد مشكلة	03
- الاستمارة - المقابلة - الملاحظة - الوثائق و السجلات	عينة طبقية عشوائية	الوصفي	توجد فروض	توجد مشكلة	04
الاستمارة	عينة عشوائية منتظمة	تحليل المضمون	توجد فروض	توجد مشكلة	05
- الملاحظة - الاستمارة - المقابلة	عينة عشوائية بسطة	الوصفي تحليل المضمون	توجد فروض	توجد مشكلة	06
- الملاحظة - المقابلة - الوثائق و السجلات - الاستمارة	عينة عشوائية منتظمة	المقارن	توجد فروض	توجد مشكلة	07
- الملاحظة	عينة عشوائية	الوصفي	توجد	توجد مشكلة	08

- الم مقابلة - الوثائق و السجلات - الاستماراة	منتظمة		فروض		
- الملاحظة - المقابلة - الوثائق و السجلات - الاستماراة	عينة إحصائية	الوصفي	توجد فروض وتساؤلات	توجد مشكلة	09
- الملاحظة - الم مقابلة - الاستماراة	مقصودة	الوصفي	يوجد تساؤل وفروض	توجد مشكلة	10

في تحليلنا للبيانات التي تضمنها هذا الجدول نعتمد على جملة من الجداول حاول أن نحل بواسطتها بيانات كل فئة على حدٍ و ذلك على النحو التالي :

الجدول رقم (05) : يوضح وجود مشكلة البحث في الرسائل الجامعية .

مشكلة البحث	%	ك
توجد مشكلة	100	10
لا توجد مشكلة	0	0
المجموع	100	10

يتضح من هذا الجدول ، ان جميع الرسائل الجامعية احتوت على مشكلة بحث ، فعندما نقصى ما انتجه الباحث - معتمدين في ذلك على وحدة البند - تحت ما أسماه بمشكلة البحث ، نجد أنه استطاع أن يبرز لنا الغموض الذي يحيط بالموضوع المراد تقصيه ، وهي مشكلات جديرة بالبحث فعلا ، لما تكتسيه من أهمية ، وهي أيضاً كانت مشكلات مختلفة ومتعددة ، منها ما يتصل بعلم الاجتماع التربوي ، ومنها ما يتصل بعلم الاجتماع الصناعي ، ومنها ما يتصل بعلم اجتماع الاتصال ، ومنها ما يتصل بعلم الاجتماع الحضري .

وهذا نقول ، من البديهي ، أنه لا وجود لبحث بدون مشكلة ، فبانعدام هذه الأخيرة ينعدم الأول وتتعدد المهمة التي وجد على أساسها ، فبالمشكلة إذن ، يقوم البحث ، حيث تصاغ التساؤلات أو تطرح الفروض ، يتحدد المنهج ، ويتحدد مجتمع البحث، وتنكشف أدوات جمع البيانات .

وهنا نتساءل ، إذا كانت المشكلة موجودة في جميع الرسائل الجامعية .

فهل تم تحديد هذه المشكلة ؟

وهل صياغة هذه المشكلة منهجية ؟

ثم هل أهداف البحث ترتبط بهذه المشكلة؟

الجدول رقم (6) : يوضح وجود التساؤلات أو الفروض في الرسائل الجامعية

تساؤلات أو فروض	ك	%
تساؤلات	02	20
فروض	06	60
فروض وتساؤلات	01	10
تساؤل وفروض	01	10
المجموع	10	100

يتضح من هذا الجدول أن (60 %) من الرسائل الجامعية وضعت لمشكلة بحثها فروضا صاغتها في جمل تقريرية ، أما (20 %) من الرسائل الجامعية انطلاقت في بحث المشكلة من تساؤلات صاغتها في جمل استفسارية .

وهنا نقول ، إن وضع التساؤلات كانطلاقه في البحث الاجتماعي لا يعتبر عيبا ، وهذا راجع لطبيعة البحث ، فهي التي تفرض وضع الفروض أو صياغة التساؤلات . والتساؤلات ، تقوم بنفس الوظائف المنهجية التي تقوم بها الفرضيات (كما يتضح في فصل تساؤلات أو فروض البحث) .

هذا ، كما أن هناك (20 %) من الرسائل وضعت لمشكلة البحث تساؤلات وفروض أو فروض وتساؤلات .

وما دفعنا الى هذه التفرقة ، هو أننا وجدنا من انطلق في بحثه من تساؤل وصاغ له فروض فرعية ، وهناك من انطلق من فرضيات وصاغ لها أسئلة فرعية ، فهل يصح ذلك منهجا ؟ ثم هناك من وضع لمشكلة بحثه تساؤلا (على أساس الجملة الاستفسارية التي صيغ فيها) ، ومع ذلك فان صاحب البحث لا يسميه تساؤلا بل فرضية عامة (كما سبق وأن أوضحتنا في الرسالة (10) المعونة بـ: " تقويم التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة لدى الأقسام النهائية " فهل يصح ذلك منهجا ؟، تساؤل يطرح معه جملة من التساؤلات :

هل هذه التساؤلات والفروض ترتبط بمشكلة البحث ؟

هل هذه التساؤلات والفروض ترتبط بأهداف البحث ؟

هل هذه التساؤلات والفروض مصاغة بطريقة منهجية ؟

الجدول رقم (7) : يوضح المنهج المستخدم في الرسائل الجامعية .

المنهج	ك	%
الوصفي	05	50
تحليل المضمون	01	10
المقارن	01	10
دراسة الحالة – المقارن	01	10
الوصفي – تحليل المضمون	01	10

10	01	الوصفي – التاريخي
100	10	المجموع

يتضح من هذا الجدول ، أن المنهج الوصفي استخدم في الرسائل الجامعية كمنهج منفرد بنسبة (50٪) وهي نسبة عالية جدا ، بالمقارنة مع المناهج الأخرى التي استخدمت منفردة اذ لا تتعدي نسبتها (10٪) سواء لمنهج تحليل المضمون أو المنهج المقارن .

هذا ، والمنهج الوصفي استخدم مع مناهج أخرى في الرسائل الجامعية بنسبة (20٪) ، واذا أضفنا هذه النسبة الى نسبة استخدامه كمنهج منفرد ، تصبح نسبة تواجده في الرسائل الجامعية تمثل (70٪) ، وهي نسبة تشير جملة من التساؤلات مفادها : لماذا هذا الاستخدام للمنهج الوصفي والذي يكاد يكون مسيطرا على الرسائل الجامعية ؟ لأن طبيعة هذه المشكلات تفرض استخدام المنهج الوصفي ؟

- أم أنه منهج صالح لدراسة جميع المشكلات على اختلاف طبيعتها ؟ !!

- أم لأنه منهج أسهل في تطبيقه من المناهج الأخرى ؟ !!

- أم هو التقليد لا غير ؟ !!

هذا ، وهل المنهج الوصفي كمنهج يكاد يكون هو المسيطر على الرسائل الجامعية ، كان استخدامه ملتزما بالمعايير المنهجية الواجب توفرها فيه كمنهج علمي موضوعي في تقسيي ابعاد المشكلة ؟

والسؤال ذاته ، نوجهه للرسائل الجامعي التي فلت من سيطرة المنهج الوصفي ، والتي استخدمت مناهج أخرى بنسبة (30٪) ، فهل استخدمت هذه المناهج فعلا ، بحيث وظفتها ؟ أم مجرد اقحام لمناهج في غير موضوعها ؟

الجدول رقم (08) : يوضح تناول مجتمع البحث في الرسائل الجامعية . (مسح شامل بالعينة)

%	ك	مجتمع البحث
10	1	المسح الشامل
90	9	العينة
100	10	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن مجتمع البحث بحث من خلال المسح الشامل أو من خلال بحث جميع وحداته وهذا بنسبة (10٪) ، في حين بحث من خلال عينة بنسبة (90٪) .
وهما نسبتان ، تؤكdan عيوب المسح الشامل وتهرب الباحثين من اتخاذ أسلوبا في جمع البيانات حيث أن تكاليفه باهضة ، ويستغرق وقت وجهد كبيرين يتعدى معها نقسي كل وحدات المجتمع ، إلا إذا كان مجتمع البحث قليل الوحدات نسبيا يصبح استخدامه ذو فائدة كبيرة ونتائجها تكون دقيقة وموثوق بها لأنها جمعت من كل فرد في المجتمع ، ضف الى ذلك أنه يجنينا أخطاء التحيز (سنتناول ذلك في فصل عينة البحث) .

الجدول رقم (09) : يوضح طرقة اختيار العينة في الرسائل الجامعية .

طريقة اختيار العينة	ك	%
عشوائية بسيطة	01	11.11
عشوائية منتظمة	03	33.34
طبقية عشوائية	02	22.22
عشوائية طبقية متعددة المراحل	01	11.11
مقصودة	01	11.11
احصائية	01	11.11
المجموع	09	100

(المجموع لا يضم الرسالة التي اعتمدت على المسح الشامل)

يتضح من هذا الجدول ، أن هناك تنوع في استخدام العينات ، لكن الملفت للإنتباه هو أن ما يمثل نسبة (77.79 %) من الرسائل استخدمت العينات العشوائية أما عن العينات غير العشوائية فاننا نجدها ممثلة بالعينة القصدية (المقصودة) بنسبة (11.11 %) ، أما عن العينة الاحصائية فاننا لم نجد لها أي ، تصنيف ، فلا هي عينة عشوائية ، ولا هي عينة غير عشوائية ؟

ربما قد تكون عينة غير عشوائية لكن هناك مغالطة في التسمية فحسب ، عموماً هذا سيتضح في فصل عينة البحث .

وعموماً : أيا كان نوع العينة المستخدم في البحث (عشوائي - غير عشوائي) ، فاننا نتساءل - هل وفقت الرسائل في اختيارها للعينة الممثلة لمجتمع البحث؟
 - هل احترمت المعايير المنهجية الخاصة باختيار كل عينة ؟
 - هل العينات المختارة مرتبطة بمنهج البحث ؟

الجدول رقم (10) : يوضح أدوات جمع البيانات في الرسائل الجامعية .

أدوات جمع البيانات	ك	%
- ملاحظة - مقابلة - استماراة	04	40
- ملاحظة - استماراة - وثائق وسجلات	01	10
- ملاحظة - مقابلة - استماراة - وثائق وسجلات	04	40
استماراة	01	10
المجموع	10	100

يتضح من هذا الجدول أن ما يمثل نسبة (90 %) من الرسائل الجامعية قد استخدمت في بحثها أدوات متعددة لجمع البيانات ، في حين نجد رسالة اعتمدت على أداة واحدة في جمع البيانات وهو ما يمثل نسبة (10 %).

هذا التعدد في استخدام أدوات جمع البيانات من شأنه أن يتجاوز العيوب الموجودة في كل أداة لوحدها ، لا سيما إذا استخدمت كل أداة استخداماً منهجياً .
 وهنا نسأل : هل هذا التعدد في أدوات جمع البيانات ، جاء لأن هذه الأخيرة تكمل بعضها البعض ؟ أم هو مجرد اقحام لهذه الأدوات في غير موضعها ؟ دون توضيح لهدف وجودها في البحث ؟ أو رصد للبيانات التي جاءت بها كل أداة ؟
 ومن ذات الجدول : نستطيع أن نخلص إلى جدول آخر يوضح لنا نسبة استعمال كل أداة على حد .

الجدول رقم (11) : يوضح نسبة استخدام كل أداة لجمع البيانات في الرسائل الجامعية .

أداة جمع البيانات	ك	%
الاستماراة	10	100
الملاحظة	08	80
المقابلة	07	70

ما يلاحظ على هذا الجدول ، أننا لم ندرج فيه الوثائق والسجلات والتي اعتبرتها الرسائل أدلة لجمع البيانات ، وهذا خطأ ، حيث أن الوثائق والسجلات مصدر من مصادر جمع البيانات وليس أدلة لجمع البيانات (وهي قضية ستنطرق إليها في فصل أدوات جمع البيانات).

وعليه تكون الرسائل الجامعية قد استخدمت ثلاثة أدوات لجمع البيانات وهي الاستماراة بنسبة (100 %) ، الملاحظة بنسبة (80 %) ، وال مقابلة بنسبة (70 %) وهي نسب تجعلنا نسأل هل الرسائل الجامعية استخدمت هذه الأدوات فعلاً بحيث وظفتها في بحثها توظيفاً منهجياً ؟ وهل هي الأدوات الملائمة لمعالجة المشكلات المتداولة في هذه الرسائل ؟ أم هو مجرد اقحام لها دون فائدة ؟
 هذا ، ونسبة (100 %) التي مثلت استخدام الاستماراة في الرسائل الجامعية ، تجعلنا نسأل أيضاً : هل الاستماراة كأدلة لجمع البيانات تعتبر أمراً ضرورياً ، بل وحتى لإنجاز البحث الاجتماعي ؟ هل البحث الاجتماعي (الرسالة الجامعية) بدون استماراة يفقد قيمته ؟ .

خلاصة :

ذلك ، هو فصلنا عن البحث الاجتماعي ، والذي أجبنا فيه عن السؤال الأول لبحثنا وهو : ماذا استعملت الرسائل الجامعية في هذا البناء ؟
إجابة مفادها : أن كل الرسائل الجامعية تحتوي مشكلة بحث ، وهناك من انطلقت في تقصيها لهذه المشكلة من تساؤلات ، بينما هناك من انطلقت من فروض ، وهناك من جمعت بين التساؤلات والفرض ، أما عن المنهج الوصفي يكاد يكون هو المسيطر على هذه الرسائل رغم وجود من فلت من هذه السيطرة ، ومجتمع البحث على الرغم من الإمكانيات المحدودة لمنجزي الرسائل الجامعية ، إلا أن هناك من اعتمد في بحثه للمجتمع على المسح الشامل ، بينما الأغلبية لجأت إلى سحب عينة من مجتمع البحث لتكون هي المصدر الرئيسي الذي تجمع منه البيانات وقد كانت عينات متعددة .
أخيراً فإن أدوات جمع البيانات انحصرت في ثلاثة هي الاستماراة ، الملاحظة ، والمقابلة مع تواجد الاستماراة في كل الرسائل !!

إجابة على هديها نسأل :

هل هذه الخطوات المتتبعة في الرسائل الجامعية كانت ملتزمة بالمعايير المنهجية الخاصة بكل خطوة ؟ إجابة هذا السؤال سنقف عليها في خاتمة هذا البحث ، لكن بعدما ننقصى كل خطوة على حدٍ ، وهو ما سنقف عليه في الفصول اللاحقة .

الفصل الثاني

مشكلة البحث

* تمهد.

1. تعريف مشكلة البحث.
2. عوامل اختيار مشكلة البحث.
3. مصادر اختيار مشكلة البحث.
4. معايير اختيار مشكلة البحث.
5. تحديد مشكلة البحث.
6. صياغة مشكلة البحث.
7. معايير منهجية لتقديم مشكلة البحث.
8. مشكلة البحث في الرسائل الجامعية.
* خلاصة.

• تمهد

حاولنا في هذا الفصل الخروج بتعريف اجرائي لمشكلة البحث، والتطرق لكل ما يسبق اختيار المشكلة، من عوامل اختيارها، مصادرها، ومعايير اختيارها، وصول إلى تحديد مشكلة البحث وصياغتها، والمعايير المنهجية التي على أساسها تقوم مشكلة أي بحث. كما حاولنا في هذا الفصل الوقوف على مدى التزام طلبة الماجستير في تحديد هم وصياغتهم لمشكلة بحثهم بهذه المعايير المنهجية، وبذلك نجيب على جزء من التساؤل الثاني للبحث وهو كيف استعمل طلبة الماجستير هذا البناء المنهجي؟.

1. تعريف مشكلة البحث:

قبل التطرق إلى تعريف مشكلة البحث نود التطرق إلى مصطلح كثيراً ما يتناول في البحوث الاجتماعية وهو "الإشكالية" أو "إشكالية البحث". فالغموض الذي يحيط بموضوع البحث يخلق في ذهن الباحث سؤالاً، هذا السؤال يصبح مشكلة حينما تتعدى الإجابة عليه إجابة حاسمة، والمشكلة تتحول إلى إشكالية حينما ينتقل وضعها من مستوى التصور العقلي وحسب إلى مستوى الشعور والوجدان كذلك، فهي مشكلة تعيش ولا يظهر أفق لحلها حلاً نهائياً، فضلاً عن تباين المواقف بشأن بدائل الحل إلى حد التناقض، وهذا فالإشكالية هي مشكلة تجسدت إنسانياً، واتسعت جوانبها، وتعددت بدائل الحل، وأصبح متعدراً الإمام بها تصوريّاً مرتّة واحدة، ودخلت إلى مستوى الوعي والشعور، بعد أن صعب الإمساك بها على مستوى الذهن والتصور الدقيق. (علي غربي وأخرون، 2000-2001: 32).

فالإشكالية، ترتبط بموجهات نظرية تمدها بالتصورات المنهجية وتزودها بالمفاهيم والأنساق المعرفية الضرورية التي يقوم عليها بناء البحث بكامله و اختيار هذه الموجهات لا يتم بشكل اعتباطي، وإنما له أساس و مقومات على الباحث أخذها بعين الاعتبار في كافة خطوات البحث، لأن البحث في جوهره بناء منسجم تتكامل خطواته و يتم بعضها ببعض... هذا الاختيار يساهم بدوره في تحديد السؤال الذي يحدد فيه الباحث ما يرغب في بحثه. (فضيل دليو و آخرون، 1999: 75).

وما يفهم من هذا الطرح، هو أن الإشكالية عبارة عن إطار عام تحدد فيه المعالجة النظرية والمنهجية لمشكلة البحث، حيث يقول فضيل دليو: "الإشكالية باختصار عبارة عن ذلك الإطار النظري الشخصي المبني حول تسؤال رئيسي، فرضيات بحث، وخطوط تحليلية تسمح بمعالجة الموضوع المختار" (فضيل دليو، 1997: 18).

ويتمثل دور الإشكالية إذن، في أنها تعطي الفرصة للباحث لكي يحدد المسائل الجوهرية في بحثه، من تلك التي يعتبرها ثانوية، كما تحدد بكل وضوح الأسئلة المراد إيجاد أجوبة لها.

ومن عناصرها، الغموض وعدم الاتفاق إلى حد النزاع الدائم وتبادر البدائل، وتناقض المواقف، واختلاف المداخل، وتدخل الجوانب، و تعدد الميادين ، و صعوبة التناول الشامل في محاولة واحدة ، وهذا يعني أن استمرارية الأسئلة قائمة. فالإشكالية غموض و تدخلات وأسئلة قائمة وافتقار إلى الحسم، والمشكلة هي تعدد الإجابة عن سؤال إجابة حاسمة . (علي غربي وأخرون، 2000-2001: 32).

كان ذلك عن الإشكالية كإطار عام ، أمّا مشكلة البحث فإنّ الضرورة المنهجية تتحمّل علينا تعريفها بشكل من التفصيل حتى تتضح الرؤية أكثر.

وال المشكلة مشتقة من الفعل شكل ، و معناه: التبس ، والمشكلة جمع مشاكل و مشكلات، و معناها الأمر الصعب والمليبس.(المنجد في اللغة العربية المعاصرة، 2000).

ومشكلة البحث في معناها العام محاولة لتبييض ما هو صعب، أو تقسي لتوسيع ما هو غامض و مليبس.

و حول هذا المعنى تعددت تعاريفات مشكلة البحث، إذ ذكر منها على سبيل المثال.

"المقصود بمشكلة البحث... هو أن الظاهرة التي يختارها الباحث موضوعاً لبحثه، تصبح مسألة علمية، تعنى بالكشف عن جوانب معينة فيها، كتفاصيلها، وأوصافها أو نشأتها في المجتمع، وتطورها وأسبابها والعوامل المتدخلة في استمرارها، أو ما يتربت عليها من نتائج لظواهر أخرى، أو مدى إرتباطها بظواهر أخرى، وما ينتج عن ذلك بالنسبة للظاهرة" موضوع البحث.(فضيل دليو و آخرون،1999: 71).

"تعرف مشكلة البحث، بأنها موضوع يتحدى تفكير الباحث، ويطلب إزالة الغموض و إبراز الحقائق، ومنذ أن يقع اختيار الباحث على موضوع دراسته، فإن الموضوع يصبح بمثابة مشكلة له، لا ينتهي من التفكير فيه، إلا بإنها إعداده"(محمد شفيق، 1985: 18).

التعريف الأول، استخدم مصطلح "مسألة" كبديل لمشكلة البحث، ربما تقadiاً للخلط الذي قد يقع بين المشكلة الاجتماعية ومشكلة البحث، كما أشار إلى ذلك سعود بن ضحيان الضحيان و عبد الله الدليمي في قولهما: "إن مصطلح "مشكلة" أجرأ لأن يستخدم في البحث الاجتماعية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن مصطلح "مشكلة" يحمل غالباً بعد السلبي للظاهرة المدروسة، فضلاً عن أنه يصعب التفريق بين المشكلات الاجتماعية (الطلاق ونحوه)، والمشكلات البحثية (دراسة ظاهرة الطلاق مثلاً). (سعود بن ضحيان الضحيان، 1998، ع.4: 108).

وهنا نقول، أن هذا الخلط، قد يقع فيه غير المتخصص، أما المتخصص في البحث الاجتماعي، فيدرك تماماً أن مشكلة البحث أشمل وأوسع من المشكلة الاجتماعية.

فالمشكلة الاجتماعية، كما تعرف في قاموس علم الاجتماع: "هي موقف يؤثر في عدد من الأفراد، بحيث يعتقدون - أو يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع - بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوئ، وهذا تصبح المشكلة الاجتماعية موقفاً موضوعياً و تفسيراً اجتماعياً" ذاتياً من جهة أخرى، والمشكلات الأساسية التي يعني منها المجتمع، هي: إنحراف الأحداث، الجريمة، الانتحار، القتل، الإدمان، الطلاق، الضعف العقلي، التمييز العنصري، الصراع الصناعي، والإسكان غير ملائم، والمناطق المختلفة، والبطالة، والفساد الحكومي".(محمد عاطف غيث، 1997: 433).

وأيضاً، كما يعرفها عبد الباسط محمد حسن هي: "عقبة أو مجموعة عقبات تحول بين الظاهرة الاجتماعية وبين أدائها لوظائفها الاجتماعية الأساسية" أو هي: " انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددتها المجتمع للسلوك الصحيح". (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 148).

إذن، المشكلة الاجتماعية ترتبط بالجوانب السلبية المرضية في المجتمع، ومن ثم هي تحتاج إلى علاج قصد إصلاحها.

أما مشكلة البحث، في مدلولها أوسع وأشمل من المشكلة الاجتماعية، فإذا كانت هذه الأخيرة وحسب قاموس علم الاجتماع عبارة عن تفسير اجتماعي ذاتي، فإن مشكلة البحث عبارة عن تفسير علمي موضوعي، وإذا كانت المشكلة الاجتماعية ترتبط بالجوانب السلبية فقط في المجتمع، فإن مشكلة البحث تهم بالمجتمع في جانبيه الإيجابي والسلبي، فقد تكون مشكلة البحث مرتبطة بظاهرة سلبية في المجتمع كالإرهاب مثلاً، كما قد ترتبط بظاهرة إيجابية في المجتمع، كتبني الأطفال المسعفين أو التكفل بهم من قبل بعض العائلات، أو التكافل الاجتماعي في المجتمع الإباضي.

ومع وضوح الفرق بين المشكلة الاجتماعية و مشكلة البحث، يصبح استعمال مصطلح "مسألة" عبارة عن إفهام للمصطلح في غير مجاله، خاصة وأن هذا المصطلح له مجاله الذي يشيع فيه استخدامه و هو الرياضيات.

هذا كما أنّ التعريف الأول لمشكلة البحث مع التعريف الثاني يشيران إلى مصطلح آخر هو "موضوع" و "موضوع البحث".

فالموضوع، هو الذي بإنعدامه ينعدم البحث الاجتماعي، هذا الأخير الذي لا يوجد إلا بتوافر الموضوع و الهدف و المنهج، والموضوع هو المشكلة في عمومها وكلما حدتنا هذا الموضوع العام أو المشكلة العامة وصلنا إلى مشكلة البحث وبالتالي موضوع البحث: الذي لأجله أثيرت التساؤلات و صيغت الفروض و اختيرت المناهج والأدوات الالزمة لنقصيه.

و لمّا كان البحث اجتماعيا، فإن موضوعه لا يكون إلا اجتماعيا هو الآخر. و الموضوع الاجتماعي هو أي شكل أو فكرة، أو حادثة أو مجموعة ظروف تكتسي معنى متميّزا من خلال معايير الجماعة... أو هو موضوع أو ظاهرة ينظر إليها كبُورة للسلوك الاجتماعي في موقف معين ... و يشير المصطلح بمعناه الواسع إلى أي جانب متميّز من الواقع الاجتماعي (محمد عاطف غيث، 1997: 429).

هذا الموضوع الاجتماعي يظهر من خلال تحديد عام و تحديد خاص.
التحديد العام: يعني حصر جميع الجوانب(الأبعاد) المرتبطة بالموضوع.
التحديد الخاص: يعني اختيار جانب معين أو جوانب معينة ترتبط بالموضوع.
وكلّما سرنا في هذا التحديد من العام إلى الخاص، وصلنا إلى مشكلة البحث ومن ثم إلى موضوع البحث(كما سبق الذكر).

وهناك تعريف آخر لمشكلة البحث، يشير إلى أن: " مشكلة البحث عبارة عن "موضوع يحيط به الغموض" وبأنها " ظاهرة تحتاج إلى تفسير" وبأنها "قضية موضوع خلاف" ... مشكلة البحث ترتبط بموقف غامض غير محدد، أو بقضية موضوع اختلاف ونظر، ثم تدور عملية البحث في جوهرها، حول جمع الحقائق و المعلومات التي تساعد على إزالة الغموض... والوصول إلى تفسيرات علمية تتعلق بموضوع الدراسة". (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 138).

وهو تعريف يستعمل مصطلح "قضية" كمرادف لمشكلة البحث.
و مصطلح قضية من الناحية المنطقية يعني قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق أو كاذب فيه (المنجد في اللغة العربية المعاصرة، 2000).

وهو معنى لا ينطبق على مشكلة البحث التي هي غموض واستفسار وتساؤل، والشيء الغامض الذي نستفسر عنه ونسأله لا يمكن أن نقول لصاحب أنه مصيب أو مخطئ لأنّه أصلا ليس لديه إجابة عن هذا السؤال أو توضيح لهذا الغموض.

وفضلا عن ذلك فإن مصطلح قضية يشيع استخدامه في العلوم السياسية و القانونية، لذلك يبقى مصطلح مشكلة البحث هو الأنسب لمجال البحث الاجتماعي.

كما نجد تعريفات أخرى تشير إلى:

"إن مشكلة أي بحث ماهي في الواقع إلا سؤال لا توجد إجابة عليه في ذهن الباحث ... ويلزم الإجابة عليه لتحقيقفائدة معينة، أو نفع خاص للمجتمع، أو إضافة للعلم و التراث النظري" (محمد الغريب عبد الكريم، 1987: 29).

"تسمى مشكلة في البحث، كل ما يثير السؤال، أي كل ما يظهر عليه أنه يحتاج دراسة" (Mourice Angers, 1997: 47).

وهما تعريفان يشيران إلى أن مشكلة البحث عبارة عن سؤال، وهذا الأخير لا يكون اعتبراطيا، بل هو سؤال هادف ومهم يستمد أهميته من أهمية البحث الذي يجرى للإجابة عليه و لتحقيق نفع للمجتمع، أو إضافة علمية.

وهما تعريفان شاملاً لمعنى مشكلة البحث من الناحية النظرية، لكن إذا رجعنا إلى تقارير البحوث وتفحصنا الصيغة التي تطرح فيها مشكلة البحث فإننا لا نجد هنا جامعاً لمعنى مشكلة البحث، هذه الأخيرة التي قد تطرح في صيغة استفهامية (سؤال)، أو قد تطرح في صيغة تقريرية، وهذا حسب مستلزمات كل بحث.

كما نجد هذا التعريف: "المشكلة البحثية هي، في حقيقة الأمر، عبارة عن غموض، أو مجهول يجعل الطالب في موقف يعجز فيه عن تفسير ذلك الغموض أو ذلك المجهول، الأمر الذي يدفعه للبحث والتقصي، للوصول إلى الحقيقة(الإضافة العلمية المتوقعة). وعن طريق البحث العلمي يتم كشف وتوضيح ذلك الغموض أو المجهول الذي يكمن – في واقع الأمر – في حدود المتغير التابع، و يتجلّى ذلك الغموض عندما ينجح الطالب في التعرف على دور المتغيرات المستقلة المرتبطة بالمتغير التابع عن طريق إبراز العلاقة و اتجاهها للوصول إلى توضيح الأسباب و العوامل المكونة لذلك المجهول، و لذا تعني المشكلة: "موضوع يحيط به الغموض، وبأنها ظاهرة تحتاج إلى تفسير، وبأنها قضية موضع خلاف". (سعود بن ضحيان الضحيان، 1998، ع. 4: 90-91).

ونحن نتفق مع هذا التعريف الأخير، فقط لدينا ملاحظة حول استخدام مصطلح قضية والتي تم التطرق إليها سابقاً.

وعليه نقول إن تعريفنا الإجرائي لمشكلة البحث هو: "مشكلة البحث عبارة عن موضوع يحيط به الغموض، يعجز الطالب أمامه عن التوضيح أو التفسير، فيلجأ إلى البحث بغية توضيح وتفسير هذا الغموض وبذلك يقدم خدمة للمجتمع أو يحقق إضافة علمية، هذا الغموض يتكون من متغير تابع ومتغير مستقل، ونجاح الطالب متوقف على إبرازه للعلاقة التي تربط هذه المتغيرات من حيث شدتها و اتجاهها، وبالتالي توضيح الأسباب والعوامل المكونة لهذا الغموض".

2. عوامل اختيار مشكلة البحث:

على الرغم من كثرة المواضيع التي تحتاج كلها إلى البحث والتقصي قصد الوقوف على مكوناتها وأبعادها وفهمها أكثر، إلا أن هناك صعوبات كثيرة تواجه الباحثين عند اختيارهم لمشكلات بحوثهم، وأكثر ما ينطبق ذلك على طلبة الدراسات العليا، وهذا راجع إلى أن هذا

الاختيار لا يكون بالصدفة، أو يأتي من فراغ، بل هو نتيجة عوامل كثيرة تتدخل وتفاعل فيما بينها، فتؤثر على اختيار الباحث لمشكلة بحثه، ونذكر من هذه العوامل ما يلي:

2-1. معرفة مجال التخصص:

أي أن الباحث يجب أن يكون ملماً بالتراث العلمي في مجال تخصصه، فيجب أن يكون على معرفة بكل ما أجز في مجال تخصصه من دراسات وبحوث وما هو متوفّر من كتب ومجلات ودوريات... الخ، فلا شك أن الإطلاع الواسع يعرّفه على المشكلات التي لم تبحث بعد، والمشكلات التي تمّ بحثها، وهنا يطرح على نفسه جملة من الأسئلة من بينها، هل يمكن بحث هذه المشكلة ثانية؟ ما هي الجوانب التي تمّ بحثها سابقاً؟ وما هي الجوانب التي يمكن أن تناولها في بحثي؟ ولا شك إجابة هذه الأسئلة ستتساعد على اختيار مشكلة بحثه. ففي كل مجال توجد ثغرات لا بد من ملئها، وهي تقف كتحديات لبراعة الباحث وبخاصة المبتدئ. (محمد زيان عمر، 1981: 60).

وكما كان هذا المجال في صميم تخصص الباحث، ستكون المشكلة أيضاً وثيقة الصلة بهذا التخصص، وسيتمكن الباحث بذلك من حصر مختلف العوامل المؤثرة في المشكلة، وفهم أكثر لجوانبها، وبالتالي القيام بالبحث بكفاءة وعلى أساس سليم ، من خلال استغلال الخبرات التي هي في مجال التخصص. (محمد شفيق، 1985: 24) فلا يكون البحث بمثابة تكرار عقيم بل بحث ذو فائدة علمية وعملية.

2-2. الهدف من البحث:

لا قيمة لبحث بدون هدف، وقيمة البحث تستمد من الحقائق العلمية التي يبرزها و يمكن الاستفادة منها، سواء في مجال البحث النظري أو مجال البحث التطبيقي. فليست كل المشاكل تصلح للبحث، فهناك مواقف فردية وحالات خاصة، إذا تناولناها بالبحث لم نتمكن من تقييم نتائجها واستخدامها كقاعدة للتنبؤ مستقبلاً على الحالات المماثلة، وهذا يعني أن على الباحث عند اختياره لمشكلة بحثه أن يضع في اعتباره أصالتها والأهداف المرجوة من تقصيها. (محمد شفيق، 1985: 22). وأصلة مشكلة البحث تكمن في جذتها – كما سبق الحديث عن ذلك – كما تكمن في أهميتها، وهي أهمية ترتبط بما سيتحققه البحث من نتائج في تقصييه للمشكلة.

3-2. توفر الإمكانيات:

فالباحث عند اختياره لمشكلة بحثه عليه أن يضع في حسابه عدّة اعتبارات منها: مدى مساعدة الآخرين له في البحث، خاصة إذا كانت المشكلة تتطلب البحث الميداني، أيضاً مدى توفر المصادر والمراجع المرتبطة بهذه المشكلة والتي بها يكون الجانب النظري والمنهجي للبحث.

إذا كانت المشكلة ترتبط بموضوع من ذلك النوع المقل الذي لا توجد كتابات كثيرة عنه ولا يمكن جمع بيانات كافية عنه، ولا يمكن توفير مراجع له، فإنه لا يصلح أساساً للبحث. (محمد شفيق، 1985: 23).

كما أن عامل الزمن أيضاً يؤثر في اختيار المشكلة وفي كيفية تناولها، فكلما كان هناك متسع من الوقت كلما استطاع الباحث توسيع حدود مشكلته، وكلما كان الباحث مرتبط بوقت

محدود و ضيق، كلما حصر مشكلته في جانب معين فقط، فالمشكلة ذات الحدود الواسعة تستغرق وقت أطول في تقصيها من المشكلة المحدودة في جانب معين.

4. الميل الشخصي:

ليس من شك في أن وراء أي بحث يقف ميل الإنسان الطبيعي إلى الاستطلاع، وهذا الميل والاهتمام الذي يستشعره الباحث نحو مشكلته هو حجر الزاوية في إجادة البحث، فهذا الاهتمام لا يجعله مستعداً لبذل ما في وسعه من جهد لحل المشكلة فحسب، بل أيضاً يشعر إلى حد كبير بالسعادة والاعتزاز بالبحث الذي كثيراً ما يحقق له الإشباع النفسي والشعور بالقيمة والأهمية. (محمد زيان عمر، 1981: 61).

واهتمام الباحث بمشكلة دون أخرى يرجع إلى ما مرّ به في حياته من خبرات، وما يتربّب في ذهنه من قيم أصبح يؤمن بها، وما تشبع به تفكيره من إتجاهات فأصبحت هي السائدة.

5. دراسة الصعوبات:

يتوقف إجراء البحث على ما يقف في وجه الباحث من عقبات تحول دون إنجاز البحث، إذا على الباحث قبل أن يتخيّر مشكلة بحثه دراسة ما يمكن أن يواجهه من صعوبات، فإذا كانت من الصعوبات القاهرة التي تتجاوز قدرة الباحث وإرادته، فعليه الابتعاد عن هذه المشكلة، أمّا إذا كان بإمكانه تجاوز هذه الصعوبات فليختر هذه المشكلة على أن يكون مستعداً للتخطيّها.

وفي هذا يقول محمد شفيق، على الباحث الابتعاد عن اختيار المشكلات التي يواجه بحثها بصعوبات، خاصة فيما يتعلق بالنواحي الاجتماعية، والسياسية، والعقائدية، و العسكرية، والأمنية أو المتعلقة بنظام الحكم و أمن الدولة، لذا يفضل أن تتناول البحوث موضوعات اجتماعية وثيقة الصلة بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يعمل المجتمع على محاولة تحقيقها في أسرع وقت. (محمد شفيق، 1985: 25-26).

3. مصادر اختيار مشكلة البحث:

يستطيع الباحث أن يستقي مشكلة بحثه من مصادر متعددة نذكر منها:

1. ميدان التخصص:

يعتبر مجال تخصص الباحث المصدر الأول لاختيار مشكلات البحث، وكلما كان الباحث متعمقاً في ميدان تخصصه، سهل عليه أن يحصر الموضوعات التي لم تدرس من قبل والتي لا تزال في حاجة إلى مزيد من البحث، وينبغي على الباحث أن يقوم بعملية مسح مكتبي للبحوث التي سبق إجراءها في ميدان تخصصه. (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 158). فمن خلال هذا المسح يتمكن الباحث من الوقوف على بعض الجوانب التي لم تتناولها تلك البحوث وهنا تبرز مهارته في اختيار هذه الجوانب و اتخاذها كمشكلة لبحثه فيحاول أن يجد لها حلولاً.

3-2. الدراسات الفرعية:

لا يشترط أن يكون مجال تخصص الباحث هو المصدر الوحيد الذي يستمد منه مشكلات البحث.

فالباحث يستطيع أن يجد في دراساته الفرعية – وأن بعده نوعاً ما عن ميدان تخصصه دخيرة من المواضيع الصالحة للبحث، ويستطيع الطالب الجامعي – وطالب الدراسات العليا على وجه الخصوص – أن يستفيد من المناقشات التي تثار في المحاضرات و حلقات البحث، وعليه بتسجيل النقاط التي تدور حولها المناقشة، فقد تساعد يوماً ما في اختيار مشكلة البحث إذا أراد. (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 159).

كما يعتبر الاختراك بذوي العلم والخبرة مصدراً لإختيار مشكلة البحث، من خلال المناقشات التي يجريها الطالب معهم، و الاستفارات التي يطلبها منهم بغرض توضيح الرؤية وفهم بعض المواضيع، وهي مناقشة قد تفتح له أبواب جديدة على عدة موضوعات يمكن أن يختار منها مشكلة البحث.

فالأساتذة من هذا النوع لديهم خبرة واسعة، إكتسبوها من إطلاعهم الواسع في شتى الميادين و من إشرافهم على مدى سنوات على العديد من البحوث، فتراهم كالمكتبة المتنقلة و الكتاب الثري ما إن تقصده إلا و زدت علماً ومعرفة فتكشف لك الكثير من الأمور التي كنت تغفلها والكثير من المواضيع التي كانت مبهمة، فتختار منها ما تشاء من مشكلة لبحثك.

3-3. الإطلاع العام:

يستطيع الباحث أن يستفيد من اطلاعه ومن قراءاته الخارجية في مختلف الميادين ، وتتضمن اطلاع الباحث على ما تنشره الجرائد والمجلات عن بعض المشكلات الاجتماعية التي تحتاج إلى حلول علمية .

فالجرائد يومياً تنشر أحداث تتصل بالواقع الاجتماعي، فقد تنشر مواضيع تتصل بالرأي العام، وتواكب مختلف الأزمات التي تثير الرأي وتؤثر في اتجاهات المواطنين، ويمكن للباحث أن يجد فيها موضوعاً يختاره لمشكلة بحثه.

وليس هذا فحسب، حيث يذهب عبد الباسط محمد حسن ، إلى أن الباحث في إمكانه الاستفادة من قراءاته للكتب الأدبية وإن بعده عن حقل تخصصه، فالقصص الأدبية الواقعية كثيراً ما تثير تساؤلات عديدة، قد تدفع الباحث إلى محاولة التأكد من صحتها من خلال البحث العلمي. (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 159 - 160).

4. معايير اختيار مشكلة الباحث:

بعد التعرف على المصادر التي يمكن للباحث أن يستقي منها مشكلة بحثه، وبعد التعرف على جملة العوامل التي تؤثر على اختيار الباحث، يجد الباحث نفسه أمام عدة مشكلات بحثية، فلما يختار؟ وللإجابة على ذلك عليه طرح الأسئلة التالية:

- هل تستحوذ المشكلة على اهتمامي ورغبي؟
- هل هي جديدة؟
- هل سيضيف البحث إلى المعرفة شيئاً؟
- هل يستطيع الباحث القيام بالبحث؟

- هل المشكلة نفسها صالحة للبحث؟ (umar boughosh, 2002 ، ص:19).
- في إجاباته على هذه الأسئلة سيد نفسه يضع معايير تحدد له الإختيار السليم للمشكلة المناسبة، وهذه المعايير هي:
- 1- استحواذ المشكلة على اهتمام الباحث ورغبته: فإن إحساس الباحث بالمشكلة وميله لها دون غيرها من المشاكل سيحفزه لبذل أقصى قدراته ومن ثم العمل على الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية.
 - 2- أن تكون المشكلة جديدة لم يسبق تناولها، وإن حدث ذلك، أن تكون متميزة بتناولها لجانب لم يتناول من قبل.
 - 3- أن يتضمن بحث المشكلة إضافة جديدة إلى المعرفة وهذا يعكس أهمية البحث، فبدون هذه الإضافة لن يكون البحث أصيلاً ولن يحقق الفائدة لا للعلم ولا للمجتمع.
 - 4- قدرة الباحث على القيام بالبحث: سواء من حيث إمامته بمجال تخصصه الذي يساعد في حصر جميع جوانب المشكلة، وتحديد الجوانب الممكن بحثها، أو في كيفية تناولها وارتباطه بزمن معين، أو حتى مدى توفر المصادر والمراجع اللازمة لتناول المشكلة.
 - 5- صلاحية المشكلة للبحث: وذلك من خلال ارتباطها بواقع المجتمع وما يطمح له هذا المجتمع من تقدم وازدهار. (أحمد بدر ، 1989: 81-84).

5. تحديد مشكلة البحث:

إذا كان اختيار مشكلة البحث عملية أصعب من إيجاد الحلول لها، فإن تحديدها هو عملية أكثر دقة وأهمية، فكلما كان تحديد مشكلة البحث واضحاً كلما ساهم ذلك في وضوح خطوات البحث اللاحقة.

فتتحديد المشكلة مطلب علمي ضروري بدونه يبقى الباحث لا يدرك ماذا يريد أن يدرس بالضبط، ولكي يستطيع التقدم في بحثه عليه أن يعمل على تحديد الجوانب التي سيتناولها بالبحث، أو المحاور الرئيسية والفرعية التي تتضمنها المشكلة، أي تحليلها إلى عناصرها الأولية، ذلك أن هذا التحديد يمهد لوضع الفروض المناسبة (فضيل دليو وآخرون، 1999، ص:112).

إذن، تحديد المشكلة عملية جوهرية للبحث الاجتماعي، بها يصبح البحث يسير في طريق واضح المعالم يوصله إلى هدفه، وتحديد المشكلة يجر معه تحديد المعالجة النظرية والمنهجية المناسبة لمشكلة البحث.

لكن كيف يتم تحديد مشكلة البحث؟ إجابة هذا السؤال اختلفت من باحث إلى آخر. فمثلاً Maurice Angers، يرى أنه لتحديد مشكلة البحث هناك أربعة أسئلة تساعد على تعريفها بكل سهولة (يقصد تحديد المشكلة): لماذا نهتم بهذا الموضوع؟ ما الذي نرجو الوصول إليه؟ ما الذي نعرفه عن الموضوع؟ ما هو التساؤل الذي سنطرحه في البحث؟.

السؤال الأول: نحدد فيه سبب اهتمامنا بهذا الموضوع.
 السؤال الثاني: نحدد فيه الهدف من البحث ، هذا الذي نقوم به إما لوصف الظواهر أو ترتيبها أو تفسيرها أو فهمها، أو تداخل بعض هذه الإحتمالات مع بعضها.

السؤال الثالث: تحدد فيه نوعية المعلومات التي ترتبط بالمشكلة، فقد نجد معلومات خاصة بالجانب النظري ومعلومات خاصة بالجانب المنهجي، وبفضلهما نتمكن من الإحاطة بالموضوع، فعزل الأفكار البعيدة عنه ونركز فقط على الأفكار المشكلة للبحث.

السؤال الرابع: يتم فيه طرح مشكلة البحث في صيغة تساؤل، هذا الطرح يمكننا من الإحاطة بمشكلة البحث وتحديدها. (Maurice Angers, 1997: 94-95).

في الحقيقة كل هذه الأسئلة لا تتعلق بتحديد المشكلة بل نراها خاصة باختيار مشكلة البحث.

أما أحمد بدر، فيذهب إلى أنه عند تحديد المشكلة يمكن إتباع القواعد التالية:

- كن واثقاً أن الموضوع الذي اخترته ليس غامضاً أو عاماً بدرجة كبيرة.
- يمكن أن يجعل مشكلة البحث أكثر وضوحاً، إذا قمت بصياغتها على هيئة سؤال يحتاج إلى إجابة محددة.

- ضع حدود للمشكلة، مع حذف جميع العوامل التي سوف لا يتضمنها البحث.

- عرّف المصطلحات الخاصة التي يجب استخدامها في البحث، وذلك في حالة احتمال وجود لبس، أو سوء فهم أو تفسير متبادر البعض المصطلحات، وهذا التعريف لا يفيد القارئ فقط بل هو أساسى للباحث أيضاً، لأنه جزء من تحديد مشكلة البحث. (أحمد بدر، 1989، ص: 86-87).

هذه القواعد نجد فيها تقديم لعملية قبل الأخرى وهو تقديم مرفوض منهجياً، فعملية صياغة المشكلة، لا تسبق تحديدها، وإنما سنصيغ ماذا؟.

فالقاعدة الأولى تشير ضمنياً إلى عملية اختيار مشكلة البحث.

القاعدة الثانية تشير إلى صياغة مشكلة البحث.

القاعدة الثالثة تشير إلى تحديد مشكلة البحث.

القاعدة الرابعة نراها أكثر ارتباطاً بالقاعدة الثانية.

بمعنى بعد اختيار مشكلة البحث (القاعدة الأولى)، يأتي تحديد المشكلة (القاعدة الثانية)، ثم صياغة المشكلة (القاعدة الثالثة)، وأخيراً تعريف المصطلحات (القاعدة الرابعة).

في حين يرى أحمد زردمي أنه في تحديد مشكلة البحث على الباحث أن يلتزم بعدة قضايا منها :

- عزل الأفكار البعيدة عن موضوع البحث والتركيز فقط على أفكار مشكلة البحث.
- تحديد الأبعاد الحقيقة للمشكلة المدرستة.
- توضيح المقولات والعبارات توضيحاً كاملاً، وتحويل الموقف الغامض إلى موقف مفهوم مستعملاً كلمات وألفاظ باستعمال سليم.
- إبراز العلاقة بين متغيرات المستقل والمتغير التابع والمتغير السببي إن وجد.
- الابتعاد عن التناقض والتضارب في المشكلة الواحدة. (فضيل دليو تحت إشراف)، (32: 1995).

نرى أن المعايير الثلاثة الأولى فقط هي التي ترتبط بتحديد مشكلة البحث. أما المعيارين الرابع والخامس فيرتبان بصياغة مشكلة البحث كما سنرى لاحقاً.

ضف إلى ذلك، ومن الناحية المنهجية، في تحديتنا لأي شيء لا تلتزم بقضاياها، بل تلتزم بقواعد وأسس ومعايير منهجية تكاد تكون قاسم مشترك بين الأغلبية وهذا يقصد تحقيق الموضوعية التي هي أساس المنهج العلمي، أما إذا احتملنا إلى القضايا فسنبع عن هذه الموضوعية، ذلك أن القضية دائماً تكون موضوع خلاف، والخلاف دائماً سببه التحيز والذاتية.

من كل ما سبق نخلص إلى أن هناك قاسم مشترك بين المشتغلين بمنهجية البحث الاجتماعي، فيما يتعلق بتحديد المشكلة، وهو أن تحديد مشكلة البحث يتم من خلال تحديد الأبعاد الحقيقة للمشكلة المدروسة.

تحديد المشكلة يذكر فيه الباحث ويبرهن بأن للموضوع عدّة جوانب تشتراك في دراسته، وأنه يحدد فقط الجوانب التي يريد دراستها ، ويسمى هذا التحديد بتحديد جوانب الدراسة، وهذا التحديد يجب وجوده في البحث (رشيد زرواني 2002: 74)، لأنّه يوفر على الباحث الكثير من الوقت والجهد ويساعده في طرح فرضه، وإختيار الإجراءات المنهجية المناسبة للتأكد من صدق الفروض أو الإجابة عن التساؤلات التي يثيرها البحث .

إذن تحديد مشكلة البحث يعني حصر البحث في جانب معين أو جوانب معينة فقط، أو هي تعني رسم حدود إطار الظاهرة المدروسة، بمعنى تحديد الظاهرة الجزئية المراد دراستها بشكل دقيق ومحدداً بحيث يساهم (التحديد) في الوصول إلى صياغة واضحة لمشكلة البحث (سعود بن ضحيان الضحيان ، 1998 ، ع. 4: 91).

وهو تعريف نستقي منه تعريفنا الإجرائي لتحديد مشكلة البحث وهو: "تحديد مشكلة البحث يعني رسم حدود إطار الموضوع المبحوث، بمعنى تحديد الموضوع الجزئي المراد بحثه بشكل دقيق و محدد بحيث يساهم في الوصول إلى صياغة واضحة لمشكلة البحث ".

6. صياغة مشكلة البحث :

بعد وقوفنا على أهمية التحديد الواضح لمشكلة ، من خلال رسم إطار حدود الموضوع المبحوث، نصل إلى عملية لا تقل أهمية عن تحديد المشكلة ، هي صياغة مشكلة البحث ، والتي تساعد هي الأخرى على تحقيق الإضافة العلمية في مجال التخصص ، كما يساعد وضوحاً لها على نجاح كافة خطوات البحث اللاحقة.

و صياغة المشكلة عبارة عن عرض لمشكلة البحث ، حيث أن هذه الأخيرة لا يجب أن تبقى محصورة في ذهن الباحث فحسب ، بل يجب نقلها للآخرين ، و هذا النقل يظهر في تقرير البحث و يسمى من الناحية المنهجية "صياغة مشكلة البحث " ، وإذا كانت هذه الصياغة عبارة عن عرض لتحديد المشكلة ، فإن الكيفية التي يتم بها هذا العرض نجدها تختلف من باحث إلى آخر.

فهناك من يرى أن صياغة المشكلة يجب أن تكون في عبارات إستفهامية ومن الأمثلة على ذلك ذكر :

"صياغة مشكلة البحث يعني تعريف المشكلة و تحديد她的 بحصر أبعادها ووصفها في سياقها الفكري، أي أن صياغة المشكلة ، تؤدي إلى طرح تساؤل حول الواقع المراد معرفته " (Maurice Angers, 1997: 47).

" إن أفضل طريقة لطرح المشكلة إنما يتم عن طريق وضعها في سؤال " (أحمد جمال ظاهر ، 1983: 66).

بينما هناك من يرى أن للباحث كامل الحرية في اختيار الصياغة التي يعرض بها مشكلة بحثه ، فبالإضافة إلى الصياغة الإستفهامية يمكنه أن يعرض المشكلة في صياغة تقريرية، إذا دعته الضرورة إلى ذلك (أي إن طبيعة المشكلة تفرض ذلك، ونذكر على سبيل المثال :

" لا توجد طريقة واحدة لصياغة المشكلة، فكل طالب أو باحث ، يصوغها حسب ما يلائم البحث، فالبعض يفضل تحديدها في صياغة تساؤلات ، هذه الأخيرة تحيط بعدد كبير من المتغيرات المشكلة للبحث، والبعض يصوغها في أسلوب إنسائي مركز و متبلور ، معبرا عن وجود مشكلة بعينها لها دلالتها ، تاركا فكرة التساؤلات (فضيل دليو (تحت إشراف)، 1995 : 33) .

" بعد أن يتم تحديد المتغيرات المستقلة المرتبطة بمشكلة البحث و مجالها ، تأتي مرحلة الصياغة ، والصياغة هنا تأتي على شكل عبارة تقريرية رئيسية ، أو على شكل سؤال أو أكثر يصف طبيعة العلاقة بين متغير مستقل أو أكثر ، و المتغير التابع ، وقد يتفرع من العبارة التقريرية أو السؤال الرئيسي عدة عبارات فرعية و أسئلة فرعية تتعلق مباشرة بموضوع البحث ". (سعود بن ضحيان الضحيان ، 1998 ، ع 4 . 91) .

و نحن نميل إلى أصحاب الرأي الثاني أي أن، صياغة المشكلة تكون في عبارات تقريرية أو في عبارات إستفهامية لأن مشكلة البحث لا يتم عرضها في شكل سؤال أو أسئلة فقط .

و عموما ، و أيا كان شكل هذه الصياغة ، فالمؤكد أنها لا تعرض عشوائيا بل هناك معايير منهجية يحكم إليها لتكون هذه الصياغة واضحة جدا .

فمحمد علي محمد يرى أنه من الضروري أن نصوغ المشكلة في مفاهيم محددة تماما ، فمن العسير أن نقول أننا سندرس التصنيع ، أو الأسرة ، أو القرية، إذ لا بد من تحديد نطاق المشكلة و توضيح طبيعة العلاقات التي ستكتشف عنها الدراسة العلمية (محمد علي محمد ، 1983: 350) .

صياغة المشكلة هنا يجب أن تحترم معيارين هما :

- تحديد المتغيرات المستقلة التي سيركز عليها البحث (تحديد نطاق المشكلة)
- تحديد العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع (توضيح طبيعة العلاقة)

أما عبد الباسط محمد حسن ، فيرى أن الصياغة الصحيحة للمشكلة يجب أن تتضمن :

- تحديد الموضوع الرئيسي الذي وقع عليه الإختيار.
- تحديد النقاط الرئيسية و الفرعية التي تشتمل عليها المشكلة.
- تحديد العوامل الرئيسية التي دفعت الباحث إلى اختيار المشكلة و تحديد الهدف من البحث .
- التعريف بأهم الدراسات التي أجريت في الموضوع.

- التعريف بالصعوبات التي يتوقع الباحث أن يواجهها في بحثه (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 161-162).

العنصر الثاني فقط يمكن اعتباره معياراً منهجياً خاصاً بصياغة المشكلة و هو:
- تحديد النقاط الرئيسية والفرعية التي تشتمل عليها المشكلة وهو ما يعني تحديد المتغيرات المستقلة التي سيركز عليها البحث.

و العنصر الأول فهو خاص بتحديد المشكلة، أما بقية العناصر فهي خاصة بما يجب أن يتضمنه عرض إشكالية البحث، والتي كما قلنا سابقاً بأنها تشمل العديد من العناصر، و مشكلة البحث - بما فيها من تحديد وصياغة - تعتبر جزء منها.

و هناك من يرى أن صياغة المشكلة يجب أن تراعي عدّة قواعد منهجية، ونحن إيفاءاً للغرض نلخصها في الآتي:

- ألا تتضمن الصياغة أحكاماً قيمة وإقتراحات.
- وضوح مفاهيم الصياغة و ارتباطها بالفكرة المحورية للمشكلة.
- أن تكون الصياغة من حيث مفاهيمها قابلة للإختبار.
- أن تكون الصياغة مختصرة وواضحة في مفاهيمها (علي غربي و آخرون، 2000-2001: 41-45).

هذا الرأي يتضمن معيارين هما:

- التحديد الواضح للمتغيرات المستقلة التي سيركز عليها البحث (وضوح الصياغة وارتباطها بالفكرة المحورية).
- أن تكون المتغيرات قابلة للقياس (أن تكون الصياغة من حيث المفاهيم قابلة للإختبار).

وأخيراً نجد من يذكر المعايير التالية:

إن الصياغة تتطلب تحقيق ثلاثة معايير: التحديد الواضح للمتغيرات المستقلة، قابلية المتغيرات للقياس، ووضوح العبارة التقريرية أو السؤال ودقته من حيث توضيح العلاقة بين متغيرات البحث (سعود بن ضحيان الضحيان، 1998، ع. 4: 91).

وما يمكن قوله بهذا الصدد، أنه إذا كان معيار " تحديد المتغيرات" عند صياغة مشكلة البحث، قاسماً مشتركاً بين جميع الآراء، وإذا كان معيار " أن تكون المتغيرات قابلة للقياس" قاسماً مشتركاً بين الرأي الثالث وهذا الرأي الأخير، وإذا كان معيار " تحديد العلاقة بين المتغيرات" هو قاسماً مشتركاً بين الرأي الأول وهذا الرأي الأخير، فإن هذا الرأي الأخير كان شاملًا لجميع المعايير المنهجية التي لوتّم الإحتكام إليها لأنّ صياغة مشكلة البحث واضحة جداً.

ونحن أيضاً نحكم إلى هذه المعايير في تقويمنا لمشكلة البحث من حيث مدى وضوح الصياغة وهي:

- التحديد الواضح للمتغيرات المستقلة.
- قابلية المتغيرات للقياس.
- توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات.

7. المعايير المنهجية لتقدير مشكلة البحث:

لما كان تحقيق الموضوعية كمقوّم من مقومات البحث الاجتماعي، يفرض علينا عدم وضع المعايير المنهجية الخاصة بكل خطوة من خطوات البحث، فقد واجهتنا صعوبة في تحديد المعايير المنهجية الواجب توفرها في مشكلة البحث حتى نحكم عليها بأنها جيدة أو العكس وذلك من خلال إلتزام الرسائل الجامعية بهذه المعايير أو عدم التزامها.

ذلك أنّ معظم المختصين في منهجية البحث الاجتماعي لا يتطرقون إلى هذه المعايير على الرغم من تطبيقهم للمعايير المنهجية المحددة لكيفية اختيار مشكلة البحث.

ومع ذلك فقد تمكنا من تجاوز هذه الصعوبة حيث توصلنا إلى تحديد هذه المعايير الواجب على الباحث إلتزامها في مشكلة بحثه وذلك من خلال ملخص بحث – بعنوان "المنهجية و الرسائل الجامعية العربية" – نشر في مجلة العلوم الإجتماعية وللأسف لم نتمكن من عرضه في بحثنا كدراسة سابقة، لأنّه كان مختصرًا جدًا، وهو اختصار حال دون العرض المنهجي السليم لهذه الدراسة، ومع ذلك فقد إستفدنا من هذا الملخص في تحديداً لتعريفاتنا الإجرائية الخاصة بهذا الفصل (مشكلة البحث – تحديد المشكلة – صياغة المشكلة)، كما إستفدنا منه في تحديد المعايير المنهجية لمشكلة البحث.

حيث يقول صاحباً هذا البحث: "... والمعايير المستخدمة لقياس مدى إلتزام تلك الرسائل بالإجراءات المنهجية الصحيحة و المتمثلة في : في وجود مشكلة بحث من عدمه، تحديد مشكلة البحث، صياغة مشكلة البحث، مدى إرتباط الأهداف بمشكلة البحث، مدى إرتباط التساؤلات بأهداف البحث ".

* وجود مشكلة البحث من عدمه: يتم قياسه بواسطة قدرة الباحث على توضيح الغموض، والخلاف الذي يحيط بموضوع الدراسة.

* تحديد مشكلة البحث: يتم قياسه بواسطة قدرة الباحث في رسم حدود إطار الظاهرة المدروسة من خلال معيار ذي ثلاثة مستويات (واضح تماماً- واضح- غير واضح).

* صياغة مشكلة البحث: يتم قياسها من خلال إلتزام الباحث بالمعايير الثلاثة التالية: التحديد الواضح للتغيرات المستقلة، أن تكون المتغيرات قابلة للقياس، ووضوح العبارات التقريرية من خلال معيار ذو ثلاثة مستويات: واضح جداً ، واضح ، غير واضح .

* إرتباط الأهداف بمشكلة البحث: يتم قياس ذلك من خلال مدى إستجابة الأهداف للكشف عن الغموض الذي يكتنف مشكلة البحث، بواسطة ثلاثة مستويات إرتباطية (مرتبط تماماً- مرتبط- مرتبط إلى حد ما).

إرتباط التساؤلات بالأهداف: يتم قياسه من خلال مدى إرتباط التساؤلات بأهداف الدراسة بواسطة ثلاثة مستويات إرتباطية (مرتبط تماماً- مرتبط- مرتبط إلى حد ما) (سعود بن ضحيان الضحيان، 1998، ع: 97-99).

وهي معايير إنتمى إليها نحن أيضاً للوقوف على مدى إلتزام الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية الازمة لكل خطوة من خطوات البناء المنهجي للرسالة – مع تكييفها لتنماشى مع مضمون هذا الفصل و ذلك كالتالي:

حذفنا المعيار الأول و الأخير.

فالمعيار الأول ، تم العمل به في فصل البحث الاجتماعي ومن خلاله وصلنا إلى أن مشكلة البحث موجودة في جميع الرسائل الجامعية.

أما المعيار الأخير، فأجلنا العمل به لحين الوصول لفصل تسوّلات وفرضات البحث، لأننا رأينا شديد الإرتباط بالتسوّلات والفرضات وهو ما فهمناه من المعالجة الميدانية لهذا المعيار في ملخص البحث الذي سبقت الإشارة إليه.

وعن المستويات التي تم تحديدها لقياس هذه المعايير، فهي من الناحية المنهجية غير سليمة .

فمستويات تحديد المشكلة : واضح تماماً - واضح - غير واضح .

ومستويات صياغة المشكلة : واضح جداً - واضح - غير واضح .

أما مستويات ارتباط الأهداف بالمشكلة : مرتبط تماماً - مرتبط - مرتبط إلى حد ما .

مستويات لا يتوفّر فيها شرطاً التقابل والتتوسط ، حيث أن مستوى القياس في الغالب يتكون من مستويين متقاربين ومستوى ثالث يتوسطهما .

فمستوى غير واضح لا يقابل المستوى واضح تماماً بل يقابل المستوى واضح (المستوى المتوسط) .

ومستوى الإرتباط إلى حد ما لا يقابل مستوى الإرتباط التام ، وعليه مستوى مرتبط لا يتوسطهما .

وهنا نقول كي تكون هذه المستويات القياسية منهجية يجب أن يتوفّر فيها شرطي التقابل والتتوسط ، وذلك على الشكل التالي :

واضح تماماً - واضح - غير واضح تماماً .

مرتبط تماماً - مرتبط - غير مرتبط تماماً .

وعليه فالمعايير المنهجية التي نعتمد عليها في تقويم مشكلة البحث هي:

أولاً: تحديد مشكلة البحث: وهو رسم حدود إطار موضوع البحث .

ثانياً: صياغة مشكلة البحث: وهي عرض مشكلة البحث في عبارة تقريرية رئيسية قد تتفرّع عنها عبارات تقريرية، أو عبارة إستفهامية رئيسية قد تتفرّع عنها عبارات إستفهامية، ويجب أن تتحقّق هذه الصياغة للمعايير التالية:

- * التحديد الواضح للمتغيرات المستقلة.
- * قابلية المتغيرات للقياس.
- * توضيح العلاقة بين متغيرات البحث.

ثالثاً: إرتباط الأهداف بمشكلة البحث: فالمشكلة بدون هدف تصبح لا قيمة لها، ويتم قياس هذا الإرتباط من خلال مدى إستجابة أهداف البحث للكشف عن الغموض الذي يحيط بموضوع البحث .

8 - مشكلة البحث في الرسائل الجامعية :

هنا، نحاول الإجابة على التساؤل الثاني لمشكلة بحثنا وهو : كيف استعملت الرسائل الجامعية بناءها المنهجي ؟ ولما كان هذا البناء يتكون من مجموعة خطوات مترابطة ، فإننا هنا سنحاول الإجابة على هذا التساؤل في جزء منه فقط ، وهو مشكلة البحث باعتبارها أول خطوة ، بمعنى كيف استعملت الرسائل الجامعية مشكلة البحث ، وهذا التساؤل غطيناها بفئة

مشكلة البحث والتي حددنا لها ثلاثة فئات فرعية هي في مضمونها معايير منهجية لتقديم مشكلة البحث .

أولاً : فئة تحديد المشكلة : ونقصد بها رسم اطار موضوع البحث ، يتم قياسه بواسطة قدرة الباحث في رسم حدود اطار الموضوع المبحوث ، من خلال معيار ذي ثلاثة مستويات هي : واضح تماماً – واضح – غير واضح تماماً .

ثانياً : فئة صياغة المشكلة : ونقصد به عرض مشكلة البحث ، إما في عبارة تقريرية رئيسية قد يتطرق إليها عبارات تقريرية ، أو في عبارة استفهامية رئيسية قد تتطرق إليها عبارات استفهامية ، ويجب أن تتحقق هذه الصياغة المعايير التالية :

- التحديد الواضح للمتغيرات المستقلة .

- قابلية المتغيرات للقياس .

- توضيح العلاقة بين المتغيرات .

يتم قياسها من خلال التزام الباحث بهذه المعايير من خلال ثلاثة مستويات .

- واضحة تماماً : عندما تتوفر المعايير الثلاثة .

- واضحة : عندما يتتوفر معيارين على الأقل .

- غير واضحة تماماً : عندما لا تتوفر هذه المعايير تماماً .

ثالثاً : ارتباط الأهداف بمشكلة البحث : ونقصد به أن المشكلة بدون هدف تصبح لا قيمة لها ، فكلما كان هدف الباحث تم الوضوح كلما دل ذلك على أهمية مشكلة بحثه والفائدة المرجوة من وراء تقصيها والعكس صحيح .

يتم قياس هذا الارتباط من خلال مدى استجابة أهداف البحث للكشف عن الغموض الذي يحيط بموضوع البحث ، بواسطة ثلاثة مستويات ارتباطية هي :

مرتبطة تماماً – مرتبطة – غير مرتبطة تماماً .

وفيما يلي بيان ذلك في الرسائل الجامعية :
في الرسالة (1) المعونة ب: " الأوضاع الإجتماعية وانعكاساتها على وعي المرأة في الجزائر "

تحديد المشكلة : واضح تماماً ، حيث حدد الباحث اطار بحثه على النحو التالي : " من هنا كان القصد بالأوضاع الاجتماعية للمرأة ، جملة واجبات المرأة وتوقعات آدائها وحقوقها المحددة ، اضافة الى وعيها بحقوقها وواجباتها ، ووعي الآخرين بهذه الحقوق والواجبات ، التي تأتي جميعها نتيجة تفاعل جدلية بين المرأة والعالم المحيط بها وذلك في كل من التعليم ، العمل والمشاركة ".

صياغة المشكلة : واضحة تماماً ، حيث صاغ الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " الأوضاع الاجتماعية وانعكاساتها على وعي المرأة العاملة في الجزائر ، والإشارة الى أهم ملامح هذه الأوضاع ، وذلك من خلال حصرها في المجالات التالية : التعليم ، العمل ، والمشاركة " .

ارتباط الأهداف بمشكلة : مرتبط تماماً ، حيث بين الباحث أهداف بحثه على النحو التالي :

- الاطلاع واللامم بواقع يعد مجهولا الى حد ما بالنسبة لنا .
- الوقوف على الاتجاهات التعليمية للمرأة الجزائرية ، من حيث المرحلة المناسبة لتعلم المرأة واختيار التخصص ، ومدى الاقبال على التعليم المهني والحرفي ، وكذلك دور المرأة في المجتمع ، ومدى قدرتها على العمل ، ثم مدى تحقيق قوانين العمل لطموحاتها .
- الوقوف على دوافع المرأة الجزائرية للعمل ، وكذلك رأي المرأة العاملة نحو نظرة المجتمع الى عملها ، هل هي المساندة أم الاعاقة ؟
- الكشف عن الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في المنزل ، من جراء عملها الخارجي .
- الكشف عن الصعوبات التي تواجهها المرأة العاملة في عدم التوفيق بين واجبات العمل خارج البيت وداخله .
- الكشف عن مدى وعي المرأة العاملة بعملها " .

في الرسالة (2) المعروفة بـ : " أساليب الاتصال و علاقتها باتجاهات العامل نحو عمله في المؤسسة الصناعية الجزائرية " تحديد المشكلة : و اوضح تماما ، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " أساليب الاتصال التي يتناولها هذا البحث تتذبذب كل منها اتجاهها صاعدا أو نازلا أو أفقيا ، و تتمثل في ثلاثة أساليب أساسية :

- أسلوب الاتصال الكتابي: كما يتجلّى في...
- أسلوب الاتصال الشفوي: كما يتجلّى في...
- أسلوب الاتصال المصور: ويعتمد على...

و هناك أربع مؤشرات تضبط المشكلة أكثر و تؤثر مباشرة على الاتصالات بالسلب أو بالإيجاب وهي : الإشراف ، المشاركة ، حرية الاتصال ، و الكفاية أو كثافة الإنتاج " صياغة المشكلة : واضحة ، حيث صاغ الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " العلاقة القائمة و المتبادلة بين أساليب الاتصال القائمة من جهة و اتجاهات العمل نحو عملهم من جهة أخرى ، و ما يترتب عنها من نتائج يمكن الاستفادة منها في اصلاح شروط العمل الصناعي و أحوال العمل "

ارتباط الأهداف بالمشكلة : مرتبطة تماما : حيث بين الباحث أهداف بحثه على النحو التالي : " وصف الاتصال و علاقته باتجاهات العمل نحو العمل في هذه المؤسسة الصناعية .- تقديم اقتراحات و توصيات كمساهمة لايجاد الحلول العملية التي يبرهن البحث على وجودها او تحديد الأسلوب الأمثل لكيفية التعامل مع هذه المشكلات "

في الرسالة (3) المعروفة " واقع الاتصالات الرسمية في التنظيم " . تحديد المشكلة : واضح تماما ، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : الكشف عن الأوضاع الواقعية للاتصالات الرسمية في أبعادها الثلاثة ، الصاعدة و الهابطة و الأفقية و ذلك تبعا لاتجاه تدفق المعلومات في مختلف أجزاء التنظيم و لكافة أعضائه ، و تشخيص الاتصالات الرسمية ، كما تتجلى في الواقع التنظيمي من خلال إعطاء صورة تحليلية لقنوات الاتصال و المعوقات التي تحول دون قيام هذا البعض التنظيمي بدوره في عملية نقل و تبادل المعلومات و الأراء و الأفكار و المشاعر بين أعضاء التنظيم و في مختلف المستويات التنظيمية من خلال دراسة حالة مركب المواد البلاستيكية بمدينة سكيكدة "

صياغة المشكلة: واضحة حيث صاغ الباحث مشكلة بحثه التالي: " كشف و تشخيص الاتصال الرسمي كما يتجلّى و يبدو في الواقع التنظيمي الجزائري "

ارتباط الأهداف بالمشكلة: مرتبطة تماماً، حيث بين الباحث أن لبحثه هدفين هما:

" - محاولة الكشف عن الاتصالات الرسمية و تشخيص ملامحها و خصائصها ، كما تتجلى في الواقع التنظيمي لمركب المواد البلاستيكية كمجتمع مصغر قائم بذاته داخل المجتمع المحلي .

- محاولة الكشف عن الأنماط الاتصالية السائدة أو تحديد العناصر التي يستند إليها كل نمط على حدة ، و تشخيصه ، فضلاً عن محاولة الوقوف على مدى اسهامها في تحقيق التكامل الوظيفي للمركب "

في الرسالة (04) المعنوية بـ " النمو الديمغرافي و سياسة تنظيم النسل في الجزائر "

تحديد المشكلة : واضح تماماً ، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه في مجموعة من التساؤلات : " و التساؤلات التي يمكن طرحها هي أنه اذا كانت سياسة تنظيم النسل تشكل الحل الأمثل للاستقرار الديمغرافي :

- فهل كانت الدولة تهدف فعلاً إلى سياسة تنظيم النسل ؟

- ما هو موقف الأسرة الجزائرية من تنظيم النسل ؟

- ماهي الدوافع التي تؤدي بالأسرة الجزائرية الى تنظيم نسلها ؟

- هل هناك معوقات تعرقل تنظيم النسل في المجتمع الجزائري ؟ "

صياغة المشكلة : واضحة تماماً حيث صاغ الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي: " سياسة الدولة في تنظيم النسل ، و مدى تجاوب الأسرة الجزائرية مع هذه السياسة و المعوقات التي يمكن أن تعرقلها "

ارتباط الأهداف بالمشكلة : مرتبطة تماماً، حيث بين الباحث أهداف بحثه على النحو التالي :

" - محاولة التعرف على الخدمات التي تقدمها الدولة - باعتبارها انتهجهت سياسة تنظيم النسل - في هذه المراکز ، و هل هي كافية للخروج بنتائج ملموسة في تنظيم النسل و بالتالي التحكم في النمو الديمغرافي .

- محاولة الكشف عن مدى استعداد الأسرة الجزائرية نحو تنظيم النسل .

- محاولة الكشف عن الدوافع التي يجعل الأسرة الجزائرية تنظم نسلها أو تحجم عن تنظيمه .

- محاولة معرفة الفروق بين الأفراد ، حسب مستويات تعليمهم و تمسكهم ببعض القيم و المبادئ ، و في مقدمتها القيم الدينية و الاجتماعية "

الرسالة (05) المعنونة بـ : " الخطاب الثقافي في الصحفة العمومية و علاقته بالسياسة الثقافية في الجزائر "

تحديد المشكلة : واضح تماماً ، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي :

" - مفهوم الجريدة لعبارة " الثقافة " و ما مدى شمولية ذلك المفهوم لمختلف العناصر الثقافية .

- معرفة أهم العناصر الثقافية التي تركز الجريدة على نشرها ، و هل هناك عناصر تعتبر أهم من غيرها ؟

- ما هي مراكز الاهتمام في كل ما يقدم للقراء من أخبار و مقالات و دراسات ثقافية (وطنية - عربية - دولية) ؟

- فيما تتمثل المصادر المنتجة للمادة الثقافية التي تنشرها الجريدة ، صحافيون ، مراسلون ، وكالات أنباء ؟ "

صياغة المشكلة : واضحة تماما ، حيث صاغ الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " إلى أي مدى يرتبط الخطاب الثقافي بالتوجه السياسي لقطاع الثقافة في الجزائر ؟ و هل هو يستجيب لمتطلباتها ، و يؤدي إلى تحقيق أهدافها ، أم هو على العكس من ذلك لا يراعي ما تقتضيه السياسة الثقافية ؟

ارتباط الأهداف بالمشكلة : غير مرتبطة تماما ، حيث بين الباحث أهداف بحثه على النحو التالي :

" - تحليل محتوى المواقف الثقافية لجريدة النصر و فقا لمنهج تحليل المضمون ، بشكل يرتكز أساسا على الفكرة العامة من كل موضوع ، و تصنيف المواقف حسب أجنبها . قصة ، شعر ، تغطية ، آثار و تاريخ ... الخ

- تصنيف الأفكار العامة بدورها وفق الأطر التي تدرج تحتها (اشتراكي ، ليبرالي ، أو إسلامي) "

في الرسالة (06) المعونة بـ " بعض الظروف المؤثرة على التحصيل الدراسي للתלמיד و الأداء البيداغوجي للأستاذ "

تحديد المشكلة : واضح تماما ، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " لقد وقع الاختيار على هذا الموضوع بالذات و هو العلاقة بين بعض الظروف المعيشية (اجتماعية ، اقتصادية ، مهنية ، تكوينية) ، و المردود العلمي للأستاذ و التحصيل الدراسي للתלמיד ، نظرا إلى أن الواقع المعيش بكل أبعاده الاجتماعية ، الاقتصادية ، المهنية ، و التكوينية ، يدخل في تكوين و تشكيل شخصية كل من المعلم و التلميذ ، و في بعض الأحيان يوجه طاقتهما و عملهما ، فاما يشجعهما على المردود العلمي الجيد و التحصيل الدراسي الجيد أم العكس ، خاصة اذا كان الواقع مفروضا عليهم "

صياغة المشكلة : واضحة تماما ، حيث صاغ الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " هل الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و المهنية التي يعيشها المعلم تشجعه على المردود العلمي الجيد أو العكس ؟

- هل الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الدراسية التي يعيشها التلميذ أيضا تشجعه على التحصيل الدراسي الجيد أو العكس ؟

- هل هناك علاقة بين الظروف التي يعيشها المعلم و التحصيل الدراسي للתלמיד ؟ " ارتباط الأهداف بالمشكلة : مرتبطة تماما ، حيث بين الباحث أهداف بحثه على النحو التالي : " - معرفة العلاقة الترابطية بين الواقع المعيش للمعلم و التلميذ و المردود و التحصيل العلمي لهما .

- معرفة بعض الأسباب و العوامل التي تقف حائلا دون تحقيق الأهداف المرجوة من التربية و التعليم في الجزائر.

- معرفة العلاقة الموجودة بين عمليتي التربية و التعليم من جهة و التنمية الشاملة من جهة أخرى ".

في الرسالة (07) المعونة ب : " الثقافة المنتجة في المؤسسة الصناعية الجزائرية"

تحديد المشكلة : واضح تماما ، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي:

"كيف تحصل المعالجة لمشكلة الثقافة التي لها دور حساس بالتكلف بالعلاقة التي قد تتعكس سلبا أو إيجابا على قضايا الانتاج ؟ ان لمشكلة البحث حالتين أو بعدين : أحدهما إنساني ثقافي اجتماعي و روحي ، له ارتباط بالهوية العقائدية ، والثاني ينطلق وفق ذلك ، ويكون ناتج عنه و عن نشاطه الذي يتجسد في السلوك العلمي الاقتصادي ، أي لكل ما يعود بالنفع و الفائدة ، ويكون مكتملا وفق أساسيات و شروط و متطلبات الإنسان "

صياغة المشكلة : واضحة تماما ، حيث صاغ الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " ألا يحق للملاحظ و الباحث و الدارس ، أن يتساءل عن طبيعة الثقافة التي تؤطر إنتاج الفرد و المجتمع ؟ و ما هي رؤية وقناعات هذه الثقافة التي نشأت في كيات الانسان و عقله ؟ و من ثم فهي تكون منها معينا ، تدفع به الى العمل في كل ساعة و كل لحظة ، و رغم ذلك لماذا الحرج في ضعف الانتاج ، و الكفاية و المردودية ؟ يمكن للدراسة أن تتکلف بالإجابة "

ارتباط الأهداف بالمشكلة : مرتبطة ، حيث بين الباحث أهداف بحثه على النحو التالي : " - محاولة التحقق من صحة الفروض المقرحة ، و بالتالي الاستفاده من نتائج البحث على مستوى المجتمع ، و المؤسسة ميدان الدراسة على وجه الخصوص .

- محاولة تبني مشكلات المجتمع برأيه تتبع من ثقافته و تاريخه ، و هو ما تقرره الدراسات العلمية السوسيولوجية .

في الرسالة (08) المعونة ب : " أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة و التلاميذ و علاقتها بالتوافق الاجتماعي للتلاميذ التعليم الثانوي "

تحديد المشكلة : واضح تماما ، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي: " والجو الاجتماعي في الفصل يتأثر الى حد كبير بنمط العلاقة الاجتماعية التي يقيمهها الأساتذة مع تلاميذهم ، ولذلك تتتنوع أنماط الجو الاجتماعي في الفصل بتتنوع أنماط العلاقات الاجتماعية ، التي تقوم بين الأساتذة والتلاميذ ، فان كان نمط العلاقة الاجتماعية ديموقراطيا ، فإنه سوف ينعكس ايجابيا على التوافق الاجتماعي للتلاميذ في الفصل ، وان كان نمط العلاقة الاجتماعية سلطانيا ، فإنه سوف ينعكس سلبا على توافق التلاميذ الاجتماعي في الفصل ، أما اذا كان نمط العلاقات الاجتماعية متسبيا ، فإنه سيتحقق جزئيا التوافق الاجتماعي للتلاميذ في الفصل " .

صياغة المشكلة : واضحة ، حيث صاغ الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي:

" واقع أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأساتذة و تلاميذ التعليم الثانوي ، و علاقتها بالتوافق الاجتماعي للتلاميذ " .

ارتباط الأهداف بالمشكلة : مرتبطة تماما ، حيث بين الباحث هدف بحثه على النحو التالي :

" ويهدف الباحث من دراسة هذا الموضوع الى تحقيق هذف رئيسي هو : الكشف عن واقع أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأساتذة و تلاميذ التعليم الثانوي ، و علاقتها بالتوافق الاجتماعي للتلاميذ " .

في الرسالة (09) المعونة ب: " صراع الأدوار في المؤسسة الجزائرية " .

تحديد المشكلة : واضح تماماً ، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه في النحو التالي : " تجلى أبعاد المشكلة في :

- تضارب الأدوار وما تسببه من تأثيرات مباشرة على الروح المعنوية والرضا...الخ .
- عدم التوافق بين الدور ومتطلباته ، خاصة تلك الاختلافات المرتبطة بقدرات وطموحات وقيم العامل ، وبين المطلوب منه آداؤه أي :
- هل أن قدرات الفرد أقل من متطلبات الدور ؟
- هل أن قدرات الفرد أكبر من متطلبات الدور ؟
- هل أن متطلبات الدور تثير نوعاً من الضجر والملل وعدم الرضا لدى العامل؟
- ما هي مصاحبـات هذه العملية سواء من الناحية السلبية أو الإيجابية؟
- التعارض بين مصالح مهنية أو ذاتية ، أولها علاقة مباشرة بمتطلبات الدور ، وهذا التعارض يمتد ليشمل أيضاً صوراً أخرى مثلاً :
- التعارض بين الدور وما تتوقعـه الادارة .
- القيام بأدوار متعارضة .

- الرجوع إلى أكثر من قناة للتسلسل الهرمي للسلطة "

صياغة المشكلة : واضحة ، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي : " التشخيص الفعلى للأدوار في تناسقها ، وفي تعارضها ، ورصد مختلف التأثيرات المترتبة عن ذلك " .

ارتباط الأهداف بالمشكلة : مرتبطة تماماً ، حيث بين الباحث أهداف بحثه على النحو التالي :

- الكشف عن ابرز أنماط تعارض الأدوار التنظيمية .
- الكشف عما تحدثه هذه الأنماط من تأثيرات .
- التعرف على مدى اتفاق العمل المسند للعامل مع ميوله وخبراته .
- التعرف على مصاحبـات التخصص الزائدة وتتميـط العمل (الطابع الروتيني) في الرسالة (10) المعونة بـ: " تقويم التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة لدى الأقسام النهائية " .

تحديد المشكلة : واضح تماماً ، حيث حدد الباحث المشكلة على النحو التالي : " يمكن لنا أن نضع أساساً علمية للتقويم التربوي ... فهو يسمح بمراجعة جملة من الأهداف المسطرة عندما لا تتحقق أو عندما لا تصبح مسيرة للتطور المعرفي ، وهذا ينجر عنه طبعاً مراجعة المحتوى وطرق التدريس ، لكن ورغم اتساع مفهوم التقويم الذي اتسع باتساع المنهج المدرسي ، يبقى الاستعمال الشائع تقليدياً ، حيث ما يزال أسلوب الامتحانات المقسمة على فترات السنة هو الغالب ، قصد التعرف على مدى تحصيل التلميذ من المادة الدراسية أو من برنامج معين ، بوضع درجات تدل على هذا التحصيل ، وهذا فيه نوع من التقصير على اعتبار أن هذه الوسيلة تقوم الجانب المعرفي فقط ... وهذا يعني أن التقويم السليم يتبع نمو التلميذ من كل الجوانب التي تمـسـها الأهداف ، حتى يتمـكـنـ هذا التلمـيـذـ من التـكـيفـ الاجتماعي دون صعوبة ... وانطلاقـاًـ منـ كلـ ماـ سـيـقـ ذـكـرـهـ تـأـتـيـ درـاستـناـ لـتـدـرـجـ فيـ هـذـاـ الإـطـارـ حيثـ أنهاـ تحـاـوـلـ أنـ تـكـشـفـ أنـوـاعـ الـوـسـيـلـةـ التـقـوـيـمـيـةـ فيـ الثـانـوـيـةـ عـامـةـ وـفـيـ مـادـةـ الـفـلـسـفـةـ خـاصـةـ الـتـيـ حـدـدـنـاـهاـ كـنـمـوذـجـ لـلـدـرـاسـةـ الـحـالـيـةـ " .

صياغة المشكلة : واضحة ، حيث صاغ الباحث مشكلة بحثه على النحو التالي :

" ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة للكشف عن هذا التساؤل : ما هي طبيعة التقويم في مادة الفلسفة ؟ وهل يمكن لنا أن نطرح هذا التساؤل بطريقة أخرى ، إلى أي مدى يمكن القول أن تقويم أساند مادة الفلسفة لتحصيل التلاميذ من المقرر الدراسي قائم على أساس علمية ؟ .

ارتباط الأهداف بالمشكلة : مرتبطة تماما ، حيث بين الباحث هدف بحثه على النحو التالي :

- " - الكشف عن طبيعة التقويم في مادة الفلسفة ، وتندرج تحت هذا الهدف الأهداف التالية :
- التأكد فيما إذا كان الأسلوب التقويمي المطبق كاف للتحقق من تطبيق الأهداف المحددة لمادة الفلسفة .

- الكشف عن المجالات التي يطبق فيها التقويم في مادة الفلسفة .

- هل هناك علاقة بين محتوى الوثيقة ، وبين الممارسات الميدانية في مادة الفلسفة ؟ " .

عموما هذا العرض للبيانات يمكن تلخيصه في الجدول التالي :
الجدول رقم (12) : يوضح مشكلة البحث في الرسائل الجامعية

المشكلة الرسالة	تحديد المشكلة	صياغة المشكلة	ارتباط الأهداف بالمشكلة
01	واضح تماما	واضحة تماما	مرتبطة تماما
02	واضح تماما	واضحة	مرتبطة تماما
03	واضح تماما	واضحة	مرتبطة تماما
04	واضح تماما	واضحة تماما	مرتبطة تماما
05	واضح تماما	واضحة تماما	غير مرتبطة تماما
06	واضح تماما	واضحة تماما	مرتبطة تماما
07	واضح تماما	واضحة تماما	مرتبطة
08	واضح تماما	واضحة	مرتبطة تماما
09	واضح تماما	واضحة	مرتبطة تماما
10	واضح تماما	واضحة	مرتبطة تماما

وفي تحليلنا للبيانات التي تضمنها هذا الجدول نعتمد على جملة من الجداول

نحاول أن نحل بواسطتها بيانات كل فئة على حد وذلك على النحو التالي :

الجدول رقم (13) : يوضح تحديد المشكلة

%	ك	تحديد مشكلة
100	10	واضح تماما
00	00	واضح
00	00	غير واضح تماما
100	10	المجموع

يتضح من هذا الجدول ، أن جميع الرسائل الجامعية رسمت حدود اطار موضوع بحثها ، بحيث حددت الجوانب التي سيتم تسلیط البحث عليها . والوضوح التام لهذا التحديد سيساهم في وضوح صياغة المشكلة ومن تم المساهمة في وضوح باقي خطوات البحث و هو وضوح ينجر عنه تکامل البناء المنهجي للرسائل الجامعية ؟ فإلى أي مدى يصدق ذلك على الرسائل الجامعية ؟ اجابة ذلك تتوقف على تقصينا باقي خطوات الرسائل الجامعية .

الجدول (14) : يوضح صياغة المشكلة

%	ك	صياغة المشكلة
50	05	واضحة تماما
50	05	واضحة
00	00	غير واضحة تماما
100	10	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن ما يمثل نسبة (50٪) من الرسائل الجامعية كانت صياغتها لمشكلة البحث واضحة تماما ، حيث أن هذه الصياغة تضمنت المتغيرات المستقلة التي ستتناول بالبحث ، وقد كانت هذه المتغيرات قابلة للفياس ، كما وضحت هذه الصياغة العلاقة بين المتغيرات .

هذا كما يتضح أن ما يمثل نسبة (50٪) من الرسائل الجامعية ، كانت صياغتها لمشكلة البحث واضحة فقط ، لأنها لم تتوفر على المعايير الثلاثة لصياغة المشكلة حيث أنها أوضحت العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع فقط و لم تشر الى المتغيرات المستقلة (نطاق البحث أو اطار البحث) .

و عموما ، هذه الصياغة لم تعرض بشكل موحد في الرسائل الجامعية بحيث نجدها أما جمل تقريرية أو في جمل استفسارية كما يوضح الجدول التالي :

الجدول 15 : يوضح الجمل التي عرضت بها صياغة المشكلة

جمل عرض الصياغة	%	ك
جمل تقريرية	60	06
جمل استفسارية	40	04
المجموع	100	10

و هي صيغ نراها تتماشى مع طبيعة مشكلة البحث ، و عموما الباحث حر في عرض مشكلة بحثه في جمل تقريرية أو استفسارية ، لكن على الباحث أن يعمل على توفير المعايير المنهجية لهذه الصياغة .

و الملاحظ أيضا أن الرسائل التي عرضت صياغة المشكلة في جمل استفسارية كانت صياغتها للمشكلة واضحة تماما ، و لأن الجمل الاستفسارية تساعد على الصياغة التامة . الوضوح .

جدول رقم 16 : يوضح صياغة المشكلة حسب صفة الرسائل الجامعية

الصفة	صياغة المشكلة	ك	%
أستاذ	واضحة تماما	01	.10%
	واضحة	04	.40%
طالب	واضحة تماما	04	.40%
	واضحة	01	.10%
المجموع		10	100

و يتضح من هذا الجدول أن الصياغة الواضحة و التي لا تتوفر على جميع معايير الصياغة المنهجية كانت نسبتها في الرسائل الجامعية المنجزة من قبل الأستاذ تمثل نسبة(40٪) بالمقارنة مع الرسائل المنجزة من قبل الطلبة و التي مثلت نسبة (10٪)

و أيضا الصياغة الواضحة تماما كانت نسبتها في الرسائل الجامعية المعدة من قبل الأساتذة تمثل (10٪) مقابل نسبة (40٪) من الرسائل المعدة من طرف الطلبة و هي نسبة لم نكن نتوقعها أبدا ، على اعتبار أن الأستاذ أكثر خبرة من الطالب ، و يفترض فيه أن يكون أكثر التزاما بالمعايير المنهجية من الطالب !!

الجدول (17) : يوضح ارتباط الأهداف بالمشكلة

% ك	ارتباط الأهداف بالمشكلة
80	مرتبطة تماما
10	مرتبطة
10	غير مرتبطة تماما
100	المجموع

يتضح من الجدول ، مدى قيمة المشكلات المتداولة بالبحث في الرسائل الجامعية و مدى الأهمية التي تكتسبها ، حيث أن ما يمثل نسبة (80٪) من هذه المشكلات كانت لها أهداف واضحة تماما تبرز الغرض المنتظر من وراء بحث هذه المشكلات ، وان وجد من الرسائل من لم ترتبط أهداف بحثه بالمشكلة تماما ، و هو ما يمثل نسبة(10٪) ، على اعتبار أن صاحب هذه الرسالة لم يذكر أبدا الأهداف المتوازنة من وراء بحث المشكلة فما يعتبره هو أهدافا ، لا نراه نحن كذلك ، فهي مجموعة خطوات ستبني في معالجة المشكلة ، وهي بعض من خطوات منهج تحليل المضمون .

و بين عدم الارتباط التام و وجود الارتباط التام بين الأهداف ، نجد ما يمثل نسبة (10٪) أيضا من الرسائل الجامعية ، كانت أهدافها مرتبطة بالمشكلة ، و الارتباط ليس ، على اعتبار أن صاحب هذه الرسالة – و هو أستاذ – حدد لبحثه هدفين الأول يعتبر هدفا عاما لجميع البحث، و هو التحقق من صدق الفروض ، فالفرض وضع أصلا للاختبار ، و أكثر من ذلك اختبار الفروض ليس هدفا للبحث بل هو خطوة من خطواته كما سبق توضيح ذلك . و تضمن هذا الهدف ، ما ينجر عنه من خدمة و نفع للمجتمع عامة، و مجتمع البحث على وجه الخصوص .

أما الهدف الثاني فقد كان مرتبط بالمشكلة ، التي تسأله الباحث عن نوع الثقافة التي تؤطر إنتاج العامل ، و هو سيبحث هذه الثقافة بمنظور معين سعيا منه لتبني قضايا المجتمع برؤيه تتماشى مع واقع هذا المجتمع .

* الخلاصة :

ذلك هو فصلنا عن مشكلة البحث ، في جانبه النظري و الميداني .
جانب نظري ، حاولنا فيه – قدر الامكان – الإلمام بكل الأمور النظرية المتصلة بالبحث ، و
التي على أساسها يمكن تقويم المشكلة .

جانب ميداني ، صنفنا فيه تلك المعايير في فئات للتحليل كما يحددها منهج تحليل المضمون ، ثم طبقنا هذه الفئات على مشكلة البحث في الرسائل الجامعية ، سعياً منا للاجابة على جزء من التساؤل الثاني لبحثنا ، وهو كيف استعملت الرسائل الجامعية بنائها المنهجي ؟ و ذلك من خلال الوقوف على مدى التزام مشكلة البحث في الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية .
لنقول أن مشكلة البحث خطوة في الرسائل الجامعية ، ملتزمة بالمعايير المنهجية سواء في تحديدها أو في صياغتها . و هي عموماً مشكلة تكتسي أهمية و قيمة تستمد من الأهداف المرتبطة بها .

و هنا نتساءل :

إذا كان تحديد المشكلة و صياغتها من أصعب الأمور المنهجية ، و إذا كانت الرسائل الجامعية قد تمكنت من تجاوز هذه الصعوبة إلى حد بعيد ، فهل باقي الخطوات في هذه الرسائل ستكون بنفس المستوى من الالتزام بالمعايير المنهجية ؟
هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصول اللاحقة ، لتتبلور اجابته أكثر في خاتمة هذا الفصل عندما نعمل على مناقشة هذه النتائج .

الفصل الثالث

تساؤلات أو فروض البحث

تمهيد .

- 1 – تعريف تساوؤلات و فروض البحث .
- 2 – وظيفة تساوؤلات فروض البحث .
- 3 – مصادر فروض البحث .
- 4 – أنواع فروض البحث .
- 5 – صياغة تساوؤلات وفروض البحث .
- 6 – معايير منهجية لتقويم تساوؤلات أو فروض البحث .
- 7 – تساوؤلات أو فروض البحث في الرسائل الجامعية .
خلاصة .

*** تمهد :**

حاولنا في هذا الفصل تعريف كل من تسؤالات البحث وفرضه والخروج بتعريف اجرائي لهما سنلتزم به في بحثنا هذا .
كما حاولنا التطرق لأهمية التسائلات والفرض وذلك من خلال الوظائف التي يؤديانها في البحث الاجتماعي .

كما تطرقنا لمصادر وأنواع الفرض ثم صياغة التسائلات والفرض اللازم .
وفي الأخير حاولنا الإجابة على مدى التزام طلبة الماجستير بالمعايير المنهجية الالزمة لطرح التسائلات ووضع الفرض في الرسائل الجامعية ، هذا بعدها تم تحديد هذه المعايير المنهجية .

١ – تعريف تساوؤلات وفرضيّات البحث :

التساؤلات أو فروض البحث ، خطوة منهجية هامة ، لا بد من تواجدها في أي بحث ،
فبدونها يصبح البحث عبارة عن عمل عشوائي لا قيمة له ، فبالتساؤلات أو الفروض ،
تنتضح للباحث معلم الطريق الذي يسير فيه ، لتقصي أبعاد مشكلة بحثه .

التساؤلات تستخدم أكثر في البحوث الكشفية الاستطلاعية ، عندما يكون موضوع البحث جديداً أو تتدبر المصادر العلمية حوله ، حيث يمكن الإكتفاء بالإستطلاع والوصف أو الإقتصار على التساؤلات والاستفسارات (معن خليل عمر، 2004 : 70) .

بمعنى اذا لم تفرض طبيعة البحث تعدد المتغيرات ووضع فرضيات خاصة ، فان طرح التساؤلات يعتبر بديلا عن الفرضيات وتقوم بالوظائف المنهجية نفسها التي تقوم بها الفرضيات (رشيد زرواتي ، 2002 : 99) .

اذن ، طبيعة البحث هي التي تحدد للباحث استخدامه للتساؤلات أو الفروض ، والفروض تصاغ في جمل تقريرية ، بينما التساؤلات تأتي على شكل جمل استفسارية (مراجعة العلوم الإنسانية ، ع . 6 ، 1995 : 20) .

وما يفهم من هذا ، هو أن التساؤلات يحتم استخدامها طبيعة البحث ، وهي تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها الفروض ، والتساؤلات عن استفسار حول الغموض الذي يحيط بموضوع البحث ، هذا الإستفسار مصاغ في جملة استفهامية تبدأ بحرف استفهام وتنتهي بعلامة استفهام .

وسواء التساؤلات أو الفروض ، فكلها عبارة عن أسئلة في ذهن الباحث حول مشكلة البحث ، وليس لديه اجابة مؤكدة عليها ، غرض هذه الأسئلة تفسير جانب أو أكثر من المشكلة ، والتساؤل أكثر اتساعاً من الفرض ، فالتساؤل ربما يحتوي على أكثر من فرض (محمد شفيق ، 1985 : 71 - 72) .

أما الفروض ، فهي في أصلها الإغريقي تعني مجموعة المبادئ الأولية التي يسلم العقل بصحتها ، والتي لا يستطيع البرهنة عليها بطريقه مباشرة لشدة عموميتها ، وعرفها أرسطو بأنها : " نقطة البدء في كل برهنة ، وأنها المنبع لكل برهنة وأنها المنبع لكل معرفة يكتسبها الإنسان " (فيروز زرارقة وأخرون ، 2007 : 72) .

و في عصرنا الحالي نجد عدة تعاريف للفروض ذكر منها :
 " الفرض فكرة تتبع من خيال الباحث يتمثل فيها علاقة عامة بين مجموعة من الظواهر " .
 (محمد فتحي الشنطي ، 1970 : 137) .

"الفرض عبارة عن فكرة مبدئية تربط بين الظاهره موضوع البحث ، و بين أحد العوامل المرتبطة بها ، أو المسبيه لها ، أو أنه عبارة عن فكرة مبدئية تربط متغيرين أحدهما مستقل والآخرتابع " (فiroz Zarrache و آخرون ، 2007 : 77- 73) .

"الفرض" هي فكرة مبدئية تبحث العلاقة بين الظواهر قيد البحث ، و العوامل المؤثرة فيها ، و الباحث غير متأكد من صحة فرضه ، لذا يحاول اختبارها و تجربتها بالبحث العلمي الميداني (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 45) .

هذه التعاريفات الثلاثة، تتفق على أن الفرض عبارة عن فكرة تحوي علاقة، والمؤكد أنها علاقة بين متغيرات مشكلة البحث.

و التعاريفات نفسها تجمع على أن الفرض عبارة عن فكرة في عقل الباحث ، و المؤكد أيضاً أن هذه الفكرة لم تأتي من عدم ، بل هي نتيجة تراكمات معرفية كثيرة في ذهن الباحث اكتسبها من مصادر مختلفة .

و إذا كان التعريف الأول يقر بأن الفرض فكرة تتبع من الخيال ، فالمؤكد أيضاً أنه الخيال العلمي ، فالباحث من خلال ملاحظاته و تجاربه تلمع في ذهنه فكرة و يحضر في عقله خاطر ، و هو يعود ليلاحظ و يجرب ، فإذا كانت هذه الفكرة صحيحة أثبتت التجربة ذلك والعكس ، فالفرض لون من الإبتكار يعتمد إلى حد كبير على قدرة الباحث الإبداعية ، و على تمرسه في تحليل العلاقات بين الظواهر.

إذن الخيال هنا دليل على جرأة الباحث و إقدامه ، و البحث لا ينتج و لا يتم إلا بفضل هذه الجرأة، ذلك لأننا لو اعتبرنا عمل الباحث عملاً روتينياً لما تقدمت الأبحاث و لما نمت المعرفة العلمية (محمد فتحي الشنطي ، 1970 : 138).

كما نجد التعريفات التالية :

" الفروض حلول محتملة ، أو متوقعة للمشكلة قيد البحث " (عمار بوحوش ، 1995 : 36) .

" الفرض عبارة عن علاقة احتمالية بين متغيرين " (فیروز زرارقة و آخرون : 2007 : 71) .

" الفرض عبارة عن احتمال يتضمن برهنة ، أو رفض وجود علاقة سببية في الحياة الاجتماعية ، يقام على الأساس النظري ، أو الملاحظة السابقة ، أو على قواعد منظمة ، أو على الحدس الذي يسلم العقل بصحته ، و لا يتمكن الباحث من البرهنة عليه بصورة مباشرة لشدة عموميته (معن خليل عمر ، 2004 : 62) .

هذه التعريفات الثلاثة ، تجمع على أن الفرض عبارة عن احتمال يتوقع وجود علاقة بين متغيرات ، قد يكون صحيحاً وقد يكون خاطئاً ، وللوقوف على صحته أو خطئه لابد من اتباع خطوات منهجية معينة ، وهو كذلك احتمال يستقى من مصادر مختلفة ، ولا يوجد بتشكيل عشوائي ، بل هو مضبوط بقواعد تنظمه شكلاً ومضموناً .

هذا كما ما نجد تعريفات أخرى تشير إلى :

" الفرض هي موافق مبدئية ، أو تخمينات ذكية ، يقدمها الباحث لتنظيم تفكيره في حل مشكلة البحث ". (فضيل دليو وآخرون ، 1999 : 115) .

" الفرض عبارة عن حلول اجتماعية لمشكلة البحث ، وهي حقائق متصورة ، تتبع من خيال الباحث في شكل تخمينات محسوبة تسعى لتقسيم الظاهرة المبحوثة، من خلال برهنة أو رفض وجود علاقة أو سببية يعالجها الفرض (محمد شفيق ، 1985 : 67) .

" الفرض يعتبر تخمين معقول مبني على الدليل الذي يمكن الحصول عليه عند وضع هذا الفرض " (أحمد بدر ، 1989 : 89) .

تجمع هذه التعريفات على أن الفرض تخمين ، لكنه ليس التخمين المبني على الظن ، بل هو تخمين ذكي ، محسوب ، ومعقول ، يقوم به الباحث ليفسر الغموض الذي يحيط بموضوع البحث .

فهو تخمين ذكي ، بمعنى يرتبط بمدى قدرة الباحث في تبصر العلاقات وهي قدرة تتفاوت من باحث إلى آخر .

وهو تخمين محسوب، بمعنى غير عشوائي ، حيث أنه يتلزم بمعايير منهجية تساعده على التفسير الجيد للغموض الذي يحيط بموضوع البحث .

وهو تخمين معقول ، بمعنى بعيد عن القيم الفلسفية والأخلاقية ، حيث يمكن اختباره والتأكد من صحته أو خطئه .

وهناك من يعرف الفروض ك الآتي :

" الفروض هي التعميمات التي لم تثبت صحتها ، والتي يحاول الباحث أن يتحقق من صحتها ليتخذها سبيلاً إلى فهم الظواهر وتفسيرها " (فيروز زرارقة وأخرون ، 2007 : 72) .

" يعني مصطلح الفرض العلمي نظرية لم تثبت صحتها في بداية البحث ، إلا أن النظرية هي نفس الفرض العلمي بعد أن ثبتت صحته في نهاية البحث " (احسان محمد الحسن ، 1994 : 45) .

وهما تعريفان يشيران إلى أن الفرضية هي تعميم أو نظرية ، وهي مصطلحات قاسمها المشترك هو حل المشكلة بناء على البحث ، وإذا كان هناك فرق ، فاللعميم هو النتيجة التي يتوصل إليها في البحث بعد التأكد من صحة الفرض ، والنظرية هي الفرض النهائي الذي تتأكد صحته بناء على أدلة وبراهين .

وعموماً، فإن كل تعريف للفرض العلمي، سواء كان فكرة أو حلول محتملة ، أو تخمين ، أو تعميم أو نظرية ، إنما يشير ضمناً أو صراحةً إلى المتغيرات التي يحددها الباحث إطاراً لموضوع بحثه – التي تشكل بناء الفروض .

اذن كل من التساؤلات والفروض يدوران حول الغموض الذي يحيط بموضوع البحث ويحاولان إزالته هذا الغموض .

كل من التساؤلات والفروض يتضمنان علاقة بين المتغيرات .

كل من التساؤلات والفروض تربطهما معايير منهجية لصياغتهما .

كل من التساؤلات والفروض يؤديان وظيفة في البحث .

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف التساؤلات والفروض أجريانياً حيث نقول : " التساؤلات عبارة عن جملة استفهامية تستفسر عن الغموض الذي يحيط بموضوع البحث " .

" الفروض عبارة عن جملة تقريرية تقدم تفسيراً مؤقتاً للغموض الذي يحيط بموضوع البحث " .

2 – وظيفة تساؤلات و فروض البحث :

هنا نود أن نورد ملاحظتين :

أولهما أن التساؤلات تؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها الفروض، كما سبق تأكيد ذلك، وعليه فعندما نتحدث عن وظيفة الفروض فنحن نتحدث في نفس الوقت عن وظيفة التساؤلات في البحث .

ثانيهما : أن أغلب المتخصصين في المنهجية عندما يتطرقون إلى أهمية الفروض العلمية فإنهم يتحدثون عنها من خلال تلخيصهم لأهم الوظائف التي تؤديها الفروض في البحث العلمي ، لهذا وحتى لا نقع نحن في التكرار ، فقد فضلنا التطرق مباشرة إلى وظيفة الفروض ، والتي تبرز من خلالها أهمية هذه الفروض .
و عموما ، وظائف الفروض في البحث العلمي متعددة نذكر منها :

2 – 1 – الفروض تمكن الباحث من تحديد مشكلة بحثه :

انطلاق الباحث نحو حل مشكلته البحثية بغير فروض ، يؤدي في معظم الأحيان إلىبعد عن تحقيق ذلك الهدف ، فضلا عن ضياع ما بذله من جهد و وقت و مال دون فائدة حقيقة ، وذلك نظرا لاعتماده على الصدفة في تحقيق هدفه والصدفة لا يمكن الوثوق بها وحدها ، على الأقل كحل للمشكلات في البحوث العلمية ، ومن هنا فان لجوء الباحث لاستخدام الفروض يباعد بينه وبين المعالجات السطحية من جهة ، ويتبع له من جهة أخرى ، تحليل كل العناصر المتصلة بالمشكلة ، كما تمكنه من تحديد مختلف العوامل والمعلومات المتصلة بموضوع بحثه ، وربطها معا في سياق تصور ينظم و التعبير عن ذلك كله في عبارات شاملة (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 63) .

اذن ، الفروض توفر حل لمشكلة البحث بأقصر الطرق ، حيث أنها توفر على الباحث الوقت والمال والجهد ، كما أنها تساعد الباحث على تقديم حل يشمل كل أبعاد المشكلة موضوع البحث .

2 – 2 – الفرض تحدد العلاقة بين الموضوع المبحثي والحقائق المتصلة به

جمع و اختيار البيانات والحقائق المتصلة بالموضوع المبحثي ، أمر له خطورته وأهميته في حل مشكلة البحث المطروحة ، ولو سار الباحث في جمعه لمختلف الحقائق التي يتصور أنها تتصل بموضوع بحثه ، دون تمييز أو تمحيص، فسوف ينتهي به المطاف إلى حشد كم هائل من الحقائق التي لا تجمعها وحدة منطقية ، أولا تخدم الموضوع المبحثي ، ولكن الإنطلاق من فروض معينة سوف يمكنه من أن يجمع من الحقائق ما يتصل بموضوع بحثه فقط وخاصة أن الفرض سبق أن مكتنته من التحديد الدقيق لمشكلة بحثه (صلاح مصطفى الفوال، 1982 : 63 – 64) .

فالفرض تساعد الباحث إذن ، على تحديد هدف لكل معلومة، وحقيقة جمعها حول موضوع بحثه ، بحيث لا تكون هناك عشوائية في عرضه لهذه المعلومات اذ كل واحدة منها تتصل ببعد من أبعاد المشكلة .

2 – 3 – الفروض تحدد الشروط التصميمية للبحوث العلمية:

الفروض تعمل كموجهات تقود الباحث إلى تحديد مختلف الإجراءات المتصلة بالعملية البحثية ، فالفروض مثلاً يمكن أن تساعد في تحديد و اختيار الأدوات الملائمة لجمع المعلومات ويمكن أيضاً أن تساعد في تحديد شكل الأسئلة و طريقة اختيار العينة وكيفية التعامل مع المعطيات المجموعة احصائياً (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 64) .
الفروض تساعد الباحث إذن في رسم معلم الطريق الذي يسلكه في حل مشكلة بحثه، وذلك بمساعدتها له في اختيار أدوات جمع البيانات الأكثر ملائمة لموضوع بحثه والتي لها أكثر فاعلية في جمع بيانات ذات صلة مباشرة بهذا الموضوع فضلاً عن أنها تساعد الباحث في تحديد مصدر هذه البيانات وكيفية معالجتها .

2 – 4 – الفروض تعد مصدر الهم لبحوث جديدة :

فالفروض العلمية ليست غاية في حد ذاتها ، وإنما هي وسيلة تفسيرية لاستجلاء الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة بالشكل الذي حدث عليه ، وقد تفسر الفروض المقترنة المشكلة وقد لا تفسرها ، وفي كلتا الحالتين سوف تشير لدى الباحثين ، عدة تساؤلات سواء حول طبيعة الفروض ، أو حول طبيعة مشكلة البحث ذاتها ، وهذه التساؤلات هي في حد ذاتها فروض احتمالية تتم عن أن جانباً من المشكلة لم يأخذ حظه من الاهتمام الواجب ، أو قد تتم عن صلة المشكلة المبحوثة بمشكلة أخرى تحتاج إلى دراسة ، وهكذا تتولد عن الفروض تساؤلات ، والتساؤلات تتجمع في نسق فكري متراوط لتشكل إطار مشكلة جديدة وجديرة بالبحث . (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 65) .

وما نفهمه من هذا الطرح ، أن النتيجة التي يصل إليها الباحث في نهاية بحثه قد تثير من التساؤلات ما قد يشكل فروضاً لبحوث أخرى لاحقة وربما تكون كمصدر يستقي منه الباحثين مشكلات جديدة يتبعونها في بحوثهم ويحاولون تصصيها وهذا ما يخلق التراكم المعرفي .

وعموماً، نقول إن كانت تلك هي وظائف الفروض ، فإن التساؤلات تؤدي نفس الوظائف إذ بها يعطي الباحث أبعاد مشكلته ، ويعرف ما يلزمه من أدوات لجمع بيانات ذات صلة مباشرة بمشكلة بحثه و Mgatyia لكل جوانبها ، بالتساؤلات يعرف المصدر الذي تجمع منه البيانات وأكثر من ذلك يحدد كيفية اختيار هذا المصدر ، كما أن الباحث بالتساؤلات يعرف كيف يعالج بياناته بمعنى التساؤلات أيضاً توفر على الباحث الوقت والجهد والمال ليصل إلى حل مشكلة بحثه بأقل التكاليف ، وهو عندما يصل إلى هذا الحل ، يثير من التساؤلات الأخرى ما يمهد الأرضية لبحوث قادمة تتعلق من هذه التساؤلات لتشكل منها فروضاً جديدة

3 – مصادر فرض البحث :

كما سبق وأن أشرنا ، الفروض لا تأتي من العدم ، بل هناك مصادر يمكن للباحث أن يستقي منها فروضه ، ويمكن إيجاز هذه المصادر في :

3 – 1 – مجال تخصص الباحث :

مجال تخصص الباحث هو المصدر الأول لاختيار مشكلة البحث – كما سبق ذكر ذلك – وبالمثل يمكن القول أن مجال التخصص هو المصدر الرئيسي الذي يستمد منه الباحث

فروضه ، فالنظريات التي توصل اليها الباحثون السابقون ليست الا فروضا تمت دراستها واختبارها للتأكد من مدى صحتها ، وقد تستنبط منها فروضا جديدة قابلة للاختيار ، تكون أساسا لدراسة جديدة (عبد الباسط محمد حسن ، 1982 : 180) .

اذن ، معرفة الباحث بالدراسات السابقة في مجال تخصصه والمتصلة بموضوع بحثه أمر ضروري ، قد يلهمه التفسير للغموض الذي يحيط به وهو تفسير قد يبني عليه فروضه ، ثم ينطلق ليختبرها .

3 - 2 - الإطلاع العام :

حيث يمكن للباحث أن يجد في العلوم الأخرى أيضا مصدرا يستقي منه فروضه وليس هذا فحسب ، بل يستطيع أن يستفيد من ثقافة المجتمع ، بما تشمله هذه الثقافة من قيم واتجاهات وتقاليد وآراء شائعة في صياغته للفروض . (عبد الباسط محمد حسن ، 1982 : 180) .

اذن ، لا يجب على الباحث أن يكون منعزلا عن التراث الإنساني ، سواء مجال العلوم الأخرى أو ثقافة مجتمعه ، أو الأحداث الراهنة في المجتمع ، حيث يمكن أن يجد فيها بعض الحقائق التي تساعده على وضع فروض تفسر حدوث المشكلة موضوع بحثه .

كما أن اطلاع الباحث على التراث الشعبي ، والسير الشعبية ، أو بعض الحكم والأمثال والأقوال المأثورة ، أو حتى اطلاعه على مسرحية ، أو فيلم سينمائي ، أو قراءاته لرواية أو قصة ... الخ ، وكل هذه الأمور تشكل الهامات يبدع من خلالها الباحثون ، فروضهم حول موضوع البحث (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 66) .

3 - 3 - خيال الباحث : الفرض في رأي كثيرين من علماء المنهجية بعد أهم وسيلة ذهنية لدى الباحث وظيفته الأساسية أنه يوحي بتجارب أو ملاحظات جديدة، اذن هناك علاقة بين قدرة الباحث الذهنية أولا على تخيل العلاقات بين الأشياء ، وعلى طاقته الذهنية ثانيا على الإبتكار ، لأن قدرة الباحث على تخيل العلاقة بين المشكلة الأسباب التي تؤدي إليها هي التي سوف تدفعه إلى ابتكار الحلول التي يعتقد أنها مناسبة للمشكلات التي يبحثها (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 66) .

وخيال الباحث يعتمد على معرفته السابقة التي هي أساس حدة الذهن والقدرة على الإبتكار ، وهي الحافز الذي يدفع العقل إلى التفكير ، ويحفزه إلى تصور العلاقات بين الظواهر (عبد الباسط محمد حسن ، 1982 : 181) .

والخيال قدرة ذهنية متقاونة من بحث إلى آخر ، وفيها يظهر تميز البحث عن بعضها البعض ، في كيفية صياغة التساؤلات أو الفروض ، وفي كيفية تحديد الإجراءات المنهجية المناسبة لمعالجة المشكلة ، وأيضا في كيفية استخلاص النتائج .

3 - 4 - الاستنباط والقياس :

عندما يلاحظ الباحث اتساقا أو انحرافا للظاهرة المبحوثة مع النظام العام للمجتمع فإنه يستنتج أن ذلك الإتساق أو الإنحراف إنما يحدث نتيجة لأسباب يحتمل أن تكون هي العامل المؤثر في حدوث ذلك الإتساق أو الإنحراف ، وهذه الأسباب المحتملة هي الفروض بالطبع ، وكل ما قام به الباحث هو أنه استتباط أن الإنحراف مثلًا عن القوانين الأساسية للمجتمع من خلال الظاهرة المبحوثة ربما يكون راجعا لأسباب معينة .

أما القياس فينهض على قياس المجهول على المعلوم ، بمعنى أن الباحث وهو يبحث عن حل لمشكلته ، عليه أن ينظر في البحوث السابقة ، فقد يكتشف الباحث بعض أوجه التشابه ، ومن ثم يحل ذلك التشابه بين ما انتهى إليه بحث مشكلة سابقة ، وبين مشكلته هو ، ويقرر إلى أي مدى يمكن أن يفيد ذلك في طرح حلول احتمالية لمشكلته ، وعندئذ قد ينطلق الباحث من ذات الفرض وقد يطورها وذلك على حسب درجة التشابه بين الموقفين ، القديم والجديد مع الأخذ في الإعتبار أن الاستنباط والقياس إن لم تدعمهما خيرة الباحث وقدراته الشخصية ، قد يكونان عامل تعويق وتضليل (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 67) .

3 – 5 – المناقشات والحوار :

قد يجد الباحث في مناقشة يجريها مع زميل أو استشارة لأستاذ أو حوار مع مسؤول ، مصدراً لفروضه من خلال ما يبديه كل من هؤلاء من حلول مبدئية للمشكلة المطروحة ، لأنه خلال الحديث يدلي كل واحد بتصوراته حول أنساب الحلول ، وعلى الباحث بعد كل مناقشة حوار ، أن يمحض وجهات النظر تلك وسوف يقوده ذلك إلى صياغة فروض ربما كانت في متناوله مثلاً (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 67) .

4 – أنواع الفروض :

لقد حددت للفروض أنواع متعددة ، اختلفت من باحث إلى آخر ، وفي ما يلي بيان ذلك :
فبعد البساط محمد حسن يرى أن الفروض العلمية على أنواع ثلاثة هي :
الفروض العاملة (البحثية) :

وهي الفروض التي يستتبعها الباحث من نظريات علمية سابقة ، ويضعها في صيغة قضايا قابلة للإختبار ، ولذلك فمن الضروري أن يكون الباحث ملماً بالجوانب النظرية للموضوع الذي يدرسه ، حتى تكون الفروض التي يضعها على درجة كبيرة من الصحة .
الفروض الصفرية :

وهي التي تصاغ بطرق سلبية ، تقليلاً لاحتمالات التحيز ، لأن يقول الباحث بأنه لا توجد علاقة بين الوضع الظبيقي ومعدل الإنجاب ، وفي هذه الحالة فإن قبول الفرض الصفرى ، يعني وجود سلبية بين كل من التغيير المستقل (الوضع الظبيقي) والمتغير التابع (الإنجاب) كما أن رفضه معناه وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين ، ويقتضي هذا وجود فرض بديل يمكن قبوله في حالة رفض الفرض الصفرى .
الفروض الإحصائية :

وهي التي يمكن قياسها والتحقق من صحتها باستخدام الإختبارات الإحصائية ، فإذا افترض الباحث وجود علاقة بين الإقامة في المناطق السكنية المختلفة بالمدينة ، وبين متوسط الدخل ، فإنه في هذه الحالة يستطيع أن يحسب متوسط الدخل في عدد من الأحياء ، التي تختلف في مستواها الاجتماعي والإقتصادي ، ويختبر دلالة الفروق بينها ، فإذا كانت الفروق حقيقةً أمكن قبول الفرض احصائياً وبالعكس إذا كانت الفروق ظاهرية . (1982 : 179 – 180) .

الباحث هنا ، لم يعتمد على معيار واحد في التصنيف ، حيث أن الفروض الأولى صنفت من حيث المصدر الذي استقيت منه ، والفروض الثانية صنفت من حيث الصيغة التي عرضت بها الفروض ، أما الثالثة فقد صنفت من حيث الكيفية التي عولجت بها هذه الفروض .

أما عمار بوحوش فيرى أن الفرضية تتخذ شكلين هما :

فرضية مباشرة بصيغة الإثبات :

أي أن تصاغ الفرضية بشكل يثبت علاقة بين متغيرين مثل : " توجد فروق احصائية بين اتجاهات الطلاب والطالبات نحو التعليم المختلط ". ان مثل هذه الفرضية تؤيد وجود الفروق .

فرضية صفرية بصيغة النفي :

أي أن تصاغ الفرضية بشكل ينفي وجود علاقة بين متغيرين مثل : لا توجد فروق احصائية بين اتجاهات الطلاب والطالبات نحو التعليم المختلط " فالباحث هنا ينفي وجود الفروق (1995 : 39) .

نلاحظ هنا ، أنه تم الاعتماد على معيار واحد في التصنيف وهو صيغة الفرض بمعنى صيغة الإثبات وصيغة النفي .

أما معن خليل عمر فيتحدث عن فرضية العدم والفردية البديلة ، فيقول أن فرضية العدم تعني ، عدم وجود علاقة بين متغيرات الفرضية ، وهي تقدم خدمة كبيرة ذات نفع أكثر من الملاحظة الفجة ، أي التي لا توجهها فكرة سابقة ، لأن رفض فرضية البحث الحقيقة ، وقبول فرضية العدم ، يعني عدم صحة الفرضية الحقيقة وعدم صحة العلاقة السببية التي وضعها الباحث في بداية بحثه ، وتعني أيضا البحث عن ظواهر جديدة كانت مجهولة عن الباحث ، اضافة إلى ما تقدم يوجد نوع ثالث من الفرضيات يسمى " الفرضيات البديلة " التي لا تعني نقص أو رفض فرضية البحث ، كما تهدف اليه فرضية العدم ، بل هي تتضمن متغيرات تختلف عن المتغيرات التي تضمنتها فرضية البحث ، على ألا تخرج عن جوهر موضوع البحث ، أو عدم اثبات نقايضها – فرضية العدم – يمكن للباحث في هذه الحالة أن يستخدم فرضية بديلة عن فرضية البحث والعدم . (2004 : 68) .

اذن ، معن خليل عمر يقدم لنا ثلاثة أنواع من الفرض و هي : فرضية البحث وفرضية العدم وفرضية البديلة .

فرضية البحث : تعني وجود علاقة بين المتغيرات الفرضية .

فرضية العدم : تعني عدم وجود علاقة بين متغيرات الفرضية وتأتي بعد رفض فرضية البحث .

فرضية بديلة : تعني وجود علاقة بين متغيرات تختلف عن متغيرات مشكلة البحث وتأتي بعد رفض فرضية البحث وفرضية العدم .

وكان الباحث هنا ، عليه دوما الإنطلاق في بحثه من فروض في صيغة اثباتية تتضمن وجود علاقة بين المتغيرات .

أما Maurice Angers فيرى أن هناك ثلاثة أنواع من الفرض هي :

فروض بمتغير واحد :

وهي فروض تركز على ظاهرة واحدة تبحثها وتحاول أن تتبأ بكيفية تطور هذه الظاهرة وحصر حدودها مثل : " ارتفع الفقر في العالم منذ عشر سنوات " سيتبع البحث ظاهرة الفقر خلال العشرية الأخيرة حيث أن البحث هنا طبيعة وصفية .

فروض بمتغيرين :

وهي فروض تتضمن علاقة بين متغيرين أساسيين يتوقع أن أحدهما يرتبط بالأخر ، وهو أكثر أنواع الفروض العلمية استخداما هدفها هو فهم الظواهر ، هذه العلاقة قد تتضمن علاقة

تلازمية تربط بين المتغيرين بحيث أن تغير واحد منها مرتبط بالآخر ، كما قد تتضمن علاقة سببية بمعنى أن أحد المتغيرين هو سبب وجود الآخر .
فروض متعددة المتغيرات :

وهي فروض تتضمن علاقة بين عدة متغيرات مثل : " النساء الأقل انجابا هن الأكثر تعليما ، وصاحبات دخل مرتفع ، والأكثر تحضرا " اذن الإنجاب والتعليم والدخل والتحضر ، أربع متغيرات مرتبطة ، يمكن أن تصاغ أيضا كفرضية بمتغيرين في إطار علاقة تلزامية أو علاقة سببية مثل التحضر يرفع المستوى التعليمي للمرأة ، هذا الأخير له تأثير ، على إنجاب المرأة ودخلها ، والعلاقة هنا ما هي الا تنبؤ أو احتمال بين المفاهيم الأربع والتي تتصل على أن أحد هذه المتغيرات هو سبب حدوث المتغيرات الأخرى (Maurice Angers، 1997 : 106 – 107) .

وهنا نقول أن الفرضيات المتعددة المتغيرات أو المركبة ، تؤدي إلى صعوبة في التجريب والتفسير ، لأنه قد تبرهن علاقة متغير سببي واحد بالنتيجة ، ولم تحصل برهنة علاقة المتغير المستقل الثاني بها ، وهنا تحصل اشكالية برهانية ، اذ لا توجد برهنة نصفية في البحوث الإجتماعية الميدانية (معن خليل عمر، 2004 : 63) .
هذا كما نجد من يصنف الفروض الى فروض وصفية وفروض تفسيرية (رشيد زرواتي : 2002 : 95) .

فروض وصفية : ترتبط بطبيعة البحث التي تتعدى حدود الوصف .

فروض تفسيرية : تحاول تفسير العلاقة الموجدة بين المتغيرات .

5 – صياغة التساؤلات أو فروض البحث :

سواء التساؤلات أو فروض البحث كلاهما عبارة عن أسئلة في ذهن الباحث حول مشكلة البحث ، وهي استقصارات أو تفسيرات يقدمها كمحاولة لإزالة الغموض الذي يحيط بموضوع وحتى لا تبقى هذه التساؤلات أو الفروض مقصورة على البحث فقط ، كان لا بد من نقلها لآخرين ، وهذا النقل يظهر في تقرير البحث ويسمى من الناحية المنهجية ب " صياغة تساؤلات أو فروض البحث " .

صياغة الفروض ، معناها عرض هذه الفروض في صيغة معينة .

فرشيد زرواتي يرى أن هناك ثلاثة صيغ لعرض الفروض هي :

الصيغة الإثباتية : مثل كلما زادت وتيرة النمو الصناعي في المدن زادت الهجرة من الريف إلى المدينة .

الصيغة الإحتمالية : مثل يمكن أن تؤدي زيادة وتيرة النمو الصناعي في المدن الى زيادة الهجرة من الريف الى المدينة (2002 : 95) .

يمكن اعتبار الصيغة الأولى والثالثة فقط صياغة للفروض ، أما الصيغة الثانية لا يمكن أن تكون صياغة للفروض ، بل هي صيغة استفهامية خاصة بصياغة التساؤلات حيث يقول فضيل دليو : " الفروض تصاغ في جمل تقريرية ، بينما التساؤلات تأتي على شكل جمل استفتارية (ع . 6 ، 1995 : 20) .

هذا بالإضافة الى أن التساؤل يبدأ بحرف استفهام وينتهي بعلامة استفهام (محمد طلعت عيسى ، 1971 : 66) .

اذن ، الفروض تصاغ في جملة اخبارية تقريرية تعبر عن علاقة بين متغيرين مثل : التدريب المهني يساهم في زيادة انتاجية العمل ، على أن يكون بالإمكان قياس هذه

المتغيرات ، أي أن صياغة الفروض تستوجب امكانية اختبارها ، وقد يعتمد الباحث أسلوبا آخر في صياغة الفروض لأن يحدد الفرضية العامة ويستنبط منها فرضيات فرعية (فضيل دليو وأخرون ، 1999 : 117 – 118) .

الفرضية العامة عبارة عن تفسير احتمالي شامل للظاهرة وعندما تثبت أمام التجربة وتتحقق صحتها ، فإنها تصبح في شكل نظرية للبحث تفسر الظاهرة التي سببت المشكل . والفرضيات الفرعية ، عبارة عن عناصر فرعية للفرضية العامة وعندما تثبت أمام التجربة ، وتتحقق صحتها ، فإنها تصبح قوانين تحكمية بغية التحكم في الظاهرة (رشيد زرواتي ، 2002 : 97) .

وصفة القول ، ان التساؤلات بطبيعتها الإستفهامية الإستفسارية ، والفروض على اختلاف صياغاتها ، عبارة عن جملة تقريرية تتضمن علاقة بين متغيرين . أما المتغير فهو عبارة عن قيمة تجريبية واحدة أو عدة قيم تجريبية ، مثل متغير الدخل الذي يتضمن قيمة دخل عال ومتوسط وواطي ، أو متغير الطبقة الاجتماعية الذي يتضمن ثلاثة قيم هي : الثرية ، والوسطى ، والفقيرة ، ومتغير الجنس الذي يتضمن قيمتين : ذكر وأنثى (معن خليل عمر ، 2004 : 62 – 63) .

هذا وتنقسم المتغيرات إلى :

متغير مستقل : وهو العامل الذي يسبب الظاهرة .

متغير تابع : وهو العامل الذي يتبع العامل المستقل ، والذي يظهر كنتيجة لتأثيرات المتغير المستقل .

المتغيرات المتدخلة : وهي العوامل الموجودة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وترتبط هذه المتغيرات بعلاقة :

اما علاقة سببية : تنص على ضرورة حدوث تغير في المتغير التابع بتناسب والمتغير الذي طرأ على المتغير المستقل .

واما علاقة وظيفية : وهي العلاقة التي تنص على وجود علاقة بين متغيرين تتميز بوجود ارتباط بينهما ، أي انهما يتلازمان في التغير دون تحديد السبب والنتيجة (فيروز زرارفة وأخرون ، 2007 : 71 – 72) .

6 – معايير منهجية لتقدير تساؤلات أو فروض البحث :

عند طرح تساؤلات البحث أو وضع فروضه لا بد من الالتزام بجملة من المعايير المنهجية التي تضمن الأداء الكامل لوظيفة كل واحدة منها .

وعموماً هذه المعايير لا تشكل موضوع خلاف بين المهتمين بالمنهجية ، فقط بعضهم يذكرها بشكل مفصل والبعض الآخر يطرقها بصورة موجزة ، وفيما يلي بيان ذلك : هناك من يرى أنه عند صياغة التساؤلات لا بد من مراعاة المعايير المنهجية التالية : الوضوح والدقة وتجنب أي غموض أو لبس أو تداخل حتى لا تبقى الأمور بغير حسم ولا تحديد .

المام بهذه التساؤلات بجوانب الموضوع .

ارتباط التساؤلات بمشكلة البحث .

أن تكون التساؤلات مصاغة بطريقة تسمح باختبارها .

تجنب تضمينها الأحكام القيمية أو الفلسفية .

ضرورة ارتباطها بالفهم والتفسير .

يتطلب صياغة التساؤلات الإختصار والوضوح ، وتجنب الأسئلة المغلقة ، الصياغة الصحيحة ، التحديد الدقيق الواضح لما نريده من كل تساؤل (على غربي وأخرون ، 2000 – 2001 : 45) .

و هي معايير يمكن إنجازها في الآتي:

- الصياغة الصحيحة : بمعنى الواضحة، الموجزة ، الدقيقة ، القابلة للإختبار ، المحددة .
- ارتباط التساؤلات بمشكلة البحث .

أما محمد شفيق فيرى أن الفرض يبنى على مجموعة من المعايير المنهجية الصحيحة: أن يكون مبسطاً واضحاً، يؤدي إلى معنى محدود.

أن تصاغ في شكل موجز و مبسط على هيئة قضايا واضحة و مختصرة، يمكن التحقق منها.

- ألا يتعارض الفرض مع الحقائق الثابتة و القوانين و النظريات العلمية.

- ألا يكون بدائي، لا مجال للشك فيه.

- ألا يكون معمولاً، أي يمكن تحقيقه.

- ألا يكون خالياً من التناقض.

- ألا يكون بعيداً عن المغالاة و يقبل التحقيق.

- ألا يكون تصميم الفرض محدوداً لإدراك الباحث تفكيره.

- ألا يكون الباحث مستعداً، لأن يتخلّى عن الفرض الذي صممته، إذا ثبت عدم صحته.

- ألا يصاغ الفرض على نحو يسمح بإثبات بطلانه.

- ألا يكون الفرض واضح المعنى تماماً ، و لا يتضمن أكثر من إجابة واحدة ، فالفرض المركبة ، التي تنتهي على علاقة بين العديد من المتغيرات تؤدي إلى صعوبة في التجريب و التفسير معاً .

- ألا يكون الفرض متماشياً مع هدف البحث، و محققاً للغرض منه ، و ألا يعطي إجابة واضحة للمشكلة المحددة .

- يجب ألا يمثل الفرض ظواهر اجتماعية عامة ، ولا يتطرق لمشكلات شخصية أو فردية خاصة (1985: 69-71) .

و الملاحظ على هذه المعايير هو كثرتها و تكرار المعيار الواحد في أكثر من موضع و عليه يمكن إنجازها في الآتي :

- ألا يكون الفرض ذو صياغة بسيطة واضحة موجزة لاتناقض فيها سوء داخل الفرض الواحد ، أو مع الحقائق المعروفة .

- ألا تتضمن الصياغة علاقة بين متغيرين.

- ألا يكون الفرض قابل للإختبار.

- ألا يرتبط الفرض بمشكلة البحث .

- ألا يرتبط الفرض بهدف البحث .

أما صلاح مصطفى الفوال ، فيذكر المعايير المنهجية للفرض فيما يلي:

قدرة الفرض على تقديم تفسير معقول للمشكلة المطروحة: هل الفرض يقدم حلًا احتمالياً معقولاً و ملائماً؟ و الملائمة تعني ملائمة التفسير للمشكلة المطروحة ، و المعقولة تعني أن ألا يكون الحل المقترن خيالياً أو غير ممكن التطبيق .

* إمكانية التحقق من التفسيرات التي تقدمها الفروض : و إمكانية التتحقق هذه تتبع من وجود متغيرات يمكن قياسها و ملا حضتها ، أما إذا فقد الفرض قابلته للاختبار ، فإن ذلك يخرجه عن نطاق الفروض العلمية .

* التوازن بين الفروض و حقائق المشكلة: يستلزم الأمر ألا تكون الفروض قليلة من حيث الكم بشكل يعجزها عن تفسير كل جوانب المشكلة، كما لا يجب أن تكون طويلة تخرجها عن إطار الحقائق المتضمنة في المشكلة المطروحة.

* التناسق بين بناء الفروض من حيث الشكل والمضمون، و التناسق هنا يتعلق بصياغة الفروض التي يجب أن تكون موجزة واضحة محددة ، متضمنة قضايا استنباطية شاملة لكل الحقائق المتعلقة بالمشكلة المطروحة، و خالية من التناقض فيما بينها ومع النظريات و القوانين و المسلمات العلمية (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 68 ، 69) .

و هذا الرأي أيضا يتضمن المعايير التي سبق تلخيصها، لكنه كان أكثر تركيزا على:

- ضرورة ارتباط الفروض بمشكلة البحث.

- قابلية الفروض للبحث.

- صياغة الفروض المتسمة بالإيجاز و الوضوح و التحديد و الانسجام. و أخيرا فان عمار بوحوش يحدد أربعة معايير منهجية تضمن صحة الفروض و مصدقتيها نذكرها فيما يلى:

- أن تكون منسقة مع الحقائق المعروفة.
- أن تصاغ الفرضية بطريقة تمكنا من اختبارها.
- ينبغي أن تصاغ الفرضية في ألفاظ سهلة.
- ينبغي أن تحدد علاقة بين متغيرات معينة (1995: 44) .

و عموما من كل هذه الآراء، نستطيع أن نخلص الى مجموعة من المعايير المنهجية نعتمد عليها في تقويمنا للتساؤلات أو الفروض الموجودة في رسائل الماجستير المتناولة بالبحث وهي:

- ارتباط التساؤلات أو الفروض بمشكلة البحث.
- ارتباط التساؤلات أو الفروض بهدف البحث.
- توفر الشروط المنهجية لصياغة التساؤلات أو الفروض.

أولاً ارتباط التساؤلات أو الفروض بمشكلة البحث : و معناه ملاءمة الاستفسارات المطروحة أو التفسيرات المقترحة لمشكلة البحث ، و شموليتها لكافة جوانب المشكلة.

ثانياً ارتباط التساؤلات أو الفروض بهدف البحث : فالغاية من التساؤلات أو الفروض هي توضيح الرؤية لبلوغ الهدف بأقصر الطرق ، فهل قدمت التساؤلات أو الفروض الاستفسارات أو التفسيرات التي تساهم في تحقيق هدف البحث ؟

ثالثاً توفر الشروط المنهجية لصياغة التساؤلات أو الفروض: ويعني به أن توفر هذه الصياغة على الوضوح ، البساطة و الإيجاز، بعد عن التناقض ، التضمن لعلاقة بين متغيرات قابلة للاختبار.

الوضوح: بمعنى الصياغة تؤدي معنى محدد لا يتحمل التأويل .

البساطة والإيجاز : بمعنى ما قل و دل ، أي البعد عن الإسهاب الذي يجعل القارئ ما إن يصل إلى نهاية الفرض حتى ينسى ما ذكر في أوله .

البعد عن التناقض: لا تكون التساؤلات أو الفروض تطرح استفسارات ، أو تقدم تفسيرات متناقضة لمشكلة البحث ، كما لا يجب أن لا تتناقض مع الحقائق المعروفة .

قابلية الاختبار : بمعنى لا يكون التساؤل أو الفرض فلسفياً أو أخلاقياً، وليس بديهياً و لا مجال للشك فيه ، بمعنى يمكن التأكد من صحته.

7. تساؤلات أو فروض البحث في الرسائل الجامعية:

نواصل الإجابة على التساؤل الثاني لمشكلة بحثنا، و هو كيف استعملت الرسائل الجامعية بناءها المنهجي؟ لكن في جزء منه فقط و هو كيف استخدمت الرسائل الجامعية تساؤلات أو فروض البحث؟ تساؤل غطيناه بفئة تساؤلات أو فروض البحث، و حددنا لهذه الفئة ثلاثة فئات جزئية هي في مضمونها معايير منهجية لتقويم هذه التساؤلات أو الفروض.

أولاً: فئة إرتباط التساؤلات أو الفروض بمشكلة البحث:

و نعني به تغطية الإستفسارات المطروحة أو التفسيرات المقترحة لمشكلة البحث، و شموليتها لكافة أبعاد هذه المشكلة، يتم قياس هذا الإرتباط في الرسائل الجامعية بمدى تغطية الفروض لجميع أبعاد المشكلة، و ذلك بثلاثة مستويات إرتباطية هي:

مرتبطة تماما: عندما تكون التغطية شاملة لجميع أبعاد المشكلة.

مرتبطة: عندما تكون التغطية شاملة للبعض من أبعاد المشكلة.

غير مرتبطة تماما: عندما تتعدم التغطية تماما.

ثانياً: فئة إرتباط التساؤلات أو الفروض بهدف البحث:

و نعني به المساهمة التي تقدمها التساؤلات أو الفروض في تحقيق هدف البحث، ذلك أن الغاية من التساؤلات أو الفروض هي توضيح الرؤية لبلوغ هدف البحث بأقصر الطرق.

يتم قياس هذا الإرتباط في الرسائل الجامعية ، من خلال الإسهام الذي تقدمه التساؤلات أو الفروض في تحقيق هدف البحث، بواسطة ثلاثة مستويات إرتباطية هي:

مرتبطة تماما: عندما تكون المساهمة كلية بحيث تغطي هدف البحث تماما.

مرتبطة: عندما تكون المساهمة جزئية بحيث تغطي هدف البحث جزئياً.

غير مرتبطة تماما: عندما تكون المساهمة منعدمة بمعنى لا تغطي هدف البحث تماما.

ثالثاً: توفر المعايير المنهجية في صياغة التساؤلات أو الفروض: و نعني به عرض هذه التساؤلات أو الفروض في جمل إستفسارية أو جمل تقريرية، و ما يجب أن يتضمنه هذا العرض من معايير منهجية هي: الوضوح - البساطة و الإيجاز- البعد عن التناقض- التضمن لعلاقة بين متغيرات قابلة للإختيار.

يتم قياس هذه الصياغة في الرسائل الجامعية من خلال توفر هذه المعايير أو عدم توفرها من خلال ثلاثة مستويات هي:

متوفرة تماما: عندما تتتوفر كل المعايير.

متوفرة: عندما تتتوفر بعض المعايير.

غير متوفرة تماما: عندما تتعدم كل المعايير.

و فيما يلي بيان ذلك في الرسائل الجامعية:

- في الرسالة(1) المعونة بـ "الأوضاع الإجتماعية و إنعكاساتها على وعي المرأة العاملة في الجزائر" بين الباحث أن بحثه ينطلق من التساؤلات التالية:
- هل علاقة المستوى التعليمي للمرأة العاملة و تمسكها بعملها علاقة إيجابية؟.
 - هل المرأة العاملة العازبة تواجه صعوبات أقل في مجال عملها من المتزوجة؟.
 - هل المرأة العاملة الأم تواجه صعوبات أكثر من العازبة؟.
 - هل مشاركة المرأة في تشكيلات العمل و المنظمات نابع من وعيها، أم مفروض عليها؟.
 - في فحصنا لهذه التساؤلات سنطبق الفئات الجزئية الخاصة بفئة التساؤلات أو الفروض و ذلك كالتالي:
 - إرتباط التساؤلات بمشكلة البحث: مرتبطة تماما، حيث حدد الباحث مشكلة بحثه بثلاثة أبعاد نهي: التعليم، العمل، و المشاركة، و تساؤلات غطت هذه الأبعاد الثلاثة.
 - إرتباط التساؤلات بهدف البحث: مرتبطة تماما، حيث بين الباحث أن لبحثه جملة من الأهداف (سبقت الإشارة إليها)، و نلاحظ هنا أن التساؤلات ستتساهم في تحقيق هذه الأهداف، حيث أنها شملتها.
 - توفر المعايير المنهجية في صياغة التساؤلات: متوفرة تماما، فالتساؤلات واضحة، بسيطة وموজزة، بعيدة عن التناقض، تتضمن متغيرات قابلة للأختبار.

- في الرسالة(2) المعونة بـ "أساليب الاتصال و علاقتها بإتجاهات العامل نحو عمله في المؤسسة الصناعية الجزائرية"، بين الباحث أنه قد صاغ لبحثه هذا الفرضية العامة التالية: "هل العامل الذي يعمل في ظل أساليبـ فعلة، كافية، واضحة، سهلة الإستعمال، وفيرة المعلوماتـ في المؤسسة الصناعية، يكون إتجاهه نحو عمله إيجابيا؟".
- في تقويمنا لهذا التساؤل سنعتمد على الفئات الجزئية الخاصة بالتساؤلات و ذلك كالتالي:
- إرتباط التساؤل بمشكلة البحث: مرتبطة تماما، فمشكلة البحث هي العلاقة القائمة و المتبادلة بين أساليب الاتصال القائمة من جهة وإتجاهات العامل نحو عملهم من جهة أخرى، و ما يتربّع عنها من نتائج... و التساؤل جاء ليستفسر عن هذه العلاقة.
 - إرتباط التساؤل بهدف البحث: حيث بين الباحث أهداف بحثه كالتالي:
 - "وصف الاتصال و علاقته بإتجاهات العامل في هذه المؤسسة الصناعية.
 - تقديم إقتراحات و توصيات كمساهمة لإيجاد الحلول العلمية للمشكلات التي يبرهن البحث على وجودها أو تحديد الأسلوب الأمثل لكيفية التعامل مع هذه المشكلات" و التساؤل جاء هنا مستفسرا عن العلاقة التي ترمي أهداف البحث إلى وصفها، ولا شك أن جواب هذا التساؤل سيصف هذه العلاقة، و هو جواب يساهم في إيجاد الحلول العملية للمشكلات...
 - توفر الشروط المنهجية في صياغة التساؤل: متوفرة تماما، حيث توفرت جميع المعايير.

- في الرسالة(3) المعونة بـ "واقع الاتصالات الرسمية في التنظيم"، بين الباحث أن هناك ثلاثة فرضيات في بحثه و هي:

- "الإتصال عملية إجتماعية، يتم من خلالها نقل مختلف التعليمات و الأوامر و التوجيهات بهدف تحقيق أهداف التنظيم المسطرة.
 - يؤدي الإتصال الأفقي إلى تكامل الأنساق الفرعية.
 - يعكس الإتصال الصاعد في التنظيم طبيعة العلاقات الإجتماعية السائدة.
- في تقويمنا لهذه الفرضيات نطبق الفئات الثلاثة على النحو التالي:
- إرتباط الفرضيات بمشكلة البحث: مرتبطة تماما
حيث حدد الباحث أبعاد مشكلته المتمحورة حول الإتصالات في الإتصال الصاعد، الهاابط، الأفقي، تبعا لاتجاه تدفق المعلومات ...
 - و نلاحظ أن كل فرضية من هذه الفرضيات قد غطت بعدها من أبعاد المشكلة.
 - إرتباط الفرضيات بهدف البحث: مرتبطة تماما
فالباحث يهدف إلى كشف و تشخيص الإتصالات الرسمية كما هي في الواقع التنظيمي، وكذلك كشف مختلف أنماط الإتصالات السائدة و مدى إسهامها في التكامل الوظيفي للتنظيم.
 - ولا شك أن الفرضيات ستساهم مساهمة كافية في تحقيق هذه الأهداف.
 - توفر الشروط المنهجية في صياغة الفرضيات: متوفرة تماما ، حيث توفرت فيها جميع معايير الصياغة الصحيحة للفرض.
- في الرسالة(4) المعونة بـ" النمو الديمغرافي و سياسة تنظيم النسل في الجزائر" بين الباحث أن هناك فرضيات عامة هي: يعتمد نجاح أو فشل سياسة تنظيم النسل ميدانيا، على جملة معطيات واقعية أكثر من إعتمادها على قرارات فوقية.
- و قد تفرعت عنها الفرضيات التالية:
- يتوقف نجاح سياسة تنظيم النسل على ما توفره الدولة من موانع حمل على إختلاف أنواعها، و تكوين المستخدمين في الميدان، و كذا نوعية إستقبال الأفراد من حيث الجودة و الرداءة.
 - يتوقف نجاح سياسة تنظيم النسل على ما تطبقه الأسرة الجزائرية لهذه السياسة تطبيقا محكما.
 - للقيم الدينية و الإجتماعية، دور في التأثير على سياسة تنظيم النسل.
- ستقتضي هذه الفروض من خلال الفئات الجزئية السابقة و هي:
- إرتباط الفروض بمشكلة البحث: مرتبطة تماما ، حيث أن مشكلة البحث هي: "سياسة الدولة في تنظيم النسل، و مدى تجاوب الأسرة الجزائرية مع هذه السياسة و المعوقات التي يمكن أن تعرقلها".
- و قد جاءت الفروض مغطية لهذه المشكلة بجميع أبعادها.
- إرتباط الفروض بهدف البحث: مرتبطة تماما ، فهدف البحث أو أهدافه هي في عمومها محاولة التعرف على الخدمات المقدمة من الدولة في مجال تنظيم النسل، إستعداد الأسرة نحو تنظيم النسل، ودوافعها إلى تنظيم النسل، وكذا محاولة التعرف على بعض القيم المعرقلة لهذه السياسة.
- و كما نلاحظ فالفرضيات لاشك ستساهم مساهمة كافية في تحقيق هذه الأهداف.
- توفر المعايير المنهجية في صياغة الفروض: متوفرة ، لم نقل متوفرة تماما، ذلك أن الفرض الفرعي الأول لم يتتوفر فيه بعض المعايير.

في الرسالة (5) المعونة بـ"الخطاب الثقافي للصحافة العمومية و علاقته بالسياسة الثقافية في الجزائر".

بين الباحث الفرضية العامة لبحثه كالتالي:

"الخطاب الثقافي في جريدة النصر. ينسجم تماما مع أهداف السياسة في الجزائر، ويعكس أبعادها " ولها أربع فرضيات فرعية هي:

- " تهم جريدة النصر بتنوع مادتها الثقافية مع التركيز على مجالات الأدبية، الفنية، الفكرية.

- تركز جريدة النصر من خلال مضمونها الثقافي على نشر دراسات علمية في المجالات الأدبية و الفكرية ، على حساب القوالب أو الأشكال الصحفية الأخرى.

- جريدة النصر تهم بالأحداث الثقافية الوطنية أكثر من الأحداث العربية الدولية.

- تركز جريدة النصر في محتواها الثقافي على إبراز البعدين: الإسلامي، والإشتراكي أكثر من غيرهما من الأبعاد الأخرى"

- إرتباط الفروض بمشكلة البحث: مرتبطة تماما ، حيث أن الفروض غطت جميع أبعاد المشكلة.

- إرتباط الفروض بأهداف البحث: غير مرتبطة تماما ، ذلك أن ما اعتبره الباحث فروضا هي في الحقيقة إجراءات ستنبع في تناول المشكلة.

- توفر المعايير المنهجية في صياغة الفروض: متوفرة تماما ، حيث توفرت جميع معايير الصياغة الصحيحة للفروض.

في الرسالة(6) المعونة بـ": بعض الظروف المؤثرة على التحصيل الدراسي للתלמיד و الأداء البيداغوجي للأستاذ"

بين الباحث فروض بحثه كالتالي:

- " الظروف الاجتماعية - الإقتصادية التي يعيشها المعلم تعتبر عامل مساعد و محفز على المردود العلمي الجيد.

- الظروف الاجتماعية - الإقتصادية التي يعيشها التلميذ تعتبر عامل مساعد على التحصيل الدراسي الجيد.

- الظروف التي يعيشها كل من المعلم و التلميذ، داخل المدرسة (الظروف المهنية وظروف التكوين)، تعتبر عامل مساعد لهما على المردود العلمي و التحصيل الدراسي الجيد".

- إرتباط الفروض بمشكلة البحث: مرتبطة تماما ، حيث أن المشكلة حدثت الظروف المؤثرة على الأستاذ و التلميذ في الأداء و التحصيل بـ: الظروف الاجتماعية، الظروف الإقتصادية، الظروف المهنية، الظروف الدراسية (التكوينية).

كما نلاحظ الفروض غطت جميع هذه الجوانب.

- إرتباط الفروض بأهداف البحث: مرتبطة تماما ، حيث أن هذه الفروض تساهم مساهمة كلية في تحقيق أهداف البحث.

- توفر المعايير المنهجية في صياغة الفروض: متوفرة تماما .

- في الرسالة(07) المعونة بـ" الثقافة المنتجة في المؤسسة الصناعية" بين الباحث فروض بحثه على النحو التالي: "الثقافة تبني مجتمعا قويا متوازنا، تسوده السكينة، و يحيا حياة إجتماعية سوية" و هي فرضية عامة لها إربع فرضيات فرعية هي:
- الثقافة تشكل للكيان الفطري للإنسان.
 - الثقافة المنتجة لها بعد وظيفي و حضاري في المجتمع.
 - إن الخل في ثقافة الفرد والمجتمع له بالضرورة تأثير فيما ينتجه.
 - كلما كان الإنسان متباينا سلوكيا مع ثقافته، كان موضوعيا و واقعيا مع محیطه الاجتماعي.
 - إرتباط الفروض بمشكلة البحث: مرتبطة تماما ، حيث أن مشكلة البحث لها بعدين: بعد ثقافي (اجتماعي، روحي، عقائدي) و بعد اقتصادي مادي، يتمثل في السلوك العملي، و من تم فهي تبحث عن الثقافة التي تؤطر إنتاج الفرد و المجتمع، و الفرض غطت البعدين تغطية كاملة.
 - إرتباط الفروض بالأهداف: مرتبطة تماما
 - فالهدف الأول يتحقق إذا تم التحقق من الفرض.
 - والهدف الثاني ترجمته الفرض من خلال الرؤية التي طرحت الفرض في ظلها.
 - توفر المعايير المنهجية في صياغة الفرض: متوفرة تماما .

- الرسالة (08) المعونة بـ": أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة والتلاميذ و علاقتها بالتوافق الاجتماعي للتلاميذ التعليم الثانوي".
- بين الباحث أن لبحثه فرضية عامة هي: " يحدد نمط العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة وتلاميذ التعليم الثانوي، نوع التوافق الاجتماعي للتلاميذ" ولها ثلاثة فرضيات فرعية هي :
- نمط العلاقة الاجتماعية الديمocratique بين الأساتذة والتلاميذ يعكس إيجابا على التوافق الاجتماعي للتلاميذ.
 - نمط العلاقة الاجتماعية الديكتاتورية بين الأساتذة والتلاميذ يعكس سلبا على التوافق الاجتماعي للتلاميذ.
 - نمط العلاقة الاجتماعية الفوضوية بين الأساتذة والتلاميذ يعكس جزئيا على التوافق الاجتماعي للتلاميذ.
 - إرتباط الفروض بمشكلة البحث: مرتبطة تماما ، حيث أن الفرض غطت جميع أبعاد المشكلة المحددة بنمط العلاقة الديمocratique، ونمط العلاقة الديكتاتورية، ونمط العلاقة الفوضوية ، وانعكس كل نمط على التوافق الاجتماعي للتلاميذ.
 - إرتباط الفروض بأهداف البحث: مرتبطة تماما ، حيث أن التتحقق من صدق هذه الفرض سيساهم مساهمة كافية في تحقيق هدف البحث، الرامي إلى كشف هذه الأنماط السائدة بين الأساتذة والتلاميذ و علاقتها بالتوافق الاجتماعي للتلاميذ.
 - توفر المعايير المنهجية لصياغة الفرض: متوفرة تماما .

- الرسالة (09) المعونة بـ" صراع الأدوار في المؤسسة الجزائرية".
- حيث بين الباحث أن بحثه استوجب طرح فرضيتين لكل واحدة منها تساؤلين.

الفرضية الأولى: "تعوق ظاهرة صراع الأدوار فعالية التنظيم. وتكمن الإجابة عن هذه الفرضية في الإجابة عن التساؤلين التاليين:

- ما هي صور التعارض بين الأدوار التي قد توجد في المؤسسة الجزائرية؟

- إلى أي مدى تؤثر هذه الصور في إضعاف معنيات الأفراد العاملين وعدم رضاهם عن العمل، وتعرضهم لضغط نفسية تؤثر على إنتاجياتهم؟.

الفرضية الثانية : يؤدي التصميم المنمط للعمل إلى تحقيق الفعالية التنظيمية، إن التحقق الإمبريقي من مدى صدق هذه الفرضية يرتبط بالإجابة الميدانية على التساؤلين التاليين:

- هل أن التصميم الجيد للعمل يرتبط بأدوار وسلوكيات محددة تجنب المؤسسة أي تناقض بين الأفراد في أدائهم لوظائفهم؟.

- هل أن القوانين وطرق العمل واضحة.

إرتباط الفروض والتساؤلات بمشكلة البحث: مرتبطة تماماً، حيث أن الفروض غطت جميع أبعاد المشكلة التي طرحت في مجموعة من التساؤلات نلخصها في:

- قدرات الفرد هل هي أقل أو أكبر من متطلبات الدور؟ ثم هل هذه الأخيرة تثير نوعاً من الضجر والملل وعدم الرضا لدى العامل؟ وما هي مصاحبات هذه العملية سواء بالسلب أو الإيجاب؟.

- ارتباط الفروض والتساؤلات بأهداف البحث: مرتبطة تماماً، الفروض تقدم مساهمة كلية في تحقيق أهداف البحث الرامية إلى الكشف عن أبرز أنماط تعارض الأدوار وما تحدثه من تأثيرات. وكذلك معرفة مدى اتفاق العمل المسند للعامل مع ميله وخبراته، ومصاحبات التخصص الزائد وتمييز العمل.

- توفر المعايير المنهجية في صياغة الفروض: متوفرة ، حيث أن صياغة الفروض لم تتوفر على جميع المعايير المنهجية لصياغة الصحيحة للفروض.

- في الرسالة (10) المعونة بـ "تقدير التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة لدى الأقسام النهائية".

بين الباحث أنه حدد لبحثه الفرضية العامة التالية :

"هل تقدير التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة قائم على أسس علمية؟" وتندرج تحت هذه الفرضية العامة الفروض الفرعية التالية:

- الامتحانات التي تطبق في هذه المادة وسيلة كافية لتقويم تحصيل التلاميذ في مادة الفلسفة.

- بعض القضايا البيداغوجية والتربوية سواء ما يتعلق بوضوح أهداف مادة الفلسفة عند الأستاذ، وكثافة محتوى البرنامج، وصعوبة تدريس هذا المحتوى، تؤثر على عملية التقويم في هذه المادة.

- التقويم في الفلسفة يرتكز على المرحلية في الأداء ، تشخيصي، تكويني وتحصيلي.

- التقويم في الفلسفة يقيس مختلف نشاطات التلميذ وسلوكاته النفسية والاجتماعية.

إرتباط التساؤل والفروض بمشكلة البحث: مرتبطة تماماً حيث أن الفروض تعطي جميع أبعاد المشكلة (الامتحانات، محتوى المادة، طرق التدريس، شمولية التقويم لجميع جوانب التلميذ).

- إرتباط التساؤل و الفروض بأهداف البحث: مرتبطة تماما ، فالفروض تقدم مساهمة كافية لتحقيق أهداف البحث.

توفر المعايير المنهجية في صياغة التساؤل و الفروض: متوفرة ، حيث أن التساؤل و الفروض لم يتوفرا على جميع المعايير المنهجية.

عموما، هذا العرض للبيانات يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم(18): يوضح تساولات أو فروض البحث في الرسائل الجامعية

الرسالة	التساؤلات أو الفروض	إرتباط التساؤلات أو الفروض بالمشكلة	إرتباط التساؤلات أو الفروض بالأهداف	توفر المعايير المنهجية في صياغة التساؤلات أو الفروض
01	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	متوفرة تماما
02	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	متوفرة تماما
03	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	متوفرة تماما
04	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	متوفرة
05	مرتبطة تماما	غير مرتبطة تماما	غير مرتبطة تماما	متوفرة تماما
06	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	متوفرة تماما
07	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	متوفرة تماما
08	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	متوفرة تماما
09	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	متوفرة
10	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة تماما	متوفرة

في تحليلنا للبيانات التي تضمنها هذا الجدول ، نعتمد على جملة من الجداول نحاول أن نحل بواسطتها بيانات كل فئة على حدى، وذلك على النحو التالي:

الجدول (19): يوضح إرتباط التساؤلات أو الفروض بالمشكلة

النسبة المئوية (%)	النسبة المئوية (%)	إرتباط التساؤلات أو الفروض بالمشكلة
100	10	مرتبطة تماما
00	00	مرتبطة
00	00	غير مرتبطة تماما
100	10	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن جميع الرسائل الجامعية كانت تساوياتها أو فروضها مرتبطة إرتباطاً تماماً بالمشكلات التي عالجتها هذه الرسائل، حيث وجدناها قد إستقرت، أو فسرت جميع جوانب هذه المشكلات.

ولا شك أن هذا الإرتباط، ينحي هذه الأسئلة من العشوائية والإعتباط، ذلك أن التساويات أو الفروض بهذا الإرتباط مع المشكلة، ستجعل من البحث في الرسائل أعمق وأدق بحيث يمس كل ما يتصل بمشكلة البحث.

الجدول رقم(20): يوضح إرتباط التساويات أو الفروض بالأهداف

إرتباط التساويات أو الفروض بالأهداف		
%	ك	
90	09	مرتبطة تماماً
00	00	مرتبطة
10	01	غير مرتبطة تماماً
100	10	المجموع

يتضح من هذا الجدول، أن ما يمثل نسبة(90٪) من الرسائل الجامعية قد إرتبطت تساوياتها أو فروضها إرتباطاً تماماً مع أهدافها، في حين أن ما مثل نسبة(10٪) فقط من الرسائل لم يكن هناك أي إرتباط بين فروضها وأهداف بحثها، وقد خصّ ذلك الرسالة(05) ذلك أن ما يعتبره الباحث أهدافاً هي في الحقيقة خطوات ستبعها في معالجة المشكلة، ومن تم لما كانت هذه الأهداف غير مرتبطة تماماً بالمشكلة فقد انعدم ارتباطها أيضاً بالفروض، وهذا يعني أن الباحث سيسير في بحثه و هو لا يدرك الغرض من البحث مالهذا الذي يصبوا إليه من وراء حل المشكلة !!.

وهذه الأسئلة التي لم ترتبط فروضها بأهداف البحث وجدت في رسالة أُنجزت من قبل طالب و ليس أستاذ.

الجدول رقم(21): يوضح توفر المعايير المنهجية في صياغة التساويات أو الفروض

توفر المعايير المنهجية		
%	ك	
70	07	مرتبطة تماماً
30	03	متوفرة
00	00	غير متوفرة تماماً
100	10	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن ما يمثل نسبة(70٪) من الرسائل الجامعية قد توفرت صياغة تسؤالاتها أو فروضها على جميع المعايير المنهجية التي تحقق لها الصياغة الصحيحة فقد وجدناها واضحة، بسيطة موجزة، بعيدة عن التناقض، متضمنة لعلاقة بين متغيرات قابلة للاختيار.

في حين يتضح من ذات الجدول أن الرسائل الجامعية توفرت في صياغة تسؤالاتها أو فروضها بعض المعايير المنهجية فقط و ذلك بنسبة (30٪).

و المتفحص لهذه الرسائل الأخيرة يجدها لم تتوفر على بعض المعايير في بعض فروضها، فمثلاً الرسالة(04): تجد بعض فروضها مصاغة كالتالي: يتوقف نجاح سياسة تنظيم النسل على ما توفره الدولة من موانع حمل على اختلاف أنواعها، و تكوين المستخدمين، وكذا نوعية استقبال الأفراد، فالفرض هنا ليس واضحًا فقد كان مركباً تضمن علاقة بين عدة متغيرات، فقد يصل الباحث إلى أن سياسة تنظيم النسل يتوقف نجاحها على ما توفره الدولة من موانع حمل، و لا يتوقف نجاحها على تكوين المستخدمين، و نوعية استقبال الأفراد، فكيف يبرهن هنا على صحة الفرض؟ حيث يقول معن خليل عمر، لا توجد برهنة نصفية في البحوث الاجتماعية (معن خليل عمر، 2004: 63).

و نفس المعيار لم يتتوفر في بعض فروض الرسالة(09) و الرسالة(10).
ضف إلى ذلك أن فروض و تسؤالات الرسالة(09) لم يتتوفر فيها معيار البعد عن التناقض و ذلك من حيث الشكل العام لهذه الصياغة، إذ حدد لبحثه فرضيتين عامتين لكل واحدة منها تسؤالين فرعيين.

فإذا كان قد سبق و أن طرح مجموعة من التسائلات في مشكلة بحثه، ثم قدم تفسيراً مؤقتاً لهذه التسائلات، هذا التفسير المؤقت هو إجابة قدمها الباحث كحل مؤقت للمشكلة و عليه أن يمضي في البرهنة عليه.

و التسائلات كي نجيب عليها لا تقابلها بتسائلات أخرى، كما فعل الباحث هنا حيث صاغ لفرضيته تسائلين، فالباحث هنا متناقض، فإذاً أن يكون لديه التفسير المؤقت للمشكلة أو لا يكون.

ضف إلى ذلك أن الفرض لا تتفرع عنها تسائلات ذلك أن التسائلات أكثر اتساعاً من الفرض و ربما يحتوي على أكثر من فرض(محمد شفيق، 1985: 71-72).
هذا و ما لاحظناه أيضاً أن البعض من هذه الرسائل صاغت تسائلات بينما تبين بأنها حددت لبحثها فرضيات و قد تكرر ذلك بنسبة(20٪) أي رسالتين واحدة خاصة بطالب و الثانية خاصة بأستاذ!!!.

هذا، و أيضاً كانت هناك رسالة واحدة خاصة بأستاذ لم تتوفر على بعض المعايير المنهجية في صياغة فروضها!!!.

خلاصة:

فصل تساولات و فروض البحث ، كان له جانبه النظري و جانبه الميداني. في جانبه النظري حاولنا- قدر الإمكان- الإلمام بكل ما يتصل بالتساؤلات أو الفروض لتكوين لنا خلفية تساعدنا على المعالجة الميدانية السليمة، من خلال ما صاغناه من معايير منهجية تساعدنا في وقوفنا على هذه التساؤلات و الفروض في الرسائل الجامعية.

في جانبه الميداني: صنفنا تلك المعايير في فئات جزئية خاصة بتساؤلات و فروض البحث كمحاولة منا للإجابة على التساؤل الثاني و هو: كيف استعملت الرسائل الجامعية بناءها المنهجي؟ وذلك في جزء منه وهو مدى التزام التساؤلات و الفروض بالمعايير المنهجية الخاصة بها؟

و في سعينا لهذه الإجابة، وجدنا أن هذه التساؤلات أو الفروض قد التزمت بالمعايير المنهجية إلى حد ما.

فقد ارتبطت بمشكلة البحث ارتباطا تاما.

ارتبطة بأهداف البحث ارتباطا ليس تاما.

توفرت في صياغتها بعض المعايير المنهجية الخاصة بالصياغة الصحيحة.

- إذا كان بناء الرسائل الجامعية إلى حد الآن متكاما، فهل سيحافظ هذا البناء على تكامله في الخطوات اللاحقة؟!.

الفصل الرابع

منهج البحث

تمهيد

- 1 – تعریف المنهج العلمي .
- 2 – خصائص المنهج العلمي .
- 3 – خطوات المنهج العلمي .
- 4 – تعریف منهج البحث .
- 5 – أهمية منهج البحث .
- 6 – مناهج البحث .
- 6 – 1 – منهج المسح الإجتماعي .
- 6 – 2 – منهج دراسة الحالة .
- 6 – 3 – المنهج المقارن .
- 6 – 4 – منهج تحليل المضمون .
- 7 – معايير منهجية لتقويم منهج البحث .
- 8 – منهج البحث في الرسائل الجامعية .
- خلاصة .

*** تمهيد :**

المنهج هو المحرك الأساسي لعملية البحث العلمي عامة والبحث الاجتماعي على وجه الخصوص ، فلا وجود للبحث بدون منهج علمي .
فما هو المنهج العلمي ؟ ماهي خصائصه ؟ وماهي خطواته ؟ هذه هي الأسئلة التي حاولنا الإجابة عليها في هذا الفصل على اعتبار أن المنهج العلمي هو كل شامل يحوي جميع مناهج العلوم الأخرى .

وبعد وقوفنا على المنهج العلمي طرحتنا أسئلة أخرى مفادها : ما هو منهج البحث؟ هل له أنواع؟ ولماذا هذا التنويع ما مضمون كل نوع؟ .
وحاولنا أيضا الإجابة على هذه الأسئلة ومنها خلصنا الى المعايير المنهجية الخاصة بتقدير منهج البحث وفي الأخير انتقلنا الى الجانب الميداني لهذا الفصل من خلال تطبيقنا لهذه المعايير على الرسائل الجامعية ، وبذلك تكون قد أجبنا على التساؤل الثاني لبحثنا وهو كيف استعملت الرسائل الجامعية هذا البناء؟ من خلال اجابتنا على التساؤل الفرعي الثالث لهذا التساؤل وهو كيف استخدمت الرسائل الجامعية منهج البحث؟ .

1- تعريف المنهج العلمي :

يرجع مصطلح منهج الى أصل يوناني تحت مصطلح " odos " وهي كلمة استعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة ، كما استعملها أرسطو في أحيان كثيرة بمعنى (بحث) والمعنى الإشتقاقي الأصلي لها يدل على الطريق المؤدي الى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات (محي الدين مختار، 1999 : 68) .

والمنهج العلمي على هذا النحو الإصطلاхи لم يكن موضع اهتمام الا مع مطلع عصر النهضة ، وفي القرن السابع عشر وعلى وجه الخصوص حينما صاغ فرنسيس بيكون بوضوح قواعد المنهج التجريبي ، وطالب ديكارت بتبني طريقة الشك المنهجي ، وكان ذلك يمثل ثورة في البحث العلمي على الطرق التقليدية القديمة القائمة على الإستدلال والقياس الأرسطي باعتباره لا ينتهي الى حديد يضاف الى رصيد المعرفة الإنسانية ، وهكذا تحول المنهج العلمي الى استقراء الواقع الجزئية وترتيبها داخل نسق ينتهي الى قضايا عامة تفسر طائفة كبيرة من الواقع ، وأصبح المنهج العلمي هو المنهج الإستقرائي ، الذي توسع الباحثون في تطبيقه على مختلف فروع المعرفة ، وأنهج في العلوم الطبيعية ، كما ظل بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية أملا يراود المتخصصين في هذه العلوم ، ويتعلمون اليه باعتباره سيمكنهم من تحقيق فهم دقيق للظواهر الاجتماعية ، يماثل فهم علماء الطبيعة للظواهر الطبيعية .

لكن يجب الإشارة هنا الى حقيقة لا يجب اغفالها ، وهي أن المنهج العلمي الإستقرائي لا يمكن اعتباره خالصا للحضارة الغربية والنهاية الأوروبية ، ذلك أن البحوث المنهجية كشفت عن أن مفكري الإسلام كان لهم دور في تطوير البحث العلمي الإستقرائي وأنهم استطاعوا أن يكشفوا الطرق الإستقرائية ، وأكدوا أهمية الملاحظة والتجريب في البحث ، والأكثر من ذلك تفسير أن المبادىء التي طورها فرانسيس بيكون كان قد اكتشفها مفکرو الإسلام من قبل ، بعد أن رفضوا المنطق الأرسطي باعتباره لا يتفق مع روح الحضارة الإسلامية (محي الدين مختار، 1999 : 76) .

اذن المنهج العلمي ، لم يكتسب الا بعد مشقة طويلة ، فقد عاش الإنسان لقرون طويلة يتلقى الوائيا من المعارف ، ويصطمع أساليب التفكير بعيدة كل البعد عما نسميه بأساليب التفكير العلمي الصحيح ، ثم تعرضت تلك الأساليب لحملات من النقد المستمر بدأها مفکرو الإسلام في العصور الوسطى ، وتابعها المحدثون من مفكري أوروبا ، وانتهت موجة النقد الى اتخاذ المنهج العلمي القائم على الملاحظة والتجريب ، أداة لدراسة الحقائق ، ووسيلة لتحصيل المعرفة العلمية . (عبد الباسط محمد حسن ، 1985 : 17) .

وبذلك عرف المنهج العلمي بأنه : " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار الجديدة أما من أجل الكشف عن الحقيقة حين تكون بها جاهلين ، واما من أجل البرهنة عليها لآخرين حين تكون لها عارفين (عبد الفتاح خضر ، 1981 : 12) .

وعليه يكون المنهج العلمي وسيلة لكشف الحقيقة باتباع سلسلة من العمليات المعتمدة أساسا على التنظيم والبرهان العلمي .

فهو الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول الى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في أي موقف من المواقف ، ومحاولة اختبارها للتأكد من مدى صلاحيتها في مواقف أخرى ،

وتعيمها لنصل الى ما نطلق عليه اصطلاح قانون أو نظرية (محي الدين مختار ، 1999 : 69) .

بهذا المعنى ، يعتمد المنهج العلمي على الملاحظة والتجربة وعلى تحديد المشكلة ووضع الفرض واختبار هذه الفرض للتأكد من صحتها بغية الوصول الى التعميم على الحالات المشابهة ، ومن ثم وضع نظرية في ميدان معين من ميادين المعرفة الإنسانية . فالمنهج العلمي قاسم مشترك بين جميع العلوم ، لأنه في جوهره مجموعة قواعد علمية تحدد الإجراءات العملية والعمليات الفعلية المتتبعة من أجل الوصول الى الحقيقة (فيروز زرارقة ، 2007 : 36) .

وما نفهمه من هذا التعريف هو أن المنهج العلمي منن يتکيف مع طبيعة ميدان كل المعرفة .

وهو أيضا كما يعرف البعض " أسلوب البحث الذي يمكن باستخدامه التعرف على الواقع " (عبد الغني النوري ، 1980 - 1982 : 23) أو هو " الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معينة (بشير صالح الرشيدى ، 2000 : 22) .

وهنا نقول مهما تعددت تعاريف المنهج العلمي ، فلا اختلاف بينها ، لأنها تشير ضمناً أو صراحة الى أن المنهج العلمي هو السبيل الوحيدة للمعرفة العلمية المنظمة .

وصفة القول في هذا المقام ... ان المنهج العلمي هو الطريق الوحيد المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في مختلف العلوم ، وهو طريق مبني على مجموعة قواعد علمية يلتزم بها لتحقيق الهدف بأقصر الطرق .

2 - خصائص المنهج العلمي :

يتسم المنهج العلمي بجملة من الخصائص أوردها محي الدين مختار في كتابة " الإتجاهات النظرية والتطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية " ونأتي نحن لتقديمها في هذا الإيجاز على النحو التالي :

* هو طريق البحث للوصول الى المعرفة والحقائق ، ووسيلة الإنسان للتحقق من مدى ثبات وصدق صحة هذه المعرفة والحقائق ، بمعنى هو أفضل وسيلة لتوسيع المعرفة والإستزادة في المعلومات الموثوق بها ، أي هو مصدر المعرفة العلمية .

* المنهج العلمي يرفض المعرفة غير الممحضة ، ويفرض التدقيق والتقصي المنظم والملاحظة الموضوعية ، والتفكير المنطقي السليم .

* المنهج العلمي قابل للتطوير والتعديل ، كلما دعا تقدم العلم وحاجاته الى ذلك .

* المنهج العلمي يبدأ في الغالب بالملاحظة ، أو التجربة المبدئية ، أي أنه يستند على ظواهر وحقائق يمكن لكل شخص مدرب أن يلاحظها في كل زمان ومكان .

* المنهج العلمي يمتاز بالموضوعية ، ولجوئه الى الفرض والقياس الكمي الدقيق والى التصنيف والتحليل حتى يصبح الفرض قانوناً بعد التحقق من صدقه .

* المنهج العلمي يشجع على الشك ويساعد على تتميته الى أقصى حد بمعنى لا يدعى أن نتائجه مطلقة بل هي قابلة للنقد والنقض .

* المنهج العلمي يجمع بين الإستباط والإستقراء وبالتالي بين الفكر والملاحظة ، وهذا يتضح من خلال الخطوات التي يتبعها .

* يمتاز المنهج العلمي أيضاً بالمرونة والقابلية للتعدد والتنوع يتعدد وتنوع العلوم والمشاكل ، وهكذا نجد العلوم تختلف عن بعضها وبالتالي تتعدد المناهج (محى الدين مختار، 1999 : 72 – 74) .

اذن المنهج العلمي سبيل للمعرفة الصحيحة الدقيقة والمنظمة .

المنهج العلمي موضوعي نتائجه نسبية وليس مطلقة .

المنهج العلمي يجمع بين الفكر والحس أي بين الإستباط والإستقراء .

المنهج العلمي مرن يتكيف مع طبيعة كل علم .

3 – خطوات المنهج العلمي :

المنهج العلمي يعتمد على جملة من الخطوات ، يمكن أن يسير عليها في سبيل تحقيق أهدافه ، هذه الخطوات تتمثل في الشعور بمشكلة أو بسؤال يثير الباحث ، فيضع له حلولاً محتملة هي الفروض ، ثم تأتي بعد ذلك التأكيد من صحة هذه الفروض ، والوصول إلى نتيجة معينة ، ومن الطبيعي أن يتخلل هذه الخطوات الرئيسية خطوات أخرى تتنفيذية مثل تحديد المشكلة وجمع البيانات وتفسيرها والوصول إلى تعميمات .

و عموماً ، هذه الخطوات فصلها عبد الباسط محمد حسن ويمكن إيجازها على النحو التالي
* الملاحظة :

فالمنهج العلمي يبدأ بـ الملاحظة الظاهرة على النحو الذي تبدو عليه بصفة طبيعية وتنصب الملاحظة في أي علم من العلوم على مجموعة الظواهر التي اتخذها العلم ميداناً له والملاحظة نوعان ، بسيطة غير مقصودة ، وعلمية مقصودة ، وتعرف الملاحظة البسيطة عادة بأنها الملاحظة التي لا تهدف إلى الكشف عن حقيقة علمية محددة ، أو غاية نظرية واضحة ، ويدخل هذا النوع من الملاحظة في نطاق المعرفة الحسية . (عبد الباسط محمد حسن، 1985: 33) على أن الملاحظة غير المقصودة قد تتحول في بعض الأحيان إلى ملاحظة مقصودة ، فيصل الباحث عن طريقها إلى تقرير حقائق علمية على جانب كبير من الأهمية ، وتميز الحقائق الجديدة بالخصائص التالية :

- أنها لم تكن مقصودة لذاتها لأن الباحث اكتشفها دون أن يسعى إليها .

- أنها تدعوا للدهشة لأنها قد تقلب بعض الحقائق المعروفة .

- أنها تصبح ذات أهمية استراتيجية من الناحية العلمية ، بمعنى الحقيقة الجديدة تصل بالباحث إلى فرض نظرية قائمة ، وتقرير نظرية جديدة . (عبد الباسط محمد حسن، 1985: 34)

وتعتبر الملاحظة العلمية أعلى مكانة من الملاحظة البسيطة فهي تتميز بوضوح الهدف المتمثل في الكشف عن خصائص الظاهرة المبحوثة ومعرفة الأسباب المؤدية إلى وجودها .

* التجربة : وهي عبارة عن ملاحظة علمية تحت الضبط الناتج عن التحكم اما من جانب الباحث أو من الطبيعة ، فالقائم بالتجربة يستطيع أن يعدل الظاهرة بحيث تبدو في أنساب وضع صالح لدراستها ، كما أنه يستطيع أن يكرر التجربة ، ويعيدها تحت ظروف مختلفة ، ويلاحظ النتائج التي تحصل عليها في كل مرة ويقارن النتائج بعضها ببعض .

- والملحوظة والتجربة في المرحلة الأولى للبحث ، يقومان بتوجيهه تفكير الباحث الى وضع الفروض العلمية . (عبد الباسط محمد حسن ، 1985: 36).

* وضع الفروض العلمية :

والفروض عبارة عن تفسير مؤقت يضعه الباحث كحل لمشكلة بحثه . هذه الفروض استقاها الباحث من مصادر مختلفة كما سبقت الإشارة الى ذلك في فصل تساؤلات أو فروض البحث .

والفروض لها أهمية كبيرة خاصة في البحوث التجريبية وذلك من خلال الوظائف التي تؤديها والتي سبق تناولها .

* اختبار الفروض :

وهي تعتبر أهم خطوة في المنهج العلمي ، ذلك أن الفرض ليس له قيمة علمية، ما لم تثبت صحته اثباتاً موضوعياً مقنعاً ، وغالباً ما يؤدي الفرض إلى إجراء التجارب والقيام بمحاذفات جديدة ، وذلك للتأكد من صدقه ، و التثبت من صحته .

- وتهدف التجربة إلى التعرف على ما يحدث في جانب أو متغير معين من جوانب الظاهرة التي ندرسها بدلة جانب أو متغير آخر في حالة ثبات سائر التغييرات . (عبد الباسط محمد حسن ، 1985: 38)

وبالرغم من أن البحوث العلمية لا تشتمل على التجريب و الدراسات المعملية، وتعتمد على مناهج أخرى كالمنهج التاريخي مثلاً، إلا أن التجريب يعد أحد الدعائم القوية التي تعتمد عليها العلوم ، وبفضله وصلت كثيرة من العلوم إلى أرقى درجات التقدم.

ومن الأمور الهامة في البحوث التجريبية أن تكون هناك قواعد عامة يسترشد بها الباحث في التحقق من صحة الفروض التي يختبرها ، حددها فرنسيس بيكون بأربع قواعد هي : قاعدة التلازم في التخلف (الغياب) ، قاعدة التلازم في الواقع والتخلُّف (الحضور) ، قاعدة التلازم في التغير ، وقاعدة طرح الباقي أو الحذف (رشيد زرواتي ، 2007 : 73) .

وتعتبر قاعدة أو طريقة الحذف من الطرق المتتبعة في البحوث العلمية ، والتي تحاول ايجاد العلاقة بين عامل واحد وبين الظاهرة موضوع البحث، وتحصر هذه الطريقة في أن يضع الباحث جميع الفروض الممكنة لتفسير ظاهرة معينة ، ثم في حذف الفروض التي لا يؤديها الواقع ، أو التي لا يمكن اثباتها ، وكثيراً ما تتخوض هذه الطريقة في العلوم الطبيعية عن استبقاء فرض واحد ، يقدم عليه البرهان بطريقة علمية ، أما اذا تبت خطأ الفرض جميعاً فمعنى ذلك أن الباحث لم يستوعب جميع الحلول الممكنة ولم يصل بعد إلى الفرض الصحيح ، ولذا وجب عليه أن يعيد الملاحظات والتجارب ، ويضع فروضاً جديدة ثم يحاول التتحقق من صدقها حتى يصل إلى الفرض الذي يمكن اثبات صحته اثباتاً علمياً ومن الضروري عند اجراء التجارب العلمية :

- لا يختبر الباحث أكثر من فرض في الوقت نفسه .

- لا ينتقل إلى فرض آخر إلا إذا تأكد من خطأ الفرض الأول .

- لا يقنع بالأدلة الموجبة التي تؤيد صحة الفرض، إن دليل واحد يتناقض مع الفرض كفيل ببنقضه .

- لا يتحيز الباحث لفروضه ، ويكون مستعداً لاستبعاد الفرض الذي لا تؤديها نتائج التجارب والملحوظات العلمية (عبد الباسط محمد حسن ، 1985 : 39 – 40) .

- و اذا وجد الباحث أمامه فرضيتين متناقضتين فعليه أن يبرهن على خطأ أحدهما حتى يتتأكد من صدق الآخر، ويشترط في القائم بالتجارب أن يكون موضوعيا وأمينا في عرض النتائج .

* الوصول الى تعليمات علمية :

اذا أبدى التجارب واللاحظات العلمية صحة فرض من الفروض دون أن يوجد فرض آخر يناقضه أو يتعارض معه ، فإن الفرض الصادق ينتقل الى مرحلة القانون ، وكثيرا ما توحى عدة فروض صحيحة بتكون قانون واحد ، كما توحى فروض غيرها بتكون قانون ثان وثالث وهكذا ، وكلما نقدم علم من العلوم ، حاول التقليل من عدد القوانين المستقلة فيه ، ومد نطاق العلاقات القائمة بينها ، وذلك بالربط بينها في قانون عام واحد يطلق عليه قانون القوانين ، ويتميز هذا القانون الأخير عن غيره من القوانين الجزئية بأنه أكثر عمومية وأكثر تجريدا .

ولا ينتهي المطاف بالعلماء عند وضع القوانين العلمية ، فاكتشاف القوانين يدعو الى وضع النظريات التي تعمل على تفسير الحقائق والقوانين ، والنظرية العلمية تصبح أكثر احتمالا للصدق اذا فسرت أكبر عدد من الحقائق والقوانين (عبد الباسط محمد حسن ، 1985 : 41 - 42) .

4- تعريف منهج البحث :

بعد تطرقنا للمنهج العلمي من حيث تعريفه وخصائصه والخطوات التي يعتمد عليها ، تأتي الآن الى تعريف منهج البحث باعتباره جزء من المنهج العلمي .

وبسبقت الإشارة الى أن المنهج العلمي قاسم مشترك بين جميع العلوم ، وهو من ينكيف مع كل واحد منها حسب خصوصية كل علم ، وعلى ضوء هذه الخصوصية قام علم يعني بدراسة مناهج البحث في ميادين العلم المختلفة ويعرف بمصطلح منهجية METHODOLOGY ، ويعتبر أووجست كونت أول من استخدم هذا المصطلح ، وقد قصد به العلم الباحث في الطرق المستخدمة في العلوم للوصول الى الحقيقة (محمد شفيق ، 1985 : 78) .

ومصطلح منهجية Methodology ، يتكون من مصطلحين هما : Methode و logos .

مصطلح Methode يرجع الى أصل يوناني تحت مصطلح odos ويعني الطريقة التي تحتوي على مجموعة القواعد العلمية الموصولة الى هدف البحث .

ومصطلح logos يرجع الى أصل يوناني أيضا ويعني علم طريقة البحث (رشيد زرواتي ، 2002 : 118) .

وعليه فان منهجية البحث هي العلم الذي يهتم بدراسة القواعد العلمية الواجب اتباعها في مجال البحث العلمي في أي ميدان من ميادين المعرفة العلمية وبمعنى آخر هي علم مناهج البحث .

اما منهج البحث فقد عرف تعاريفات متعددة ليست مختلفة في جوهرها ، حيث أنها تتضمن معنى واحد ، فنجد من عرفه على أنه طريق أو طريقة ، ونجد من عرفه بأنه مجموعة قواعد ، وفيما يلي بيان ذلك :

" منهاج البحث يشير الى الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة موضوع البحث ، وهو يجيب على الكلمة الإستفهامية كيف ؟ فإذا تساءلنا كيف يدرس الباحث الموضوع الذي حده ؟ فإن الإجابة على ذلك تستلزم تحديد نوع المنهج " (عبد الباسط محمد حسن ، 1985 : 134) .

" منهاج البحث هو الطريق المؤدي الى الغرض المطلوب ، فالمنهج اذن هو الطريقة والإجراءات التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل التوصل الى الحقيقة في العلم " (بشير صالح الرشيدى ، 2000 : 21) .

" منهاج البحث هو الطريقة التي يتعين على الباحث أن يلتزم بها في بحثه ، حيث يتقييد باتباع مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير البحث ، ويسترشد بها الباحث في سبيل الوصول الى الحلول الملائمة لمشكلة البحث " (عبد الفتاح خضر ، 1981 : 11) . هذه التعريفات الثلاثة عرفت المنهج على أنه طريق أو طريقة ، وهما يحملان نفس المعنى وهو السبيل أو الإتجاه الذي يجب على الباحث أن يسير فيه ليصل الى تحقيق الهدف ، فإذا افترضنا أن البحث عبارة عن سفر من مدينة (أ) الى مدينة (ب) ، والباحث هو القائم بهذا السفر ، فإنه قبل أن يزعم على السفر لابد أن يكون على علم بكل الطرق الممكن السير فيها بغية الوصول الى مدينة (ب) ، وما عليه الا اختيار الطريق الذي يوصله الى وجهته بأقل جهد و وقت و مال .

والحال نفسها في البحث ، فهناك موضوع يحيط به الموضوع ، ولا بد من توضيح هذا الموضوع وتفسيره ، وبين الموضوع والتفسير ، هناك طريق على الباحث أن يسلكه حتى يقدم التفسير الملائم ، هذا الطريق هو منهاج البحث .
وهنالك من يعرف منهاج البحث بأنه :

" مجموعة من القواعد العامة التي يتم وضعها بقصد الوصول الى الحقيقة في العلم " (عمار بوحوش ، 2002 : 29) .

أو هو " مجموعة القواعد العلمية التي تحدد الإجراءات العملية والعمليات العقلية المتتبعة من أجل الوصول الى الحقيقة وتفسير الظاهرة الاجتماعية والوصول الى القوانين التي تحكمها ، والتنبؤ بما ستؤول اليه " (فيروز زرارقة و آخرون 2007 : 36) .

هذا تعريفان يشيران الى أن منهاج البحث هو مجموعة قواعد ، والقاعدة طالما وجدت فهي تستوجب الإلتزام ، وهذا يعني أن البحث لا تحكمه العشوائية بل هو مضبوط بمجموعة من المعايير المنهجية (قواعد) ، التي تحدد سيره .

ونحن نراهما تعريفين مكملين للتعريفات السابقة ، ذلك أن المنهج اذا كان طريق يسير عليه الباحث في بحثه ، فهو طريق محكم بمجموعة من المعايير المنهجية ، مثل المسافر الذي لا يكفيه أن يعرف الطريق الذي يسلكه كي يصل الى وجهته ، بل عليه أيضا أن يلتزم بمجموعة من التدابير من بينها :

توفير الوسيلة التي سيسافر بها ، وإذا كانت هذه الوسيلة خاصة عليه أن يتتأكد من سلامتها حتى تفي بالغرض عليه أن يكون يحسن القيادة وأن يعمل على احترام قوانين المرور قدر الإمكان .

وفي الحال نفسها في البحث ، فباحت لا يكفيه أن يحدد منهاج البحث فحسب بل ان هذا المنهج فيه من المعايير المنهجية ما يلتزم على الباحث اتباعها بغية تحقيق هدف البحث .

وعلى ضوء كل التعريف السابقة ، يمكن الخروج لتعريف اجرائي لمنهج البحث كالتالي :

" منهج البحث هو الطريق الذي يتبعه الباحث لتوضيح أو تفسير الغموض الذي يحيط ب موضوع البحث ، وهو طريق يتحدد بجملة من الخطوات ، كل خطوة منها محكومة بمجموعة من المعايير المنهجية على الباحث الالتزام بها لتقديم التفسير المناسب " .

5 - أهمية منهج البحث :

اذا كنا قد خلصنا في فصل البحث الاجتماعي ، الى أن البحث الاجتماعي هو المحرك الأساسي لعملية التنمية ، فان هذا المحرك حتى يؤدي دوره بكفاءة ، عليه أن يتبع منهج بحث يمكنه من تحقيق هدفه ويسهم بالتالي في تقديم خدمة معينة للمجتمع .

و هنا نستطيع القول أنه لا وجود للبحث السليم بدون منهج ، و تتضح أهمية هذا المنهج في الاهتمام الكبير الذي حظي به منذ عصر أرسطو حتى يومنا هذا ، فمعرفة مناهج البحث تمكن من إتقان البحوث العلمية و السيطرة على إجراءاتها و تجاوز الكثير من الصعوبات التي قد تعرّض سبيلها (عبد الفتاح خضر ، 1981 : 12) .

اذن سلامة البحث و سلامة نتائجه متوقف على مدى صحة و سلامة المنهج الذي اتبع في البحث ، فتقدم البحث العلمي في أي بلد يقاس بمدى النجاح الذي أحرزه هذا البلد في مناهج البحث العلمي و سائله ، (محي الدين مختار ، 1999 ، 71) .

و عليه فالمنهج العلمي هو العمود الفقري لعملية البحث من خلال ما يتضمنه هذا المنهج من خطوات و معايير تمكن الباحث من تحقيق هدف بحثه بأقل التكاليف الممكنة .

و صفوة القول اذا كانت غاية الإنسان هي التحكم في الظواهر بغية توجيهها لصالحه ، فان هذا الهدف لا يمكن تحقيقه الا من خلال التزام البحوث العلمية عامة و الاجتماعية على وجه الخصوص بمناهج بحث لها من الكفاءة ما يساعد في التوصل الى اكتشاف القوانين التي تمكنا من التنبؤ بما ستؤول اليه الظواهر و بالتالي التحكم فيها لأجل مصلحة الإنسانية .

6 - أنواع مناهج البحث :

الباحث ليس حرا في اختيار المنهج الذي سيعالج به مشكلة بحثه بل ان هذه المشكلة هي التي تفرض على الباحث منهجا معينا يبحثها من خلاله .

و لما كانت مشكلات البحوث الاجتماعية كثيرة و متنوعة ، و كل نوع يتطلب منهجا خاصا به ، تتوعد مناهج البحث الاجتماعي و اختلفت حسب طبيعة موضوع البحث .

و حول هذا التعدد لمناهج البحث الاجتماعي ، نورد ملاحظة مفادها : أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين في المنهجية حول مناهج البحث الاجتماعي ، فما يعتبره البعض منهجا ، يعتبره البعض الآخر أداة أو تقنية من تقنيات البحث ، فمثلا تحليل المضمون هناك من يراه مجرد أداة لجمع البيانات (Maurice angers 1997 : 157) ، وهناك من يعتبره منهجا قائمًا بذاته (roger muchielli 1984 : 17) ، وأيضا المسح الاجتماعي و دراسة الحالة هناك من لا يعتبرهما منهجا (صلاح مصطفى الفوال ،

129 : 185) بينما هناك من تعتبرهما منهجين قائمين بذاتهما (معن خليل عمر ، 2004 : 81).

كما أن هناك من الباحثين من لا يعترف بوجود المنهج الوصفي (معن خليل عمر ، 2004 : 81) ، في حين هناك من الباحثين من يتحدث عن المنهج الوصفي من حيث تعريفه ، أسلسه ، أهدافه ، أهميته ، خصائصه و خطواته ، وحتى من حيث ايجابياته وسلبياته (رشيد زرواتي ، 2007 : 86) .

عموماً ، أيا كان هذا الخلاف فاننا لن نخوض فيه .

وفي بحثنا هذا سنتطرق لبعض المناهج فقط من حيث تعريفها وخطواتها ، تقييمها وكيفية توظيفها وهذه المناهج هي :

- المنهج الوصفي .
- المنهج التاريخي .
- منهج المسح الاجتماعي .
- منهج دراسة الحالة .
- المنهج المقارن .
- منهج تحليل المضمون .

وهي مناهج تحتاجها في معالجتنا الميدانية وخاصة في تقويم منهج البحث المستخدم في الرسائل الجامعية .

١ - المنهج الوصفي :

* تعريفه : لقد وضع المنهج الوصفي عدة تعاريفات نذكر منها:

" هو المنهج الذي يقوم فيه الباحث بوصف الظاهرة كما هي في الواقع ، وصفاً دقيقاً كما وكيفاً (رشيد زرواتي ، 2007 : 86) .

" هو طريقة من طرق التحليل والتفسير ، وبشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية " (عمار بوحوش ، 1995 : 119) .

من خلال هذه التعريفات يتضح أن المنهج الوصفي يعتمد على الوصف ، وهو ليس أي وصف ، بل هو وصف علمي ، يعتمد على التحيز والذاتية ، وهو وصف منظم يقوم على جملة من الخطوات تنظم له سيره في معالجة موضوع البحث .

وهو وصف هادف يرمي إلى :

- جمع مادة علمية عن موضوع البحث .
- تحديد وضبط أبعد الظاهر .

- الوصول إلى مقارنة الظاهرة المدروسة بالظواهر المماثلة أو المشابهة ، أو مقارنة بعض أجزاء الظاهرة المدروسة ببعض أجزاء الظواهر الأخرى .

- ربط العلاقة بين الظواهر دراستها (رشيد زرواتي ، 2007 : 89) .

* خطواته : يقوم المنهج الوصفي على جملة من الخطوات هي :

- اختيار الموضوع المراد بحثه .

- تحديد المشكلة ووضع الفروض (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 152)

- تحديد مفاهيم البحث (رشيد زرواتي ، 2007 : 90) .

- اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 153) .
- تحديد أدوات جمع البيانات الملائمة (الاستماراة أو المقابلة أو الملاحظة) .
- جمع المادة العلمية ومعالجتها وصولاً إلى عرض النتائج وتفسيرها لاستخلاص التعميمات (رشيد زرواتي ، 2007 : 90) .
- * تقييمه : للمنهج الوصفي ايجابيات وسلبيات .
الايجابيات ومنها :

 - يقدم معلومات وحقائق عن الواقع الحالي للظاهرة .
 - يوضح العلاقة بين الظواهر المختلفة والظاهرة في الظاهرة نفسها كتوضيح العلاقة بين الأسباب والنتائج .
 - يقدم تفسيراً للظواهر والعوامل التي تؤثر فيها مما يساعد على فهم الظاهرة نفسها .
 - يساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة نفسها (عمار بوحوش ، 1995 : 135 – 136) .
 - السلبيات ومنها :

 - قد يعتمد الباحث على معلومات خاطئة من مصادر خاطئة ومراجعة خاطئة .
 - قد يتحيز الباحث في جمع المادة العلمية .
 - قد تجمع بيانات خاطئة من خلال أدلة المبحوثين بآراء خاطئة .
 - عجز التنبؤ أحياناً (رشيد زرواتي ، 2007 : 95) .

- * توظيفه : المنهج الوصفي يوظف في البحث الاجتماعي على النحو التالي:
- تبرير سبب اختيار المنهج الوصفي منهجاً للبحث دون غيره من المناهج الأخرى .
- توضيح ماذا يصف وكيف؟ ويكون هذا التوضيح كالتالي :

 - * عرض المادة العلمية للبحث ، من خلال عرض محاور البحث النظرية والميدانية .
 - * تصنيف المادة العلمية للبحث .
 - * ترتيب المادة العلمية للبحث .
 - * تبويب المادة العلمية للبحث .
 - * التحليل الكيفي للمادة العلمية للبحث .
 - * التحليل الكمي للمادة العلمية للبحث ، ان كانت طبيعة البحث تتطلب ذلك ، مع الاشارة إلى تسمية محاور البحث بعناوينها التي تخضع إلى العرض ، التصنيف ، الترتيب ، التبويب ، الربط والتحليل(رشيد زرواتي ، 2007 : 97)

6 – 2 – المنهج التاريخي :

- * تعريفه : هو منهج يتناول الظاهرة الاجتماعية في الماضي من خلال معالجتها علمياً لأجل التنبؤ بما قد تحدثه من تأثيرات في المستقبل .
- وهو يعالج الظاهرة من الماضي إلى الحاضر ، أي دراسة تتبعية من الماضي إلى الحاضر ، كما يتناولها من الحاضر إلى الماضي أي دراسة الأحداث التي وقعت بتسلسل وقت حدوثها (رشيد زرواتي ، 2007 : 112) .
- * خطواته :

 - اختيار موضوع البحث وتحديد .

- جمع المادة العلمية التاريخية من مصادر ، أولها المصادر الأولية والتي تضم الآثار والوثائق ، والآثار هي بقايا حضارة ماضية وقعت في الماضي ، أما الوثائق فهي سجلات لأحداث ووقائع ماضية ، قد تكون مكتوبة أو مصورة أو شفهية ، ثانيةما المصادر الثانية ، وهي معلومات غير مباشرة ، وتشمل كل ما نقل وكتب عن المصادر الأولية ، وهي تعطينا فكرة عن الظروف التي أدت إلى اندثار المصادر الأولية .
- نقد مصادر المعلومات والمادة المجمعة .
- صياغة الفروض وتحقيقها (عمار بوحوش ، 1995 : 58 – 100) .
- عرض وتصنيف وترتيب وتحليل المادة العلمية .
- استخلاص النتائج (رشيد زرواتي ، 2007 : 112) .
- * تقييمه : له ايجابيات وسلبيات .
 - الايجابيات ومنها :
 - يكاد يكون المنهج الوحيد الذي يمكن استخدامه لدراسة تطور ظواهر وأحداث الحياة الاجتماعية ، وتعقب مسارها منذ أن حدثت في الماضي إلى يومنا هذا (عمار بوحوش ، 1995 : 107) .
 - توفر المصادر العلمية في المنهج التاريخي وهي الاشياء .
 - وجود قواعد منهجية علمية وفي كيفية نقاده وتحليل مصادر ومراجع المادة العلمية التاريخية (رشيد زرواتي ، 2007 : 118) .
 - السلبيات ومنها :
 - المعرفة التاريخية معرفة جزئية بحكم طبيعتها حيث لا يمكن الحصول على معرفة كاملة للماضي .
 - لا تخضع المادة التاريخية للتجريب .
 - المصادر التاريخية عرضة للخطأ ، لأن الباحث لا يمكن من الاتصال المباشر بالمادة التاريخية حيث يعتمد على ملاحظات الآخرين وأقوالهم .
 - يصعب الوصول إلى نتائج تصلح للتعليم في الأبحاث التاريخية ، وذلك لارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية ومكانية يصعب تكرارها بنفس الدرجة من الدقة (عمار بوحوش ، 1995 : 106) .
- * توظيفه : يتم توظيف المنهج التاريخي كالتالي :
 - تبرير سبب اختيار المنهج التاريخي منهج للبحث دون غيره من المناهج .
 - توضيح بأنه بالمنهج التاريخي تتم نغطية محاور البحث بالدراسة .
 - ذكر وتحديد بدقة محاور البحث التي تحتاج إلى المنهج التاريخي .
 - عرض المادة التاريخية المجمعة .
 - توضيح مصادر جمع المادة التاريخية في البحث .
 - ضبط أدوات جمع المادة التاريخية في بحثه .
 - معالجة المادة التاريخية بتحليلها الكمي كلما تطلب الأمر ذلك (رشيد زرواتي ، 2007 : 119 – 120) .

6 - 3 - منهج المسح الاجتماعي:

*- تعریفه :

تعددت تعریفات منهج المسح الاجتماعي ، و نذكر منها :

" المسح الاجتماعي هو محاولة منظمة لتحليل و تأويل و تسجيل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو لمنطقة ، و المسح يركز على قطاع عرضي من الحاضر و لفترة من الزمن كافية للدراسة ، و الهدف منه الحصول على مجموعة من البيانات المصنفة و تأويلها و التعميم انطلاقا منها ، كل بهدف ترشيد التطبيق العملي في المستقبل القريب " (عمر محمد التومي الشيباني ، دبس : 17) .

" هو محاولة منظمة لتقرير و تحليل و تفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة معينة ، وهو يركز على الوقت الحاضر ، كما يهدف الى الحصول على معلومات للاستفادة بها في المستقبل " (جمال زكي ، 1962 : 95) .

" هو دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة ، وفي مكان معين ، وفي الوقت الحاضر ، وهناك المسح العام كما يحدث في التعداد السري للسكان ، وهناك المسح بالعينة " (محمد زيان عمر ، 1983 : 117 – 118) .

" يعتبر المسح الاجتماعي منهجا لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات مقتنة ومن خلال استبيانات مقتنة ، وذلك بغرض الحصول على معلومات من أعداد كبيرة من المبحوثين يمثلون مجتمعا معينا (محمد محمود الجوهري ، 1983 : 115) .

كل هذه التعریفات تناولت منهج المسح الاجتماعي، إما من حيث خصائصه أو من مجالات استخدامه أو من حيث أهدافه .

فمن حيث خصائصه تشير هذه التعریفات الى أن منهج البحث الاجتماعي يتسم بالخصائص التالية :

*يرتبط بمكان معين وبزمان معين كذلك ، كما ورد في كل من التعریفات الثلاثة الأولى

*يتقصى موضوع البحث بأبعاده المختلفة وبكل ارتباطاته في المجتمع كما ورد في كل من التعریف الأول والثالث .

*عينة المسح الاجتماعي تكون كبيرة نسبيا كما ورد في كل من التعریف الأول والرابع نستنتج من هذا أن نتائج المسح تكون دقيقة وأكثر مصداقية وبالتالي لها قابلية للتعميم (رشيد زرواني ، 2007 : 181) .

- المسح الاجتماعي يستعين بالمقابلة والاستبيان كأدوات لجمع البيانات كما ورد في التعریف الرابع .

- المسح الاجتماعي يكون شاملا عندما يدرس كل المجتمع ، وقد يكون بالعينة عندما يدرس جزء من المجتمع كما ورد في التعریف الثالث ومن حيث مجالات استخدامه تشير التعریفات الى أن منهج المسح الاجتماعي يستعمل في الحالات التالية :

- اذا كان موضوع البحث في الحاضر كما ورد في التعریفات الثلاثة الأولى .

- اذا كان الهدف هو القاء نظرة عرضية أو شاملة عن واقع المجتمع كما ورد في كل من التعریف الأول والثالث .

- هذا كما يستخدم منهج المسح الاجتماعي اذا أردنا معرفة ما هو سائد في المجتمع من اتجاهات واعتقادات (محمد صفوح الآخرين ، 1994 : 165)

أما من حيث أهدافه : فمنهج المسح له أهداف عديدة أشارت هذه التعريفات إلى البعض منها كالتالي :

- وصف المجتمع (توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالسن والنوع والمهنة والحالة الزوجية ، وأن يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو باتجاهات معينة) محمد محمود الجوهرى ، 1983: 115 . كما ورد في التعريف الثالث .
- الهدف من هذا الوصف جمع معلومات كثيرة بعرض الاستفادة منها مستقبلاً كما ورد في كل من التعريف الأول والثاني .
- ونضيف على هذين الهدفين هدف يتمثل في تقسيم البرامج ومتابعتها أو بناء نماذج للسلوك الانساني (رشيد زرواتي ، 2007: 180) .

*- أنواعه

هناك أنواع كثيرة للمسوح الاجتماعية ، نذكر البعض منها بناء على معيارين ، الأول من حيث المجال البشري للمسح والثاني من حيث هدف المسح .

- من حيث المجال البشري نجد نوعين هما :

المسح الشامل : الذي يأخذ بعين الاعتبار دراسة جميع مفردات المجتمع دون استثناء ، وتسمى بطريقة المسح الشامل ، وتمتاز بأهميتها العلمية في جمع البيانات واستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات والحلول ، ويقصد بمفردات المجتمع جميع أعضاء مجتمع البحث .

المسح بالعينة : وفيه يأخذ الباحث عينة من مجتمع البحث ، آخذًا بعين الاعتبار شرط تمثيل العينة لمجتمع البحث ، وتعمم النتائج على بقية أعضاء مجتمع البحث الذي اختيرت منه عينة البحث . (رشيد زرواتي ، 2007: 185) .

- من حيث هدف المسح ، نجد خمسة أنواع هي :

المسح الوصفي : الذي يهدف إلى معرفة الصفات العامة للمجتمع والأماكن والمواقع لبعض الصفات السكانية والاجتماعية والاقتصادية ، فالباحث الذي يستخدم هذا المسح لا يهتم بسبب وجود هذه الصفات الاجتماعية في المجتمع بقدر ما يهتم بواقع صفات المجتمع وتحديد أماكنها الجغرافية ، هذا النوع من المسح لا يتضمن فروضاً بالضرورة .

من خصائص هذا المسح أنه يصف الظاهرة بصورة منفصلة عن المحيط الاجتماعي والظواهر الأخرى المحيطة بها . (معن خليل عمر ، 2004: 140) .

المسح الكشفي : الذي ينطوي على كشف أسباب توزيع الصفات العامة والظواهر والحقائق داخل المجتمع أي التركيز على كشف أسباب ظهور مشكلة اجتماعية في فترة زمنية محددة ومكان معلوم .

اذن ، هذا المسح يبدأ من وجود المشكلة ، ويبحث عن أسباب حدوثها وهذه حالة متقدمة في البحث الاجتماعي ، لأن من أساسيات البحث التقريب والاستقصاء عن جذور الظاهرة وأسبابها ، وهذا يتطلب جهداً فكرياً من الباحث إذ يستوجب منه تحليل الظاهرة أو موضوع البحث سبيباً (معن خليل عمر ، 2004: 140)

المسح التشخيصي : الذي ينطوي على تشخيص نوع علاقة متغيرات الظاهرة ، أو المشكلة المدرستة ، لتشخيص اصلة أو عدم اصلة علاقة متغيرات الظاهرة ، بواسطة البحث عن

المتغير المستقل والتابع ، وكشف أهمية الأول في أحداث وسبب الثاني ، داخل الظاهرة المدروسة ، ومن هنا جاءت تسميته بالمسح التشخيصي .

وهذا النوع يمتاز باستخدامه الفرضيات قبل البدء بعملية المسح ، أي يختبر مدى صدق أو عدم صدق نتائج بحوث سابقة ، أو بعض النصوص النظرية ، أو احتمال مستتبط من ملاحظة الباحث للواقع المراد بحثه ، لأن يشخص علاقة متغيرات أسباب اشتغال الصبيبة المبكر في مدينة صناعية معينة ، من خلال افتراضه بأن أسباب اشتغالهم هو : الفصل من المدرسة ، الفصل في الدراسة ، تدني دخل الأسرة ، غلاء مستوى المعيشة ... الخ (معن خليل عمر ، 2004 : 141) .

المسح التبعي : اذ ينطوي هذا المسح على قياس ظاهرة واحدة عند الوحدات الاجتماعية في فترات زمنية متعاقبة لا تقل عن فترتين زمنيتين متتاليتين لمعرفة مدى تكرار المعلومات المأخوذة ، ودرجة تطابقها في القياس الثاني مع نتائج القياس الأول لكي تتيح للباحث فرصة لعميم نتائج بحثه ، فمثلاً : اذا أراد أحد الباحثين أن يدرس مواقف الطلبة تجاه نظام الامتحان في الجامعة في هذه الحالة واستناداً الى اجراءات هذا النوع من المسح يقوم الباحث بتوزيع الاستبيان ، على طلبة السنة الأولى ، ثم يقوم بجمعها بعد أن تملأ من طرفهم ، ويعيد توزيع نفس الاستبيان على نفس الطلبة عندما ينتقلون الى السنة الثانية ويقوم بجمعه بعد ملئه من طرف الطلبة ويعيد هذه العملية معهم عندما ينتقلون الى السنة الثالثة والسنة الرابعة دائماً بنفس الاستبيان وبعدها يقوم بمقارنة النتائج سنة بعد سنة .

نلاحظ هنا أن القياس الثاني لنفس مجتمع البحث يكون بمثابة جماعة ضابطة لجماعة القياس الأول ، وقياس موقف الطلبة في السنة الثالثة يكون الطلبة فيه بمثابة جماعة ضابطة لمجتمع الدراسة في القياس الثاني وهكذا .

من الجدير بالذكر هنا أنه قد يأخذ هذا النوع من المسح المجتمع بأكمله ، ودراسته في فترات زمنية متفاوتة ، وذلك لمعرفة درجة التغير والتطور الحاصلة فيه من خلال دراسة التغيرات الحاصلة في حجم الأسرة وميزانيتها المالية ، ونوع وكمية الغذاء المستهلك من قبل الفرد ، والأمراض الموجدة ، وحالة السوق المحلي والخارجي ، والبطالة العمالية ، والاتجاهات السياسية والفكرية .

من الانتقادات الموجهة لهذا المسح أن مجتمع البحث قد يفقد أحد عناصره من فترة إلى أخرى بسبب التنقل ، أو الوفاة أو الهجرة و هذا يؤثر على حجم مجتمع البحث ، و بالتالي يؤثر على الصدق الداخلي للبحث و الذي ينتج عنه ضعف في موضوعية البحث ، فصلاً عن ذلك احتمال حصول ملل و ازعاج للمبحوثين عند مراجعتهم في كل مرة بنفس الأسئلة (معن خليل عمر ، 2004 : 143 - 141) .

المسح التفصيلي : الذي يخص حياة و حاجات و رغبات و مواقف المبحوثين التي لها علاقة بموضوع البحث الذي يقام مرة واحدة فقط ، مثل معرفة حجم الأسرة ، و تسلسل الأبناء داخل الأسرة ، و دخل الفرد الشهري أو السنوي ، ومستواه الثقافي و التعليمي و عمره و منطقته السكنية و صحته العامة ، و الأمراض الجسمانية التي أصيب بها سابقاً ، وتقدمه الدراسي ، وأنواع الأشغال التي قام بها ، أي تغطية كاملة ومفصلة عن الفرد .

هذا النوع يعتمد كثيراً على ذاكرة المبحوث عند الإجابة على الأسئلة ، وهذا يشبه النوع الوصفي ، الا أن الفرق الجوهرى بينهما هو أن الوحدة الاجتماعية الخاضعة للبحث في

المسح التفصيلي هي "الفرد" بينما في المسح الوصفي يكون الأسرة أو الجماعة ، أو الحزب السياسي أو المجتمع المحلي . فضلا عن كون المسح التفصيلي لا يتطلب وضع الفرضيات ، أو تشخيص أسباب وجود الصفات الاجتماعية عند الوحدة الاجتماعية و هذا فرق آخر يجعله مختلفا عن المسح التشخيصي والكشفى .

أما اختلافه عن المسح التبعي فإنه يقوم بدراسة الوحدة الاجتماعية مرة واحدة فقط وبالتفصيل ، بينما التبعي يدرسها أكثر من مرة واحدة و بشكل تبعي (معن خليل عمر ، 2004 : 144) .

اذن منهج المسح الاجتماعي لا يهدف الى الوصف فقط ، بل يتعدى ذلك الى الكشف والتشخيص .

* خطواته :

عند اختيار منهج المسح الاجتماعي كطريق لتقسي مشكلة البحث ، هناك جملة من الخطوات على الباحث الالتزام بتطبيقها في بحثه و هذه الخطوات هي :

أولاً : يجب على الباحث تحديد مشكلة بحثه (محمد محمود الجوهرى : 1983 : 117) .
ثانياً : تحديد هدف أو أهداف البحث .

ثالثاً : تحديد مجتمع البحث اذا كان المسح شامل أو تحديد عينة البحث ، اذا كان المسح بالعينة

رابعاً : تحديد و ضبط فرضيات البحث و مفاهيمه (رشيد رزواتي، 2007: 186)

خامساً : يجب على الباحث أن يصمم أداة لجمع البيانات من أحد الأدوات التالية :
- الاستبيان: و هو كشف أسئلة يجيب عليها المبحوث بنفسه .

- استماراة المقابلة : و هي كشف أسئلة يقوم الباحث بتطبيقه بنفسه على المبحوثين من خلال مقابلة كل مبحوث على حدة .

- وقد يتخذ الاستبيان أو استماراة المقابلة شكلا مقتنا أو شبه مقتنا (محمد محمود الجوهرى ، 1983 : 117) .

سادساً : بعد جمع البيانات ، يتم تنظيمها أو تصنيفها ، بحيث توضع الاستجابات في فئات منطقية أكثر شمولا ، و يتم ترميز الإجابات بحيث تتحدد كل اجابة رقما معينا لاعدادها للتحليل ، و يتم بعد ذلك استخراج النسب من الجداول .

سابعاً : كتابة تقرير البحث (محمد محمود الجوهرى ، 1983 : 119) .

* تقييمه :

لمنهج المسح الاجتماعي ايجابيات و سلبيات نذكر البعض منها :
- الايجابيات :

يسمح بجمع أكبر قدر ممكن من البيانات .

نتائج المسح الشامل تكون أكثر مصداقية .

منهج يحتوي على الوصف و التشخيص و التحليل و المقارنة .

منهج يستخدم الاحصاء .

منهج تقييمي و تقويمي : من خلاله يعرف الباحث مواطن الضعف والقوة و أسباب ذلك ، يقوم بمعالجة ما هو سلبي و مرضي في الظاهرة ، و على ذلك يبني خطة منهجية لتقويم الظاهرة و هو بذلك منهج اصلاحي (رشيد رزواتي ، 2007 ، 187 - 188) .

- السلييات :

معظم البحوث المعتمدة على منهج المسح ترکز على الواقع الحاضر ، في حين أن غالبا ما تكون الظواهر الحاضرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالماضي . قد يحدث الملل و تجنب الاجابة من طرف مجتمع البحث نظرا لقرار البحث المسحية على نفس الأعضاء ، و بدون انعكاسها عليهم بنتائج مرضية (رشيد زرواني ، 2007 : 188) .

* توظيفه :

توظيف منهج المسح الاجتماعي يعتمد على جملة من المعايير المنهجية على الباحث أن يتلزم بها في بحثه و هذه المعايير هي:

- تبرير اختيار منهج المسح الاجتماعي منهجا للبحث دون غيره من المناهج.
- تدليل بأن منهج المسح الاجتماعي سيعطي جميع محاور البحث .
- ذكر هل المنهج المتبع هو مسح شامل أم مسح بالعينة .
- تحديد هدف المسح ، هل لوصف خصائص المجتمع ، أو لتعليم برامج أو لبناء نماذج للسلوك الانساني ، و بهذا الهدف يظهر مدى ارتباط المنهج بمشكلة البحث و هدف البحث .
- توضيح الأدوات المستخدمة في جميع البيانات .
- تحديد بدقة مجتمع البحث أو عينة البحث.
- توضيح خطوات منهج المسح الاجتماعي (رشيد زرواني ، 2007 : 189).

6 - 4- منهج دراسة الحالة :

* تعريفه :

تعددت تعریفات منهج دراسة الحالة ، اذ نذكر منها :

" هو المنهج الذي يتجه صوب جمع البيانات العلمية التي ترتبط بأية وحدة مطلوب دراستها سواء أكانت فردا ، أو مؤسسة ، أو نظام اجتماعي أو مجتمعا محليا...الخ (محمد صفحات الآخرين ، 1994 : 177) ."

" هو المنهج الذي يعني بدراسة عينة صغيرة جدا من أفراد مجتمع الدراسة التي يصعب على الباحث دراستها بالمناهج الأخرى . (معن خليل عمر ، 2004 : 173) ."

" منهج دراسة الحالة يهتم بجميع الجوانب المتعلقة بشيء أو موقف واحد عاى أن يعتبر الفرد أو المؤسسة أو المجتمع أو أي جماعة ، كوحدة للدراسة ، و يقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات بمرحلة معينة من تاريخ حياة هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مر بها " (أحمد بدر ، 1989 : 292) ."

" هو الطريقة العلمية لجمع البيانات لدراسة السيرة لحالة أو أكثر و تطوراتها في الماضي والحاضر ، و تكون الحالة عبارة عن فرد أو جماعة أو مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أو مجتمع محلي أو مجتمع عالمي أو مجموعة دول (رشيد زرواتي ، 2007 : 153 – 154) ."

نستخلص من هذه التعريفات جملة من المميزات يتميز بها منهج دراسة الحالة وهي :

- منهج يجمع بياناته من عينة صغيرة الحجم عكس منهج المسح الذي يجمع بياناته من عينة كبيرة الحجم أو من مجتمع البحث كله ، كما ورد في التعريف الثاني .
- منهج يهتم بدراسة حاضر الحالة وكذلك ما فيها عكس منهج البحث الذي يرتبط بالوقت الراهن لمجتمع البحث ، كما ورد في التعريف الأخير .

- منهج يركز على وحدة معينة كما ورد في التعريفين الأول والثالث ، والوحدة موضع الدراسة ، قد تكون جزءاً في أحدى الدراسات ويمكن أن تكون هي نفسها حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى (أحمد بدر، 1989 : 293) .

- منهج يتعمق في دراسة الحالة كما ورد في التعريف الثالث ، حيث يقول محمد زيان عمر: "ان ما يهدف اليه الباحث في دراسة الحالة ليس فقط مجرد وصف كامل للوحدة الاجتماعية موضع الدراسة، بل النفاذ دائماً الى الأعماق"(محمد زيان عمر، 1983 : 134) .

- اذن منهج دراسة الحالة يمكن الباحث من استغلال معارفه الشخصية وخبراته عند القيام باختبار مجتمع صغير يعرفه بدقة من خلال الإلمام بجميع الجوانب المختلفة للظاهرة المدروسة .

- في هذا المنهج يمكن الإستفادة من مختلف مصادر البيانات المتعلقة بالحالة المدروسة (محمد صفت الأخرس ، 1994 : 189 – 190) من مثل الوثائق والسجلات الرسمية والمذكرات الشخصية وتقارير الأطباء ، وملحوظات الجهاز الإصلاحي داخل المؤسسة وهوایات المبحوثين (معن خليل عمر، 2004 : 173) . وعموماً منهج دراسة الحالة يستخدم عندما يلزم جمع أكبر قدر ممكن من البيانات عن الوحدة المدروسة وتاريخها القديم من أجل استنباط فهم أوسع لحالات مماثلة لم يستطع الباحث أن يتناولها ، ويفيد هذا الفهم العميق بمعرفة أبعاد الظاهرة بشكل دقيق ومفصل (محمد صفت الأخرس ، 1994 : 178) .

* خطواته:

عند اختيار منهج دراسة الحالة كطريق لتقسيي مشكلة البحث، هناك جملة من الخطوات على الباحث الالتزام بتطبيقها في بحثه وهذه الخطوات هي:
أولاً: تحديد المشكلة المراد بحثها.

ثانياً: تحديد الفرضيات العلمية و المفاهيم والتتأكد من توفر البيانات المتعلقة بمشكلة البحث.

ثالثاً: اختيار العينة التي ستشمل الحالة مجال الدراسة.

رابعاً: تحديد أدوات جمع البيانات من الأدوات التالية: الإستماراة- المقابلة-
الملاحظة.

خامساً: جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها.

سادساً: إستخلاص النتائج و وضع التعميمات. (أحمد بدر، 1989 :297).

* تقييمه:

لمنهج دراسة الحالة إجابيات و سلبيات ذكر البعض منها:

- الإيجابيات:

منهج دراسة الحالة يتيح للباحث الفرصة للتحقق من موضوعية وصحة البيانات الخاصة بالحالة موضوع البحث من خلال الملاحظة و المقابلات المتكررة التي يجرها الباحث مع المبحوثين. (رشيد زرواتي، 2007: 159).

هذا المنهج يمكن الباحث من رؤية العلاقة بين العوامل المعزولة بصورة أكثر وضوحاً عن طريق البحث المعمق للحالة. (أحمد بدر، 1989 :304).

يساعد هذا المنهج على التوغل في دراسة حالات إجتماعية، نفسية محدودة الإنتشار داخل المجتمع و من تم مساعدة المصلحين الإجتماعيين بتشخيص أسباب الأمراض الإجتماعية و النفسية. (معن خليل عمر، 2004: 175).

- السلبيات:

الابتعاد عن الموضوعية بسبب تفاعل الباحث مع المبحوثين، كما أنّ الطابع الذاتي لدراسة الحاله قد يدفع الباحث إلى حذف بعض الحقائق و الظروف التي لا تتماشى وفرضياته الأولية. (محمد صفوح الآخرس، 1994: 205).

صعوبة تعميم النتائج بسبب صغر حجم العينة، وهذا يعني أن عملية التعميم ترتبط إرتباطاً مباشراً بمدى صحة العينة إحصائياً و دققها. (محمد زيان عمر، 1983: 136). لكن هذه السلبيات يمكن للباحث أن يتفاداها إذا التزم بمقومات البحث الإجتماعي و بالإختيار الصحيح للعينة أو الحاله موضوع البحث.

* توظيفه:

هذا عند توظيف منهج دراسة الحاله على الباحث أن يلتزم بمجموعة من المعايير المنهجية هي:

- يبرر سبب اختيار منهج دراسة الحاله منهجاً لبحثه دون غيره من المناهج.
- يدلل بأنّه بمنهج دراسة الحاله سيتم تغطية كل محاور البحث.
- يبرهن بأنّ موضوع بحثه يمثل حاله و تقضي منهج دراسة الحاله.
- يوضح هدف منهج دراسة الحاله في بحثه، هل هو دراسة التطور التاريخي للحاله؟
- ضبط أدوات جمع البيانات في بحثه.
- يبرر مصادر جمع المادة العلمية للبحث هل هي مصادر مكتوبة فقط أم مصادر مكتوبة و مصادر بشرية.
- يحدد وحدة الدراسة في البحث: هل هي فرد أم جماعة أم أسرة أم مؤسسة... الخ.
- يراعي شروط جمع المادة في هذا المنهج.
- يأخذ بعين الإعتبار خطوات منهج دراسة الحاله. (رشيد زرواتي، 2007: 161-162).

6 - المنهج المقارن:

* تعريفه:

تعددت تعريفات المنهج المقارن إذ ذكر منها:

"ينطوي هذا المنهج على إقامة تناقض متقابل، أو متخالف لإبراز أوجه الشبه و الاختلاف بين حالتين أو ظاهرتين (أو أكثر) تحدثان في المجتمع (معن خليل عمر، 2004: 145)." بالمعنى العام هو مقارنة بين المتغيرات، لكنه بالمعنى الخاص يعني دراسة توزيع الظواهر الإجتماعية في مجتمعات مختلفة أو أنماط محددة، أو حتى مقارنة مجتمعات كليه بعضها ببعض، أو مقارنة النظم الإجتماعية الرئيسية من حيث إستمرارها و تطورها و التغير الذي يطرأ عليها". (محمد علي محمد، 1983: 97).

ما نفهمه من هذه التعريفات أن المنهج المقارن يحاول الوقوف على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين متغيرات الظاهرة الواحدة أو بين عدة ظواهر في الحاضر أو الماضي

وذلك بأسلوب علمي أساسه التفسير و التعليل المبني على الأساليب الإحصائية المختلفة ومن التعريف الثاني تخلص إلى أن المنهج المقارن له أبعاد متنوعة منها:

* **البعد التاريخي:** وفيه يقارن الباحث بين وضع الظاهرة في مراحل تاريخية متعددة.

* **البعد المكاني:** وفيه يقارن الباحث بين تواجد الظاهرة في مكان ما و زمان ما مع تواجدها في أمكنة أخرى وأزمنة متباينة. (محمد صفحات الآخرين، 1994: 103).

إذن المنهج المقارن قد يتقصى موضوع البحث بالرجوع إلى الماضي ليعرف كيف تم تطور هذا الموضوع و ذلك بالمقارنة بين كل مرحلة و أخرى كما قد يقارن هذا الموضوع في مجتمع معين و وجوده في مجتمع آخر لكن في الوقت الحاضر، وقد يقارن هذا الموضوع المتواجد في عدة مجتمعات في الحاضر والماضي.

بمعنى المنهج المقارن قد يتناول تغيرات الموضوع الاجتماعي من عدة نواحي:

* **تغيرات الموضوع الاجتماعي في مجتمع واحد:** حيث يتم تقصي المتغيرات المتالية و مقارنتها مع بعضها في آن واحد للخروج بنتائج يمكن تعليمها حول هذا الموضوع من خلال تطوره التاريخي .

* **تغيرات الموضوع الاجتماعي في عدة مجتمعات من جنس واحد:** حيث يتم تقصي تغيرات هذا الموضوع عبر تطوره التاريخي و لكن في عدة مجتمعات من جنس واحد كالمجتمعات العربية، أي أننا نوسع دائرة المقارنة في مجتمع واحد إلى عدد من المجتمعات المنسجمة مع بعضها (نفس الجنس مثلا).

* **تغيرات الموضوع الاجتماعي في عدة مجتمعات من أجناس مختلفة:** حيث يتم تقصي هذا الموضوع في عدد من المجتمعات مثل على ذلك دراسة نظام الزواج وتطوره في كل من الجزائر و فرنسا و الصين. (محمد صفحات الآخرين، 1994: 103-104).

* **خطواته:**

عند اختيار المنهج المقارن كطريق لقصي مشكلة البحث، هناك جملة من الخطوات على الباحث الالتزام بتطبيقها في بحثه و هذه الخطوات هي:

* وجود مشكلة تستوجب البحث لإيجاد الحل.

* تحديد أبعاد المشكلة و أسبابها. (ماذا سيقارن).

* جمع المعلومات النظرية و الميدانية عن الظاهرة، تنظيمها و تصنيفها.

* المقارنة بين أوجه الاختلاف كيف لماذا؟ كما يقارن أوجه التشابه كيف و لماذا؟ وهل اختلاف إختلاف كلي، أو هو إختلاف جزئي مع التحليل و التفسير و التعليل و التركيب و يكون ذلك مصحوبا بدلائل نظرية و إحصائية مع ذكر بعض النماذج المفسرة لذلك.

* إستخلاص النتائج و الإقتراحات.

* إمكانية تعليم النتائج.

* إمكانية التنبؤ (رشيد زرواتي، 2007: 100-101).

* **تقييمه:**

للمنهج المقارن إيجابيات و سلبيات ذكر منها:

- الإيجابيات:

- أنه قابل للإستخدام في العلوم الاجتماعية.
- أنه يعتمد على التأمل العقلي كما يستند على المعطيات الميدانية.
- الإستخدام الواسع لأساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي.
- يسمح بالإستعانة بالعوامل و الجوانب الثقافية الخاصة بكل مجتمع مبحث في تفسير النتائج. (رشيد زرواتي، 2007: 90-100).

- السلبيات:

- صعوبة التحكم في ظروف المقارنة.
- عدم صدق بعض إجابات المبحوثين أحياناً مما يفقد التحليل مصداقيته.
- صعوبة حصر و تحديد بدقة عوامل المقارنة. (رشيد زرواتي، 2007: 104-105).

* توظيفه:

- هذا و عند توظيف المنهج المقارن على الباحث أن يلتزم بمجموعة من المعايير المنهجية هي:
- تبرير سبب اختيار المنهج المقارن منهجاً لبحثه دون غيره من المناهج.
 - يبرر بأن المنهج المقارن هو المعتمد في البحث وبه تتم تغطية البحث في جميع جوانبه.
 - تحديد المفاهيم.
 - تحديد المتغيرات المتشابهة و المتغيرات المختلفة.
 - تحديد وحدات المقارنة.
 - ربط علاقة المقارنة بين جميع محاور البحث.
 - يتبع الباحث أسلوب التحليل الكيفي في المقارنة مع الإستعانة بالتحليل الكمي كلما تطلب الأمر ذلك. (رشيد زرواتي، 2007: 105-106).

6 - 6 - منهج تحليل المضمون:

* تعريفه:

تعددت تعاريف منهج تحليل المضمون إذ ذكر منها:
" هو أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم و الكمي للمحتوى الظاهر للإتصال". (السيد يس، 1980: 11).

" طريقة دقيقة تسعى إلى وصف مضمون رسالة متبادلة مع مراعاة تحقيق الدقة والثبات و الموضوعية لهذا الوصف لأكبر درجة ممكنة". (مركز البحث التربوية، 1988: 351).
" هو منهج دراسة النص بإدخال جميع أشكال الإتصال الشفوية (المذيع) و المكتوبة (مجلة، مقالة، رسالة، نصوص رسمية...) وأيضاً المضمون السمعي البصري، مثل الحصص التلفزيية". (رشيد زرواتي، 2007: 165).

كل هذه التعريفات تشير إلى جوانب معينة من تحليل المضمون أو إلى بعض خصائصه.
فالتعريف الأول قد حصر تحليل المضمون على المضمون الصريح فقط دون الضمني، و بذلك يكون هذا التعريف غير شامل لمعنى منهج تحليل المضمون الذي يتناول إلى جانب المحتوى الصريح، القصد الذي يتضمنه هذا المحتوى من خلال تحليله على أساس جملة من

القواعد العلمية التي تساعد على التفسير السليم لهذا المحتوى الضمني كما ورد في التعريف الثاني.

التعريف الثالث يؤكد على أن يكون التحليل ملتزم بجملة من الشروط أهمها الدقة و الثبات و الموضوعية و هناك من يعددها بالموضوعية و الثبات و الصدق.

الموضوعية: بمعنى الإبعاد عن التحيز و الإجتهاد الشخصي أو التفسير غير المبني على الحقائق.

الثبات: بمعنى يمكن للغير الوصول إلى نفس النتائج.

الصدق: بمعنى أن ما يحويه هذا التحليل من تفسيرات ينبغي أن يتبع قواعد محددة و تعريفات واضحة يلتزم بها المحلل حتى نضمن تحقيق قدر مناسب من الصدق لهذا التحليل.

(مركز البحث العربية، 1984: 347-348) وقد أشار التعريف الثاني أيضاً لبعض هذه الشروط.

التعريف الرابع لم يجعل تحليل المضمون مقتصر على ما هو مكتوب فحسب، ولكنه يتناول أيضاً المضمون المسموع أو المشاهد.

وما نستنتجه أيضاً من هذه التعريفات أن منهج تحليل المضمون لم يعد قاصراً على المجال الإعلامي فقط بل أصبح يستعمل في جميع المجالات و جميع ميادين المعرفة فهو يستعمل في علم الاجتماع، في علم النفس، في التاريخ في الاقتصاد... الخ، نظراً لأهميته البالغة حيث يقول Roger Mucchielli : "تحليل المضمون يعني المنهج القادر على إحداث إنفصال كامل و هادف للمعطيات. (Roger Mucchielli, 1984: 17)

* خطواته:

عند اختيار منهج تحليل المضمون كطريق لتقصي مشكلة البحث، هناك جملة من الخطوات على الباحث الإلتزام بتطبيقها في بحثه و هذه الخطوات هي:

أولاً: تحديد مشكلة البحث و الهدف من البحث (محمد صفحى الأخرس، 1994: 149).

ثانياً: صياغة تساؤلات البحث أو فرضه (مركز البحث التربوية، 1998: 395).

ثالثاً: تحديد عينة البحث التي ستتناولها التحليل: و حتى تصبح البيانات التي يتناولها التحليل مماثلة للمجتمع الأصلي ينبغي مراعاة المعايير المنهجية في اختيارها.

رابعاً: تحديد فئات التحليل (محمد صفحى الأخرس، 1994: 149).

و هناك فتنان رئيسان: فئة مازاً قيل؟ فئة كيف قيل؟

فئة مازاً قيل؟: يقصد بها تحديد مازاً قيل في المضمون الذي يخضع للتحليل و يجد تحتها عدة فئات فرعية هي: فئة موضوع الاتصال- فئة إتجاه المضمون- فئة القيم - فئة الفاعلين- فئة المرجع- فئة المكان- فئة المخاطبين.

فئة كيف قيل؟: و تتضمن فئات فرعية هي: فئة نوع الاتصال- فئة الشكل الذي يتتخذه الموضوع - فئة الوسيلة المتتبعة في المضمون (السيد يس، 1980: 11-12).

و الفئة عبارة عن مفهوم عام معرف بدقة، وحتى تؤدي هذه الفئات وظيفتها في التحليل يجب أن تتوفر على أربع خصائص هي:

- أن تكون شاملة: تتناول كافة الجوانب المراد تحليلها.

- أن تكون مانعة: بمعنى لا يمكن لعنصر أن ينتمي إلى فئتين في نفس الوقت، أي تتناول خاصية بخاصة بشكل مستقل.
- أن تكون مناسبة: بمعنى على علاقة بأهداف التحليل من جهة و بمضمون التحليل من جهة أخرى. (Roger Mucchielli, 1984: 36)
- خامساً: تحديد وحدات التحليل (مركز البحوث التربوية 1988: 395) ووحدات التحليل وهي خمسة: الكلمة - الموضوع - الجملة - الشخصية - مقياس الوقت و المساحة، ونفرق هنا بين وحدة التسجيل ووحدة السياق.
- وحدة التسجيل: هي أصغر جزء من المضمون يتضمن مرجعاً يتم عده.
- وحدة السياق: هي أكبر جزء من المضمون يمكن فحصه للتعرف على وحدات التسجيل.
- مثلاً: وحدة التسجيل يمكن أن تكون كلمة مفردة، ولكننا إذا أردنا أن نعرف ما تعنيه الكلمة، لا بد أن نضعها في الجملة التي وردت فيها، وهذا تكون الكلمة وحدة تسجيل وحدة تسجيل و الجملة وحدة سياق، و يجوز أن تكون الجملة وحدة تسجيل و الفقرة وحدة سياق (السيد يس 1980: 12-13).
- سادساً: فحص المضمون: بإستعمال فئات ووحدات التحليل.
- سابعاً: تحويل الإستجابات الكيفية إلى صورة كمية.
- ثامناً: معالجة البيانات التي حوت من الكيف إلى الكم.
- تاسعاً: تفسير النتائج: ويتم ذلك في ضوء فروض الدراسة بشكل يساعد على الإجابة عن التساؤلات المطروحة. (مركز البحوث العربية، 1988: 395-396).

* تقييمه:

لمنهج تحليل المضمون إيجابيات وسلبيات ذكر منها:

- الإيجابيات :

باعتتماده على الوثائق المختلفة يتقادى منهج تحليل المضمون صعوبة الوصول إلى أفراد المجتمع.

يوفر منهج تحليل المضمون التكاليف المادية بالمقارنة مع منهج المسح الإجتماعي. المعطيات مسجلة في الوثائق بتلقائية عندما تحدث، وليس عندما يريد لها أن تحدث.

- السلبيات :

إمكانية تحيز الباحث في اختيار عينة من الوثائق الخاصة بموضوع البحث.

عدم توفر الوثائق الكاملة و الكافية لموضوع البحث.

إمكانية وجود تحيز من طرف الذين دونوا الوثيقة (رشيد زرواتي، 2007: 174-175).

* توظيفه:

هذا، وعند توظيف منهج تحليل المضمون على الباحث أن يلتزم بمجموعة من المعايير المنهجية هي:

- يبرر سبب اختيار منهج تحليل المضمون منهجاً لبحثه دون غيره من المناهج.
- يعلّم بأنه بمنهج تحليل المضمون تتم التغطية الكاملة لمحاور البحث.
- يبرهن بأن طبيعة موضوع بحثه تقتضي استخدام هذا المنهج.
- يحدّد بدقة الوثائق التي يقوم بتحليلها.
- يحدّد هدف الوثيقة في بحثه.
- يحدّد هدف بحثه المتمثل في تحويل مضمون الوثيقة من الكيف إلى الكم.
- إتباع خطوات منهج تحليل المضمون (رشيد زرواتي، 2007: 176-177).

7 - معايير منهجية لتقدير منهج البحث:

هذه المعايير استخلصناها من المعايير المنهجية الخاصة بتوظيف كل منهج من المناهج التي تناولها وهي معايير شكلت قاسماً مشتركاً بين هذه المناهج وهي :

- أولاً: تبرير اختيار منهج البحث : ونعني به الأسباب التي جعلت الباحث يختار هذا المنهج طريقاً لنقصي مشكلة بحثه دون المناهج .
- ثانياً: ارتباط المنهج بتساؤلات أو فروض البحث : ونعني به مدى قدرة هذا المنهج في إزالة الغموض الذي يحيط بموضوع البحث .
- ثالثاً: وضوح خطوات منهج البحث : ونعني به توضيح الباحث لخطوات المنهج التي سيتبعها في بحثه
- رابعاً: توظيف منهج البحث : ونعني به هل استخدم الباحث هذا المنهج فعلاً في بحثه .

8 - منهج البحث في الرسائل الجامعية:

نوصل الإجابة على التساؤل الثاني لمشكلة بحثنا لكن هذه المرة من خلال كيفية استخدام الرسائل الجامعية لمنهج البحث، خطوة من خطوات البحث، وهي خطوة غطيناها بفئة منهج البحث، وحدتنا لها أربع فئات جزئية هي:

أولاً: فئة تبرير اختيار منهج البحث: ونعني به ذكر المبررات التي جعلت الباحث يختار هذا المنهج منهجاً لبحثه دون المناهج الأخرى، يتم قياس هذا التبرير بوجود المبررات أو بانعدامها، من خلال معيار ذو مستويين: مبرر - غير مبرر.

ثانياً: فئة ارتباط المنهج بالتساؤلات أو بالفرض: ونعني به مدى قدرة هذا المنهج في تقديم الإجابة المناسبة لتساؤلات البحث، أو التأكيد من التفسير الذي تقدمه الفرض، ويتم قياس ذلك في الرسائل الجامعية بمدى قدرة هذا المنهج في الإجابة على التساؤلات أو التأكيد من صدق الفرض، من خلال معيار بثلاثة مستويات ارتباطيه هي:

- مرتبط تماماً: عندما يكون هو المنهج الوحيد لتحقيق الإجابة على التساؤلات أو التأكيد من صدق الفروض
- مرتبط: عندما لا يكون هو المنهج الوحيد لتحقيق الإجابة على التساؤلات أو التأكيد من صدق الفروض.
- غير مرتبط تماماً: عندما لا يكون هذا المنهج سبيلاً للإجابة على التساؤلات أو التحقق من الفروض.

ثالثاً: فئة خطوات منهج البحث: و نعني به توضيح الباحث لخطوات المنهج التي اتبعها في بحثه، و يتم قياسها من خلال مقارنة ما يذكر في الرسالة من خطوات المنهج مع خطوات المنهج التي حددت في الجانب النظري (حسب كل منهج)، و ذلك من خلال ثلاثة مستويات هي:

- واضحة تماماً: أي ذكر الباحث لجميع خطوات منهج البحث.
- واضحة: أي ذكر الباحث لبعض خطوات منهج البحث.
- غير واضحة تماماً: أي عدم ذكر هذه الخطوات نهائياً.

رابعاً: فئة توظيف منهج البحث: و نعني به هل استخدم الباحث هذا المنهج فعلاً في بحثه، و يقاس بمدى التطبيق الفعلي لخطوات المنهج السابقة، أي كلما كانت خطوات البحث واضحة كلما تم التوظيف الفعلي للمنهج، حيث أن تلك الخطوات هي موجه الباحث في كيفية توظيف منهجه و ذلك من خلال مستويين هما : وظف- لم يوظف.

و فيما يلي بيان ذلك في الرسائل الجامعية:

في الرسالة (1) المعونة بـ"الأوضاع الاجتماعية و انعكاساتها على وعي المرأة العاملة في الجزائر"

- تبرير اختيار منهج البحث: مبرر حيث يبين الباحث أنه " يستخدم المنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة، و إلقاء الضوء على جوانبها المختلفة، و يتضمن هذا الوصف أبعاد و خصائص الأوضاع الاجتماعية للمرأة العاملة، و مدى وعي هذه المرأة بأوضاعها الاجتماعية ".
و يبين أيضاً بأنه " يستخدم المنهج التاريخي من أجل تتبع المراحل التاريخية للأوضاع الاجتماعية للمرأة بشكل عام و المرأة الجزائرية العاملة بشكل خاص "

- ارتباط المنهج بالتساؤلات:
المنهج الوصفي مرتبط بالتساؤلات، و التي تستفسر عن أبعاد الأوضاع الاجتماعية للمرأة و علاقتها بوعي المرأة.
المنهج التاريخي غير مرتبط تماماً بالتساؤلات، و التي لا تستفسر عن المراحل التاريخية للأوضاع الاجتماعية للمرأة.

- خطوات منهج البحث:

غير واضحة تماماً (لكل المنهجين الوصفي والتاريخي).

- توظيف منهج البحث:

لم يوظف (فبانعدام الخطوات ينعدم توظيف المنهج).

الرسالة(2) المعروفة بـ "أساليب الاتصال و علاقتها باتجاهات العامل نحو عمله في المؤسسة الصناعية الجزائرية"

- تبرير اختيار منهج البحث: مبرر

حيث بين الباحث أنه استخدم المنهج الوصفي لاعتبارات التالية:

" إن هذه الدراسة تتلاءم مع المنهج الوصفي لأنها تقرر علاقة بين متغيرين.

يسمح هذا المنهج باستخدام العديد من أدوات البحث التي تشكل في النهاية مجموعة متكاملة يمكن من خلالها الحصول على إجابة عن تساؤلات البحث.

يستطيع هذا المنهج الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها و تفسيرها، و ذلك لاستفادته منها حالياً و في المستقبل كهدف علمي.

إن البحث الاجتماعية التي تهدف إلى الحصول على صورة متكاملة لمجتمع البحث سواء

أكان ذلك على مستوى موقع جغرافي أو بقطاع محدود، فإن المنهج الوصفي يلائمها.

هذا المنهج يعتمد على الاتصال المباشر بأفراد مجتمع البحث، و تستخدم فيه الملاحظة المباشرة، و المشاركة أثناء المقابلة".

- ارتباط المنهج بالتساؤلات: مرتبط تماماً.

- خطوات منهج البحث : وضحة تماماً

حيث بين الباحث ذلك في: "... من هنا فوصف الظاهرة غير كاف و يتعداه إلى عمليتين

رئيسيتين هما:

تحليل ظاهرة الاتصال: مفهوم، وظائف، عناصر، أساليب، أنواع الاتصال.

تحليل ظاهرة الاتجاهات نحو العمل بكل ما تتضمنه من مظاهر الإقبال أو الإدبار عن العمل، و المشاعر و الرغبات التي تتشكل منها هذه الاتجاهات عند العمل.

ارتباط هاتين الظاهرتين بعضهما في علاقة ما، و كيف تؤثران على بعضهما.

تفسير لمعنى العلاقة و ذلك بواسطة التحليل المنطقي المعتمد على الأساليب الكمية و الكيفية "

- توظيف منهج البحث: وظف.

الرسالة (03) المعروفة بـ "واقع الاتصالات الرسمية في التنظيم".

- تبرير اختيار منهج البحث:

منهج دراسة الحالة : غير مبرر.

المنهج المقارن : غير مبرر حيث يبين الباحث ذلك في " رغم ضيق نطاق المقارنة، إلا أنها مقيدة من حيث :

دراسة و تحليل ظاهرة الاتصال التنظيمي الرسمي في التنظيم الصناعي موضوع الدراسة ، و كشف و تشخيص الأنماط الاتصالية في مختلف الأقسام و داخل كل قسم على حدى.

محاولة إدراك التباين في المواقف إزاء ظاهرة الاتصال الرسمي و عملياته و أنماطه في القسم الواحد.

محاولة إبراز التصور في المواقف اتجاه الاتصال التنظيمي تبعا لاختلاف الفئات العمالية و داخل كل فئة مهنية على حدى.

معرفة مدى تنوع ظاهرة الاتصال الرسمي في التنظيم " ببر الباحث المقارنة التي تستعمل في التحليل و ليس تبرير المنهج المقارن.

- ارتباط المنهج بالفرض:

منهج دراسة الحالة : مرتبط تماما

المنهج المقارن: غير مرتبط تماما (الفرض لا تشير إلى أي نوع من المقارنة).

- خطوات منهج البحث:

منهج دراسة الحالة: واضحة حيث أشار الباحث إليها في:

"- كشف و وصف و تشخيص واقع الاتصال الرسمي في المركب .

- فهم علاقات الترابط بين مختلف المكونات التنظيمية.

- دراسة مختلف التفاعلات الرأسية و الأفقية "

المنهج المقارن: غير واضحة تماما.

- توظيف منهج البحث:

دراسة الحالة : وظف .

المنهج المقارن: لم يوظف.

الرسالة (04) المعونة ب "النمو الديمغرافي و سياسة تنظيم النسل في الجزائر"

- تبرير اختيار منهج البحث: مبرر حيث يبيّن الباحث ذلك في: " المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تحقيق أهداف الدراسة السالف ذكرها، و ذلك بالحصول على بيانات وصفية حول سياسة الدولة في تنظيم النسل، و مدى تجاوب الدولة الجزائرية مع هذه السياسة و المعوقات التي يمكن أن تعرقلها.

ارتباط المنهج بالتساؤلات: مرتبط تماما.

خطوات المنهج : غير واضحة تماما.

توظيف المنهج: لم يوظف.

الرسالة (05) المعونة بـ " الخطاب الثقافي في الصحافة العمومية و علاقته بالسياسة الثقافية في الجزائر".

- تبرير اختيار منهج البحث: غير مبرر.

- ارتباط المنهج بالفرض: مرتبط تماما.

- خطوات منهج البحث: واضحة.

- توظيف المنهج: وظف (تطبيق فئات و وحدات التحليل).

الرسالة (06) المعونة بـ : " بعض الظروف المؤثرة على التحصيل الدراسي للתלמיד و الأداء البيداغوجي للأستاذ"

- تبرير اختيار منهج البحث: غير مبرر.

- ارتباط المنهج بالفرض:
المنهج الوصفي : مرتبط.
منهج تحليل المضمون: غير مرتبط تماما.

- خطوات منهج البحث: غير واضحة تماما.

- توظيف منهج البحث: لم يوظف

الرسالة (07) المعونة بـ " الثقافة المنتجة في المؤسسة الصناعية الجزائرية".

- تبرير اختيار منهج البحث: مبرر.
حيث يوضح الباحث ذلك كالتالي: "إذا كان البحث يتناول بالدراسة الثقافة المنتجة في المؤسسة الصناعية الجزائرية من منظورين أو روبيتين أو مرجعيتين مختلفتين بل ومتناقضتين، و حتى متصارعتين في الرؤية... و إذا نظرنا من حيث الشكل يمكن أن يكون المنهج هو المنهج المقارن... و هي مقارنة لا على أساس المقارنة بين (الروبيتين)، بل على أساس إعطاء أو تقديم التقسيم الموضوعي و العلمي للواقع المشاهدة على أنها إما تنتمي لهذه الثقافة أو تلك، و من ثم الخروج بلاحظات أساسية".

- ارتباط المنهج بفرض البحث: مرتبط تماما.

- خطوات منهج البحث: غير واضحة تماما.

- توظيف المنهج: لم يوظف.

الرسالة (08) المعونة بـ : " أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة و التلاميذ و علاقتها بالتوافق الاجتماعي لتلاميذ التعليم الثانوي ".

- تبرير اختيار منهج البحث: مبرر.

حيث وضح الباحث ذلك في: " إن موضوع هذه الدراسة هو الذي فرض على الباحث اختيار المنهج الوصفي، ذلك أن الموضوع لم يدرس من قبل في الجزائر بهذه الصورة حسب علم الباحث. و لذلك فإن المعلومات عنه غير متوفرة نظرا لعدم إجراء دراسات سابقة له".

- ارتباط المنهج بالفرض: مرتبط.

- خطوات منهج البحث: واضحة.

حيث يذكر الباحث البعض من هذه الخطوات إذ يقول: " و الباحث لا يقتصر في دراسته للموضوع بالوصف فقط، و إنما يعمد إلى التفسير إلى جانب الوصف للواقع... إلى جانب الاستعانة بالطريقة الإحصائية".

- توظيف منهج البحث: وظف.

الرسالة (09) المعونة بـ: " صراع الأدوار في المؤسسة الجزائرية".

- تبرير اختيار منهج البحث: مبرر.

حيث وضح الباحث ذلك في الآتي : " لتحقيق أهداف الدراسة و اختبار فرضيتها أميريكيا، اعتمدت الدراسة على إجراءات و قواعد المنهج الوصفي".

- ارتباط المنهج بالفرض: مرتبط تماما (فالفرض لم تتعذر حدود الوصف).

- خطوات منهج البحث: واضحة تماما.

حيث ذكر الباحث الخطوات التالية:

" طرح إشكالية الدراسة و أهدافها بما يتماشى و أطروحتات هذا المنهج من حيث التشخيص و الوصف.

استشارة التراث النظري و الاميريمي بغرض معرفة الجوانب المختلفة من الظاهرة المدرستة، و ذلك بغرض تكوين رؤية واضحة للدراسة.

الاستناد إلى إجراءاته العلمية من ملاحظة و مقابلة، و استماراة و سجلات و وثائق. تكميم البيانات و حساب النسب المئوية.

ربط المعطيات الكمية بالشوادر النظرية و التاريخية.

مناقشة نتائج الدراسة الراهنة في ضوء الفرض و الدراسات المشابهة".

- توظيف منهج البحث: وظف.

الرسالة (10) المعونة بـ: " تقويم التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة لدى الأقسام النهائية".

- تبرير اختيار منهج البحث: مبرر.

حيث يوضح الباحث ذلك في: " و من ثم يصبح التركيز على استعمال المنهج الوصفي في الدراسة الحالية مطلبا هاما، لأن مهمته تبرز في مساعدتنا على جمع اكبر قدر من المعلومات ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة، و يتعداها أيضا إلى تشخيص و وصف مختلف العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة، و وبالتالي يمكن أن نصل إلى تفسيرها من خلال تحديد طبيعة العلاقات القائمة بين هذه العوامل باعتبارها متغيرات قابلة للقياس.

- ارتباط المنهج بالفروض: مرتبط تماما.

- خطوات منهج البحث: واضحة تماما.

حيث يذكر الباحث هذه الخطوات في: " و من هنا فنحن نستعمل المنهج الوصفي، لأنه يساعدنا في التعرف على الظاهرة محل الدراسة و المتمثلة في تقويم التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة، و هذا ما يمثل مرحلة الوصف للظاهرة، وصولا إلى مختلف العناصر المكونة لها، و هذا ما يمثل مرحلة التحليل، على أساس أننا ننتقل من العموميات إلى الخصوصيات، فمثلا نجد التفسير للظاهرة محل الدراسة يتناول مختلف جوانب التقويم، و كذا مختلف جوانب التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة، و بهذا التحليل يمكن لنا أن نكشف العلاقات التي تربط هذه الأجزاء، و هكذا تكون أمام مرحلة تفسير الظاهرة، و هنا نشير إلى أننا اعتمدنا على الأسلوبين الكمي و الكيفي أثناء تحليل البيانات، حيث حولناها إلى نسب و مقادير كمية على شكل معطيات إحصائية، و جداول تتضمن تكرارات و نسب مئوية، و ذلك لجعل ما هو كيفي كمي... كما قمنا باستخدام الأسلوب الكيفي كتملة للأسلوب الكمي لأن الأرقام و النسب لا تمثل سوى احتمالات".

- توظيف منهج البحث: وظف.

عموما هذا العرض للبيانات يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (22) : يوضح منهج البحث في الرسائل الجامعية

المنهج الرسالة	المنهج المستخدم	تبير اختيار المنهج	ارتباط المنهج بالتساؤلات الفروض	خطوات المنهج	توظيف المنهج
01	الوصفي	مبرر	مرتبط	غير واضحة تماما	لم يوظف
	التاريخي	مبرر	غير مرتبط تماما	غير واضحة تماما	لم يوظف
02	الوصفي	مبرر	مرتبط تماما	واضحة تماما	وظف
03	دراسة الحالة	غير مبرر	مرتبط تماما	واضحة	وظف
	المقارن	غير مبرر	غير مرتبط تماما	غير واضحة تماما	لم يوظف
04	الوصفي	مبرر	مرتبط تماما	غير واضحة تماما	لم يوظف
05	تحليل المضمون	غير مبرر	مرتبط تماما	واضحة	وظف
06	الوصفي	غير مبرر	مرتبط	غير واضحة تماما	لم يوظف
	تحليل المضمون	غير مبرر	غير مرتبط تماما	غير واضحة تماما	لم يوظف
07	المقارن	مبرر	مرتبط تماما	غير واضحة تماما	لم يوظف
08	الوصفي	مبرر	مرتبط	واضحة	وظف
09	الوصفي	مبرر	مرتبط تماما	واضحة تماما	وظف
10	الوصفي	مبرر	مرتبط تماما	واضحة تماما	وظف

و في تحليلنا للبيانات التي تضمنها هذا الجدول نعتمد على جملة من الجداول نحاول أن نحل بواسطتها بيانات كل فئة على حدى و ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (23) : يوضح تبرير اختيار منهج البحث

تبرير اختيار المنهج	%	ك
مبرر	61.54	08
غير مبرر	38.46	05
مجموع التكرارات	100	13

يتضح من هذا الجدول أن المناهج المستخدمة في الرسائل الجامعية تم تبرير اختيارها في البحث بنسبة (61.53 %) من مجموع تكرارات استخدام المناهج في هذه الرسائل.
بينما لم تقدم أي تبريرات لاختيار المنهج في بعض الرسائل و ذلك بنسبة(38.46%) من مجموع تكرارات استخدام المناهج في هذه الرسائل.

وهنا نقول: إن استعمال المنهج دون معرفة هدفه في البحث، يصبح استعمالاً عشوائياً، فمعرفة الغرض من استعمال منهج معين دون غيره من المناهج يساعد الباحث كثيراً على معرفة كيفية توظيف هذا المنهج في بحثه حتى يمكنه تحقيق هدف البحث بأقصر الطرق.

الجدول رقم (24) : يوضح ارتباط المنهج بالتساؤلات و فروض البحث

ارتباط المنهج	%	ك
مرتبط تماماً	53.84	07
مرتبط	23.08	03
غير مرتبط تماماً	23.08	03
مجموع التكرارات	100	13

يتضح من هذا الجدول أن نسبة (53.84%) من مجموع تكرارات استخدام المناهج في الرسائل الجامعية قد ارتبط منهاج بحثها بالتساؤلات أو الفروض ارتباطاً تاماً، حيث كانت هذه المناهج قادرة بشكل منفرد على تقديم الإجابات أو التتحقق من صدق الفروض.
في حين نجد أن ما يمثل نسبة (23.08 %) لم يكن المنهج المستخدم فيها هو الوحدة القادر على تقديم الإجابات لاستفسارات مشكلتها أو التأكيد من صحة فروضها.
و نفس النسبة مثلت الرسائل التي لم يرتبط منهاجها بتساؤلات أو فروض البحث، فهو غير قادر تماماً على الاستجابة لهذه التساؤلات أو الفروض.

الجدول رقم (25) : توضيح خطوات منهج البحث

خطوات منهج البحث	ك	%
واضحة تماماً	03	23.08
واضحة	03	23.08
غير واضحة تماماً	07	53.84
مجموع التكرارات	13	100

يتضح من هذا الجدول أن ما يمثل نسبة (53.84%) من مجموع تكرارات استخدام المناهج في الرسائل الجامعية، كانت خطوات المناهج المختارة فيها غير واضحة تماماً، على الرغم من أن وجود هذه الخطوات يمثل ضرورة منهجية، بها يحدد الباحث الإجراءات التي سيتبعها في معالجة مشكلة البحث، فهي بمثابة المرشد و الموجه للباحث حتى يبلغ هدف البحث بأقل التكاليف الممكنة.

و هنا نقول أن سير الباحث في بحثه دون تحديد الخطوات التي ستتبعة في هذا البحث، يجعلنا نشك في النتائج المتوصّل إليها، لأنها لم تكن مضبوطة بتخطيط و تصميم بل الوصول إليها كان من خلال الصدفة، و الصدفة لا يوثق بها في مجال البحث العلمي.

و مع هذا فهناك من الرسائل من وضحت الخطوات المتتبعة في البحث في ظل المنهج المختار توضيحاً تاماً على الرغم من ضعف هذه النسبة و التي مثلت (23.08%)، و هي نفس النسبة التي وضحت بعد خطوات منهج بحثها.

الجدول رقم (26) : يوضح توظيف منهج البحث

توظيف منهج البحث	ك	%
وظف	06	46.15
لم يوظف	07	53.85
مجموع التكرارات	13	100

يتضح من هذا الجدول أن المناهج المستخدمة في الرسائل الجامعية، وظفت منها ما يمثل نسبة (46.15%)، في حين لم توظف هذه المناهج بنسبة (53.85%).

و هنا نتسائل، لماذا هذه المفارقة بين ذكر المنهج في الرسائل و توظيفه فيها؟!

الجدول رقم (27) : يوضح ذكر المنهج و توظيفه في الرسائل الجامعية

المنهج	ذكر المنهج	تكرارات توظيف المنهج
الوصفي	07	04
التاريخي	01	00
دراسة الحالة	01	01
المقارن	02	00

يتضح من هذا الجدول أن المنهج الوصفي قد وظف في أربع رسائل و هو ما يمثل نسبة (40%) من مجموع هذه الرسائل بعدها كان يسيطر بوجوده في هذه الرسائل بنسبة (%70).

كما يتضح من الجدول أن منهج تحليل المضمون قد وظف في رسالة واحدة بنسبة تمثل (10%) من مجموع الرسائل، بعدها كان ذكرها بنسبة (20%).

هذا، و منهج دراسة الحالة قد ذكر في رسالة واحدة و تم توظيفه في هذه الرسالة.

بينما المنهج المقارن ذكر في رسالتين و لم يتم توظيفه نهائيا.

أما المنهج التاريخي فهو أيضاً ذكر في رسالتين و لم يوظف نهائيا.

فالمنهج المقارن لم يوظف كمنهج له خطوات تتبع في تقصي المشكلة بل الباحث اعتمد على المقارنة في تحليل بعض البيانات.

و المنهج التاريخي لم يوظف لأنه كما سبق و أن ذكرنا لم يكن مرتبط تماما بالتساؤلات (التي لم تستفسر عن تاريخ الظاهرة)، و عليه فهو ليس منهجا في الرسالة بل هو مجرد تغطية تاريخية قام بها الباحث في الجانب النظري بأن تحدث عن تاريخ الأوضاع الاجتماعية للمرأة.

مما سبق نخلص إلى أن هناك ست رسائل وظفت المنهج الذي ذكرته، و هو منهج كان مرتبطا بالتساؤلات أو الفروض، و واضح الخطوات (سواء كان هذا الارتباط و الوضوح تامين أو غير تامين)، و أن أربع رسائل فقط من هذه الرسائل الست وظفت منها، و ببررت اختيارها له، في حين هناك أربع رسائل لم توظف أي منهج في البحث واحدة منها أنجزت من طرف أستاذ!

و صفة القول في هذا المقام أن الرسائل الجامعية الملزمة التزاما تماما بالمعايير المنهجية الخاصة بمنهج البحث كانت أربع رسائل من مجموع عشرة و هم ما يمثل نسبة (40%)، بينما (60%) من الرسائل الجامعية التزمت بهذه المعايير إلا أن التزامها لم يكن تماما.

• **خلاصة:**

المنهج، خطوة من خطوات البحث، تناولناه في هذا الفصل نظرياً و ميدانياً. نظرياً، حيث حاولنا - قدر الإمكان- الإلام بكل الأمور المتعلقة بالمنهج و لا سيما التي رأيناها أساسية، و ختمنا هذا الجانب النظري بالمعايير المنهجية الواجب توفرها في منهج البحث و التي يمكن تقويم المنهج من خلالها.

ميدانياً، حيث وضعنا تلك المعايير في فئات للتحليلطبقناها على المنهج في الرسائل الجامعية، كمحاولة منا للإجابة عن مدى التزام منهج البحث في هذه الرسائل بالمعايير المنهجية الخاصة به، فتوصلنا من خلال تلك المحاولة، إلى أن المنهج في الرسائل الجامعية قد التزم إلى حد ما (60%) بالمعايير المنهجية الخاصة به.

الفصل الخامس

مقدمة البحث

▼ تمهيد

01. تعريف المسح الشامل والعينة .
02. الشروط الواجب توفرها في العينة .
03. خطوات اختيار العينة .
04. طرق اختيار العينة .
05. معايير منهجية لتقويم عينة البحث .
06. عينة البحث في الرسائل الجامعية .

▼ خلاصة .

٧ تمهيد :

الباحث في تقصيه لمشكلة بحثه ، يعمد الى جمع بيانات تتعلق بهذه المشكلة ، هذه البيانات قد يستقىها من مصادر مختلفة ، قد تكون وثائقية كما تكون بشرية ، هذه الأخير يعني بها مجتمع البحث ، الذي قد يحصل الباحث على البيانات من بعض مفردات هذا المجتمع ، وهذا البعض يمثل عينة البحث أو الكل فهو يمثل المسح الشامل.

فما هو المسح الشامل؟ وماذا نقصد بعينة البحث؟

سؤالين حاولنا الإجابة عليهما في هذا الفصل ومن خلال تعريفنا لعينة البحث ، عرفنا أن هناك شروطاً يعمل الباحث على توفيرها في اختياره لعينة بحثه ، كما أن هناك خطوات تتبع في هذا الاختيار، وطرق متعددة تحدد نوع العينة المختارة ، فما هي هذه الشروط؟ وما هي هذه الخطوات؟ وما هي هذه الطرق؟

أسئلة حاولنا الإجابة عليها أيضاً في هذا الفصل ، ومن اجاباتها خلصنا الى المعايير المنهجية الخاصة بتقدير مجتمع البحث ، وهي معايير حاولنا أن نترصدتها في العينة التي اختارتها الرسائل الجامعية كمجتمع بحث .

1- تعريف المسح الشامل والعينة :

الباحث في اجابته على تساؤلات بحثه أو اختباره للفرض يختار المنهج الملائم القادر على تقديم أفضل تفسير لمشكلة البحث ، من خلال مجموعة من البيانات تجمع من مصادر مختلفة ، قد تكون مصادر وثائقية أو مصادر ميدانية، هذه الأخيرة يتم جمع البيانات فيها من مجتمع البحث .

هذه البيانات قد تجمع من جميع المفردات التي تشكل مجتمع البحث ومن كافة الحالات التي تتطابق عليها خصائص معينة دون ترك أي مفردة أو حالة وهذا ما يسمى بالمسح الشامل أو التعداد ، وقد تجمع البيانات من عدد قليل من مفردات المجتمع يؤخذ في حدود الوقت والجهد والمال (محمد شفيق ، 1985 : 176) .

اذن هناك مسح شامل وهناك مسح بالعينة .

المسح الشامل يشمل كافة مفردات مجتمع البحث ، ويقصد بالمجتمع مجموع وحدات البحث التي يراد الحصول على معطيات منها سواء أكانت وحدة العد انساناً أو نباتاً أو جماداً .

والمسح الشامل له مزايا وله عيوب .

ومن مزاياه : دقة النتائج والوثيق في كفاءتها لأنها جمعت من كل فرد يشتمل على البحث .

❶ تجنب أخطاء التعميم التي تترجم عن استخدام بيانات مأخوذة من عينة وتعتمدها على الكل .

❷ يتقادى هذا المسح خطأ التحيز و الصدفة .

ومن عيوبه :

❸ أنه باهظ التكاليف .

❹ يستهلك وقت وجهد كبيرين .

❺ يحتاج لجهاز فني واداري ضخم ومدرب ل القيام به (محمد شفيق ، 1985 : 178) .

أما المسح بالعينة ، فيليجاً إليه الباحث عندما يتذرع عليه دراسة جميع وحدات مجتمع البحث ، وقد وضعت للعينة تعاريفات كثيرة لا تعارض فيها ذكر منها :

" هي مجتمع البحث الذي تجمع منه البيانات الميدانية ، وهي تعتبر جزء من الكل ، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع ليجري عليها البحث ، ووحدات العينة ، قد تكون أشخاصاً كما قد تكون أحياناً أو شوارع أو غير ذلك ، وتستخدم العينة عندما لا يمكن للباحث القيام بالمسح الشامل ، أي بحث جميع أفراد المجتمع لظرف من الظروف " (رشيد زرواتي ، 2002 : 191) .

" المسح بالعينة يعني شمول جزء من المجتمع الإحصائي ، على أن هذا الجزء ممثلاً دقياً لخصائص المجتمع المسحوب منه هذا الجزء " (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2005 : 50) .

" العينة جزء محدد كماً ونوعاً يمثل عدد من الأفراد يحملون نفس الصفات الموجودة في مجتمع البحث ، على شرط أن تناح الفرص لكل فرد أو وحدة اجتماعية من مجتمع الأصل

لأن يقع عليه الإختيار فيكون ضمن العينة دون تدخل أو تحيز أو تعصب الباحث... وسبيل الباحث في هذه العملية هو المحافظة على موضوعية سحب العينة بطريقة سليمة وعلمية " (من خليل عمر، 2004: 189) .

" العينة هو الجزء الذي نختاره ونستخدمه في الحكم على الكل ، وعملية اختيار هذا الجزء هي ما نسميه بالمعاينة ، وطريقة اختيارها تسمى طريقة المعاينة ، ويجب علينا اختيار الطريقة الصالحة والمواتية لكل مجتمع ، لكي تكون العينة مماثلة له أصدق تمثيل ، حتى أن كل خواص المجتمع بما فيها الإختلاف بين وحداته تتعكس في العينة بأحسن ما يسمح به حجم العينة " (محمد زيان عمر، 1983: 282) .

ما يفهم من التعريف الأول والثاني ، أن العينة هي البديل عن المسح الشامل ، يلغا اليها الباحث عند استحالة تقصي جميع مفردات المجتمع .

اذن الباحث يلغا الى العينة بعد مقارنة مع المسح الشامل ، وعادة ما تتم المقارنة وفق معطيات كل أسلوب وقدرته على توفير بيانات قادرة على الإجابة الصحيحة ، قدر الإمكان على الأسئلة المطروحة ، ومن الطبيعي أن تتم المفضلة وفق قدرات وامكانيات القائمين بالبحوث العلمية وظروفهم طبقا لخطة البحث الموضوعة (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 321) .

- فالمسح بالعينة يوفر الوقت والجهد والتكاليف عكس المسح الشامل .
- يمكن الحصول على بيانات أكثر مما لو استعملنا المسح الشامل .
- تحليل نتائج العينة لا يتطلب وقتا طويلا عكس المسح الشامل .
- يمكن الحصول بسهولة على الإجابات الكاملة الدقيقة اذا استخدمنا جزء من المسح الكلي ويمكن استبدال الذين رفضوا الإجابة بآخرين عكس المسح الشامل الذي يؤدي الى حذف بعض الوحدات وعد البعض الآخر مرتين او أكثر ، لذلك تفاصيقة البيانات باستخدام العينة (فيروز زرارقة وآخرون، 2007: 80 - 81)
- خطأ الصدفة الذي ينشأ عن استخدام العينة ، يمكن السيطرة عليه يعكس خطأ التحيز عن المسح الشامل .

• و يمكن أن يضاف الى كل ذلك أن النتائج المتحصل عليها عن طريق المسح الشامل لا تختلف كثيرا بعد تحليلها عن تلك المتحصل عليها باستخدام العينات ، و من هنا فاستخدام المسح الشامل يشكل اقلالا لا مبرر له سواء للمبحوثين أو القائمين على أمور البحث (صلاح مصطفى الفوال ، 1982: 322 - 323) .
ولكن مع كل هذا نقول أن هناك ضرورة تستلزم استخدام المسح الشامل ، و خاصة اذا ما كان المجتمع المبحوث قليل العدد و يتواجد في مكان محدود المساحة كعمال مصنع أو تلاميذ مدرسة أو مرضى مستشفى الخ .

كما نقول أيضا مع كل هذه المزايا للعينة ، فهناك عيوب في استخدامها أهمها أن البحث بطريقة العينة يتعرض لنوعين من الأخطاء هما خطأ الصدفة و خطأ التحيز ، على الرغم من وجود منافذ للسيطرة على هذه الأخطاء (ستطرق لهذه الأخطاء لاحقا) .

كان ذلك عن العينة كمصدر لجمع البيانات عند استحالة جمعها من كل مفردات المجتمع كما جاء في التعريفين الأول والثاني .

هذا وكل التعريفات تشير الى أن العينة يجب أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلاً دقيقاً حتى يمكن تعليم نتائجها ، وهو شرط ما يلزمه من الشروط الأخرى ما يزيد في دقة هذه العينة ، و هي شروط لا يتسع المكان لذكرها الآن ، لذلك فقد خصصنا لها عنصراً منفرداً في هذا الفصل ، نظراً لأهميتها المنهجية .

كما وردت في هذه التعريفات مصطلحات مثل : فرد ، أفراد ، وحدات ، مجتمع و هي مصطلحات يقول صلاح مصطفى الفوال لابد من ذكرها في الحديث عن العينات و تستلزم منا الحديث و هي في عمومها أربعة مصطلحات هي : المفردة ، المجتمع ، و حدة العينة ، اطار العينة .

فالمفردة هي الوحدة التي تجمع منها البيانات ، أما المجتمع ، فهو مجموع المفردات التي تجمع عنها البيانات ، فإذا كان المطلوب الحصول على البيانات عن سكان حي من الأحياء ، فإن المفردة هنا هي الشخص الواحد ، أما المجتمع فيعني جميع سكان الحي .

أما الوحدة فليس من الضروري أن تكون هي المفردة ، فكثير من العينات تؤخذ وحداتها من مجموعات من المفردات ، فقد تكون وحدة العينة من التلاميذ ، و قد تتسع لتكون فصلاً دراسياً بأكمله ، و قد تتسع أكثر لتضم مدرسة أو معهداً بكامله ، و بالمثل قد تكون وحدة العينة الأسرة ، أو مجموعة الأسر التي تسكن في منزل واحد أو حي واحد ، و خبراء الاحصاء يقررون أن تحليل نتائج العينات يكون عادةً أسهل لو كانت وحدة العينة هي ذاتها المفردة (صلاح مصطفى الفوال ، 1982 : 328 – 329) .

وأما الإطار فهو قائمة تضم جمع وحدات العينة في المجتمع المبحوث ، كما يحتوي ذلك الإطار على الوسيلة التي يتم عن طريقها التعرف على موضع تلك الوحدات على الطبيعة و بعبارة أخرى الإطار هو الذي يمدنا بالمعلومات الأساسية في تعين وحدة العينة و في تحديد الطريقة التي تسحب بها العينة (صلاح مصطفى الفوال : 330 – 331) .

وإضافة إلى ما سبق نجد التعريف الأخير قد حدد أيضاً جملة من المصطلحات المرتبطة بالعينة ، وهي : المعاينة ، و طريقة المعاينة ، فالمعاينة حدها باختيار العينة أما الكيفية التي اختار بها العينة حدها بطريقة المعاينة ، و ما نستنتج من هذا أن هناك طرقاً للمعاينة يتوقف استخدام أحدها على الضرورات المنهجية المتعلقة بموضوع البحث ومجتمعه .

و عموماً نقول :

" المسح الشامل عبارة عن بحث يشمل جميع مفردات مجتمع البحث ، خاصة إذا كان هذا المجتمع قليل العدد و يتواجد في مكان محدود المساحة "

" العينة عبارة عن جزء معين من مجتمع البحث ، يتم سحبه بحدى طرق المعاينة المناسبة لطبيعة موضوع البحث ، من أجل بحثه و تعليم نتائجه على جميع وحدات المجتمع "

2 - الشروط الواجب توفرها في العينة :

لكي يختار الباحث عينته على أساس علمي سليم ، و حتى يضمن نتائج بحث دقيقة ، لابد وأن تكون هذه العينة متوفرة على بعض الشروط ، أهمها :

2 - 1 - أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي :

أي أن يحمل مفرداتها نفس الصفات الموجودة في مجتمع البحث (محمد شفيق ، 1985 : 176) أي تكون شاملة لجميع خصائص المجتمع الأصلي ، لأن الباحث لا يستطيع أن يعم نتائجه إذا اختار العينة بطريقة عرضية ، بمعنى إذا تكررت نفس النتائج على عينات أخرى كانت العينة التي يجري عليها البحث عينة مماثلة للمجتمع الأصلي أصدق تمثيل ، بحيث تكون المتosteatas و النسب المئوية لخصائص العينة متقاربة أو متشابهة و نسب المجتمع الأصلي ، حتى تصبح العينات مماثلة للكل الذي تتنتمي اليه (رشيد زرواني ، 2007 : 339 - 340) .

و شرط التمثيل هذا ينقسم إلى قسمين هما :

* التمثيل الاحصائي حيث يفضل أن يصل أعضاءه عينة البحث إلى 10 % فوق من مجموع مجتمع البحث .

* التمثيل حسب طبيعة المجتمع : أحيانا يكون مجتمع البحث واسعا جدا ، و فيها يصعب على الباحثأخذ نسبة 10 % منه ، فمثلا في موضوع الخدمات الاجتماعية المقدمة للعمال الأجراء ، دراسة ميدانية في ولاية من ولايات الوطن ، مجتمع البحث في هذا الموضوع واسع جدا ، اذ يعد بعشرات الآلاف ، فإذا اختار الباحث التمثيل الاحصائي لعينة بحثه بنسبة 10 % ، فإن عينة البحث تصل إلى الآلاف ، فإذا كان عدد العمال الأجراء في ولاية من الولايات هو 30 ألف عامل ، فإن العينة بنسبة 10% تكون 3000 عامل ، و لما كان الباحث محكم بالوقت و الجهد و المال ، فإنه يصعب عليه أخذ هذا العدد من المبحوثين في بحثه ، و لذلك يستند في تمثيل بحثه إلى طبيعة الموضوع ، و طبيعة الموضوع هنا ، الخدمات الاجتماعية المقدمة للعمال الأجراء ، فالعامل متساون في الخدمات الاجتماعية ، فما يقدم من خدمات ل 300 عامل ، يقدم ل 300 عامل ، و محكومة بنفس قوانين الضمان الاجتماعي ، و عليه فإن نسبة العينة تساوي 1 % و تعتبر مماثلة حسب طبيعة الموضوع (رشيد زرواني ، 2007 : 335)

2 - 2 - أن تكون لوحدات المجتمع الأصلي فرصاً متساوية في الاختبار : و هذا يعني أن نتائج الفرص متكافئة لكل مفردة من المجتمع الأصلي لأن يقع عليها الاختيار فتكون ضمن العينة ، دون تدخل أو تحيز أو تعصب من الباحث ، بمعنى أن يكون الإطار الكلي للمجتمع الأصلي الذي تعتمد عليه في اختيار العينة حديثاً و شاملًا لكافة المفردات ، دون إغفال بعضهم أو حذفه أو تحيز للبعض الآخر في هذا الاختيار أو تكرارا له (محمد شفيق ، 1985 : 180) .

و يقول رشيد زرواني ، أنه عادة ما يكتفي الباحث بالشرط الثاني لأن فيه عادة ضمان لاستقاء الشرط الأول ، فإذا صمنا تساوي فرص الاختيار لجميع المفردات تحصلنا على عينة مماثلة في المجتمع الأصلي في غالب الأحوال (رشيد زرواني : 2007 : 340) .
هذا و يمكننا اضافة شرط ، نراه يزيد من سلامة العينة و دقتها و هو شرط خاص بالباحث اذ عليه أن يتقطن له و هذا الشرط هو :

2 - 3 - مراعاة مصادر الخطأ :

فتتائج البحث من خلال العينة تتعرض لنوعين من الأخطاء هما :

* – **خطأ الصدفة** : و ينشأ هذا الخطأ من الفروق بين أفراد العينة و أفراد المجتمع كله ، خاصة عندما تكون العينة كبيرة الحجم ، فكلما اقترب حجم العينة من حجم مجتمع البحث اقترب خطأ الصدفة إلى الصفر (عبد الباسط محمد حسن ، 1982 : 439).

* – **خطأ التحيز** : قد يتعرض الباحث عند اختياره للعينة للوقوع في خطأ التحيز ، و ينتج هذا الخطأ عندما لا يتم اختيار أعضاء العينة بطريقة عشوائية أو أن الإطار الذي يعتمد عليه الباحث في اختيار العينة لم يكن وافيا بالغرض ، أو لصعوبة الاتصال ببعض المبحوثين و تركهم دون الحصول على الاستجابة المطلوبة منهم (عبد الباسط محمد حسن ، 1987 : 439 – 440) و يختلف خطأ التحيز عن خطأ الصدفة فيما يلي :

- عدم وجود وسيلة لتقدير خطأ التحيز تقديرا دقيقا كما هو الحال في خطأ الصدفة
- خطأ التحيز لا يتناقض بزيادة حجم العينة كما هو الحال في خطأ الصدفة (عبد الباسط محمد حسن ، 1982 : 441).

هذه الشروط الواجب توفرها في العينة و الواجب على الباحث مراعاتها حتى تكون نتائج بحثه دقيقة و سلية و وبالتالي يمكن تعليمها على جميع وحدات المجتمع الأصلي .

3 – خطوات اختيار العينة :

عند اختيار عينة البحث ، يمكن للباحث أن يتبع الخطوات التالية :

3 – 1 – تحديد مشكلة البحث : اذ لابد من تعريف موضوع البحث تعريفا واضحا و دقيقا حتى تتمكن من معرفة ما اذا كان حاجة الى عينة لجمع المعلومات اللازمة له ، أم يكفيه المسح الشامل (فضيل دليو ، 1997 : 53)

3 – 2 – تحديد المجتمع المراد معانته : و ذلك ببدء بتعريف المجتمع تعريفا دقيقا ، لمعرفة العناصر الداخلة فيه ، التي لا تنتمي له و التي يشك في انتماءها له ، فمثلا عند إجراء معاينة على الصحافة الجزائرية ، لا بد أن نعرف ما هي الصحافة المقصودة؟ هل تشمل المجالات ؟ الصحافة العمومية و الخاصة ، الوطنية و الجهوية ، الحزبية ، الحالية فقط أم لفترة زمنية محددة ...؟ (فضيل دليو ، 1997 : 53)

3 – 3 – تحديد وحدة العينة : فعينة البحث تتالف من مجموعة وحدات ، و ليس من الضروري أن تكون الوحدة التي اختارها هي الفرد نفسه ، فكثيرا ما نجد عينات وحدتها أسرة أو مدرسة أو مصنع أو مصنوعة أفراد ، و لما كانت الوحدة تختلف من بحث إلى آخر ، فإنه من الضروري أن يحدد الباحث وحدة عينته ، و يعبر الاحصائيون عن هذه القاعدة بقولهم : يجب تعين وحدة الشيء المعدود أو المطلوب جمع البيانات بصدره ، و تحديد معنى الوحدة يتوقف على تحديد الصفات الأساسية التي يجب أن تتحقق في كل وحدة من وحداته ، فإذا لم تتحقق كلها في وحدة ما ، خرجت هذه الوحدة عن الاحصاء و الباحث يحصل على أدق النتائج اذا كانت الوحدة هي الفرد نفسه و أنه كلما كبر حجم المجموعة التي تكون وحدة العينة قلت دقتها ، و ذلك لأن درجة التجانس بين الأفراد تقل كلما زاد عدد أفراد المجموعة ، الا أن الصعوبات العلمية كثيرة ما تقف حائلة دون اختيار عينة من الأفراد ، وتضطر الباحث إلى اتخاذ وحدات من المجموعات (عبد الباسط محمد حسن ، 1982 : 144 – 145) .

3 – 4 – تحديد الاطار الذي تأخذ منه العينة : و يقصد بالأطارات المجتمع الأصلي أي مجتمع البحث ، و يجب على الباحث أن يحدد نوع الاطار الذي يعتمد عليه في اختيار الوحدات و يشترط فيه ما يلي :

* أن يكون كافيا : أي احتوائه على جميع الفئات التي تدخل في البحث مثلا ، اذا أردنا دراسة مشكلات طلبة الجامعة و حدثت وحدة البحث بالطالب أو الطالبة ، وجب الا يقتصر اطار البحث على السنوات الأولى فقط من الجامعة ، ففي هذه الحالة لا يكون الاطار كافيا .

* أن يكون مكتملا : أي احتوائه على جميع مفردات المجتمع الأصلي نبعا للمثال السابق يجب أن يضم الاطار اسماء جميع طلبة الجامعة دون نقص من أي نوع و الا اعتبر الاطار ناقص .

* أن تكون البيانات المعطيات عن وحدة من وحدات البحث دقيقة بمعنى الا يتضمن الاطار أسماء الموتى ، او المنازل التي أزيلت ، لذا ينبغي أن يكون الاطار حديثا حتى نتفادى الوقوع في تلك الأخطاء .

* مراعاة الا يذكر ذكر الأسماء في اطار البحث .

* أن يكون الاطار منظما تنظيميا سهلا يسهل اختيار العينة ، وكلما كانت الوحدات تحمل أرقاما متسلسلة أدى ذلك الى سهولة اختبار العينة (محمد زيان عمر ، 1983 : 287) .

3 – 5 – تحديد حجم العينة : فحجم العينة يتوقف على نسبة التقارب الموجودة بين العينة والمجتمع الأصلي ، فإذا كان هناك تجانس أو تقارب بين أفراد العينة ، و المجتمع الأصلي ، أمكن أخذ عدد صغير و معنوي من الواقع ، و اذا كان هناك تباين كبير بين أفراد المجتمع الأصلي فلا بد من أخذ عينة كبيرة و عريضة ، حتى يمكن أخذ معلومات كافية عن موضوع البحث (عمار بوحوش ، 2002 : 46)

و عموما تحديد حجم العينة يتأثر بمجموعة من العوامل ذكر منها :

* حجم المجتمع المطلوب بحثه : و هنا نشير الى أن نسبة العينة الممثلة ب 10 % من مجموع مجتمع البحث لا تصلح دائما فمثلا اذا كان المجتمع يقدر بالملايين فالباحث لا يستطيع التقييد بعامل النسبة في تحديد حجم العينة تحديدا احصائيا (احسان محمد الحسن ، 1994 : 60 – 61) .

* تجانس وحدات مجتمع البحث في صفاتها و عناصر مكوناتها : فكلما قل الاختلاف و ضؤل التفاوت بين وحدات البحث جاز أن ينقص حجم العينة ، و العكس اذا اشتد التفاوت لزم زيادة حجم العينة ، و تبعا لذلك يقل خطر عامل الصدفة ، كلما كبر حجم العينة ، و يزداد حجم الوقوع في مجال الصدفة كلما صغر حجمها .

* عدد البحوث السابقة التي تناولت نفس موضوع البحث ، حيث تساعد الباحث في التعرف على حجم العينات التي استخدمت و مدى تجانس و عدم تجانس مجتمعات بحوثهم ، و النتائج التي توصلوا إليها من خلال العينات التي استخدموها ، أي أن البحوث السابقة تساعده على تسلیط الضوء على المشاكل التي واجهوها في تحديد عيناتهم .

* نوع العينة المستخدمة في البحث : فإذا كانت من النوع العشوائي ، فسوف تعمل على تسهيل عملية تحديد حجم العينة أكثر من الطبقية أو المركبة ، لأن العينة التي تكون طرق

تطبيقاتها بسيطة و ذات متطلبات عملية و واضحة ، فانها تسهل على الباحث تحديد عينة بحثه ، و العكس صحيح (معن خليل عمر، 2004 : 193-194) .

* الوقت المخصص للبحث : فإذا كانت الفترة الزمنية المخصصة للبحث طويلة ، فإن ذلك يساعد الباحث على سحب عينة كبيرة الحجم والعكس صحيح .

* الإمكانيات المالية و البشرية المخصصة للبحث ، فكلما كانت كمية المال كبيرة فان ذلك يساعد على سحب عينة كبيرة الحجم و العكس صحيح ، و أيضا كلما كان عدد الباحثين المساهمين في البحث كثيرا سيساعد في سحب عينة كبيرة الحجم ، و كلما نقص عددهم تقلص حجم العينة (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 61) .

3 – 6 – تحديد طريقة اختيار العينة : و الذي يعتمد على نوع العينة المقرر اختيارها ، و هناك نوعان من العينات هما العينات العشوائية (الاحتمالية) ، و العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية) ، و لكل منها استخداماتها التي تتوقف على الهدف الرئيسي للبحث (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2005 : 52) سنتناولها لاحقا .

4 – طرق اختيار العينة:

تصنف العينات حسب الطريقة التي يتم بها اختيارها ، و عموما هناك صنفين رئيسيين من العينات هما العينات العشوائية (الاحتمالية) ، و العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية) العينات العشوائية تعني :

* عدم تحكم الباحث في اختيار عينة بحثه .

* تمثل الأفراد المسحوبين من مجتمع الأصل أصدق تمثيل لأنها تعطي المجال لكل فرد لأن تكون له فرصة الدخول في عينة البحث .

* تعطي الباحث تقديرًا دقيقاً لاحتمال فشله أو نجاحه في البحث .

* تساعد الباحث على تحديد حجم عينة بحثه .

* تساعد الباحث على تحديد الوحدات الإحتمالية لبحثه .

أما العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية) فانها تتصف بعكس صفات العينات العشوائية (معن خليل عمر : 195 – 196) .

و عن الأنواع المدرجة تحت هذين النوعين الرئيسيين للعينات نقول توجد أنواع أخرى سنتناولها بشيء من التفصيل و ذلك على النحو التالي :

4 – 1 – العينات العشوائية : توجد عدة أنواع من العينات العشوائية ، و بتوقف اختيار كل واحدة منها على طبيعة المجتمع و الغرض من البحث و الإمكانيات المتاحة و أهم هذه الأنواع هي :

* العينة العشوائية البسيطة : و هي العينة التي يتم اختيارها بطريقة تعطي لكل وحدة من وحدات المجتمع فرصة الظهور نفسها في كل مرة من مرات الاختيار ، و هي تستخدم عندما يكون المجتمع متباين من حيث الغرض أو الصفة التي يتعلق بها البحث ، و هي أبسط العينات ، إذ تعد أساساً لاختيار كل منها .

و هذا الاختيار العشوائي يكون بالإرجاع أو بدون إرجاع ، و الارجاع معناه أننا حين نختار وحدة من المجتمع فإننا نعيدها ثانية إلى المجتمع ليتم اختيار الوحدة الثانية .

و قد تظهر الوحدة نفسها أو غيرها ، أما الاختيار بدون ارجاع معناه ، أننا عند اختيار الوحدة الأولى لا نعيدها للمجتمع و انما نختار وحدة مما تبقى من وحدات المجتمع و هكذا ، و من الناحية العلمية فان جميع البحوث المعتمدة على العينة تتبع الإختيار بدون ارجاع (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2005 : 59 - 61) .

وهناك طريقتين لاختيار العينة:

الأولى : تتمثل في كتابة أسماء الوحدات أو أرقامها المتسلسلة على بطاقات متشابهة تماماً ، ثم خلط هذه البطاقات ببعضها حتى يختفي كل أثر للترتيب ، ثم نختار عدداً من البطاقات المجموعة كلها بعد الوحدات التي تتكون منها العينة .

الثانية : تكون بواسطة الإستخدام العشوائي ، ويستوجب على الباحث في هذه الطريقة أن يحضر قائمة بأسماء تضم جميع الوحدات الخاصة بالمجتمع الأصلي ، و يضع رقماً أمام كل وحدة في القائمة ، ثم يذهب إلى جدول الأرقام العشوائية ، و يضع أصبعه على هذا الجدول ، فإذا وقع أصبعه على رقم من الأرقام ، عليه أن يأخذ ذلك الرقم من قائمة وحدات المجتمع الأصلي (يشرط ألا يزيد عدد الأرقام الماخوذة من الجدول العشوائي على عدد الأسماء الموجودة في القائمة المعتبرة عن المجتمع الأصلي) ، فإذا كان المجتمع الأصلي يساوي 100 ، و عينة البحث تمثل نسبة 10 % من المجتمع الأصلي ، فإن الباحث يسحب من الجدول العشوائي 10 مرات أي 10 أرقام تمثل عينة بحثه ، مع استبعاد أي عدد يتكرر أو أي عدد أكبر من عدد عناصر مجتمع البحث (رشيد زرواني ، 2007 : 341 - 342) .

- من عيوب العينة العشوائية البسيطة : أنه اذا كانت وحدات المجتمع غير متجانسة في الصفة التي نقوم ببحثها ، فإن استخدام العينة العشوائية البسيطة لا يضمن أن تكون العينة ممثلة لهذه الصفة بالمجتمع .

- و من ميزاتها : أنها كما سبق القول تعد أساساً لباقي أنواع العينات فضلاً عن كونها من أبسط العينات استخداماً (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2005 : 64 - 65) .

* العينة العشوائية المنتظمة : و فيها يختار الباحث عينة بحثه معتمداً على مبدأ مسافة الاختيار بين العينة ، على أن يختار الوحدة الأولى اختياراً عشوائياً ، و نظراً لتساوي مسافة الاختيار بين أفراد العينة المنتظمة ، فإن هذا النوع من العينات تدعى بالعينة ذات المسافة المتساوية ، ولاختيار المسافة يعمل بالمعادلة الإحصائية التالية : $M = \frac{N}{n} \times U$ حيث أن (M) : هو مسافة الإختيار و (n) هو حجم مجتمع البحث ، و (U) هو حجم العينة المختارة ، و إذا فرضنا أنه لدينا مجتمع بحيث يساوي 400 وحدة ، و نأخذ منه عينة بحجم 40 وحدة ، فمسافة الاختيار حسب المعادلة السابقة تكون $10 = \frac{400}{40}$ ، بمعنى الفرق بين كل وحدة ، ورقم الوحدة التي تليها هو 10 . مما يتطلب أعداد قائمة بأسماء وحدات المجتمع ، ويعطي لكل وحدة رقم يدل على اسم الوحدة ، ثم يختار الرقم الأول عشوائياً وليكن 4 مثلاً ، فيصبح هذا الرقم هو الوحدة الأولى ، ثم يعمل بمسافة الإختيار 10 ، وعليه فنقطه بدء مسافة الإختيار هي $10+4=14$ ، وبالتالي فالخيار وحدات العينة يكون كالتالي 4,14,24

وهكذا حتى نصل إلى آخر وحدة وهي 394 ، وأما معامل الرفع الذي يساوي $M = N / m = 1 / 10$ بمعنى أن كل فرد في العينة يمثل 10 أفراد في مجتمع البحث ، وبخصوص النسبة المئوية للعينة فهي 10 % (رشيد زرواتي ، 2007 : 342 - 343) .

العينة العشوائية المنتظمة تختلف عن العينة العشوائية البسيطة ، وفيها يكون الإختيار عشوائيا في الوحدة الأولى فقط ، أما في الثانية فجميع الوحدات تختار عشوائيا . في العينة العشوائية المنتظمة اختيار الوحدات الموالية للوحدة الأولى يكون مرتبطة ويتحدد بمسافة الإختيار ، أما في العينة العشوائية البسيطة فالاختيار كل وحدة يكون مستقلا عن الوحدات الأخرى .

من عيوبها أن الصفة المنتظمة للإختيار تتجاهل بعض الوحدات خاصة عندما يكون ترتيب وحدات مجتمع البحث ترتيبا دوريا .

* العينة العشوائية الطبقية :

ان تقسيم المجتمع اطار البحث الى أجزاء يشكل قاعدة العينة الطبقية ، وفيها تنتهي كل وحدة من وحدات المجتمع الى أحد الأجزاء ، أو الفئات ، أو الطبقات ، ومجموع هذه الأجزاء يشكل موضوع عملية المعاينة .

ان المميزات الأساسية لهذا النوع من العينة واسعة الاستعمال هي كالتالي :

- يسمح بمعالجة منفردة لمختلف الأجزاء ، مما يساعد على استعمال تقنيات مختلفة ، وعلى القيام بتقديرات منفردة لبعض الأجزاء موضوع البحث ، لهذه الطريقة يمكن تقليل تباينات التقديرات العينية .
- يزيد من دقة التقديرات .
- يسهل التنسيق بين الأعمال الميدانية (فضيل دليو ، أنواع المعاينة في البحث الإجتماعية ، 1997) وهذه العينة تستخدم في المجتمعات غير المتجانسة .

وتتلخص خطوات اختيار وحداتها في الآتي :

أولا : تقسيم المجتمع غير المتجانس الى مجتمعات صغيرة تكون متجانسة بالنسبة للصفة التي تقوم ببحثها ، لأن تكون هذه الصفة هي العمر أو الدخل أو غيرها ، على لا يحصل تداخل بين وحداتها ، أي لا تتقross الوحدة نفسها في أكثر من طبقة واحدة . ثانيا : تختار عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة ، بحيث تكون العينة المختارة من الطبقات المختلفة هي العينة العشوائية الطبقية .

أما عن عدد الوحدات المسحوبة من كل طبقة فيكون بطريقتين :

اما طريقة الإختيار التناصبي حيث أن حجم العينة العشوائية المأخوذة من طبقة الى حجم العينة النهائي يكون مساويا لحجم تلك الطبقة الى الحجم الكلي للمجتمع و اما طريقة الاختيار الأمثل و تقوم هذه الطريقة على أساس تقليل التباين ، و على افتراض تكاليف اختيار الوحدة متساوية (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، 2005 : 65 - 67)

* العينة العشوائية بالمجموعات : ان الوحدة العينية في مختلف أنواع المعاينات السابقة كانت تتكون من عناصر أو أفراد مجتمع البحث ، لكن توجد طريقة أخرى لاختيار العينة و هي طريقة عشوائية أيضا ، لكن وحدتها ليست أفراد ، بل مجموعة

أفراد يمكن اعتبارها وحدة واحدة ، و هذا النوع يسمى " بالمجموعات " فالوحدات الاستثنائية ، أو الدوائر الجامعية ، أو عبة منتجات معينة ، تعتبر أمثلة عن مجموعات طبيعية ، كما توجد أنواع أخرى من المجموعات الأخرى غير الطبيعية تكون أيضا من العناصر التي يمكن معالجتها عينيا مثل سبقاتها ، ومثال ذلك : صناديق الاقتراع في الانتخابات .

بعد تحديد وحدات العينة والمجموعات ، فإن طريقة استخراج العينة تخضع نسبيا إلى حجم العينة ، فلما يكون حجم العينة صغير يمكن استخراج وحداتها بنفس الطرق السابقة و لكن مع ضرورة استجواب كل عناصر المجموعة ، و أما إذا كانت المجموعات كبيرة جدا ، فمن المستحيل تطبيق المقابلات مع كل عنصر من عناصرها ، لذا يلجأ إلى العينات الفرعية (متعددة المراحل) .

إذن المعاينة بالمجموعات أحادية المراحل، تقصر في الواقع على تطبيق المعاينات العشوائية البسيطة ، أو المنتظمة ، أو الطبقية ، و من ثم فإن العينة الناتجة تكون مركزية أكثر و تسمح بالاعتماد على مستوى أنى من المعلومات (فضيل دليو ، أنواع المعاينة في البحوث الاجتماعية ، 1997) .

* العينة متعددة المراحل : أو المركبة أو العنقودية : و هي نوع خاص من أنواع العينة بالمجموعات ، و لكن وحدة العينة النهائية فيها ليس مجموعات بل أجزاء من هذه المجموعة .

في هذه العينة يتم اختيار وحدات العينة من المجموع الكلى لوحدات المجتمع الى مراحل عديدة، على أن ينقسم المجتمع الكلى أولا الى مجموعات من الوحدات ، و تعتبر وحدات ابتدائية تختار منها عينة ، و هذه هي المرحلة الأولى ، ثم يعاد تقسيم الوحدات الابتدائية في العينة التي اختيرت الى وحدات ثانوية تختار من بينها عينة جديدة ، و هذه هي المرحلة الثانية و هكذا (رشيد زرواني ، 2007 : 345) .

هذه العينة تؤثر على درجة تجمع و تشتت العينة ، و بالرغم من تأثيرها السلبي على التكاليف ، الا أنها تؤثر ايجابا على دقة التقديرات ، لأنها بامكانها تقليص التباين الكلى (فضيل دليو ، أنواع المعاينة في البحوث الاجتماعية 1997)

و اذا كانت العينة بالمجموعات تتصنف بالمرحلة الواحدة بمعنى تقسيم مجتمع البحث إلى عدة أقسام و كل قسم يقسم إلى أقسام أصغر فأصغر ، ثم يسحب قسما واحدا حسب الطريقة البسيطة أو المنتظمة ، ثم تجمع البيانات من جميع أفراد القسم الذي سحب عشوائيا ، فان العينة المركبة ذات مراحل متعددة ، بمعنى تقسيم مجتمع البحث إلى أقسام كبيرة ثم يسحب حسب الطريقة العشوائية قسما واحدا من الأقسام بعدها بقسم القسم المسحوب الى أجزاء أصغر ثم تسحب عينة من الجزء المطلوب بحثه (معن خليل عمر ، 2004 : 206) .

* العينة المساحية : اذا كان حجم المجتمع الأصلي كبيرا ، و يتعدر على الباحث استخدام الأساليب السابقة لاختيار العينات ، نظرا لانتشار وحدات العينة في مساحات جغرافية متشعبة ، و لصعوبة اعداد قوائم تفصيلية لجميع الوحدات ، فإن من الممكن تركيز البحث في مناطق معينة ، و ذلك باتباع طريقة العينة متعددة المراحل .

و يتم الاختيار على مستويات متعددة تبدأ من المستويات العامة الى المستويات الخاصة ، و يطلق عليها أحيانا اسم عينة التجمعات ، لأنها تهدف الى تمثيل مساحات متسعة بعينة صغيرة تمثلها ، تمهدا لاختيار مفردات من العينة من المساحات الممثلة و يلزم لاختيار هذه العينة اعداد خرائط دقيقة عن المنطقة التي يشملها البحث ، فيبدأ الباحث بتقسيم المجتمع الى وحدات أولية يختار من بينها عينة عشوائية بسيطة او منتظمة ، ثم تقسم الوحدات الأولية المختارة الى وحدات ثانوية تختار من بينها عينة جديدة ، ثم تقسم الوحدات الثانوية المختارة الى وحدات ثالوثية ثم وحدات رباعية ، الى أن يقف الباحث عند مرحلة معينة ، فقد يختار الباحث مثلا عينة من الدوائر التي تدخل في اطار البحث ، ثم يختار من بين الدوائر المختارة من البلديات ، ثم يختار من بينها عينة من الأحياء ، ثم المساكن ... و هكذا (عبد الباسط محمد حسن 1982 : 457).

2 - العينات غير العشوائية : و ذكر منها أربعة أنواع هي :

* العينة العمدية (شبه عشوائية او عينة الصدفة) :

يتم اختيار وحداتها وفق وجهة نظر الباحث لاعتقاده ، أنها تعطي نتائج مرضية ، و يفضل استعمالها عندما يكون الموضوع حساسا (القضايا العرفية ، الدينية ، العلاقات العاطفية ...) ، يصعب من تكوين قاعدة عينة ذات مصداقية مقبولة ،، عندها يمكن اتباع طريقة شبه عشوائية تحدد مجموعة من الأماكن الاستراتيجية (سواء كانت بعيدة نسبيا عن أعين الناس أو لم تكن كذلك) التي يرتادها أفراد مجتمع البحث لتطبيق الاستمار على من قد يتواجد بها (فضيل دليو و آخرون ، 1999 : 150) هنا يكون الإختيار من الحالات التي تصادف الباحث حتى يصل الى العدد المطلوب من العينة .

* العينة القصدية (الغرضية) : و تكون باختيار الباحث لمجموعة من المفردات قصديا ، لاعتقاده بأنها تساعده على تحقيق الغرض من البحث أحسن من غيرها (فيروز زرارقة و آخرون ، 2007 : 90) ، و معنى ذلك أن هذه العينة لا تعطي الفرص المتكافئة لكل وحدة لأن تكون ضمنها ، مثال على ذلك ، اذا أراد الباحث دراسة المواقف السياسية و سحب عينة منه ، بل يمكن أن يستعويض عن ذلك بالذهاب الى منظمي أو قادة التظاهرات لكي يتصل بهم ، و يجمع المعلومات منهم ، باعتبار أن الجمهور خاضع لتوجيهاتهم في قيادة تظاهراتهم ، و هنا في هذا النوع من العينات لا يعرف حجم العينة الأمر الذي يضع تعليم نتائج البحث و يجعلها بعيدة عن الموضوعية (معن خليل عمر ، 2004 : 208) .

* العينة الحصية : و فيها أيضا يتم اختيار وحدات العينة و فق وجهة نظر الباحث ، و لكن تركيبها يكون حسب نسب الأجزاء الموجودة بالمجتمع ، فإذا كان المجتمع يتكون مثلا من ثلاثة فئات من مداخل الأسرة و لنقل : أسر ذات دخل متدني ، و اسر متوسطة الدخل ، و ثلاثة من أسر عالية الدخل ، و كانت نسب كل من هذه الفئات في المجتمع هي 40% ، 10% على التوالي ، فان اختيار عينة تتكون من 1000 أسرة ، يجب أن تضم ذات النسب المذكورة ، بحيث تشتمل على 400 أسرة ذات دخل متدني و 500 أسرة ذات دخل متوسط و 100 أسرة ذات دخل عال ، الا أن عملية الاختيار تتم بصورة كيفية من دون الاعتماد على الطريقة العشوائية (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2005 : 73) .

* عينة الكرة الثلوجية: إن طبيعة هذه العينة مرحلية أي تطبق على شكل مراحل يتم في المرحلة الأولى جمع معلومات من مبحوثين قليلي العدد يمثلون موضوع البحث أولهم علاقة به، يستخدم الباحث هؤلاء كأدلة أو مخبرين أو مصادر للمعلومات حول موضوع البحث و بالوقت ذاته يسألهم عن أسماء أشخاص آخرين لهم علاقة بذات الموضوع أولهم إمام فيه أو عندهم معلومات إضافية يمكن الاستفادة منها في بحثه.

في المرحلة الثانية : يذهب الباحث الى هؤلاء المبحوثين الذين تم الاستدلال عليهم من الأدلة الأولى و يجمع المعلومات منهم ، بذات الوقت يسألهم عن أفراد آخرين لهم علاقة بالموضوع ، المبحوث أو عندهم معلومات أخرى تضيف الى البحث معلومات مفيدة و جوهرية .

ثم في المرحلة الثالثة : يذهب الى الأفراد الذين حصل على أسمائهم من الأدلة الذين قابلهم في المرحلة الثانية و يجمع المعلومات منهم و بالوقت ذاته يسألهم عن أسماء أخرى لها صلة لموضوع البحث ، أو لديهم معلومات أخرى تفيد البحث ، و هكذا فالأدلة هنا يمثلون المبحوثين و جميعهم يكونون عينة تتزايد عبر مبحثيها (أدلةها) فلا توجد قائمة بأسماء المبحوثين و لا يسجّبون حسب الطريقة العشوائية ، فهي إذا عينة غير عشوائية (معن خليل عمر ، 2004 : 210 - 211) .

5 - معايير منهجية لتقدير مجتمع البحث:

في الحقيقة واجهتنا صعوبة في تحديد المعايير منهجية الخاصة مجتمع البحث ، و هي معايير كما سبق و أن ذكرنا ليست من تحديتنا – بل هي من تحديد باحثين و مختصين في منهجية البحث عموما و البحث الاجتماعي خصوصا . يتم استخلاصها من مؤلفات تصب في صميم البحث الاجتماعية .

هذه الاخيره لم تتناول تلك المعايير بصفة مباشرة ، بل تطرق اليها ، اما من خلال الشروط الواجب توفرها في العينة أو من خلال اختيار خطوات العينة ، كما سبق التعرض لذلك ، و هناك من تحدث عن هذه المعايير من خلال الكيفية التي يتم بها توظيف العينة في البحث على النحو الذي ذهب اليه رشيد زرواني في كتابه مناهج و أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية حيث يرى أن على الباحث أن يوظف العينة و طريقة اختيارها في البحث ، و أن يدلل على ملائمة نوع العينة للبحث دون سواها ، لأن يوضح العلاقة الوطيدة بين خصوصية نوع العينة المختاره و محاور البحث ، مع البرهنة على أن هذه المحاور يلائمها هذا النوع من العينة أفضل من الأنواع الأخرى مبينا ذلك كما يأتي :

أولا: التعريف بالعينة.

ثانيا: طريقة اختيار العينة.

ثالثا: توظيف العينة.

رابعا: مواصفات العينة.

و يضيف أن مواصفات العينة تؤخذ من المحور الأول في الاستماره أو المقابلة، أو في الملاحظة ، و هذه المواصفات تكون تحت عنوان: البيانات العامة أو البيانات الشخصية، و تتضمن عموما: الجنس - السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي،

أخرى... كما يجب ربط هذه البيانات العامة بمحاور موضوع البحث (رشيد زرواتي 2007 : 348 – 349) .

الملاحظ على هذا الرأي بعض الغموض، إذ ماذا يقصد بتعریف العينة؟ أليس الباحث يذكره لمواصفات العينة يكون قد عرف عينة بحثه؟

هذا وطريقة اختيار العينة، هل يكتفي الباحث بذكرها فقط كقوله مثلاً:

"لقد كانت عينة بحثنا عينة عشوائية منتظمة " أم عليه توضیح كيفية هذا الاختیار من خلال الإجراءات التي اتبّعها في سحب عینته من المجتمع الأصلي؟

وأخيراً فان توظيف العينة حسب هذا الرأي يكون من خلال توضیح الباحث لعلاقة العينة بموضوع البحث أي مدى ارتباطها بمشكلة البحث، بمعنى بعد تحديد مشكلة البحث يقرر الباحث ما إذا كان سيقوم ببحث جميع وحدات هذا المجتمع - خاصة اذا كان صغيراً - أم سيقوم ببحث مجموعة مصغرّة من ذلك المجتمع، و اذا ما قرر اختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع و الاكتفاء بتقسيمها عليه تبرير ذلك .

و عليه... بناء على هذا الرأي و على ما سبق تناوله في هذا الفصل نستطيع الخروج ببعض المعايير المنهجية التي تمكنا من الوقوف على مجتمع البحث خطوة من خطوات البحث و هي كالتالي:

أولاً : **تعريف المجتمع الأصلي للبحث**: أي تعريف هذا المجتمع تعريفاً دقيقاً، لمعرفة العناصر الداخلية فيه، أي العناصر التي تتنمي إليه ، و التي يشك في انتماءها إليه .

ثانياً : **تبرير اختيار المسح الشامل أو العينة** : أي المبررات التي جعلت الباحث يختار المسح الشامل أسلوباً للبحث ، وكذا المبررات التي جعلت الباحث يكتفي بعينة فقط من المجتمع الأصلي للبحث ليقوم بدراستها و تعميم نتائجها

ثالثاً : **تحديد وحدة العينة** : أي تحديد الصفات الأساسية التي يجب أن تتحقق في كل وحدة من وحدات مجتمع البحث ، فإذا لم تتحقق كلها في وحدة ما ، خرجت هذه الوحدة عن العينة .

رابعاً : **طريقة اختيار العينة**: أي ليس مجرد ذكر نوع العينة فحسب، بل توضیح الإجراءات التي اتبّع في اختيار هذه العينة.

خامساً : **ارتباط المسح الشامل أو العينة بالمنهج**: و نعني به مدى ملاءمة المسح الشامل كأسلوب لبحث و حدات المجتمع مع المنهج المستخدم في البحث، وكذا مدى ملاءمة العينة المختارة للمنهج المستخدم في البحث .

6 – مجتمع البحث في الرسائل الجامعية

نستمر في الإجابة على التساؤل الثاني لمشكلة بحثنا ، وهو كيف استعملت الرسائل الجامعية بناءها المنهجي؟ لكن بتناولنا لخطوة أخرى من خطوات هذا البناء ، وهي مجتمع البحث ، بمعنى هل تم الالتزام بالمعايير المنهجية في بحث هذا المجتمع؟ وهو تساؤل غطيناه بفئة مجتمع البحث التي تضمنت بدورها خمس فئات فرعية هي :

أولاً : **فنة تعريف المجتمع الأصلي للبحث** : ونقصد به تعريف هذا المجتمع تعريفاً دقيقاً ، لمعرفة العناصر الداخلية فيه ، أي العناصر التي تتنمي إليه ، والتي يشك في انتمائها إليه ، يقاس ذلك بمدى وضوح هذا التعريف من خلال ثلاثة مستويات هي : واضح تماماً – واضح – غير واضح تماماً .

ثانيا : فئة تبرير اختيار المسح الشامل أو العينة : ونقصد به المبررات التي دفعت الباحث إلى اختيار المسح الشامل، وكذا المبررات التي دفعته لاختيار عينة فقط ، يقاس ذلك بوجود المبررات أو عدم وجودها من خلال مستويين هما : مبرر – غير مبرر .

ثالثا : فئة تحديد وحدة العينة : ونقصد به تحديد الصفات الأساسية التي يجب أن تتحقق في كل من وحدات مجتمع البحث ، فإذا لم تتحقق كلها في وحدة ما ، خرجت هذه الوحدة عن العينة ، يقاس ذلك بوضوح هذا التحديد من خلال ثلاثة مستويات هي : واضح تماما – واضح – غير واضح تماما .

رابعا : فئة طريقة اختيار العينة : ونقصد به ليس مجرد ذكر طريقة اختيار العينة ، بل التوضيح الوافي للإجراءات التي اتبعت في اختيار هذه العينة ، وتقاس بوضوح هذه الإجراءات ، من خلال ثلاثة مستويات هي : واضحة تماما – واضحة – غير واضحة تماما .

خامسا : فئة ارتباط المسح الشامل أو العينة بالمنهج : ونعني به مدى انسجام المسح الشامل مع منهج البحث ، ومدى انسجام العينة مع منهج البحث ، ويقاس ذلك من خلال الارتباط بالمنهج أو العكس ، بواسطة ثلاثة مستويات هي : مرتبط (ة) تماما – مرتبطة(ة) – غير مرتبط(ة) تماما .

وهنا نورد ملاحظة : ان الفئات الأولى والثانية والخامسة تخص جميع الرسائل الجامعية بينما الفئة الثالثة والرابعة تخص الرسائل التي اعتمدت على عينة مأخوذة من المجتمع .

وفيما يلي بيان ذلك في الرسائل الجامعية :

الرسالة (1) المععنون بـ: " الأوضاع الاجتماعية وانعكاساتها على وعي المرأة العاملة في الجزائر " .

- تعريف المجتمع الأصلي : واضح تماما (عرف في الجانب الميداني)

- تبرير اختيار المسح الشامل : مبرر حيث يقول الباحث : " تم اختيار عاملات المؤسسة الوطنية لتفصيل النسيج والألبسة الجاهزة ... وسبب هذا الاختيار هو وجود عدد كبير من العاملات في هذه المؤسسة ، مما يؤهلنا لاجراء الدراسة الميدانية .

- ارتباط المسح الشامل بالمنهج : غير مرتبط تماما .

الرسالة (2) المععنون بـ: " أساليب الاتصال وعلاقتها باتجاهات العمل نحو عملهم في المصنوع الجزائري " .

- تعريف المجتمع الأصلي : واضح تماما . (عرف من حيث مكانه وزمن بحثه وكذلك من حيث أفراده .

- تبرير اختيار العينة : مبرر ، حيث برب الباحث ذلك في : " اذا كان من الصعوبة دراسة كل عمال الوحدة والاحاطة بهم ، فان ذلك يستلزم اختيار عينة ، وأمام هذا فقد تم اختيار العينة في هذا البحث ، بطريقة اسلوب العينة المتمثل في العينة الطبقية العشوائية ، حيث أنها تمثل كل مصالح وفئات التنظيم حسب التصنيف الوظيفي للوحدة

، ولأنها تعطي صورة وافية ، وبمصداقية مقبولة للهدف الأساسي من دراسة هذا الموضوع " .

- طريق اختيار العينة : واضحة تماما ، حيث وضح الباحث ذلك في : " لقد اعتبرت دراسة العامل هي الوحدة الأساسية لهذا البحث "
- ارتباط العينة بالمنهج : مرتبطة تماما .

الرسالة (3) المعنونة بـ: " الواقع الاتصالات الرسمية في التنظيم "

- تعريف مجتمع البحث : واضح تماما ، حيث عرفه الباحث كالتالي : " ... تميزه بتراكيبه البشرية التي تتشكل من فئات مهنية ذات مستويات تعليمية ومهنية متباينة تتطلبها طبيعة الصناعة البتروليكية..."
- تبرير اختيار العينة : مبرر ، حيث برأ الباحث ذلك في : " ... فان اختيار عينة البحث يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة وأهدافه ، وعليه فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية متعددة المراحل "

- تحديد وحدة العينة : غير واضحة تماما .

- طريقة اختيار العينة : غير واضحة تماما .

- ارتباط العينة بالمنهج : مرتبطة (مرتبطة بمنهج دراسة الحالة) .

الرسالة (4) المعنونة بـ: " النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر"

- تعريف المجتمع الأصلي للبحث : واضح ، حيث عرف على النحو التالي : " فئة الشباب تعتبر فئة مساهمة الى حد كبير في زيادة النمو الديموغرافي باعتبار السن (15 – 49) يعتبر السن المناسب للإنجاب على المستوى الوطني وعلى مستوى ولاية باتنة ... "

- تبرير اختيار العينة: مبرر، حيث برأ على النحو التالي: " تم اختيار العينة الطبقية العشوائية لأنها تمثل التمثيل الدقيق للمجتمع الأصلي الذي أخذت منه العينة " .

- تحديد وحدة العينة: واضح تماما حيث حددتها الباحث في : " الفرد سواء كان رجلا أو امرأة في سن الإنجاب و لديه أطفال "

- طريقة اختيار العينة: غير واضحة تماما.

- ارتباط العينة بالمنهج: غير مرتبطة تماما.

الرسالة (05) : المعنونة بـ: الخطاب الثقافي في الصحافة العمومية و بالسياسة الثقافية في المجتمع "

- تعريف المجتمع الأصلي للبحث: واضح تماما، حيث عرف على هذا النحو: " الإطار العام للعينة هو أعداد جريدة النصر اليومية..."

- تبرير اختيار العينة : مبرر : حيث برأ بـ" اعتبار للفترة الزمنية للدراسة (سنة واحدة) ، و نظرا المتطلبات الأسبوع الصناعي التكراري ...فإن اعداد الصور تبلغ في الشهر الواحد 26 عددا نظرا لهذه الاعتبارات كانت العينة ، و هي عشوائية منتظمة "

- **تحديد وحدة العينة** : واضحة تماما ، حيث حددت ب : " عينة دراستنا عشوائية منتظمة ... أما وحداتها فتمثل في صفحتي "فن و مجتمع" و أدب و فكر "...
- **طريقة اختيار العينة** : واضحة تماما.
- **ارتباط العينة بالمنهج** : مرتبطة تماما (منهج تحليل المضمون).

الرسالة (06) المعونة ب : " بعض الظروف المؤثرة على التحصيل الدراسي للתלמיד و الأداء البيداغوجي للأستاذ "

- **تعريف المجتمع الأصلي للبحث** : غير واضح تماما.
- **تبرير اختيار العينة** ، مبرر حيث الباحث ذلك في : " وقع الاختيار على تلميذ سنة 9 أساسيا لأن التلاميذ في هذه السنة يبذلون قصارى جدهم ، و أيضا لكبر سنهم و سهولة التعامل معهم " .
- **تحديد وحدة العينة** : واضحة تماما ، عينة الأستاذ و حدتها الأستاذ، عينة التلاميذ و حدتها التلميذ
- **طريقة اختيار العينة** : واضحة تماما
- **ارتباط العينة بالمنهج** : غير مرتبطة تماما .

الرسالة (07) المعونة ب : " الثقافة المنتجة في المؤسسة الصناعية الجزائرية "

- **تعريف المجتمع الأصلي** : واضح تماما حيث عرف في : " تحاول الدراسة الميدانية أن تقدم معلومات دقيقة عن المجتمع الذي أجريت فيه الدراسة هذه الورقات تسعى إلى التعريف بهذا المجتمع ... و مثل هذا العمل يسهل مهمة عينة البحث في الموضوع الذي يعالج فيه الإجراءات المنهجية"

- **تبرير اختيار العينة** : غير مبرر
- **تحديد وحدة العينة** : واضح تماما " وحدة العينة هي الفرد (عامل أو موظف)
- **طريقة اختيار العينة** : غير واضحة تماما
- **ارتباط العينة بمنهج البحث** : غير مرتبطة تماما

الرسالة (08) المعونة ب : " أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأستاذ و التلاميذ و علاقتها بالتواافق الاجتماعي لتلاميذ التعليم الثانوي "

- **تعريف المجتمع الأصلي للبحث** : واضح تماما حيث عرف ب " ان مجتمع البحث في هذه الدراسة يتمثل في تلاميذ السنين الثانية و الثالثة في ثانوية سمية بمدينة قسنطينة ..."

- **تبرير اختيار العينة** : مبرر ، حيث برر كالتالي " و انطلاقا من أنه يتذرع على الباحث تطبيق الاستماراة على كل التلاميذ الذين يبلغ عددهم 584 تلميذا ، لذلك فإنه يكون من الضروري اللجوء إلىأخذ العينة الممثلة لهؤلاء التلاميذ أو ما يسمى بالمجتمع الأصلي للبحث "

- **تحديد وحدة العينة** : واضح تماما ، حيث حدد ب " أخذ أفراد يمثلون المجتمع الأصلي المحدد "
- **طريقة اختيار العينة** : واضحة تماما

- ارتباط العينة بالمنهج : مرتبطة تماما

- الرسالة (09) المعونة بـ " صراع الأدوار في المؤسسة الجزائرية "
- تعريف المجتمع الأصلي للبحث : واضح تماما ، حيث عرف كالتالي :
 - " ... يتكون المجتمع الأصلي للبحث من الفئات التالية : الإطارات و عددهم ، أعوان التحكم و عددهم... ، أعوان التنفيذ و عددهم ... "
 - تبرير اختيار العينة : غير مبرر
 - تحديد وحدة العينة : واضح تماما ، حيث حددت في : " ركزت الدراسة على العمل كوحدة لتحليل و تشخيص واقع الأدوار في المؤسسة الجزائرية المعاصرة ، وقد قسمت وحدة الدراسة هنا الى ثلاثة فئات أساسية وهي الفئات المشكلة للبناء التنظيمي : " الإطارات، أعوان التحكم ، و أعوان التنفيذ "
 - طريقة اختيار العينة : غير واضحة تماما
 - ارتباط العينة بالمنهج : مرتبطة تماما

الرسالة (10) المعونة بـ : " تقويم التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة لدى الأقسام النهائية "

- تعريف المجتمع الأصلي للبحث : واضح تماما ، حيث عرف في " و يشمل المجال البشري جمهور البحث الذين تشملهم الدراسة ، و هم عدد من أساتذة مادة الفلسفة في التعليم الثانوي عددهم 90 أستاذًا موزعا على مختلف ثانويات الولاية ، و هم مقسمون حسب صفة تدرسيهم ... "
- تبرير اختيار العينة : مبرر، حيث بربر كالتالي : " انطلاقا من أن العينات من أهم الأعمال التي يقوم بها الباحث نظرا ل حاجته الدائمة ل دراستها من أجل الوصول إلى التعميمات ليطبقها على المجتمع الذي تأخذ منه العينات "
- تحديد وحدة العينة : واضحة حددت هذه الوحدة بالأساتذة
- طريقة اختيار العينة : واضحة، حيث وضح الباحث ذلك في " تم اختيار العينة بطريقة مقصودة على اعتبار أنها وجهت لأساتذة مادة الفلسفة دون غيرهم من الأساتذة من جهة ، و لأنها خصت ثانويات ولاية سطيف دون غيرها من الولايات الأخرى "
- ارتباط العينة بالمنهج : مرتبطة.

عموما هذا العرض للبيانات يمكن تلخيصه في الجدول التالي :

الجدول رقم (28) : يوضح مجتمع البحث في الرسائل الجامعية

مجتمع البحث الرسالة	تعريف المجتمع الأصلي للبحث	تبرير اختيار المسح الشامل أو العينة	تحديد وحدة العينة	طريقة اختيار العينة	ارتباط المسح الشامل و العينة بالمنهج
01	واضح تماما	مبرر	-	-	غير مرتبطة

تماما					
مرتبطة تماما	واضحة تماما	واضح تماما	مبرر	واضح تماما	02
مرتبطة	غير واضحة تماما	غير واضحة تماما	مبرر	واضح تماما	03
غير مرتبطة تماما	غير واضحة تماما	واضح تماما	مبرر	واضح	04
مرتبطة تماما	واضحة تماما	واضح تماما	مبرر	واضح تماما	05
غير مرتبطة تماما	واضحة تماما	واضح تماما	مبرر	غير واضح تماما	06
غير مرتبطة تماما	غير واضحة تماما	واضح تماما	غير مبرر	واضح تماما	07
مرتبطة تماما	واضحة تماما	واضح تماما	مبرر	واضح تماما	08
مرتبطة تماما	غير واضحة تماما	واضح تماما	غير مبرر	واضح تماما	09
مرتبطة	واضحة	واضح	مبرر	واضح تماما	10

في تحليلنا للبيانات التي يتضمنها هذا الجدول ، نعتمد على جملة من الجداول نحاول أن نحل بواسطتها بيانات كل فئة على حدى و ذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (29) : يوضح تعريف المجتمع الأصلي للبحث في الرسائل

تعريف المجتمع الأصلي للبحث		
%	ك	
80	08	واضح تماما
10	01	واضح
10	01	غير واضح تماما
100	10	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن ما يمثل نسبة (80٪) من الرسائل الجامعية عرفت المجتمع الأصلي للبحث تعرضاً دقيقاً و وافياً ، وأن ما يمثل (10٪) من الرسائل عرفت هذا المجتمع لكن تعريرها لم يكن دقيقاً ، في حين هناك من الرسائل من لم يعرف المجتمع الأصلي للبحث بتاتاً و ذلك بنسبة (10٪).

و هنا نقول : إن ما يمثل (90٪) من الرسائل قد عرفت المجتمع الأصلي للبحث سواء أكان هذا التعريف تماماً أو غير تماماً.

الجدول رقم (30) : يوضح تبرير اختيار المسح الشامل و العينة في الرسائل

تبرير الاختيار	%	ك
مبرر	80	08
غير مبرر	20	02
المجموع	100	10

يتضح من هذا الجدول ، أن ما يمثل نسبة (80٪) من الرسائل الجامعية ، قد بترت اختيارها للمسح الشامل أو العينة ، بينما ما يمثل نسبة (20٪) من الرسائل لم تبرر اختيارها للعينة كجزء ممثلاً للمجتمع الأصلي عموماً ، الرسائل التي بترت اختيار العينة ، تمحورت تبريراتها حول صعوبة دراسة جميع وحدات المجتمع الأصلي ، أما تبرير المسح الشامل هو احتواء المؤسسة على عدد كبير نسبياً يستطيع الباحث تغطيته كلياً .

الجدول رقم (31) : يوضح تحديد العينة في الرسائل

تحديد وحدة العينة	ك	%
واضح تماماً	07	77.78
واضح	01	11.11
غير واضح تماماً	01	11.11
المجموع	09	100

يتضح من هذا الجدول أن ما يمثل (77.78٪) من مجموعة الرسائل الجامعية التي اعتمدت على العينة قد حددت وحدة عينتها تحديد تام الوضوح، حيث حددت كل الصفات الواجب توفرها في هذه الوحدة العينية .
سيما ما يمثل نسبة (11.11٪) من الرسائل التي لجأت إلى العينة ، حددت وحدة عينتها لكن هذا التحديد لم يكن تاماً .
أما الرسائل التي اختارت عينة ولم تحدد نهائياً وحدة هذه العينة فقد تمثلت بنسبة (11.11٪) من مجموع هذه الرسائل .

الجدول رقم (32) : يوضح طريقة اختيار العينة في الرسائل

طريقة اختيار العينة	ك	%
واضحة تماماً	04	44.44
واضحة	01	11.12
غير واضحة تماماً	04	44.44

يتضح من هذا الجدول أن ما يمثل نسبة (44.44 %) من الرسائل التي لجأت إلى العينة ، قد وضحت تماما الطريقة التي اختارت بها عينة البحث، بأن ذكرت جميع الاجراءات التي اتبعتها في هذا الاختيار .
 كما يتضح أيضاً أن رسالة واحدة بنسبة (11.12 %) من هذه الرسائل (اختارت العينة) قد وضحت طريقة اختيار العينة إلا أن هذا التوضيح لم يكن تاما .
 وهنا نقول أن رسالة لم توضح نهائيا طريقة اختيار عينتها نشك في تمثيل عينتها لمجتمع البحث ، ذلك أن مدى تمثيل العينة للمجتمع الأصلي للبحث يوقف على طريقة اختيار العينة .
 حيث أن الرسائل التي وضحت طريقة اختيار عينتها نستطيع أن نقول على عينتها أنها ممثلة لمجتمع البحث ، حيث أنها احترمت في هذه الطريقة شروط اختيار وتمثيل العينة .

الجدول رقم (33) : يوضح ارتباط المسح الشامل أو العينة بالمنهج في الرسائل .

النسبة المئوية (%)	النوع (ك)	ارتباط المسح الشامل أو العينة بالمنهج
40	04	مرتبط تماما
20	02	مرتبط
40	04	غير مرتبط تماما
100	10	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن (40 %) من الرسائل الجامعية ارتبطت عينة بحثها بالمنهج ارتباطاً تماماً وأن (20 %) من نفس الرسائل ارتبطت عينة بحثها بالمنهج لكنه ليس ارتباطاً تماماً ، في حين (40 %) من الرسائل لم يرتبط المسح الشامل فيها أو العينة يمنهج البحث نهائياً .

والملاحظ ، أن الرسائل التي ارتبطت فيها عينة البحث بالمنهج سواء أكان هذا الارتباط تماماً أو غير تام ، هي الرسائل ذاتها التي وظفت منهج بحثنا .

نستخلص من كل ما سبق التالي :

- أن ما يمثل نسبة (90 %) من الرسائل الجامعية عرفت المجتمع الأصلي للبحث .
- أن ما يمثل نسبة (80 %) من الرسائل الجامعية بررت اختيارها للمسح الشامل للعينة .
- أن ما يمثل نسبة (88.89 %) من الرسائل التي اختارت عينة ، قد حدبت وحدة العينة .

- أن ما يمثل نسبة (55.56 %) من الرسائل التي اختارت عينة ، قد أوضحت طريقة اختيار العينة .

- أن ما يمثل نسبة (60 %) من الرسائل الجامعية قد ارتبطت عينة بحثها بالمنهج الموظف في الرسالة .

وصفوة القول : ان نسبة الرسائل الجامعية التي التزمت بجميع المعايير المنهجية الخاصة بمجتمع البحث مثلت نسبة (40 %) ، (20 %) منها أنجزت من قبل أساتذة ، و (20 %) منها أنجزت من قبل طلبة .

هذا كما أن (60 %) من الرسائل الجامعية توفرت فيها بعض المعايير المنهجية الخاصة بمجتمع البحث ، وهذا يعني أننا لم نجد أي رسالة غير ملتزمة بهذه المعايير نهائياً ودفعه واحدة .

***خلاصة :**

تطرقنا في هذا الفصل الى بعض العناصر المرتبطة بمجتمع البحث نظريا ، من حيث التعريف ، والشروط ، والخطوات المتبعة في اختيار العينة ، الى أنواع طرق اختيار العينة وصولا الى المعايير المنهجية التي يمكن الاعتماد عليها في تقويم مجتمع البحث .

هذه المعايير من خلالها انتقلنا الى الجانب الميداني لهذا الفصل ، وذلك بصياغتها في فنات للتحليل طبقناها على الرسائل الجامعية على الخطوة الخاصة بمجتمع البحث ، فتوصلنا الى مجموعة من المعطيات ، هي أن كل معيار تحقق في هذه الرسائل بنسبة معينة ، الا أن توفر هذه المعايير المنهجية مع بعضها البعض في الرسالة الواحدة لم يمثل الا نسبة (40 %) من مجموع الرسائل المعالجة .

وهنا نتساءل لماذا باقي الرسائل والتي تمثل نسبة (60 %) لم تتوفر فيها المعايير المنهجية الخاصة بمجتمع البحث وتوفرت على بعض هذه المعايير فقط؟

الفصل السادس

أدوات جمع البيانات

* تمهد

- 1 – تعريف أدوات جمع البيانات
 - 2 – أنواع أدوات جمع البيانات
 - 3 – عوامل اختيار أدوات جمع البيانات
 - 4 – معايير منهجية لتقويم أدوات جمع البيانات
 - 5 – أدوات جمع البيانات في الرسائل الجامعية
- * خلاصة

*** تمهيد :**

عملية جمع البيانات من المراحل المهمة في البحث الاجتماعي ، لأن البيانات المجمعة هي المادة الخام التي يستخلص منها الباحث نتائج بحثه ، و لأن علمية هذه النتائج ترتبط بعلمية هذه البيانات المجمعة ، فإذا كانت هذه البيانات لا تعبر عن الواقع الاجتماعي كانت النتائج أيضا بعيدة عن هذه الواقع ، لذلك كان اختيار الأداة أو الأدوات الكفيلة بجمع بيانات صادقة ، موضوعية تتصف بالأمانة ، ليس اختيارا عشوائيا ، يحدده الباحث على هواه ، أو لاعتقاده بسهولة أداة على الأخرى ، بل هو اختيار تحده جملة من العوامل لتجعل منه اختيارا صائبا ، فما هي هذه العوامل التي تؤثر في اختيار الباحث لأداة بحثه . هو سؤال حاولنا الإجابة عليه في هذا الفصل ، و ذلك طبعا بعد تناولنا لأدوات جمع البيانات من حيث تعريفها مع الإشارة إلى اختلافها عن مصادر جمع البيانات ، و بعد تطرقنا أيضا لأنواع أدوات جمع البيانات .

و بعدها حددنا العوامل التي تؤثر في اختيار أداة البحث ، تطرقنا للمعايير المنهجية الخاصة بتقويم أدوات جمع البيانات ، ثم حاولنا تقصي هذه المعايير في الرسائل الجامعية ليتمثل هذا التقصي الجانب الميداني لهذا الفصل .

١-تعريف أدوات جمع البيانات :

الأدوات جمع أداة ، و هي من الناحية اللغوية تعني ما يستعان به لإنجاز غرض من الأغراض (المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، 2001) و الباحثون يستخدمون كلمة أداة و يقصدون بها مختلف الوسائل التي تستعمل في البحث سواء ما تعلق منها بجمع البيانات أو بتقريرها و بتبويبها أو ما تعلق منها بعرضها و تحليلها .

أما أدوات جمع البيانات فهي تشير إلى الوسيلة التي يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمته ، و هو يجيب على الكلمة الاستفهامية بم و لماذا ؟ فإذا تساءلنا بم يجمع الباحث بياناته فان الإجابة على هذا التساؤل تستلزم تحديد الأداة أو الأدوات الازمة لجمع البيانات (عبد الباسط محمد حسن ، 1982 ، 134)

اذن أدوات جمع البيانات هي و سائل يستعين بها الباحث عندما يتجه الى مصدر بيانات بحثه من أجل الحصول على البيانات .

و على هذا فأدوات جمع البيانات ليست هي مصادر جمع البيانات بل هي وسيلة للحصول على البيانات من هذه المصادر .

و هنا نرى ضرورة الاشارة الى مصادر جمع البيانات ، على اعتبار ما مر معنا في فصل البحث البحث الاجتماعي و ما لا حضنه من خلط ، حيث تم ادراج الوثائق و السجلات و التي تعد من مصادر جمع البيانات ، على أنها أدوات لجمع البيانات في الرسائل الجامعية .

مصادر جمع البيانات في البحث الاجتماعي و لا سيما الميداني منه ، و لا تقتصر على المصادر الميدانية فحسب ، اذا ليس من الضروري أن ينزل الباحث الى الميدان و يقوم بجمع البيانات الازمة من أشخاص معينين ، بل أيضا يحصل عليها من مصادر أخرى كالسجلات و الوثائق و الكتب و المجلات (حسن الساعاتي ، 2003 : 305)

و عليه فمصدر البيانات المتاحة للباحثين تعود اما لمصادر وثائقية وتكون عادة متوفرة في السجلات و الوثائق والميزانيات وغيرها ، والتي تأتي من حصيلة النشاط اليومي للشركات والمؤسسات في مختلف المجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والمالية والصحية والتربوية وغيرها... وأما المصدر الآخر فهو ميداني يخص تلك التي يتم جمعها من مفردات المجتمع ميدانيا (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2005 : 49) .

وال المصدر الميداني لا ي局限于 بالأشخاص الذين يمثلون مجتمع البحث ، فقد يتعلق أيضا بأشخاص آخرين يمكن أن يزودونا ببيانات عن مجتمع البحث .

هذا ومجتمع البحث لا يقتصر على الأشخاص فحسب ، فقد يكون مجتمع البحث عبارة عن مجموعة من الصحف ، وهنا تمثل هذه الصحف مصدرا ميدانيا مكتوب في الوثائق .

وقد يستعين الباحث العلمي بالإحصاءات الرسمية أو شبه الرسمية لكن ... تلك الإحصائيات في معظم الأحيان ، لا تعد أكثر من مجرد مصدر إضافي للبيانات والمعلومات ، حيث يمكن أن توفر الإطار التاريخي والتوضيحي الذي يمكن وضع البحث داخله (سامية محمد جابر ، 1993 : 273) .

إذن ، أدوات جمع البيانات تختلف عن مصادر جمع البيانات .

فإذا كانت أدوات جمع البيانات تتعلق بالإجابة عن السؤال بم أو بماذا نجمع البيانات ؟ فإن مصادر جمع البيانات تتعلق بالإجابة عن السؤال من أين تجمع البيانات ؟ أو من أين نحصل على البيانات ؟ .

إذا كانت الأدوات تتعلق بالوسيلة التي يستعين بها الباحث في جمع البيانات فإن المصادر تتعلق بمكان تواجد هذه البيانات (بمعنى منبع البيانات) .

أدوات جمع البيانات يتوقف وجودها على البحث العلمي في حد ذاته ، فهي توجد بوجود البحث ولأجله ، أما المصادر من سجلات ووثائق وإحصائيات فهي موجودة بالبحث العلمي أو بدونه ، بمعنى أدوات جمع البيانات ترتبط بالبحث فقط ، لأن الباحث هو الذي يختارها ويقرر استعمالها في بحثه ويقوم باعدادها وتطبيقها وفق خطوات ومعايير منهجية معينة بينما مصادر جمع البيانات لا يتدخل الباحث في اعدادها ، حيث تكون جاهزة وما على الباحث إلا اللجوء إليها بأدوات معينة ليأخذ منها ما يحتاجه من بيانات .

بناء على كل ما سبق يمكننا تعريف أدوات جمع البيانات كالتالي :

" أدوات جمع البيانات هي وسائل يختارها الباحث حسب محددات معينة ويقوم بإعدادها وفق معايير منهجية معينة ليتجه بها إلى مجتمع بحثه بغية الحصول على البيانات اللازمة لتفطية موضوع بحثه "

2 – أنواع أدوات جمع البيانات :

أدوات جمع البيانات متعددة ويتوقف استخدام إحداها على موضوع البحث ، والمجتمع المعنى بالبحث ، البيانات الازمة للبحث وغيرها من العوامل التي تؤثر على اختيار الباحث للأداة المناسبة لبحثه .

هذا ، والباحث قد يستخدم أداة واحدة لجمع بياناته ، كما قد يلجأ إلى التعدد في استخدام هذه الأدوات التي تتتنوع بين الاستمارة والمقابلة والملاحظة والتجربة وفئات ووحدات تحليل المضمون .

ونحن في بحثنا هذا سنحاول التعرف على الاستمارة والمقابلة والملاحظة وفئات ووحدات تحليل المضمون ، على اعتبار أن الثلاثة الأولى كانت من الأدوات المستخدمة في الرسائل الجامعية ، كما مر معنا في فصل البحث الإجتماعي ، في حين الأداة الرابعة تتناولها لأننا نرى أننا نحتاجها في المعالجة الميدانية لهذا الفصل .

2 – 1 – الاستمارة :

* تعريفها : وضعت الإستمارة عدة تعاريفات ذكر منها :

" الإستمارة هي نموذج يحتوي على مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد بهدف الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف أو انجاز " (محمد علي محمد ، 1983 : 349 – 350) .

" الإستمارة هي مجموعة من الأسئلة مرتبطة ، حول موضوع معين ، ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد ، أو تسلم لهم باليد ، تمهدًا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها " (فيروز زرارقة وآخرون ، 2007 : 104) .

التعريفان لا تعارض فيهما ، إذ يشيران الى أن الإستمارة عبارة عن مجموعة من الأسئلة ، وهي أسئلة ليست اعتباطية بل هادفة غرضها جمع بيانات معينة (معلومات أو أجوبة) .

وهي أسئلة مرتبطة بموضوع البحث ، لأن تلك البيانات المجمعة هي التي تقدم التفسير المناسب لموضوع البحث .

وهنا نقول أن أسئلة الإستمارة من خلال ارتباطها بموضوع البحث يجب أن تغطي محاور موضوع البحث ، وذلك حسب استخدامها كوسيلة وحيدة أو مع وسائل أخرى .

وهذا يعني أن كل محور في موضوع البحث يجد ما يقابله في افستمارة وهذه الأخيرة كي تحقق هذه التغطية تقسم إلى محاور .

المحور الأول : هو محور البيانات الشخصية ويتم من خلاله تحديد هوية المبحوثين ومنه نستخلص مواصفات العينة ، هذا المحور يضم عدة متغيرات تكون لها دلالة في البحث بمعنى فائدة من وراء استعمال هذا المتغير .

المحور الثاني : وفيه يتم تحويل تساولات أو فروض البحث إلى أسئلة ، وذلك لتحويل المتغير المستقل في الفرضية إلى محور من محاور الإستمارة ثم تفكك المتغير التابع ، والبحث عن مؤشرات دالة عليه ، ومن ثم تحويل هذه المؤشرات إلى أسئلة في الإستمارة (فيروز زرارقة وأخرون ، 2007 : 104) ومن الأفضل ألا تظهر المحاور على الاستمارة بل ترتب الأسئلة متتالية مع مراعاة التسلسل المنطقي بينها ، وليس شرطاً أن تكون أسئلة المحور متتالية ، ولكن على الباحث أن يكون على وعي تام بدور كل سؤال في الإستمارة وعلاقته بالمؤشرات التي تقيسه (زعيمي مراد ، 2003 ، ع . 19 : 153) .

وأسئلة الاستمارة قد تكون مفتوحة أو مغلقة ، كما قد تكون هذه الأسئلة مدرجة في استمارة عادية ، أو استمارة قياس البعد الاجتماعي ، أو يمكن تطبيقها بطريقة الاستبيان أو الإستبيان .

الاستبيان : عندما يتولى المبحوث ملء الاستمارة بنفسه دون تدخل من الباحث .
الإستبيان: إذا تولى الباحث بنفسه ملء الاستمارة استناداً إلى إجابات المبحوث (زعيمي مراد ، 2003 ، ع . 19 : 153) .

إذن هناك الإستمارة بالمقابلة وفيها يكون الباحث وجهاً لوجه مع المبحوث ، وهناك الاستمارة البريدية أو الإستبيان ، حيث ترسل الإستمارة للمبحوث عبر البريد ليملأها ويرجعها ، وهناك الاستمارة عن طريق الهاتف حيث يتصل الباحث بالمبحوث عن طريق الهاتف ويقوم بملء الاستمارة ، وأخيراً هناك الاستمارة عن طريق الشبكة الإعلامية (الأنترنيت) ، حيث يكون الاتصال عبر الأنترنيت (رشيد زرواتي ، 2007 : 223 - 224) .

وبناءً على ما سبق نقول ، " الاستمارة هي إحدى أدوات جمع البيانات تضم مجموعة أسئلة مغلقة أو مفتوحة ، مغطية لموضوع البحث يملأها الباحث مع المبحوث أو يرسلها له " .

* **أنواع أسئلة الاستمارة :** تتنوع أسئلة الاستمارة بين الأسئلة المباشرة وغير المباشرة ، والأسئلة المغلقة والمفتوحة .

- الأسئلة المباشرة والأسئلة غير المباشرة :

الأسئلة المباشرة : أسئلة تتعلق بالحقائق ، إجابتها تكون أسهل من الإجابة على الأسئلة غير المباشرة ، لأنها لا تحتاج إلى التفكير العميق والتأمل العقلاني (إحسان محمد حسن ، 1994 : 84) ، ويمكن أن نضرب مثلاً على هذا النوع من الأسئلة : هل تمتلك سيارة ؟ سؤال يجيب عنه المبحوث بكل سهولة ، فهو إما يمتلك سيارة أو لا يمتلكها ، وهذه الحقيقة البسيطة هي التي تساعد على الإجابة على هذا السؤال بكل دقة وأمانة .

إذن الهدف من الأسئلة المباشرة هو الحصول على إجابات واضحة وحقائق صريحة (محمد شفيق ، 1985 : 162) ، لأنها تدور حول مواضيع تتعلق بالجوانب العمرية والمهنية والثقافية والاجتماعية والسكنية والإقتصادية والصحية والدينية للمبحوث ، وهي أسئلة صياغتها تكون بسيطة والإجابة عليها من قبل المبحوث تكون بسيطة أيضاً ، والباحث يستطيع شرحها وتفسيرها والتتعليق عليها ، أمام المبحوث دون تشويهها ، أو تغيير مضمونها ، أو طمس معالمها (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 85) .

الأسئلة غير المباشرة أسئلة تتعلق بالإراءات والاتجاهات والمواقف إجابتها تحتاج إلى التفكير العميق والتأمل العقلاني ، وذلك يستغرق وقتاً طويلاً ، ويطلب من المبحوث بذل جهود مرئية قبل الإجابة على السؤال إجابة مقنعة علمية (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 84) .

ومن خلال الإجابة على الأسئلة غير المباشرة يستنتج الباحث البيانات المطلوبة ، التي يستخدمها في قياس درجات التكيف ومستويات الطموح وكشف اتجاهات المبحوثين وتحديد قيمهم الاجتماعية ، فمثلاً إذا أراد الباحث معرفة درجة التكيف الاجتماعي يوجه أسئلة مثل : هل لديك أصدقاء ؟ هل يمكنك كسب أصدقائك بسهولة ؟ هل يضايقك الانطواء في حياتك ؟ ويمكن للباحث استنتاج المطلوب من الإجابة على هذه الأسئلة (محمد شفيق ، 1985 : 162 - 163) .

هذه الأسئلة صياغتها تكون صعبة وكذلك إجابتها لأنها تحتاج إلى فهم وتصور عميقين من قبل الباحث ، ويحتاج عرضها وترتيبها إلى خبرة وكفاءة عالية ، والباحث في الأسئلة غير المباشرة ليس من حقه أن يعلق أو يشرح أو يفسر ، لأن التعليق أو الشرح يسبب سوء فهم ، والتحيز في الإجابة ، لهذا يجب على الباحث قراءة السؤال غير المباشر على المبحوث كما هو مدون في الاستماراة دون شرح وتفسير أو محاولة توضيح المبحوث (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 85) .

فالباحث مثلاً عندما يريد معرفة رأي المبحوث في العلاقات العاطفية قبل الزواج ليس من حقه التعليق على هذا السؤال أو تفسيره للمبحوث لأن مثل هذا الإجراء ربما يجعل المبحوث يؤيد هذه العلاقات أو يعارضها ليس من قناعته الخاصة بل بتأثير هذا التفسير .

- الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة :

الأسئلة المغلقة : تعني أن المبحوث ملزم بالإجابة على السؤال ضمن إحدى الإجابات التي يحددها الباحث وقد تكون أسئلة مغلقة بخيارات أو أسئلة مغلقة متعددة الخيارات .

الأسئلة بخيارات : يكون فيها المبحوث ملزم باختيار إجابة واحدة من بين خيارات مقدمين له إما (نعم أو لا) ، (صحيح أو خطأ) ، (أوفق لا أوفق) مثل : هل عندك أولاد

الأسئلة متعددة الخيارات : و هي تفتح المجال للباحث بأن يختار اجابته من بين مجموعة خيارات و هي بدورها تنقسم الى ثلاثة أنواع :

- أسئلة متعددة الخيارات و تقبل اجابة واحدة ممكنة مثل : ما هو مستوى التعليمي ؟ ابتدائي □ متوسط ثانوي □ جامعي □ أخرى ذكرها، الخيار الأخير يتم إضافته لأنه يصعب على الباحث أحيانا حصر كل الأجرة الممكنة .

- أسئلة متعددة الخيارات و يقبل عدة إجابات : و فيها أيضا نصيف عبارة (أخرى ذكرها) لأن المبحوث قد تكون لديه إجابة غير مذكورة في الخيارات المقدمة مثل : ما هي الأدوات المنزلية الموجودة في البيت ؟ تلفاز □ ثلاجة □ غسالة □ مكيف هوائي □ أخرى ذكرها.

- أسئلة تعدادية أو تطبيقية: و فيها يقوم المبحوث بترتيب أو تقويم عناصر قدمت له ضمن مجموعة (182 - 181 ، 1997 : Maurice angers)

الأسئلة المغلقة تحديد إجابات المبحوث بالإجابات التي يريدها الباحث ، و هذه الإجابات قد لا تكون حقيقة و لا تعبّر عن الأفكار و الانطباعات و المواقف التي تدور في دهن المبحوث و هنا تكون نتائج البحث مصطنعة و لا تعبّر عن الحقيقة والواقع ، ثم أن الأسئلة المغلقة لا تكشف الآراء و المواقف و القيم و الاتجاهات ، و مع هذا فان لأسئلة المغلقة فوائد أهمها سهولة الإجابة عليها من قبل المبحوثين ، سهولة تبوييب بياناتها ميدانيا و تحويلها إلى أرقام و وضعها في جداول إحصائية ، و تحليل الجداول تحليلا إحصائيا علميا (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 87 - 88).

الأسئلة المفتوحة : تعني أن المبحوث له الحرية في الإجابة و الإدلاء برأيه بدون خيارات يضعها الباحث ليجيب المبحوث على إدراها و هي تكون أسئلة مفتوحة ذات إجابة مختصرة مثل : ما هي الأفلام التي تفضل مشاهدتها ؟ أو أسئلة مفتوحة ذات إجابة تصورية مثل : ما هي الصفات الأساسية للروح الرياضية ؟ (maurice angers ، 1997 : 183)

إذن تقدير المبحوث بالسؤال لا يحدد له من قبل الباحث كما رأينا في الأسئلة المغلقة ، فهو حر في الإجابة و في تزويد الباحث ببيانات مفصلة عن هذه الإجابة ، و هنا يجد الباحث صعوبة في تدوين البيانات ، و في بعض الحالات يختار بعضها و يترك البعض الآخر ، و بعض البيانات التي يتركها الباحث و لا يسجلها على الاستماراة قد تكون مهمة جدا للبحث ، و العيب الآخر يكمن في صعوبة تحويل الأسئلة المفتوحة إلى أرقام وإدخالها في جداول إحصائية خاصة (احسان محمد الحسن ، 1994 : 85) .

* شروط أسئلة الاستماراة : الاستماراة اعدت اسئلتها اساسا لجمع البيانات من المبحوثين ، و حتى تجمع هذه الاستماراة أكبر قدر من البيانات المرتبطة بموضوع البحث ، و حتى تكون للبيانات المجمعة مصداقية يجب أن تتوفر في أسئلة الاستماراة جملة من الشروط هي :

- الوضوح والبساطة من خلال صياغة أسئلة بعبارات بسيطة لها معنى مأثور و تعطي في الوقت نفسه المعنى المقصود ، ذلك أن أسئلة الاستماراة موجهة الى أفراد مختلفين في مستوياتهم الثقافية و التعليمية و حتى أحيانا من عاداتهم الاجتماعية (عبد الحميد عبد البلداوي ، 2003 : 23) و هذا يعني مراعاة مستوى ثقافة المبحوثين ، فاسلوب استماراة موجهة الى مجموعة من المثقفين يجب أن يختلف عن أسلوب استمارة

موجهة الى العمال و الفلاحين و اذا كانت مفردات العينة تختلف في مستوياتها الثقافية يجب اختيار اللغة التي يفهمها أقل الناس ثقافة و ليس هناك ما يمنع من استخدام اللغة العربية البسيطة أو العامية (عبد الباسط محمد حسن ، 1988 : 354) .

- عند السؤال عن شيء يمكن قياسه يجب الابتعاد عن الأسئلة الكيفية التي تتوقف على تقدير المبحوث ، فلا يسأل مثلاً : هل تذهب الى المكتبة كثير ؟ اذ أن (كثيراً) غير محددة و يستحسن تحديد عدد المرات ليصبح السؤال : ذكر عدد المرات التي تذهب فيها الى المكتبة أسبوعياً ؟ أو تحديد المرات على شكل فئات مثل 0 - 2 / 3 - 5 / 6 فأكثر ليقوم المبحوث باختيار أحدها (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2005 : 25) .

- أن لا تتطلب الأسئلة من المبحوث تفكيراً عميقاً أو قيامه بعمليات حسابية معقدة ، مثلاً : نسأل المبحوث عن مصاريف الأكل و الملبس في سنة كاملة ، و انما يمكن سؤاله عن ذلك لكن في فترة محددة قد تكون أسبوعاً أو شهراً (عبد الباسط محمد الحسن ، 1982 : 357)

- الا تكون الاجابة موجة أو متضمنة ، بمعنى لا يوحى السؤال للمبحوث برأي معين أو فكرة محددة بالذات (قباري محمد اسماعيل ، 1982 : 162) بحيث يجبر المبحوث في الاتجاه الذي يريد الباحث ، بل أن تكون حيادية تجعل الاجابة تتبع من قناعة المبحوث وليس بالتأثير غير المباشر عليه مثل : الصياغة الايجابية التأكيدية ، لأنها تحت المبحوث على الاجابة بنعم (فضيل دليو ، 1997 : 85) .

- تجنب الأسئلة الغامضة كان نسأله المبحوث فيما إذا كان مستوى النقل العام في هذه السنة أفضل من مستوى العام الماضي ، مما يجعل الإجابة صعبة ومعقدة لعدم توضيح معنى المستوى وعدم تحديد المعيار المعتمد للقياس ، فهو معيار سرعة الواسطة أو معيار الراحة والملاعنة أو دقة المواجه أو معيار آخر ، بالإضافة إلى إمكانية تحديد عدد من المستويات ليقوم المبحوث بتأشير المستوى المناسب لقناعته واعتقاده (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2003 : 23) .

- ينبغي أن تكون الأسئلة متعلقة بموضوع البحث ولا تخرج عن إطاره ومضامينه العلمية بأية صورة من الصور ، فإذا كان البحث يتعلق مثلاً بدراسة طبيعة العلاقات الإنسانية بين الأطباء والمرضى ، فإن الباحث يجب أن يطرح مجموعة من الأسئلة على الأطباء وعلى المرضى تتوكى معرفة صيغ العلاقات والتفاعلات بينهما كتوجيه أسئلة على الأطباء حول طبيعة الأساليب العلاجية المنتهجة إزاء المرضى... كما يجب على الباحث طرح الأسئلة على المرضى والتي قد تدور حول اقتناعهم أو عدم اقتناعهم بفحوصات الأطباء لهم ... فإذا كانت جميع الأسئلة متعلقة بموضوع البحث فإن الباحث لا بد أن يجمع البيانات المطلوبة عن البحث ويستفيد منها في الوصول إلى نتائجه النهائية - يجب أن يكون عدد الأسئلة المطروحة معقولاً ومشجعاً للمبحوث على التعاون مع الباحث ، فعدد الأسئلة الموجودة في الاستماراة يجب ألا يزيد على الثلاثين سؤالاً ، ويجب ألا تكون أسئلة متفرعة ومتشعبة لأن كثرتها وتشعبها لا يشجع المبحوث على الإجابة عليها ، ويجعله يمل ويضجر ويتدمر ، بينما قلة الأسئلة وتركيزها وعدم تفرعها يشجع المبحوث على الإجابة عليها بصيغة جيدة وعلمية (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 82)

- أن تتجنب الصياغة النافية لمعنى السؤال لأنها قد تجعل معناها غامضاً، وإجابة المبحوث مشكوك في تأويتها مثل: هل لا تعارض رياضة الملاكمة نعم لا ، لأنها بالإضافة إلى أن صياغتها تحت على الإجابة ب " لا " ، قد تجعل الإجابة " نعم " غامضاً ، لأنها قد تعني نعم أعراض أو نعم لا أعراض (فضيل دليو ، 1997 : 80 - 85) .

- أن تبدأ الأسئلة بترتيب معين من البسيط إلى المركب أو من سؤال عام يتميز بالشمول إلى سؤال خاص يتميز بالتركيز على نقطة محددة ودقيقة، بحيث تتتابع الأسئلة في سياق منطقي وتترابط ترابطاً منهجياً (قباري محمد إسماعيل ، 1982 : 163) .

- يجب صياغة بعض الأسئلة بأكثر من صياغة للتأكد من صحة الإجابات التي يدللي بها المبحوث، ويعرف هذا النوع من الأسئلة باسم أسئلة المراجعة، مثل السؤال عن السن، وقت الزواج، ومدة الحياة الزوجية، على أنه يستحسن أن تصاغ أسئلة المراجعة بشكل يخفي مغزاها الحقيقي، كما يستحسن ألا تتلو بعضها.

- إذا كانت الأسئلة من النوع المغلق، يجب إعطاء جميع الإجابات المحتملة، وفي حالة عدم التأكد من أن الإجابات لا تمثل جميع الاستجابات الممكنة ، ينبغي إضافة جملة " بيانات أخرى تذكر " .

- يجب أن يكون الباحث متاكداً من أن لدى المبحوثين المعلومات أو الآراء التي يستطيعون الإجابة بواسطتها على الأسئلة، وفي حال احتمال عدم معرفتهم الإجابة ينبغي إعطاؤهم فرصة للتغيير عن ذلك بأن توضع في السؤال خانة: لا أعرف (عبد الباسط محمد الحسن ، 1983 : 357) .

* أن تكون الأسئلة قدر الإمكان بعيدة عن الحساسية، والإهراج، وألا تعد تدخلاً في مسائل شخصية، قد تؤدي إلى إزعاج المبحوث .

- ألا تتضمن الأسئلة أكثر من فكرة واحدة ، فإذا كان لأحد الأسئلة فكرتان أو جزءان ، يستحسن أن يكونا سؤالين متاليين ، فلا نسأل مثلاً : هل تملك فيديو وتلفزيون ؟ فمن الجائز أن يمتلك المبحوث أحدهما فقط ، كما لا يستحسن دمج سؤالين معاً مثلاً : هل تستمع إلى الراديو ، واي البرامج تفضل ؟ (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2005 : 24) .

- يجب أن تكون الأسئلة خالية من المصطلحات الفنية والمفاهيم العلمية التي يتداولها العلماء والمتخصصون ، كمصطلحات العائلة النووية أو العائلة الممتدة ، برامج التخطيط العائلي ، الأدوار الإجتماعية ، المؤسسات البنوية ، القوة الإجتماعية ... الخ بمعنى أن تكون الأسئلة مفهومة عند المختص وغير المختص ، فإذا كانت الأسئلة تتضمن مصطلحات فنية مدونة بلغة صعبة ومعقدة فإن المبحوث سوف لا يفهمها ولا يدرك مضمونها / وهنا تكون إجابته عليها مبهمة ومشوشة بحيث لا تفي بالغرض المطلوب ، فبدلاً من أن يستعمل الباحث في أسئلته اصطلاح العائلة النووية يستطيع استعمال عبارة العائلة الصغيرة ، وبدلاً من استعمال اصطلاح العائلة الممتدة يستطيع استعمال عبارة العائلة الكبيرة ، وبدلاً من استعمال اصطلاح الدور الإجتماعي يستطيع استعمال عبارة الوظيفة أو المهنة وهكذا (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 83) .

* **إعداد الاستمارة** : الاستمارة كأداة لجمع البيانات ، يتم إعدادها باتباع جملة من الخطوات المنهجية هي : تحديد نوع البيانات المطلوبة – تصميم الأسئلة – اختيار الإستمارة – الإعداد النهائي للإستمارة .

- **تحديد نوع البيانات المطلوبة** : حيث يبدأ الباحث في تحديد البيانات المطلوب الحصول عليها بما يخدم أهداف البحث ، انطلاقاً من خبرته الشخصية وتصوره الذاتي ووفقاً للإطار العام للبحث .

يحدد الباحث المحاور الأساسية التي يشتمل عليها البحث ويقسم البيانات المطلوبة في كل محور إلى بنود تفصيلية محددة في شكل نقاط مرکزة يمكن تغطيتها ، ثم يصمم أسئلة تتعلق بكل بند من البنود بحيث تغطي الإجابة على هذا البند المحور أو الجزء الذي يقصده الباحث ، ثم يرتب هذه الأسئلة ترتيباً منطقياً ، كما يحدد العدد المناسب للأسئلة في كل محور ، بعدها يستشير زملاءه فيما يتعلق بكفاءة الأداة وشموليتها لكل محاور البحث ، والبيانات التي يمكن الحصول عليها بواسطتها ، ثم يعرض التصور المبدئي للإستمارة على الخبراء والمتخصصين في الموضوع لإبداء رأيهما بشأنه (محمد شفيق ، 1985 : 160 – 161) .

- **تصميم أسئلة الاستمارة** :

فأسئلة استمارة الاستبيان يفضل أن تكون مصاغة بلغة عربية بسيطة أما أسئلة استمارة الاستبيان يفضل أن تكون مصاغة بلهجـة عامـية دارـجة ، إذا كان المـبحـوثـين أمـيـين ، أو محدودـي الثقـافـة ، على أن ترقـى صـيـاغـة هـذـهـ الأـسـئـلـةـ كـلـمـاـ اـرـتـقـىـ الـمـسـتـوـيـ الـعـلـيـمـيـ والـثقـافـيـ .

تصميم الأسئلة يتوقف على المادة التي يعالجها السؤال ، وما إذا كانت مادة علمية متخصصة أم أنها مبسطة وترتبط ببيانات عامة تتصل بالخبرات اليومية أو الحياة الإجتماعية للأفراد .

تصميم الأسئلة يتوقف على الطريقة التي سيعالج بها الباحث بيـانـاتـهـ وـيـحلـلـهاـ وـيـفـسـرـهاـ ، وـعـلـيـهـ يـحـدـدـ الـبـاحـثـ ماـ إـذـاـ كـانـ سـيـسـتـخـدـمـ الأـسـئـلـةـ الـمـبـاشـرـةـ أـمـ غـيرـ الـمـبـاشـرـةـ ،ـ الأـسـئـلـةـ الـمـغلـقـةـ أـمـ المـفـتوـحـةـ أـوـ يـجـمـعـ بـيـنـ هـذـهـ الـأـنـوـاعـ الـتـيـ سـبـقـ وـأـنـ تـطـرـقـاـ إـلـيـهـاـ (ـ محمدـ شـفـيقـ ،ـ 1985 : 161 – 162) .

- **اختيار الاستمارة** : قبل تسلیم الاستمارة للمبحوثین لا بد من تجربتها على مجموعة من الناس تتفق خواصها وصفاتها مع أفراد البحث لكي يصبح الإسترشاد في حذف وتوضیح بعض الأسئلة إذا ما اقتضی الأمر ذلك ، وترجع أهمیة اختيار الاستمارة قبل تعییتها على المبحوثین إلى الآتـیـ :

تحـدـیدـ درـجـةـ اـسـتـجـابـةـ الـمـبـحـوـثـيـنـ لـلـبـحـثـ بـصـفـةـ عـامـةـ وـالـإـسـتـمـارـةـ عـلـىـ وجـهـ الـخـصـوصـ .

تحـدـیدـ طـولـ الـإـسـتـمـارـةـ وـالـزـمـنـ الـذـيـ يـسـتـغـرـقـهـ مـلـؤـهـ .

تحـدـیدـ صـعـوبـاتـ الـلـغـةـ وـمـعـرـفـةـ ماـ إـذـاـ كـانـتـ الـأـلـفـاظـ وـالـعـبـارـاتـ فـيـ مـسـتـوـيـ فـهـ الـمـبـحـوـثـيـنـ (ـ عبدـ الـبـاسـطـ مـحمدـ حـسـنـ ،ـ 1982 : 358 – 359) .

حذف أو تعديل بعض الأسئلة غير المناسبة (كالأسئلة الإيحائية أو الإدعائية أو البديهية أو المجهدة أو الطويلة أو المزدوجة ... الخ) .

التحقق مما إذا كان المبحوثين قد اكتشفوا أسئلة المراجعة من عدمه الإستفادة من آراء المبحوثين و مقرراتهم و تعلقياتهم و ملاحظاتهم على أداة البحث مما يحقق سلامة الاعداد وتجنب الأخطاء (محمد شفيق ، 1985 : 172) .

بعد تجريب الاستمارة تكون هناك دلائل تقود الباحث الى ضرورة تعديل استمارته وهذه الدلائل هي :

عدم انتظام توزيع الإجابات على الأسئلة في رتب وجموعات وهو دليل على عيوب في نظام الأسئلة .

إذا كانت هناك إجابات واحدة لجميع المبحوثين على بعض الأسئلة ، هذه الأخيرة يجب حذفها أو تعديلها .

- إذا كثرت الإجابات المحابية (غير متأكد ، لا أعرف ...) دل ذلك على أن السؤال صعب أو غامض أو حساس لذلك وجب حذفه أو تعديله .

وإذا كانت هناك أسئلة مغلفة أثارت الكثير من التعليقات وجب تعديلها (عبد الباسط محمد الحسن ، 1982 : 359) .

- الإعداد النهائي للاستمارة : بعد تجريب الاستمارة وتعديل أسئلتها يصل الباحث الى اعدادها في شكلها النهائي ، وحتى تؤدي الاستمارة دورها في جمع أكبر قدر ممكن من البيانات اللازمة للبحث لا بد وأن يراعي الباحث فيها جملة من الإعتبارات ذكر منها :

إخراج الاستمارة في شكل لائق ومشوق حتى يقبل المبحوثين على ملئها .
أن يكون نوع ورقها جيد ويسمح بالكتابة عليها بمختلف أدوات الكتابة .
أن تطبع الاستمارة على وجه واحد فقط حتى تسهل قراءتها .

أن يحتوي كل سطر على سؤال واحد ويخصص له المكان الكافي للإجابة .
تقسم الأسئلة الى مجموعات متناسبة وتوضع لها عناوين واضحة (قد لا تظهر) ، مع إعطاء الأسئلة أرقاماً متسلسلة ، وترتيبها منطقياً .

إذا كانت الاستمارة مكونة من عدة صفحات يفضل أن تكون على شكل كراسة .
إذا استدعي الأمر ثنيها فيجب أن يكون ذلك في أماكن غير مخصصة للإجابة .
إذا رغب الباحث في مقارنة إجابات مجموعات من الأفراد ، يفضل وضع علامات مميزة على الاستمارات لتسهيل التعرف على كل فئة (محمد شفيق ، 1985 : 173 - 175)

هذا وبعد الإعداد النهائي للاستمارة ، تكون لها ثلاثة أقسام رئيسية :
يتعلق القسم الأول بالصفحة الأولى التي تتكون منها الاستمارة والتي يجب أن تحمل معلومات واضحة وبارزة من الجهة المسئولة عن البحث ، عنوان البحث ، صاحب البحث ، المشرف على البحث ، وأخيراً يمكن أن تدون في نفس الصفحة الملاحظة التالية " البيانات الواردة في الاستمارة سرية ، ولا تستخدم إلا للأغراض العلمية للبحث " (رشيد زرواتي ، 2007 : 222) .

أما القسم الثاني ، فيدور حول جمع البيانات العامة والشخصية المتعلقة بالمبحوث ، وهذه البيانات تزود الباحث بحقائق جوهرية عن عمر المبحوث وجنسه ، مهنته ودخله

الشهري أو السنوي ، مستوى الدراسي والعلمي ، ديانته ، عدد أفراد أسرته، منطقته السكنية...الخ (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 67). عموماً من هذا القسم تستخرج مواصفات العينة .

أما القسم الثالث ، فيضم جميع الأسئلة التي يجب أن تغطي جميع محاور البحث وفرضيات البحث المراد تخصيص الاستثمار لها . ويشترط أن تكون هذه الأسئلة على علاقة وطيدة بمشكلة البحث وفرضياتها ، ويمكن أن ثبوب الأسئلة حسب عناوين خطة البحث أو حسب فرضياته ، كما يمكن ألا تبوب الاستثمارة ، ولكن فقط تصاغ الأسئلة وتترافق ، ويعرف الانتقال من محور لآخر حسب محتوى الاستثمارة ، ثم تصبح هذه المحاور مفصلة عند تفريع الاستثمارة ، حيث تفرغ الاستثمارة وتعنون في جداول واسكال ورسوم بيانية وصور وخرائط (رشيد زرواتي ، 2007 : 223) .

* تقييم الاستثمارة : الاستثمارة كأداة لجمع البيانات ، لها إيجابيات وسلبيات .

- الإيجابيات : ونذكر منها :

توفر الاستثمارة المال والجهد المبذول ، فجهود جمع البيانات مثلاً بعد إعدادها لا تتطلب إلا إرسالها بالبريد دفعة واحدة ، ومن ثم انتظار النتائج بالبريد ، كما أن جهود جمع البيانات لا تتطلب أكثر من باحث (سامي الدامغ ، 1996 ، ع . 4 : 116) كما أن الاستبيان غير مكلف مادياً ويقلل من الوقت المخصص للبحث حيث يتم الحصول على البيانات من عدد كبير من الأفراد في أقل وقت ممكن ، كما لا يتطلب وقتاً كبيراً سواء عند التوزيع والملء مع سهولة في التقنيات والتقرير (رشيد زرواتي ، 2007 : 244) . استمارنة الاستبيان تكون مناسبة أكثر للمبحوث لأنه يجيب عنها أثناء وقت فراغه ، وهذا يمنحه وقتاً كافياً للتفكير في الإجابة على الأسئلة (معن خليل عمر ، 2004 : 244) . وهذا يمكن المبحوث منأخذ حريته في الإجابة على الأسئلة ، فهو يستطيع التفكير في السؤال قبل الإجابة ، كما أنه لا يرتبك في إجابته على الأسئلة (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 90) .

ليس من الضروري أن يقدم الباحث هذه الأسئلة بنفسه للمبحوث ، وليس ضروريًا أيضًا أن يجذب على الأسئلة في حضور الباحث ، بل يمكن أن ترسل الأسئلة والإجابات إما بطريق البريد أو بواسطة بعض المساعدين في جمع وتسجيل البيانات (قباري محمد اسماعيل ، 1982 : 161) .

عندما تتملاً الاستثمارة من طرف المبحوثين ، هذا من شأنه حفظ سرية ومجهولية المبحوثين ، حيث يتم تعامل الباحث في معظم الأحيان ، مع استثمارات تحمل أرقاماً معينة من دون معرفة أي من المبحوثين في استمارنة بعينها (سامي الدامغ ، 1996 : ع . 4 : 116) ، وهذا يسمح للمبحوث بالإجابة على الأسئلة دون إtrag لعدم وجود شخص معه أثناء كتابة الأجوبة (معن خليل عمر ، 2004 : 244) .

إجابات المبحوثين تكون مرتبة ومنظمة حسب وجودها في الاستثمارة (رشيد زرواتي ، 2007 : 245) .

غياب الباحث أثناء الإجابة يؤدي إلى إزالة عامل تأثيره على المبحوث .

لا تطلب من الباحث شرح الأسئلة الموجودة فيها ، أو توضيحاً للمبحث .
لا يحتاج الباحث إلى مهارة في توزيعها (معن خليل عمر ، 2004 : 244)

* السلبيات : ونذكر منها :

الاستبيان البريدي يصبح عديم الجدوى ، إذا كانت هناك نسبة كبيرة من المبحوثين ، لا تجيد القراءة والكتابة ، والخدمات البريدية غير متوفرة بشكل شامل ومضمون (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، 2005 : 37) أي لا يمكن استخدامها مع الأفراد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة .

نسبة المردود في الاستثمارات الموزعة تكون قليلة ، فبعض الاستثمارات لا يتم ارجاعها أو أن المبحث قد يهمل الإجابة على بعض الأسئلة ، فتكون الاستماراة ناقصة مما يقلل من دقة النتائج (معن خليل عمر ، 2004 : 245)

تخوف المبحوثين من الإجابة بدون موافقة رؤسائهم في العمل أو الشك في إمكانية تحويل المعلومات إلى جهات أخرى تستغلها (عمار بوحوش ، 2001 : 49) .
قد يفقد الباحث اتصاله المباشر بالمبحوثين تجاه بعض الأسئلة (رشيد زرواتي ، 2007 : 245) بمعنى الباحث لا يمكن من الربط بين ظروف المبحث و صيغة الأجوبة التي سجلها .

قد تكون بعض أسئلة الاستماراة بحاجة إلى وضوح وتفصير لكي يفهمها المبحث ، ويكون الباحث غائب عن المبحث .

قد يكون المبحوثين غير مبالين بكتابه إجاباتهم على الأسئلة ، بقدر ميلهم إلى الحديث والمناقشة عند الاستجواب (معن خليل عمر ، 2004 : 245)

قد يقرأ المبحث جميع الأسئلة قبل الإجابة عليها ، وهنا يمكن من اتخاذ مواقف حولها والإجابة عليها بطريقة متحيزه تشوّه نتائج البحث العلمي .

لا يمكن الباحث من صياغة الأسئلة المعقدة والمترقبة خاصة الأسئلة المتعلقة بكشف المواقف والميول والاتجاهات والقيم ، فالباحث لا يفهم هذه الأسئلة ، وإذا لم يفهمها قد يمتنع عن الإجابة عليها ، أو يجيب بصورة خاطئة ومضللة (إحسان محمد الحسن ، 1994 : 90) .

يتعرّز العودة إلى المبحوثين عندما تكون هناك حاجة إلى أخذ بيانات إضافية الاستماراة قد تشعر المبحث بالملل والضجر مما يؤثر على إجاباتهم (رشيد زرواتي ، 2007 : 245)

و في الأخير نقول كل هذه العيوب يمكن للباحث أن يتخطاها اذا التزم بالخطوات الخاصة باعداد الاستمارة لا سيما الشروط الخاصة بصياغة الأسئلة

2 – المقابلة :

* تعريفها

المقابلة كأداة لجمع البيانات وضفت لها تعریفات كثيرة ، ذكر واحداً منها على سبيل المثال لا الحصر :

" إنها التقاء مباشر بين فردين وجهاً لوجه ، و تتحقق طريقة المقابلة في البحث الميداني عن طريق أسئلة يلقاها السائل (الباحث) لمعرفة رأي المجيب (المبحث) في

موضوع محدد بالذات ، أو البحث عن اتجاهاته الفكرية و معتقداته الدينية ، و من ثم تكون المقابلة في ذاتها هي تبادل لفظي (بين السائل و المجيب) محمد اسماعيل 1982 : (156)

من هذا التعريف نرى أن المقابلة هي احدى وسائل جمع البيانات في البحوث الميدانية أيضا ، تعتمد على الحوار بالدرجة الأولى ، و هو حوار متبادل بين الباحث و المبحوث ، و ليس أى حوار ، بل حوار منظم . و محدد بموضوع البحث و مسیر من قبل الباحث على اعتبار أنه هو السائل .

هذا و المقابلة تكون مباشرة (وجهاً لوجه) ، و أيضا قد تكون غير مباشرة ، حيث يتم الحوار عبر الهاتف أو الاتصال عبر الشبكة الإعلامية العالمية الإنترنت (رشيد زرواني ، 2007 : 250)

اذن حضور الباحث ضروري و أكيد في المقابلة و هذا يعني أن المقابلة تكون مع عدد قليل من المبحوثين ، يعطيمهم الباحث الوقت اللازم للإجابة ، و يعطيمهم الحرية في الإجابة لكنها حرية محاكومة بـ عدم الخروج عن موضوع البحث .

و عليه نقول : " المقابلة هي إحدى أدوات جمع البيانات ، من خلال الحوار بين الباحث و المبحوث بهدف الحصول على بيانات تغطي موضوع البحث "

* أنواع المقابلة :

هناك نوعين رئيسيين للمقابلة هما المقابلة الموجهة و المقابلة نصف الموجهة .

- المقابلة الموجهة : أو المقتنة ، تقييد المبحوث باختيار اجابته على الأسئلة من إجابات يحددها الباحث مسبقا ، فحتى الملاحظات الخاصة بالتمهيد للمقابلة و اختتامها تقدم بانتظام ، و هذه المقابلات المقتنة علمية في طبيعتها أكثر من غير المقتنة ، لأنها توفر الضوابط الالزامية التي تسمح بصياغة تعليمات علمية ، و مع هذا فهي لا تستطيع التعمق بدرجة كافية ، و هذا يعتبر عيبا فيها (خير الله عصار ، 1982 : 72)

- المقابلة نصف الموجهة أو نصف المقتنة : و فيها لا تحدد خيارات الإجابة على الأسئلة مسبقا ، فالباحث يمكن له التوسيع في الحديث و الكلام على هواه ، و ينحصر دور الباحث في إعادة الدفع أم التشجيع ، أي الباحث يطرح الموضوع و لا يتدخل إلا للتوجيه (فيروز رزازقة و آخرون ، 2007 : 138) .

و نظرا لما تتميز به هذه المقابلات من مرونة ، فإنها تحتاج إلى مهارة فائقة من جانب الباحث حتى يستطيع تحليل نتائج مقابلاته و المقارنة بينها (عبد الباسط محمد حسن ، 1982 : 337) .

هذا النوع من المقابلات يلجأ إليه الباحث عندما لا يستطيع حصر أبعاد موضوع بحثه لذلك يترك الحديث مفتوحا ، عكس الأولى و التي يستعملها الباحث عندما يكون موضوع بحثه غير متشعب ، و يستطيع تحديد أبعاده و وبالتالي حصرها في أسئلة .

* شروط المقابلة : هناك جملة من الشروط لا بد من توافرها في المقابلة حتى يتحقق الهدف الذي أعددت لأجله بكفاءة ، و هذه الشروط حصرها قباري محمد اسماعيل في :

- لا تكون الأسئلة غامضة التعبير ، بمعنى تكون واضحة، متميزة و مختصرة.

- أن لا تكون الأسئلة دقيقة و مضبوطة بحيث تغطي موضوع البحث .

- أن يبدو السؤال على أنه طبيعى تلقائى .

أن تكون الأسئلة في مستوى تجربة الفرد بمعنى تراعي ثقافته .

أن يكون الباحث محايده دون جمود.

ينبغي أن توصلنا الأسئلة والإجابات إلى هدف البحث.(قباري محمد إسماعيل،1982: 160).

* كيفية إجراء المقابلة:

المقابلة لا يمكن أن يقوم بها أي شخص، لأنها تتطلب مهارة وخبرة وتدريب، ولكي تكون هذه المقابلة ناجحة لا بد وأن تتبع جملة من الخطوات المتداخلة و المتشابكة، و نحن نذكرها بتسلاسل معين لأجل الإيضاح فقط وهي:

- القيام بصياغة الأسئلة:

و هي أسئلة تكون في علاقة بموضوع البحث، و متماشية مع المجتمع المراد بحثه، ويراعي فيها التدرج من العام إلى الخاص، و ألا تكون محرجة للمبحوث، وقد تكون هذه الأسئلة مغلقة أو مفتوحة.

- تهيئة جو المقابلة:

و هي تهيئة تشمل على ثلاثة نواحي هي :

مكان المقابلة: ذلك أن المكان التي تتم فيه المقابلة يعتبر عامل مساعد في نجاح المقابلة، فالمقابلة التي تجرى في مكان يسوده الهدوء عكس التي تجرى في مكان صاخب تعج فيه الفوضى، لأن الهدوء يساعد المبحوث على التركيز، بينما الصخب و الفوضى يعملان على تشتيت أفكار المبحوث.

كذلك فالمقابلة التي تتم في مكان لا يسمح بوجود طرف ثالث، لیست كالتي تتم في مكان يتواجد فيه أفراد آخرين، حيث أن وجود طرف ثالث في المقابلة قد يؤثر على إجابة المبحوث فتصبح غير معتبرة عن قناعته.

وقت المقابلة: المقابلة التي تتم في وقت فراغ المبحوث ليست كالتي تتم في وقت يكون فيه مشغولاً، فعندما تتم المقابلة في وقت يكون فيه الباحث متقرغاً، سيعتمد في الأسئلة و يقدم إجابات مركزة، أمّا إذا كان مرتبطاً بالتزامات أخرى فإنه – أن قبل إجراء المقابلة – سيقرأ الأسئلة قراءة سريعة و ربما يدلي بإجابات ليست دقيقة. لذلك يجب التفكير في الوقت الحقيقي الذي يملكه المبحوث، و بالتالي الحرص على إبلاغه مسبقاً بفترة المقابلة، كي ضمن ترغّب المبحوث و عدم إحراجه و ذلك للسير الحسن للمقابلة (فiroz Zarrache، 2007: 144).

كسب ثقة المبحوث: فالباحث سيجري مقابلته مع شخص لا يمد له بأي صلة، و مع هذا سيحاول جمع بيانات تتصل بحياة هذا الشخص الغريب، و هذا ليس بالأمر السهل، إذ يتطلب منه مهارة يستغلها في كسب ثقة هذا الشخص (المبحوث)، و حتى تتحقق هذه الثقة التي تمكن الباحث من جمع أكبر قدر ممكن من البيانات عليه اتباع الآتي:

شرح الغرض الأساسي للبحث و الطريقة التي تم اختيارهم بها (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 341).

تعريف المبحوث بالجهة المسؤولة عن البحث.
التأكد على سرية البيانات التي سيديلي بها المبحوث.

بمعنى يقوم الباحث بتقديم نفسه للمبحوث، إذ تتوقف عملية تقبل الباحث لدى المبحوث على شخصية الباحث و خبرته و على علاقته بالمبحوث، و هي العلاقة التي تتحقق فيها المودة بين الباحث و المبحوث (فiroz Zarrache و آخرون، 2007: 143).

- توجيه الأسئلة:

ينبغي أن لا يبدأ القائم بال مقابلة بتوجيهه أسئلة منصبة على الموضوع رأساً، فقد تثير بعض هذه الأسئلة مخاوف المبحوث، و يفضل التدرج في الأسئلة من التي تثير إهتمام المبحوث إلى الأسئلة المتخصصة ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث، إلى الأسئلة الأكثر تخصصاً، و يراعي أن يكون هذا التدرج متمنياً مع تدرج علاقة الألفة التي تنشأ بين الباحث و المبحوث (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 344).

ينبغي على الباحث الإستعداد إلى ما قد يصادفه في الميدان من حالات مختلفة للمبحوثين، و التي على ضوئها سيحدد كيفية توجيه هذه الأسئلة، فقد يصادف الأنواع التالية من المبحوثين:

المبحوث الخجول: و الذي يوحى بعدم معرفته للموضوع فقد لا يجيب نهائياً على الأسئلة أو يجيب عن البعض فقط.

المبحوث الثرثار: و الذي قد يظهر مشاكل في السيطرة عليه و إعادةه للموضوع.
المبحوث المحاور: الذي يقع الباحث بأفكاره.

المبحوث الإستهزائي: و الذي يستهزئ في إجاباته.

المبحوث الواثق من نفسه: وهو أسهلهم للمقابلة (فiroz Zarrache و آخرون، 2007: 128).

كما أن المبحوث قد يكون من الأشخاص الذين يتكلمون ببطء شديد: أو من يتكلمون بسرعة لدرجة مضغthem الكلمات، وفي مثل هذه الحالات يجب أن يمنح الباحث المبحوث الفرصة الكاملة التي تجعله يعطي ما يريد بسرعته الخاصة دون أن يستحثه في الثاني أو الإسراع في الإجابة.

هذا، ولا يجب توجيه أكثر من سؤال في وقت واحد حتى يستطيع المبحوث تنظيم إجابته تنظيمياً دقيقاً (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 344).

ضرورة توجيه الأسئلة بالكيفية التي يفهمها المبحوث، ونقصد هنا اللغة المستخدمة ، بحيث تكون متماشية مع مستوى المبحوث، فكلما كان المستوى التعليمي والثقافي للمبحوث بسيطاً، كلما كانت اللغة المستخدمة بسيطة، و ربما تصل إلى حد إستعمال اللهجة التي يستعملها المبحوث في حياته اليومية، و إذا لم يفهم المبحوث المعنى المقصود من أحد الأسئلة ينبغي على الباحث أن يعيد السؤال بتأكيده بعض الأجزاء الهامة التي توضح المعنى دون أن يحاول تفسيره حسب رأيه هو، فإذا استمر المبحوث في عدم فهمه للسؤال، يمكن الانتقال إلى السؤال الذي يليه (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 344-345). ويجب إن يظل الباحث محايضاً، و لا يتدخل إلا لتوجيه الحوار إلى ما يخدم أغراض البحث.

- الحصول على الإجابة:

من المستحسن أن ينظر الباحث للمقابلة على أنها دراسة لطبع الناس، ودراسة الناس بمصدر عنهم من سلوك حركي و لفظي هي من أمتى الدراسات في الحياة، وبهذه الطريقة يمكن أن تتحول المقابلة من عملية روتينية آلية، أولها مريح و آخرها متعب إلى عملية ممتعة أو لها متعب و آخرها مريح.

وعليه لابد من ملاحظة الأحوال الإجتماعية و الإقتصادية للمبحوثين أثناء إجراء المقابلة و مطابقتها بما يدلون به من إجابات، و من الضروري ملاحظة سلوك المبحوثين، و ما يطرأ عليه من تغيير أثناء توجيه الأسئلة و الإجابة عليها (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 346).

على الباحث أن يستكمل البيانات الناقصة والتي يرى أنها ضرورية من خلال الاستعانة بالتساؤلات التالية:

إذا فهمت جيدا كنت تود أن تقول أنه...

كنت تريد أن تقول قبل قليل أنه... هل بإمكانك أن تدقق أكثر؟ (سؤال يطرح من أجل الرجوع إلى قضية أو نقطة تستحق التعمق أكثر).

ماذا كنت تقصد بالعبارة (كذا)؟

لقد ذكرت قبل قليل وجود مظہرين أو سببين للمشكلة، و لقد ناقشت السبب أو المظہر الأول، فما هو المظہر أو السبب الثاني (يطرح السؤال للعودة للحديث عما كان المبحوث قد نسيه).

و في إحجام المبحوث عن الإجابة على سؤال ما، بحجة أنه لا يعرف، فعلى الباحث أن يحاول معرفة العوامل الذي تدفعه إلى عدم الإجابة، فقد يكون السؤال غير واضح (فiroz زرارقة و آخرون، 2007: 14-146).

- تسجيل الإجابة:

على رغم وجود من ينصح بتسجيل الإجابات إلى ما بعد المقابلة، حتى لا يؤدي ذلك على تكفل المبحوث في إجاباته أو إثارة مخالفة، إلا أن هناك من ينصح بضرورة التسجيل أثناء المقابلة، حتى لا يتعرض الباحث إلى نسيان كثير من البيانات، هذا كما أن تكفل المبحوث وخوفه يستطيع الباحث إزالتها في بداية المقابلة، من خلال ما يخلفه مع المبحوث من علاقة ودية كما سبق تناول ذلك (عبد الباسط محمد حسن 1982: 346-347).

وهناك عدة طرق لتسجيل الإجابة، فإذا كانت المقابلة موجهة على الباحث أن يضع العلامة المطلوبة أمام الإجابة التي يختارها المبحوث، و إذا كانت المقابلة نصف موجهة ، ينبغي تسجيل كل ما يقوله المبحوث تسجيلاً حرفيًا، و من الممكن الاستعانة بالمصطلحات المختصرة في الكتابة و طريقة الإختزال، أو استخدام أجهزة التسجيل الخاصة لكن بعلم المبحوث.

* تقييم المقابلة:

للمقابلة إجابيات و سلبيات.

- الإجابيات:

و ذكر منها:

تسمح بالحصول على بيانات عميقة ودقيقة من المبحوثين عن المشكلة المراد بحثها و لا تحدد المبحوثين بإجابات معينة (سامي الدامغ، 1996، ع: 4: 116).

تساعد المبحوثين على الإجابة من خلال قيام الباحث بتوضيح و شرح أي استفسار أو غموض مما يساعد على زيادة دقة المعطيات و تقليل نسبة الخطأ، كما تتيح المقابلة التعرف على أحوال المبحوثين من خلال ملاحظتهم، و هذا يمكنه من إستغلال هذه الملاحظات (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، 2003: 38).

تستخدم مع جميع شرائح المجتمع على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية، الإقتصادية، الثقافية التعليمية و السياسية... الخ.
نسبة الإجابات فيها تكون عالية.

تستطيع دراسة السلوك الشعوري للمبحوثين (من خليل عمر، 2004: 240).
إذا أراد الباحث أن يوجه أسئلة كثيرة للمبحوثين، ففي إستطاعته أن يقنעם بالأهمية العلمية والعملية للبحث، و ما يمكن أن يستفيد الممجتمع من ورائه، و بهذا يكسب معونتهم، و يضمن إستجابتهم للبحث (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 332).

-السلبيات:

ونذكر منها:

لا تحفظ سرية و مجهولية المبحوثين: وهي تتطلب الكثير من الجهد و الوقت و تكاليف مرتفعة، مع إمكانية ما ينشأ فيها من تحيز، و إراج للمبحوثين في حديثهم عن المواضيع الحساسة (سامي الدامغ، 1996، ع.4: 116).

الباحث لا بد أن يكون مدعوماً سواء من طرف مؤسسته، أو شخصيات قوية يستند إليها، و إلا إمتنع الناس عن إستقباله و تزويده بالمعلومات التي يبحث عنها (عمار بوحوش، 2002: 50).

يصعب تحليل النتائج المتحصل عليها، كما يصعب صياغة المادة التي يجمعها الباحث بصورة كمية.

قد تكون البيانات المتحصل عليها مزيفة وغير صادقة.
يمتنع فيها المبحوث على الإجابة عن الأسئلة السرية أو الحرجة أو الخاصة (محمد شفيق، 1985: 108).

لكن الكثير من عيوب المقابلة يمكن التغلب عليها إذا توفرت في الباحث بعض الصفات و منها:

أن يكون مؤهلاً لاستيعاب أهداف المقابلة و تعليماتها.

أن يتمتع بالمرؤنة في الحديث و القدرة على الإقناع.

أن يتمتع بسرعة الصدر و الصبر و القدرة على المجاملة.

أن يحترم العادات و التقاليد الخاصة بالأشخاص.

أن يحترم الأسماء و الألقاب الخاصة بالأشخاص (عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، 2005: 38).

2-3. الملاحظة:

*تعريفها:

هي إحدى أدوات جمع البيانات و لا سيما عندما يتعدى إستعمال الإستمارة أو المقابلة خاصة حينما يرفض المبحوثون الإجابة على الأسئلة، وقد وضعت عدّة تعاريفات للملاحظة تشير كلها إلى أن الملاحظة المستخدمة في البحث الاجتماعي لا تكون إلا ملاحظة مبنية على الأمانة و الموضوعية و من هذه التعريفات نذكر منها:

"اللحوظة هي المشاهدة الدقيقة و المنظمة و الهداف لظاهرة ما، مع الإستعانة باستخدام بعض الأدوات العلمية التي تخدم اللحوظة العلمية لظاهرة ما" (رشيد زرواتي، 2007: 257).

"اللحوظة تعني رصد السلوك الذاتي و الإجتماعي الذي يمارسه الأفراد بشكل فطى في الحياة اليومية العملية... و هي تتضمن قدرًا كبيراً من التفسير و هذا يحتاج إلى عنصر عقلي و حسي و إلا أصبحت اللحوظة خاطئة" (معن خليل عمر، 2004: 218-219).

التعريفان يؤكدان على أن اللحوظة تكون هادفة، و لا شك أ، هذا الهدف مرتبط بهدف البحث ذاته، وهي ملاحظة دقيقة و هذا يعني أن الباحث لا يلاحظ كل ما هو بدب، بل يدقق في ملاحظته و لا يركز إلا على ما له علاقة بالبحث، وهي ملاحظة منظمة لأنها ليست عشوائية بل موجهة بدليل يعود الباحث و يلاحظ موضوع بحثه في إطار هذا الدليل.

و هناك من يفضل استخدام مصطلح المشاهدة في البحث الإجتماعي بدل مصطلح الملاحظة، لما تحمله الشهادة من معاني تستوجب الحضور الوعي للشخص النزيه المسؤول عما يحمله من شهادة عند الإدلاء بالمعلومات (زعيمي مراد، 2003، ع. 19 : 153)، و مصطلح الملاحظة الذي ألقا إستخدامه في البحوث الإجتماعية، نراه لا يخرج عن هذا المعنى، إذا مالتزم القائم باللحوظة بالشروط الكفيلة بتحقيق الكفاءة المنهجية لهذه الأداة، فتحقيق الهدف من الملاحظة يتوقف إلى حد كبير على فطنة الباحث لما يجب ملاحظته، و قدرته على التفسير الموضوعي للوقائع الملاحظة.

و عليه نستطيع القول أن: "اللحوظة هي أداة لجمع بيانات ذات صلة وثيقة بالبحث من خلال مشاهدتها و تسجيلها كما تحدث تمهيداً لتفسيرها موضوعياً".

* أنواع اللحوظة:

وضعت عدة تصنيفات للملاحظة، و نحن في بحثنا هذا نرى إما ملاحظة بالمشاركة أو ملاحظة بدون مشاركة.

-الملاحظة بالمشاركة:

ينحصر معناها الدقيق في إنضمام الباحث إلى المبحوثين في تجمعاتهم الإجتماعية تدريجياً، و اندماجه في حياته اليومية... وفهمه المتعمق الواضح للأحداث و التجارب الواقعية، السابقة عليها و الممدة لها المؤثرة فيها، و تسجيل الماضي منها و الحاضر الذي يعايشه بمشاركتهم، و بذلك يستطيع أن يقرر أنه صار واحداً منهم، و نتيجة لهذا التعمق في علاقاتهم الإجتماعية، يمكنه أن يحل ما يجري حوله و يفسره، و يصل إلى الأسباب (حسن الساعاتي، 2003: 172).

إذن الملاحظة بالمشاركة تعني إندماج الباحث في عينة بحثه، بحيث يعيش مع هذه العينة و في نفس الوقت يلاحظ معيشتها، لذلك فهي تستغرق فترة من الزمن قد تدوم شهور و قد تدوم سنوات، و في هذا النوع من الملاحظة قد يخبر الباحث المبحوثين بدوره كملاحظ أو العكس، و ذلك متوقف على درجة ثقة المبحوثين في الباحث، و غالباً ما تستخدم عندما يكون الباحث يعمل أو يدرس مع عينة البحث (رشيد زرواتي، 2002: 155).

-الملاحظة بدون مشاركة:

هي على عكس الأولى ، حيث لا يندمج الباحث مع عينة بحثه، فهو يلاحظها دون العيش معها لذلك فهي لا تستغرق وقتاً طويلاً.

هي التي يقوم فيها الباحث باللاحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة، و غالباً ما تستخدم في ملاحظة الأفراد أو الجماعات التي يتصل أعضاؤها ببعض إتصالاً مباشراً، و من مزاياها أنها تتيح الفرصة للباحث لمشاهدة السلوك كما يحدث فعلاً، كما أنها تجنب الباحث الأخطاء التي قد يقع فيها باستعماله أدوات أخرى كالاستبيان مثلاً، حيث يعطي المبحوث الإجابات التي يظن أن الباحث يريد لها (عبد الباسط محمد حسن، 1982: 312).

إذن الملاحظة بدون مشاركة لا تتطلب إندماج الباحث في عينة بحثه، بل هو خارج عن هذه العينة، يلاحظها دون معايشتها، و هي لذلك لا تستغرق وقتاً طويلاً.

* شروط الملاحظة:

الملاحظة سواء بالمشاركة أو ملاحظة بدون مشاركة، كي تتحقق الهدف الذي أعدت لأجله يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط ذكر بعضها كالتالي:
أن تكون الملاحظة موضوعية : و تعني أن على الباحث تسجيل ملاحظته باستخدام مهاراته الميدانية، و التحرر من رواسب العادات و التقاليد و العرف الاجتماعي مستخدماً أساليب التحليل المترابط و النقد البناء بعيداً عن التعصب و الإنداع في الاستنتاجات (معن خليل عمر، 2004: 222).

و الموضوعية تتحقق من خلال الأمانة و الدقة في تسجيل الملاحظات في وقتها المناسب، بحيث يكون آنها أي أثناء المشاهدة (الملاحظة) أو بعد الإنتهاء منها مباشرة، أو بعدها بوقت قصير لا يتجاوز الساعات الثلاث اللاحقة (زعيمي مراد، 2003، ع 19: 153).

أن تكون الملاحظة هادفة: بمعنى على الباحث تحديد هدف بحثه و تحديد الهدف من الملاحظة على أن يكون الثاني سبيلاً لتحقيق الهدف الأول، و هو جمع بيانات ذات علاقة وثيقة بموضوع البحث و هي بيانات من شأنها تقديم التفسير المناسب لهذا الموضوع.

أن تكون الملاحظة موجهة: بمعنى على الباحث إعداد دليل يتبعه في الملاحظة و هذا الدليل يشتمل على محاور يلتزم بها الباحث أثناء ملاحظته لمجتمع بحثه، و هي محاور مرتبطة بخطة البحث أو بتساؤلاته أو فروضه، و هذا الدليل أو الموجه يساعد الباحث في تحديد ما ينقصه من بيانات فيسعى إلى ملاحظتها سعياً منه لإستكمال بيانات بحثه.

أن تكون الملاحظة مضبوطة: بمعنى على الباحث ضبط طريقة تسجيل الملاحظات هل التسجيل يكون آنها أو بعيداً؟ هل يكون يدوياً، أم يستعين ببعض الأجهزة؟ هل يكون بعلم المبحوثين أو بدون علمهم؟ حيث أن ضبط طريقة التسجيل يمكن الباحث من الدقة في جميع البيانات.

* كيفية إجراء الملاحظة:

في إستخدام الملاحظة كأداة من أدوات جمع البيانات تتبع جملة من الإجراءات نحو تلخيصها في الآتي:

- تحديد الهدف:

أي مالذي يريد الباحث أن يتحققه من خلال إستخدام أداة الملاحظة، أو ما هو الهدف الذي يسعى إليه الباحث من الإستعانة بهذه الأداة؟ و هذا يفترض من الباحث معرفة الموضوع المراد ملاحظته بعناصره و حبيباته (فضيل دليو و آخرون، 1997: 188).

فتحديد الهدف يبدأ أولاً بتحديد هدف البحث و ما يسعى البحث إلى تحقيقه، و إذا كان الباحث قد اختار الملاحظة كأداة لجمع البيانات في هذا البحث، فعليه تحديد هدف هذه الملاحظة، بمعنى ماذا تلاحظ؟ و لماذا تلاحظ؟ أين تلاحظ؟ بماذا تلاحظ؟
ماذا تلاحظ؟ أي ماهي المواضيع التي يجب أن يلاحظها و يسجلها؟ هل يلاحظ المواضيع التي لها علاقة مباشرة بهدف البحث فقط؟ أم يسجل المواضيع المادية الموجودة في الميدان بالإضافة إلى السلوكيات الإجتماعية (معن خليل عمر، 2004: 223).
لماذا يلاحظ؟ بمعنى هدف الملاحظة، و التي أعدت أساسا لجمع بيانات مفسرة للغرض الذي يحيط بموضوع البحث.

أين يلاحظ؟ أي تحديد الأفراد المعندين بالملاحظة، على أن يكونوا ممثلين لمجتمع البحث.
بماذا يلاحظ؟ بمعنى تحديد الطريقة التي سسجل بها الملاحظات، و الوقت الذي نسجل فيه الملاحظات، هل أثناء عملية الملاحظة، أو بعد الانتهاء منها مباشرة؟ و هل يتم تسجيلها على شريط صوتي أو تلفزيوني؟ أو يكتبها على الورق؟... (معن خليل عمر، 2004: 222-223) هل نخبر المبحوثين بهذه الملاحظة أم لا؟ و هذا يتوقف على تحديد نوع العلاقة التي يجب أن نقيمها مع المبحوثين.
- إعداد دليل الملاحظة:

بعد تحديد هدف الملاحظة، يتبع على الباحث إعداد الدليل الذي ينزل به إلى الميدان و يوجه ملاحظاته، وهو دليل يتضمن المحاور اللازم ملاحظتها وهي محاور ترتبط بمحاور البحث، و مع هذا فقد يكتشف الباحث أثناء إجراء الملاحظة بعض الواقع التي لم يتضمنها البحث، و لها أهميتها و مدلولها في تعميق جوانب البحث، و ما على الباحث إلا تسجيلها) فضيل دليو و آخرون، 1997: 188).

- القيام بالملاحظة:
و التي تتطلب التقييد بالدليل الذي تم إعداده، كما تتطلب من الباحث الفطنة و الدقة، و إحترام ما يلاحظه، و الإصغاء إلى اللغة المستعملة من قبل مجتمع البحث (فيروز زرارقة و آخرون، 2007: 156) و ملاحظة ما يحدث دون أي تدخل من الباحث.

- تسجيل الملاحظة:
أي تدوينها فور وقوعها و كما تجري بالضبط، حتى يتسمى للباحث تحقيق الموضوعية في البيانات المتحصل عليها، و يضمن أيضا عدم نسيانها، و قد يستعين الباحث في هذا المجال ببعض وسائل التسجيل المتوفرة.

*** تقييم الملاحظة:**
للملاحظة إيجابيات و سلبيات.
- الإيجابيات:
و ذكر منها:
تعتبر الأداة الوحيدة لجمع البيانات في حالة رفض المبحوثين الإجابة على أسئلة الإستمار أو أسئلة المقابلة.

تسمح بتجميع البيانات على الطبيعة و تسجيل السلوك مع حدوثه في ذات الوقت ، و هذا يساعد في دقة البيانات.
تساعد في التعرف على بيانات جديدة لم يتوقعها الباحث من قبل (عمار بوحوش، 2002: 51).

إمكانية إجراء الملاحظة على عدد قليل من المبحوثين.

- السلبيات:

و ذكر منها:

إنه من النادر جداً إن لم يكن من المستحيل أن يلاحظ الباحث الحياة الاجتماعية كما هي، لأنه إنسان قبل كل شيء و ليس آلة تصوير فوتografية، وأنه يمتلك الخبرات السابقة والأفكار المسبقة (معن خليل عمر، 2004: 232).

قد تستغرق الملاحظة وقتاً طويلاً و جهداً و أموالاً كبيرة، و يكون الباحث عاجزاً عن ذلك.

قد يغير المبحوثين آراءهم و سلوكهم عندما يشعرون بأنهم تحت الملاحظة (رشيد زرواتي، 2007: 266).

2- فئات و وحدات تحليل المضمون:

هي تقنيات تستخدم في الحصول على المعطيات المتضمنة في محتوى الوثائق (زعيمي مراد، 2003، ع.19: 154).

فئات و وحدات تحليل المضمون تستخدم لجمع البيانات من مجتمع البحث، لكن هذه المرآة مجتمع البحث لا يتكون من وحدات بشرية، بل من وحدات وثائقية، أي ما ينتجه البشر و يدون على مختلف الوثائق.

فئات و وحدات تحليل المضمون كغيرها من الأدوات الأخرى حتى تتحقق لها الكفاءة و تحقق الغرض الذي أعددت لأجله، لا بد أن تتسم بجملة من الشروط سبق و أن تعرضاً لها في حديثنا عن منهج تحليل المضمون وهي: أن تكون شاملة، مانعة و مناسبة. و كغيرها أيضاً من الأدوات، تتنوع فئات التحليل و وحدات التحليل.

فئات التحليل تنقسم إلى قسمين هما: فئة مازاً قيل؟ و فئة كيف قيل؟

و وحدات التحليل هي خمس وحدات هي الكلمة- الموضوع أو الفكرة أو البند- الفقرة أو الجملة- الشخصية- مقياس الوقت و المساحة. و بين هذه الوحدات هناك وحدتين هما وحدة التسجيل و وحدة السياق.

و كغيرها أيضاً من الوحدات تتبع فئات و وحدات لتحليل المضمون جملة من الإجراءات أو الخطوات في حصولها على البيانات من مضمون الوثيقة و هي: تحديد البيانات المراد الحصول عليها، و يكون ذلك بتحديد هدف البحث صياغة تساؤلاته أو فرضيه.

تصنيف فئات للتحليل، إنطلاقاً من المؤشرات المستخلصة من فروض البحث أو تساؤلاته التي أثيرت حول الموضوع، مثلها مثل سائر الأدوات الأخرى، فيوضع كل مؤشر في فئة، ثم تجراً تلك الفئة إلى وحدات عبارة عن مؤشرات جزئية (زعيمي مراد، 2003، ع.19: 154). طبعاً قبل التصنيف النهائي الباحث عليه إستشارة المختصين حول مدى إلتزام الفئات التي صنفها بالشروط المنهجية و مدى تغطيتها لموضوع البحث.

تحديد وحدات التحليل: أي ما هي الوحدات التي بمقدورها جمع أكبر قدر ممكن من البيانات في كل فئة؟ هل هي الكلمة، الموضوع، الفقرة، الشخصية... الخ؟

فحص مضمون الوثيقة باستعمال فئات و وحدات التحليل.

أما عن تقييم فئات و وحدات التحليل فنقول أن لها إيجابيات و سلبيات هي ذاتها المتعلقة بمنهج تحليل المضمون وقد سبق تناولها في فصل منهج البحث.

3. عوامل مؤثرة في اختيار أداة جمع البيانات:

كيف تجمع البيانات من مجتمع البحث؟ أي ماهي الأدوات التي سيعتمد عليها الباحث في جمع البيانات؟ هل يحتاج إلى أداة واحدة؟ أم أن بحثه يتطلب عدد معين من الأدوات حتى تتحقق التغطية الكاملة لموضوع البحث؟

في الحقيقة جواب ذلك ليس بالأمر السهل، لأن الباحث في ذلك يخضع لمجموعة من العوامل تؤثر على هذا الجواب و تحدد الأداة و الأدوات الكفيلة بجمع البيانات، و هذه العوامل هي:

3-1. طبيعة موضوع البحث:

أي الظاهرة المتناولة بالبحث، حيث أن لكل ظاهرة إجتماعية خصوصياتها، و أبعادها التي لا يمكن الكشف عنها إلا بالإعتماد على أدوات معينة، فقد تصلح أداة بحثية لجمع المعطيات عن ظاهرة، و لا تصلح لجمع المعطيات عن ظاهرة أخرى (زعيمي مراد، 2003، ع.19: 15).

فعندما يكون موضوع البحث يتعلق بعقائد الأفراد و مشاعرهم و قيمهم و تصوراتهم يمكن استخدام الإستبار أو الإستبيان.

و عندما يكون موضوع البحث يتعلق بإتجahات الأفراد و ميلهم لقياس شدة هذا الإتجاه يستلزم استخدام إستماراة قياس الإتجاه.

و إذا كان موضوع البحث يتعلق بالكشف عن الرأي السائد بين فئة واسعة من الناس يستلزم استخدام إستماراة قياس الرأي العام.

و إذا كان موضوع البحث يتعلق بالكشف عن العلاقات الإجتماعية بين الأفراد و حجمها و أشكالها يستلزم استخدام إستماراة بعد الإجتماعي.

و إذا كان الموضوع يتعلق بالسلوك الظاهر للأفراد أثناء موافق حياتهم و لفترة زمنية معينة أمكن استخدام الملاحظة بدون مشاركة.

و إذا كان الموضوع يتعلق بالسلوك الظاهر للأفراد أثناء موافق معقدة و لفترة زمنية طويلة نسبياً أمكن استخدام الملاحظة بالمشاركة.

و عندما يكون موضوع البحث يتعلق بمفاهيم وقيم و اتجاهات و آراء و عقائد مسجلة في وثائق يستلزم استخدام فنات و وحدات تحليل المحتوى (المضمون) (زعيمي مراد، 2003، ع.19: 156-157).

3-2. طبيعة المنهج المتبّع: إذا كان الموضوع يفرض المنهج، فإن المنهج يفرض الأدوات، و لهذا، فإن لكل منهج أدوات يستخدمها دون غيرها مثال:

منهج قياس الإتجاهات يفرض إستماراة قياس الإتجاه.

منهج تحليل المحتوى (المضمون) يفرض أدوات تحليل المحتوى (المضمون).

المنهج الأنثربولوجي يفرض المشاهدة بالمشاركة (الملاحظة بالمشاركة).

منهج المسح الإجتماعي يفرض الإستماراة أو المقابلة أو الملاحظة.

المنهج السوسيومترى يفرض إستماراة قياس بعد الإجتماعي.

المنهج التجاربي يفرض التجربة.

المنهج التاريخي يفرض التحليل الوثائقي.

منهج دراسة الحاله يفرض الإستماراة أو المقابلة أو الملاحظة.

المنهج المقارن يفرض الإستماراة أو المقابلة أو الملاحظة (زعيمي مراد، 2003، ع.19: 155).

منهج قياس الرأي العام يفرض إستماراة قياس الرأي العام.

3-3. طبيعة البيانات الازمة للبحث: من حيث سريتها و خصوصيتها، و تعقدها و درجة تكميمها، فإذا كانت معطيات(بيانات) حول سلوك ظاهر إلتزام استخدام المشاهدة(الملاحظة)، و إذا كانت معطيات حول قيم و آراء و إتجاهات إستخدمنا الإستماراة أو المقابلة، و إذا كان الباحث يحتاج إلى بيانات معمقة عن موضوعه إستخدم المقابلة نصف الموجهة، و إذا كان يحتاج إلى معطيات محددة إستخدم المقابلة الموجهة (زعيمي مراد، 2003، ع.19: 155 - 157).

3-4. طبيعة مجتمع البحث أو مصدر المعطيات، الذي قد يكون المجتمع بجميع أفراده، أو عينة فقط من هذا المجتمع، أما إذا كان البحث من خلال عينة فإن هذه الأخيرة هي التي تحدد أداة البحث، فإذا كانوا المتعلمين تجمع المعلومات منهم عن طريق الإستبيان، و إذا كانوا أميين تفضل المقابلة أو الملاحظة، و إذا كانوا متقدحين لتقبل شخص غربياً عنهم لكي يدرس أحوالهم و مشاكلهم، إستخدم الباحث الإستماراة أو المقابلة، و إذا تعذر الإتصال المباشر بهم بسبب رفضهم، أمكن إستخدام الملاحظة (من خليل عمر، 2004: 156).

3-5. حجم العينة: إذا كانت العينة محدودة النطاق أمكن إستخدام المقابلة أو الإستبار، أما إذا كانت العينة كبيرة الحجم فالأولى هو إستخدام الإستبيان.
و هنا نورد ملاحظة ربما ليست في إطارها و هي أن البحث الذي لا يختار عينة بل يدرس المجتمع كله يستلزم إلتزام إستخدام أداة الإستماراة في جمع بياناته.

3-6. الخبرات الفنية المتاحة للباحث: و هو أمر يتعلق بتكوين الباحث النظري و العلمي و مدى خبرته بالأداة التي يريد إستخدامها و مدى تمرنه عليها(زعيمي مراد، 2003، ع.19: 155).

4 – معايير منهجية لنقوييم أدوات جمع البيانات :

الباحث بعد أن يختار الأداة أو الأدوات التي يراها مناسبة لجمع بيانات بحثه، فهو مطالب بان تتتوفر في هذه الأداة جملة من المعايير المنهجية تحدد كيفية توظيفها في البحث.
وهي معايير استخلصنا مما مر معنا في هذا الفصل، و لا سيما الشروط الواجب توفرها في كل أداة ، و الكيفية التي تعد بها هذه الأدوات و العوامل المحددة لاختيارها.
فمن خلال ما مر معنا وقفنا على :

* ضرورة أن ترتبط الأداة بموضوع البحث و لا تخرج عن إطاره و مضامينه ،
العلمية بأية صورة من الصور ، حيث يقول احسان محمد حسن :
" اذا كانت جميع الأسئلة متعلقة بموضوع البحث فان البحث لا بد أن يجمع البيانات المطلوبة عن البحث ، و يستفيد منها في الوصول الى نتائجه النهائية " (احسان محمد حسن / 1994 : 82) .

و الأسئلة هنا: هي أسئلة الاستمارة و المقابلة الموجهة.
و كما مر معنا أيضاً فان دليل الملاحظة، و المقابلة بصف الموجهة يجب أن تكون
محاورهما على ارتباط وثيق بموضوع البحث.
و أيضاً فئات و وحدات التحليل ، يجب أن تكون ملائمة لموضوع البحث و شاملة
لجميع محاوره.
و الارتباط بموضوع البحث و تغطية محاوره ، يكون بالارتباط بمشكلة و هدف البحث ،
و أيضاً بتساؤلاته و فرضياته ، و يمكن أن تكون الأسئلة حسب عناوين خطط البحث ، أو
حسب فرضياته (رشيد رزواني ، 2007 : 223).

وهنا نقول أن أداة البحث يجب أن ترتبط بتساؤلات البحث أو بفرضيته ، فإذا تحقق هذا
الارتباط يتحقق معه ضمنياً ارتباط الأداة بهدف البحث و مشكلته و العكس صحيح.
فعلى اعتبار ما مر معنا في فصل تساؤلات و فروض البحث ، من معايير منهجية و لا
سيما ارتباط التساؤلات أو الفروض بهدف البحث و كذلك بمشكلة البحث ، يكون ارتباط
أدوات البحث بهدف مشكلة البحث ، متضمناً في ارتباط التساؤلات أو الفروض بهدف و
مشكلة البحث و العكس صحيح ، لأن التساؤلات أو الفروض و المؤشرات المتقرعة عنها
، ما هي إلا تغطية لمشكلة البحث أيضاً.

* ضرورة أن تربط الأداة بمنهج البحث ، لأن المنهج يعتبر من العوامل المؤثرة في
اختيار أداة البحث ، حيث أن لكل منهج أدوات خاصة به يجمع بها البيانات .

* ضرورة أن ترتبط الأداة بمجتمع البحث : فكما مر معنا ، طبيعة المجتمع المبحوث ،
تحدد نوع الأداة ، فإذا كان المسح شاملاً كانت الأداة المناسبة هي الاستمارة ، و إذا كان
البحث بعينة بشرية فهي إما الاستمارة أو المقابلة أو الملاحظة ، و إذا كانت عينة البحث
وثائقية فهي فئات و وحدات تحليل المضمون.

* ضرورة أن تتوفر في الأداة جملة من الشروط الخاصة باعداد الأداة من ناحية الشكل ()
الشروط هنا لا تشمل ارتباط الأداة بتساؤلات أو فروض البحث ، و لا تشمل ارتباط الأداة
بمنهج ، و لا تشمل ارتباط الأداة بمجتمع البحث ، فقد سبق تناولهما كل على حد ()
بمعنى آخر كيف هو اعداد أداة البحث ، هل هو اعداد تتوفر فيه جميع الشروط
المنهجية ؟ هل أسئلة الاستمارة كانت مصاغة بشكل سليم ؟ هل دليل المقابلة و الملاحظة
لا يوجد تداخل أو تكرار في محاورهما ، ثم هل أن فئات التحليل أيضاً غير متداخلة و
متناقضة مع بعضها البعض .

* ضرورة تبرير الباحث لاختياره هذه الأداة دون غيرها ، إذ أن المطلوب منهجياً عند
كتابة التقرير النهائي للبحث هو بالأساس تبيان المبررات المنهجية التي جعلت الباحث
يلجأ إلى استخدام أدوات لجمع البيانات دون غيرها من الأدوات (فيروز رزازقة و
آخرون ، 2007 : 98).

* ضرورة أن يوظف الباحث أداة بحثه ، أي لا يجب ذكر أداة أو أدوات جمع البيانات
مع غياب بياناتها في البحث ، أيضاً يجب أن تكون لجميع الأدوات المستخدمة في البحث
وظيفتها ، على الأقل تكون هناك تكراراً ، أي البيانات نفسها تجمع بجميع الأدوات.
و بالتالي ضرورة ظهور و ظائف جميع الأدوات المستخدمة في البحث ، كأن تكون و
وظيفة الملاحظة تكمن في تحليل و تفسير أو تعليل ما يعرضه الباحث من بيانات ميدانية

هذا و أي أداة تستخدم في البحث ، استخدامها يقتصر على جمع بيانات من وحدات مجتمع البحث فقط ، اذا كان موضوع البحث عن الصعوبات التي يواجهها العمال في مصنع ما ، و يرد في تقرير البحث ، بأن الباحث استخدم أداة الاستمارة و المقابلة ، الاستمارة استخدمت في جمع البيانات من عمال المصنع الممثلين لعينة البحث كما حددتها الباحث ، بينما المقابلة استخدما مع مدير هذا المصنع ، فهنا نقول و من الناحية المنهجية ، المقابلة لا تعتبر أداة لجمع البيانات في هذا البحث ، و عليه يكون الباحث قد استخدم فعلياً أداة واحدة فقط هي الاستمارة من خلال توظيفه المنهجي لها .

و صفة القول في هذا المقام ، أن المعايير المنهجية التي نعتمدها نحن في تقويمنا لأداة أو أدوات جمع البيانات المستخدمة في الرسائل الجامعية هي :

أولاً: تبرير اختيار أداة البحث: و نعني به ذكر الباحث المبررات التي دفعته لاختيار هذه الأداة دون غيرها من الأدوات و تقاس .

ثانياً: ارتباط الأدات بتساؤلات أو فروض البحث : و نعني به مدى تغطية الأداة لتساؤلات أو فروض البحث و المؤشرات المترقبة عنها .

ثالثاً: ارتباط الأداة بمنهج البحث: و نعني به مدى ملائمة الأداة للمنهج .

رابعاً: إرتباط الأداة بمجتمع البحث: و نعني به مدى ملاءمة الاداة لطبيعة المجتمع من حيث الحجم و الصفات .

خامساً: توفر الشروط المنهجية في إعداد الأداة: و نعني به صياغة أسئلة الاستبيان و المقابلة الموجهة و مدى توفرها على هذه الشروط ، و كذلك نعني به دليل الملاحظة و المقابلة نصف الموجهة ، و مدى توفرها على التسلسل المنطقي و أيضاً نعني به تصنيف فئات التحليل و مدى بعدها عن التناقض و التداخل فيما بينها .

سادساً: توظيف أداة البحث: و نعني به الاستخدام الفعلي للأداة من خلال ظهور بياناتها في البحث .

5 – أدوات جمع البيانات في الرسائل الجامعية :

نصل الآن، إلى الإجابة على التساؤل الأخير المتطرق عن التساؤل الثاني لبحثنا هذا، و هو كيف استعملت الرسائل الجامعية بنائها المنهجي، بحيث سنجيب في هذا المقام على مدى التزام آخر خطوة حدّدناها لهذا البناء بالمعايير المنهجية، و هي أدوات جمع البيانات، و التي عطيناها بقية أدوات جمع البيانات المتضمنة لست فئات فرعية هي :

أولاً: فئة تبرير اختيار أداة البحث:

و نعني به ذكر الباحث للمبررات التي دفعته لاختيار هذه الأداة دون غيرها، و تقاس بوجود هذه المبررات أو عدم وجودها من خلال مستويين هما:

- مبرر .

- غير مبرر .

ثانياً : فئه ارتباط الأداة بتساؤلات أو فروض البحث :

و نعني به مدى تغطية الأداة لتساؤلات أو فروض البحث و المؤشرات المترفرفة عنها، و تقاس بالتحقق الكلي أو الجزئي أو المنعدم لهذه التغطية من خلال ثلاثة مستويات ارتباطيه هي:- مرتبطة تماما.- مرتبطة.- غير مرتبطة تماما.

ثالثاً : فئه ارتباط الأداة بمنهج البحث :

- و نعني به مدى ملائمة الأداة للمنهج و يقاس بثلاثة مستويات هي:
مرتبطة تماما.- مرتبطة.- غير مرتبطة تماما.

رابعاً : فئه ارتباط الأداة بمجتمع البحث :

و نعني به مدى ملائمة الأداة لمجتمع البحث سواء من حيث الحجم، أو من حيث الصفات، و تقاس بمدى تحقق هذا الارتباط، من خلال ثلاثة مستويات ارتباطيه هي:-
مرتبطة تماما - مرتبطة - غير مرتبطة تماما .

خامساً : توفر الشروط المنهجية في إعداد الأداة :

و نعني به صياغة أسئلة الاستماره و مدى توفرها على هذه الشروط، و نعني به أيضا دليلا الملاحظة أو المقابلة نصف الموجهة، و مدى توفرهما على التسلسل المنطقى و عدم التناقض و التداخل، و كذلك نعني به فئات التحليل و مدى بعدها عن التناقض و عدم التداخل فيما بينها. يقاس ذلك بمدى توفر هذه الشروط من خلال ثلاثة مستويات هي :
- متوفرة تماما - متوفرة - غير متوفرة تماما.

سادساً: توظيف الأداة :

و نعني به الاستخدام الفعلى للأداة من خلال وجود بياناتها في البحث، و عدم تكرار البيانات مع أداة أخرى، و استغلال بياناتها في البحث، يقاس بتوظيف الأداة من عدمه، من خلال مستويين هما :
- وظفت - لم توظف .

وفيما يلى بيان ذلك في الرسائل الجامعية :

الرسالة (1) المعنونة بـ "الأوضاع الاجتماعية وانعكاساتها على وعي المرأة العاملة في الجزائر "

* تبرير اختيار أداة البحث:

- الملاحظة : غير مبرر.
- المقابلة: غير مبرر.

- الاستماره: مبرر، برر ذلك على النحو التالي:

" بما أن الاستماره تحتوي على مجموعة كبيرة من الأسئلة التي ترتبط دلالتها بمدى صدق الإجابة عليها ، و فهم و وعي المبحوثات، فقد وجد الباحث أن المقابلة الشخصية هي الضمان الوحد للحصول على البيانات بالدقة المطلوبة".

***ارتباط الأداة بالتساؤلات:**

- الملاحظة: غير مرتبطة تماما.
- المقابلة: غير مرتبطة تماما.
- الاستماراة: مرتبطة تماما حيث أن أسئلتها غطت جميع تساؤلات البحث.

***ارتباط الأداة بالمنهج :**

- الملاحظة : مرتبطة بالمنهج الوصفي.
- المقابلة : مرتبطة بالمنهج الوصفي.
- الاستماراة : مرتبطة بالمنهج الوصفي.

***ارتباط الأداة بمجتمع البحث:**

- الملاحظة: غير مرتبطة تماما.
- المقابلة: غير مرتبطة تماما.
- الاستماراة : مرتبطة تماما. يوضح الباحث ذلك : " يستخدم الاستماراة في تقصي المعلومات و الحقائق عن المبحوثات، و ذلك عن طريق تفاعلات المبحوثات و أنماط العلاقات الاجتماعية التي تربطها ببعضها البعض و سلوكيهن و علاقاتهن بالإدارة". و هي استماراة استبيان لأن نسبة الأمية في مجتمع البحث تقدر ب 59.99 %.

***توفر الشروط المنهجية في إعداد الأداة:**

- الملاحظة : غير متوفرة تماما.
- المقابلة : غير متوفرة تماما .
- الاستماراة: متوفرة تماما.

***توظيف أداة البحث:**

- الملاحظة: لم توظف.
- المقابلة: لم توظف .
- الاستماراة: وظفت فهي الأداة الرئيسية في البحث.

الرسالة (2) المعروفة بـ "أساليب الاتصال و علاقتها باتجاه العامل نحو عمله في المؤسسة الصناعية الجزائرية".

*** تبرير اختيار الأداة:**

- الملاحظة : مبرر" لأنها ملائمة لموضوع البحث، و لأن الباحث مقتنع بأن لغة الأرقام في بعض الأحيان قد تكون مضللة، و لا تكشف عن الجوانب الكامنة في المشكلة، و أن الوثائق وحدها لا تكفي للكشف عن كل العلاقات القائمة بين أساليب الاتصال واتجاهات العامل نحو العمل ".
- الاستماراة: مبرر.- تتماشى مع موضوع البحث و متغيراته، عدم قدرة المبحوثين على الإجابة كتابيا بسبب الأمية في بعض الحالات و عدم التمكن من اللغة العربية في حالات أخرى.

***ارتباط الأداة بالتساؤلات:**

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.
- الاستماراة: مرتبطة تماماً: أسئلة غطت أساليب الاتصال و ما يتعلق بها و أسئلة غطت الاتجاهات نحو العمل.

***ارتباط الأداة بالمنهج:**

- الملاحظة: مرتبطة.
- الاستماراة: مرتبطة.

***ارتباط الأداة بمجتمع البحث:**

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً (عدم وضوح كيفية إجراءها).
- الاستماراة مرتبطة تماماً " تصاغ الأسئلة بلغة يستطيع العمال ذوي المستوى الثقافي الصعييف فهمها".

***توفر الشروط المنهجية لإعداد الأداة:**

- الملاحظة: غير متوفرة تماماً (عدم وجود الدليل).
- الاستماراة: متوفرة (عدد الأسئلة 53 سؤال).

***توظيف أداة البحث:**

- الملاحظة: لم توظف.
- الاستماراة: وظفت.

الرسالة (3) المعونة بـ" واقع الاتصالات الرسمية في التنظيم " .

***تبرير اختيار أداة البحث:**

- الملاحظة : غير مبرر.
- المقابلة: غير مبرر .
- الاستماراة: مبرر. حيث بررت على هذا النحو: " سهولة معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية فضلاً عن كونها الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق و المعلومات من المبحوث خلال عملية المقابلة " .

***ارتباط الأداة بالفرض:**

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.
- المقابلة: غير مرتبطة تماماً .
- الاستماراة: مرتبطة تماماً .

فالرسالة صارت ثلاثة فروض، الفرض الأول و الفرض الثاني غطتهما أسئلة المحور الرابع من الاستماراة و الفرض الثالث غطته أسئلة المحور الثالث من الاستماراة.

***ارتباط الأداة بمنهج البحث:**

- الملاحظة : مرتبطة.

- المقابلة: مرتبطة.
- الاستماراة: مرتبطة.

***ارتباط الأداة بمجتمع البحث:**

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.
- المقابلة: غير مرتبطة تماماً.
- الاستماراة: مرتبطة تماماً.

***توفر الشروط المنهجية في إعداد الأداة:**

- الملاحظة: غير متوفرة تماماً (عدم وجود الدليل).
- المقابلة: غير متوفرة تماماً (عدم وجود الدليل).
- الاستماراة: متوفرة (عدد أسئلة الاستماراة 55 سؤالاً).

***توظيف أداة البحث:**

- الملاحظة: لم توظف.
- المقابلة: لم توظف.
- الاستماراة: وظفت.

الرسالة (04) المعنونة بـ " النمو الديمغرافي و سياسة تنظيم النسل في الجزائر"

***تبرير اختيار أداة البحث:**

- الملاحظة : مبرر ، برر الباحث ذلك في " استخدمت هذه الأداة للحصول على معلومات تتعلق بموضوع الدراسة، و أهدافها و التي يصعب الكشف عنها من خلال الاستماراة " .
- المقابلة: مبرر، برر الباحث ذلك في " تم اختيار هذه الأداة نظراً لفائدة لها في البحث الاجتماعية، لأنها تكون نوع من التفاعل الاجتماعي بين الباحث و المبحوثين، مما يسهل للمبحوثين التعبير عن مشاعرهم و أفكارهم " .
- الاستماراة: غير مبرر.

***ارتباط الأداة بالفرض:**

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.
- المقابلة: غير مرتبطة تماماً.
- الاستماراة: مرتبطة تماماً " أسئلتها غطت الفرضية العامة و الفرض المترعة عنها " .

***ارتباط الأداة بمنهج البحث:**

- الملاحظة: مرتبطة.
- المقابلة: مرتبطة.
- الاستماراة: مرتبطة.

*ارتباط الأداة بمجتمع البحث:

- الملاحظة: غير مرتبطة تماما، " استخدمت للاحظة سلوك المستخدمين بمرانع حماية الأمومة و الطفولة، ولم تستخدم للاحظة أفراد العينة ".
- المقابلة : غير مرتبطة تماما، " مقابلات أجريت مع المسؤولين أو القابلات أو الأطباء أو العاملات في العيادة، و النساء في مختلف أعمارهن حتى النساء في سن ما بعد الإنجاب".
- الاستمارة: مرتبطة تماما، " طبقت باللهجة الشاوية لارتفاع نسبة الأمية ".

*توفر الشروط المنهجية في إعداد الأداة:

- الملاحظة: غير متوفرة تماما (لا يوجد دليل)
- المقابلة: غير متوفرة تماما (لا يوجد دليل)
- الاستمارة: متوفرة تماما.

*توظيف أداة البحث:

- اللاحظة: لم توظف.
- المقابلة: لم توظف.
- الاستمارة: وظفت.

الرسالة (05) المعروفة بـ " الخطاب الثقافي في الصحافة العمومية و علاقتها بالسياسة الثقافية في الجزائر ".

- تبرير اختيار أداة البحث: مبرر" استماراة الدراسة بهذا الشكل فرضته طبيعة الدراسة نفسها وأهدافها في الكشف عن البيانات المطلوبة".
- ارتباط الأداة بالفرض: مرتبطة تماما، "فالاستماراة ضمت فئات التحليل التي جاءت مغطية لهذه الفرضيات".
- ارتباط الأداة بمنهج البحث: غير مرتبطة تماما (من حيث التسمية لكن في مضمونها مرتبطة تماما).
- ارتباط الأداة بمجتمع البحث: غير مرتبطة تماما (من حيث التسمية لكن في مضمونها مرتبطة تماما).
- توفر الشروط المنهجية لإعداد الأداة: غير متوفرة تماما (شكلا، لكنها مضمونة متوفرة).

توظيف أداة البحث: وظفت.

الرسالة (06) المعروفة بـ " بعض الظروف المؤثرة على التحصيل الدراسي للتلמיד و الأداء البيداغوجي للأستاذ ".

* تبرير اختيار أداة البحث:

الملحوظة : مبرر " كان الغرض من استعمال هذه التقنية هو الوقوف على سير الدروس و العلاقة السائدة داخل الفصل الدراسي سواء بين الأساتذة و التلاميذ أو بين التلاميذ أنفسهم ، كذلك ملاحظة العلاقة السائدة بين الإدارة بصفة عامة و الأساتذة و التلاميذ و كيفية التصرف من طرف الإدارة في حالة وقوع بعض المشاكل".

- المقابلة: غير مبرر.

- الاستمارة: مبرر " نظرا لخصوصية عينة بحثنا قمنا بتصميم نوعين من الاستمرارات، واحدة للأساتذة و واحدة للتلاميذ".

* ارتباط الأداة بالفروض:

الملحوظة: مرتبطة (يظهر هذا الارتباط من خلال التبرير الذي برر به الباحث استخدام الملاحظة).

- المقابلة: غير مرتبطة تماما.

- الاستمارة: مرتبطة تماما " أسئلة محاورها غطت جميع الفروض".

* ارتباط الأداة بمنهج البحث: مرتبطة (مع المنهج الوصفي). غير مرتبطة تماما (مع تحليل المضمون).

* ارتباط الأداة بمجتمع البحث:

- الملاحظة : مرتبطة تماما.

- المقابلة: غير مرتبطة تماما.

- الاستمارة: مرتبطة تماما. حيث تم صياغة استمارتين نظرا لخصوصية كل فئة من مجتمع البحث، فئة الأساتذة و فئة التلاميذ.

* توفر الشروط المنهجية لإعداد الأداة:

- الملاحظة: غير متوفرة تماما (انعدام الدليل).

- المقابلة: غير متوفرة تماما (انعدام الدليل).

- الاستمارة: متوفرة (عدد الأسئلة الموجهة للأستاذة 50 سؤالا، و الأسئلة الموجهة للتلاميذ 67).

* توظيف أداة البحث:

- الملاحظة : لم توظف.

- المقابلة: لم توظف.

- الاستمارة : وظفت.

الرسالة (07) المعونة بـ " الثقافة المنتجة في المؤسسة الصناعية".

* تبرير اختيار أداة البحث: غير مبرر.

* ارتباط الأداة بالفروض:

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.

- المقابلة: غير مرتبطة تماماً.

- الاستمارة: مرتبطة تماماً: أسئلة الاستمارة غطت جميع الفروض.

* ارتباط الأداة بمنهج البحث:

- الملاحظة: مرتبطة.

- المقابلة: مرتبطة.

- الاستمارة: مرتبطة.

" قبل تطبيق الاستمارة تمت دراسة أفراد العينة، و أماكن تواجدهم و الوقت المناسب لذلك...".

* توفر الشروط المنهجية في إعداد الأداة:

- الملاحظة: غير متوفرة تماماً (انعدام الدليل).

- المقابلة: غير متوفرة (انعدام الدليل).

- الاستمارة: متوفرة تماماً.

* توظيف أداة البحث:

- الملاحظة: لم توظف.

- المقابلة: لم توظف " لقد جرت المقابلة مع العديد من المسؤولين و مسؤولي العمل...".

- الاستمارة: وظفت.

الرسالة (08) المعنونة بـ" أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة و التلاميذ و علاقتها بالتوافق الاجتماعي لتلاميذ التعليم الثانوي".

* تبرير اختيار أداة البحث:

- الملاحظة: غير مبرر.

- المقابلة: غير مبرر.

- الاستمارة: مبرر، حيث بُرر استخدامها على هذا النحو: " إنها تمكن من جمع البيانات المراد جمعها من الميدان عن موضوع الدراسة. ثم إنها من جانب آخر تقييد كلا من الباحث و المبحوث بالالتزام و الإجابة فقط بما هو متصل بالموضوع دون الاسترسال و الخروج عن موضوع البحث".

* ارتباط الأداة بالفروض:

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.

- المقابلة: غير مرتبطة تماماً.

- الاستمارة: مرتبطة تماماً. حيث أن أسئلتها غطت جميع الفروض

* ارتباط الأداة بمنهج البحث: مرتبطة.

* ارتباط الأداة بمجتمع البحث:

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.

- المقابلة: غير مرتبطة تماماً.

- الاستماراة: مرتبطة تماماً. (وزعت على أفراد العينة لتمكنهم من فهم الأسئلة و الإجابة عليها).

* توفر الشروط المنهجية في إعداد الأداة:

- الملاحظة: غير متوفرة تماماً (لا يوجد دليل).

- المقابلة: غير متوفرة تماماً (لا يوجد دليل).

- الاستماراة: متوفرة تماماً.

* توظيف أداة البحث:

- الملاحظة: لم توظف.

- المقابلة: لم توظف "وظفها الباحث و استفاد منها في مقابلة كل من مدير الثانوية في البداية مرتين، ثم بعد ذلك وظفت بشكل واضح مع المراقبة العامة للثانوية من أول الدراسة الميدانية حتى نهايتها".

- الاستماراة: وظفت.

الرسالة (09) المعونة بـ "صراع الأدوار في المؤسسة الجزائرية".

* تبرير اختيار الأداة: غير مبرر.

* ارتباط الأداة بفرض البحث:

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.

- المقابلة: غير مرتبطة تماماً.

- الاستماراة: مرتبطة تماماً حيث وضح الباحث هذا الارتباط في العبارة التالية: "... و الجدير بالذكر أن الأسئلة الأربع التي طرحت كإجابة عن الفرضيتين تتفرع في حد ذاتها إلى أسئلة فرعية تتمحور حول التكوين، القوانين، طرق العمل، صعوبات العمل، المؤهلات و القدرات، الأجر، الرضا، الترقية، الاتصال، الإكثارات، وكل هذه العناصر التنظيمية هي محور اهتمام استماراة الدراسة الراهنة".

* ارتباط الأداة بالمنهج: مرتبطة.

* ارتباط الأداة بمجتمع البحث:

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.

- المقابلة: غير مرتبطة تماماً.

- الاستماراة: مرتبطة تماماً.

فالاستماراة طبقت بحضور الباحث نظراً لوجود الأمية في مجتمع البحث بنسبة (23%).

*** توفر الشروط المنهجية لإعداد الأداة:**

- الملاحظة: غير متوفرة تماماً (انعدام الدليل).
- المقابلة: غير متوفرة تماماً (انعدام الدليل).
- الاستمارة: متوفرة تماماً.

*** توظيف أداة البحث:**

- الملاحظة: لم توظف.

- المقابلة: لم توظف، حيث يقول الباحث: " من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض المسؤولين، تم استخلاص الكثير من القضايا".

- الاستمارة: وظفت.

الرسالة (10) المعروفة بـ" تقويم التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة لدى الأقسام النهائية".

*** تبرير اختيار الأداة: غير مبرر.**

*** ارتباط الأداة بالتساؤل و الفروض:**

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.
- المقابلة: غير مرتبطة تماماً.
- الاستمارة: مرتبطة تماماً (غطت أسئلة الاستمارة التساؤل الرئيسي للبحث و الفرض المترقب عنه).

*** ارتباط الأداة بمنهج البحث:**

- الملاحظة : مرتبطة.
- المقابلة : مرتبطة.
- الاستمارة : مرتبطة.

*** ارتباط الأداة بمجتمع البحث:**

- الملاحظة: غير مرتبطة تماماً.
- المقابلة: غير مرتبطة تماماً.
- الاستمارة: مرتبطة تماماً (طبقت استمارة الاستبيان لأن الأستاذة بإمكانهم الإجابة على الأسئلة دون وجود الباحث).

*** توفر الشروط المنهجية في إعداد الأداة:**

- الملاحظة: غير متوفرة تماماً (انعدام الدليل).
- الم مقابلة: غير متوفرة تماماً (انعدام الدليل).
- الاستمارة: متوفرة تماماً.

*** توظيف أداة البحث:**

- الملاحظة: لم توظف.

- المقابلة: لم توظف حيث يقول الباحث: " أما بالنسبة لطريقة استخدام المقابلة في بحثنا هذا فهي على النحو الآتي: فعلى المستوى الأول تمت على مستوى مديرية التربية... أمّا على المستوى الثاني فقد تمت على مستوى الثانويات، حيث اتصلنا بمدرائها ... بينما على المستوى الثالث استعملنا المقابلة مع الأساتذة المبحوثين حيث تمّ توضيح بعض القضايا الواردة في الاستمارة في حالة وجود غموض في العبارات المتضمنة فيها و هذا حتى يتسعى لنا الحصول على استجابة معتبرة تفيد بحثنا..."

- الاستمارة: وظفت.

عموماً هذا العرض للبيانات يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (34) : يوضح أدوات جمع البيانات في الرسائل الجامعية

نوع الأداة	توفر الشروط المنهجية في إعداد الأداة	ارتباط الأداة بمجتمع البحث	ارتباط الأداة بالمنهج	ارتباط الأداة أو بالتساؤلات أو الفروض	تبرير اختيار الأداة	الأدوات المستخدمة	أدوات جمع البيانات
لم توظف	غير متوفرة تماماً	غير مرتبطة تماماً	مرتبطة	مرتبطة	غير مرتبطة تماماً	غير مبرر	الملاحظة
لم توظف	غير متوفرة تماماً	غير مرتبطة تماماً	مرتبطة	مرتبطة	غير مرتبطة تماماً	غير مبرر	المقابلة
وظفت	متوفرة تماماً	مرتبطة تماماً	مرتبطة	مرتبطة تماماً	مبرر		الاستمارة
لم توظف	غير متوفرة تماماً	غير مرتبطة تماماً	مرتبطة	مرتبطة	غير مرتبطة تماماً	مبرر	الملاحظة
وظفت	متوفرة	مرتبطة تماماً	مرتبطة	مرتبطة تماماً	مبرر		الاستمارة
لم توظف	غير متوفرة تماماً	غير مرتبطة تماماً	مرتبطة	مرتبطة	غير مرتبطة تماماً	غير مبرر	الملاحظة

لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	غير مبرر	المقابلة	
وظفت	متوفرة	مرتبطة تماما	مرتبطة	مرتبطة تماما	مبرر	الاستماراة	
لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	مبرر	الملحوظة	
لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	مبرر	المقابلة	04
وظفت	متوفرة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة	مرتبطة تماما	غير مبرر	الاستماراة	
وظفت	متوفرة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة	مرتبطة تماما	مبرر	الاستماراة	05
لم توظف	غير متوفرة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة	مرتبطة	مبرر	الملحوظة	
لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	غير مبرر	الم مقابلة	06
وظفت	متوفرة	مرتبطة تماما	مرتبطة	مرتبطة تماما	مبرر	الاستماراة	
لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	غير مبرر	الملحوظة	
لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	غير مبرر	الم مقابلة	07
وظفت	متوفرة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة	مرتبطة تماما	غير مبرر	الاستماراة	
لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	غير مبرر	الملحوظة	08

لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	غير مبرر	المقابلة	
وظفت	متوفرة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة	مرتبطة تماما	مبرر	الاستماراة	
لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	غير مبرر	اللإلاحظة	
لم توظف	غير متوفرة تماما	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	غير مبرر	المقابلة	09
وظفت	متوفرة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة	مرتبطة تماما	غير مبرر	الاستماراة	
لم توظف	غير متوفرة	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة	غير مبرر	اللإلاحظة	
لم توظف	غير متوفرة	غير مرتبطة تماما	مرتبطة	غير مرتبطة تماما	غير مبرر	الم مقابلة	
وظفت	متوفرة تماما	مرتبطة تماما	مرتبطة	مرتبطة تماما	غير مبرر	الاستماراة	10

في تحليلنا للبيانات التي تضمنها هذا الجدول نعتمد إلى مجموعة من الجداول نحل بها كل فئة على حدى حسب كل أداة لجمع البيانات في البحث.

أولاً: أداة الملاحظة:

الجدول رقم (35) : يوضح تبرير اختيار الملاحظة في الرسائل الجامعية

نسبة (%)	ك	تبرير اختيار الملاحظة
33.33	03	مبرر
66.67	06	غير مبرر
100	09	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الملاحظة استخدمت في الرسائل الجامعية بنسبة (90%)، بينما هذا الاستخدام لم يبرر إلا في ثلث رسائل و هو ما يمثل نسبة (33.33 %) وقد تمحورت هذه التبريرات حول: ملائمتها للموضوع و كشفها لبيانات تعجز الاستمارة عن الوصول إليها.

الجدول رقم (36): يوضح ارتباط الملاحظة بالتساؤلات أو الفروض

نسبة (%)	ك	ارتباط الملاحظة بالتساؤلات أو الفروض
00	00	مرتبطة تماما
11.11	01	مرتبطة
88.89	08	غير مرتبطة تماما
100	09	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الملاحظة كأدلة لجمع البيانات لم ترتبط تماما بالتساؤلات أو الفروض، حيث أننا لم نتمكن من كشف هذا الارتباط لعدم وجود دليل الملاحظة، و الذي من المفترض أن يوضح فيه الباحث المحاور التي سيتناولها بالملاحظة، و على أساس هذه المحاور تحدد الارتباط مع التساؤلات أو الفروض.

و الرسالة الوحيدة التي ارتبطت فيها الملاحظة كأدلة لجمع البيانات بالتساؤلات أو الفروض، حدتنا ارتباطها على أساس التبرير الذي قدمه الباحث لاختياره الملاحظة كأدلة حيث وضح أنه سيستعملها لجمع بيانات كانت على صلة بفرضيات البحث.

الجدول رقم (37) : يوضح ارتباط الملاحظة بمنهج البحث

نسبة (%)	ك	ارتباط الملاحظة بمنهج
00	00	مرتبطة تماما
100	09	مرتبطة
00	00	غير مرتبطة تماما
100	09	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الملاحظة في جميع الرسائل التي تم اختيارها فيها كانت مرتبطة بمنهج البحث. و ذلك أن المناهج التي استخدمت في الرسائل الجامعية تستعمل مجموعة من الأدوات لجمع البيانات و من بينها الملاحظة.

الجدول رقم (38) : يوضح ارتباط الملاحظة بمجتمع البحث

ارتباط الملاحظة بمجتمع البحث		
00	00	مرتبطة تماما
11.11	01	مرتبطة
88.89	08	غير مرتبطة تماما
100	09	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أنه في الرسائل التسع التي اختيرت فيها الملاحظة كأدلة لجمع البيانات، لم ترتبط الملاحظة فيها بمجتمع البحث إلا في رسالة واحدة و هي الرسالة نفسها التي بررت اختيارها للملاحظة، بينما (88.89 %) من تلك الرسائل لم ترتبط فيها الملاحظة نهائياً بمجتمع البحث، في حين لم تتحقق الملاحظة الارتباط التام بمجتمع البحث في أي رسالة.

الجدول رقم (39) : يوضح توفر الشروط المنهجية في إعداد الملاحظة

توفر الشروط المنهجية		
00	00	متوفرة تماما
00	00	متوفرة
100	09	غير متوفرة تماما
100	09	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الملاحظة كأدلة لجمع البيانات لم تتوفر فيها نهائياً الشروط المنهجية الخاصة بإعدادها، و هذا في جميع الرسائل الجامعية التي اختارت الملاحظة، حيث أن الباحث لم يقم بإعداد دليل ملاحظته، الذي على أساسه تقوم الملاحظة كأدلة منهجية أو لا.

الجدول رقم (40) : يوضح توظيف الملاحظة في الرسائل الجامعية

توظيف الملاحظة		
00	00	وظفت
100	09	لم توظف
100	09	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الملاحظة كأدلة لجمع البيانات لم توظف في أي رسالة. وهنا نسأل لماذا لم توظف الملاحظة في البحث؟ هل هو عدم التمكن من هذه الأداة؟ لكن هذه الرسائل التسع التي اختارت الملاحظة نجد منها (05) رسائل أنجزت من قبل أستاذة؟ فهل هم أيضاً غير متمكنين من الملاحظة كأدلة لجمع البيانات؟ أم أن هذه الأداة يصعب

تطبيقاتها؟ و إذا افترضنا صعوبة الأداة من جهة و عدم التمكن منها من جهة أخرى، فلماذا هذا الإلتحام لهذه الأداة في الرسائل الجامعية؟!!.

ثانياً: أداة المقابلة:

الجدول رقم (41) : يوضح تبرير اختيار المقابلة في الرسائل الجامعية

نسبة (%)	نوع (ك)	تبرير اختيار الم مقابلة
12.50	01	مبرر
87.50	07	غير مبرر
100	08	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الرسائل الثمانية التي اختارت المقابلة كأداة لجمع البيانات لم تبرر هذا الاختيار، إلا واحدة فقط مبررة اختيارها للمقابلة بما تتيحه هذه الأخيرة للمبحوث من تعبير عن المشاعر والأفكار.

الجدول رقم (42) : يوضح ارتباط المقابلة بتساؤلات أو فروض البحث

نسبة (%)	نوع (ك)	ارتباط الم مقابلة بالتساؤلات أو الفروض
00	00	مرتبطة تماماً
00	00	مرتبطة
100	08	غير مرتبطة تماماً
100	08	مجموع التكرارات

يتضح من الجدول أن المقابلة كأداة لجمع البيانات لا ترتبط تماماً بتساؤلات أو فروض البحث، حيث أن جميع الرسائل التي اختارت المقابلة لا يوجد بها دليل للمقابلة، حيث أن هذا الدليل من المفروض أنه يحوي المحاور التي ستدور المقابلة حولها، و هي محاور تقارن بتساؤلات أو فروض البحث لنقف على مدى تغطية هذه المحاور للتساؤلات أو الفروض و وبالتالي ارتباطها بها.

الجدول رقم (43) : يوضح ارتباط المقابلة بمنهج البحث

نسبة (%)	نوع (ك)	ارتباط الم مقابلة بالمنهج
00	00	مرتبطة تماماً
100	08	مرتبطة
00	00	غير مرتبطة تماماً
100	08	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن المقابلة ارتبطت بمنهج البحث في جميع الرسائل التي اختارت المقابلة كأداة لجمع البيانات، ذلك أن المناهج المستخدمة في هذه الرسائل تستعمل مجموعة من الأدوات من بينها المقابلة.

الجدول رقم (44) : يوضح ارتباط المقابلة بمجتمع البحث

٪	ك	ارتباط الم مقابلة بمجتمع البحث
00	00	مرتبطة تماما
00	00	مرتبطة
100	08	غير مرتبطة تماما
100	08	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن المقابلة لم ترتبط بمجتمع البحث في جميع الرسائل التي اختارت المقابلة كأداة لجمع البيانات، فهي لم تطبق نهائيا مع مجتمع البحث سواء أكان هذا المجتمع قد بحث بالمسح الشامل أو بعينة.

الجدول رقم (45) : يوضح توفر الشروط المنهجية في إعداد المقابلة

٪	ك	توفر الشروط المنهجية
00	00	متوفرة تماما
00	00	متوفرة
100	08	غير متوفرة تماما
100	08	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن المقابلة كأداة لجمع البيانات لم تتوفر فيها نهائيا الشروط المنهجية الخاصة بإعدادها، و هذا في جميع الرسائل الجامعية التي اختارت المقابلة، حيث لا وجود لدليل هذه المقابلة الذي يguide الباحث و يحدد فيه محاور مقابلته.

الجدول رقم (46) : يوضح توظيف المقابلة في الرسائل الجامعية

٪	ك	توظيف الم مقابلة
00	00	وظفت
100	08	لم توظف
100	08	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن المقابلة لم يتم توظيفها من قبل الرسائل التي اختارتها كأداة لجمع البيانات.

هذا على الرغم من إشارة بعض الرسائل إلى أنها استخدمتها في مقابلة مدير الثانوية أو مدير المصنع أو مع الأطباء أو مع القابلات...إن نقول هذه ليست مقابلة كأداة منهجية تستعمل لجمع البيانات من مجتمع البحث، بل هي لقاءات تسهل للباحث مهمة بحثه في الميدان.

ثالثاً: أداة الاستماراة :

الجدول رقم (47) : يوضح تبرير اختيار الاستماراة في الرسائل الجامعية

نسبة (%)	كثافة (ك)	تبرير اختيار
60	06	مبرر
40	04	غير مبرر
100	10	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن نسبة (60 %) من الرسائل الجامعية بررت اختيارها للاستماراة كاداة لجمع البيانات و هي تبريرات تتمحور حول: ارتباطها بموضوع البحث، الحصول على بيانات دقيقة، سهولة معالجة بياناتها، تحقيق أهداف البحث، خصوصية مجتمع البحث، التقييد بعدم الخروج عن الموضوع.

في حين نجد أن نسبة (40 %) من الرسائل لم تبرر هذا الاختيار، هل لأنها تعتبر هذا التبرير عديم الجدوى؟ أم أنها لم تبرره سهوا؟

الجدول رقم (48) : يوضح ارتباط الاستماراة بالتساؤلات أو الفروض

نسبة (%)	كثافة (ك)	ارتباط الاستماراة بالتساؤلات أو الفروض
100	10	مرتبطة تماما
00	00	مرتبطة
00	00	غير مرتبطة تماما
100	10	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الاستماراة في جميع الرسائل الجامعية قد ارتبطت بالتساؤلات و فروض البحث.

فحتى الاستماراة الخاصة بمنهج تحليل المضمون ارتبطت بفروض البحث، وهنا نقول أنها ليست استماراة بل هي من حيث مضمونها و ما حوتة- هذه التي أسماها الباحث استمارة- تمثل فئات التحليل التي هي أداة لجمع البيانات في منهج تحليل المضمون.

و هنا نتساءل: لماذا أسماها الباحث بالاستمارة، هل هو هوس الاستماراة و وجودها الذي أصبح أمرا حتميا و لوجة في غير الموضوع المناسب؟

الجدول رقم (49) : يوضح ارتباط الاستماراة بمنهج البحث

نسبة (%)	كثافة (ك)	ارتباط الاستماراة بمنهج البحث
----------	-----------	-------------------------------

10	01	مرتبطة تماماً
90	09	مرتبطة
00	00	غير مرتبطة تماماً
100	10	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن نسبة (90 %) من الرسائل الجامعية ارتبطت فيها الاستماراة كأداة لجمع البيانات بمنهج البحث فيها. على اعتبار أن المناهج المستخدمة فيها تحتمل جمع البيانات بأكثر من أداة.

إلا أن هناك رسالة واحدة ارتبطت فيها الاستماراة تماماً بمنهج البحث و هو منهج تحليل المضمون، وقد يبدو هذا الأمر غريباً، إذ كيف يمكن لأداة تستعمل لجمع بيانات في بحث مجتمعه وحدات بشرية مع منهج يستعمل أصلاً مجتمعه وحدات وثائقية؟!.

إن تفسير ذلك أن هذه الاستماراة في حقيقة الأمر مجرد تسمية من صاحب الرسالة لكنها في الواقع فئات التحليل التي هي الأداة الوحيدة لجمع البيانات في منهج تحليل المضمون، و بدل من أن يسمى الباحث أداة بحثه بفئات التحليل سماها الاستماراة؟!!.

الجدول رقم (50) : يوضح ارتباط الاستماراة بمجتمع البحث

%	ك	ارتباط الاستماراة بمجتمع البحث
100	10	مرتبطة تماماً
00	00	مرتبطة
00	00	غير مرتبطة تماماً
100	10	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الاستماراة قد ارتبطت تماماً بمجتمع البحث في جميع الرسائل الجامعية حيث أنها تكيفت مع طبيعة هذا المجتمع. فالاستماراة التي استعملت في الرسائل التي مجتمع البحث فيها وحدات بشرية، كان تطبيقها فيه يتوقف على حجم هذا المجتمع، و مستوى التعليمي و حتى خصوصيته. وقد كان ذلك في تسعة رسائل من مجموع عشرة و هو ما مثل (90 %).

أما الرسالة التي استعملت الاستماراة (حسب تسمية صاحب الرسالة) فقد ارتبطت تماماً هي الأخرى بمجتمع البحث المكون من وحدات وثائقية، ذلك لأنّها في مضمونها فئات التحليل و هي أداة شديدة الارتباط بالمجتمع الوثائقى للبحث.

الجدول رقم (51) : يوضح توفر الشروط المنهجية في إعداد الاستماراة

%	ك	توفر الشروط المنهجية في الاستماراة
70	07	متوفّرة تماماً
30	03	متوفّرة

00	00	غير متوفرة تماماً
100	10	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الاستماراة كأداة لجمع البيانات في الرسائل تتوفرت فيها جميع الشروط الخاصة بالاستماراة و ذلك بنسبة (70 %) وقد شملت هذه النسبة كذلك الاستماراة التي هي في مضمونها فئات التحليل، وهذه الأداة الأخيرة كانت شاملة في تعريفها غير متناقضة.

أما الرسائل التي لم تتوفر فيها جميع الشروط الخاصة بالاستماراة فقد مثلت نسبة (30 %)، و هنا نقول إن الشرط الذي لم يتتوفر و جعلنا لا نحكم على الاستماراة بعدم التوفير التام للشروط المنهجية فيها، هو أن عدد الأسئلة فيها قد تجاوز 50 سؤالاً، و هذا من الناحية المنهجية غير مقبول، حيث أن أسئلة الاستماراة تكون في حدود 30 سؤالاً كما أشرنا إلى ذلك في الجانب النظري، و حتى وإن تجاوز عدد الأسئلة 30 فإنه لا يجب أن يتجاوزها بالنصف أي 45 سؤالاً.

الجدول رقم (52) : يوضح توظيف الاستماراة في الرسائل الجامعية

مجموع التكرارات	%	ك	توظيف الاستماراة
10	100	10	وظفت
00	00	00	لم توظف
10	100	10	مجموع التكرارات

يتضح من هذا الجدول أن الاستماراة وظفت في جميع في الرسائل الجامعية، فقد كانت هي الأداة الوحيدة التي جمعت بها بيانات البحث. و حتى الاستماراة التي هي فئات التحليل وظفت، حيث طبقت هذه الفئات على محتوى صفحة جريدة النصر، و جمعت البيانات التي تحتاجها الرسالة بواسطتها.

ختاماً نقول: بدأنا بحثنا هذا، فوجدنا الرسائل الجامعية قد استخدمت ثلاثة أدوات لجمع البيانات هي الملاحظة و المقابلة و الاستماراة.

ختمناه بتقصي آخر خطوة في بناء هذه الرسائل فوجدناها لم توظف الملاحظة و المقابلة، و وظفت الاستماراة و أداة لم تذكر في البحث لكنها موجودة و وظفت و هي فئات التحليل.

فالاستماراة، و فئات التحليل هما الأداتين المستخدمتين فعلاً لجمع البيانات في الرسائل الجامعية، و رأيناهما أداتين ملزمان بجميع المعايير المنهجية الخاصة بأدوات جمع البيانات.

و هنا نقول إن أدوات جمع البيانات المستخدمة فعلاً في الرسائل الجامعية ملتزمة بالمعايير المنهجية، فهل التزامها هذا سيساهم في تكامل البناء المنهجي للرسائل الجامعية؟.

خلاصة:

ذلك هو فصلنا عن أدوات جمع البيانات خطوة من خطوات البناء المنهجي للرسائل الجامعية، و الذي تطرقنا فيه إلى كل ما يتصل بهذه الأدوات نظرياً، حيث حددنا المعايير المنهجية التي يحتمل إليها في تقويم هذه الأدوات، و هي المعايير نفسها التي مثلت فئات التحليل التي صنفناها وفقاً لطبيعة موضوع بحثنا هذا، و تماشياً مع منهج تحليل المضمون.

و بتطبيقنا لهذه الفئات على أدوات جمع البيانات في الرسائل الجامعية وقفنا على جملة من الحقائق مفادها:
أن هناك إقحام لبعض هذه الأدوات، بحيث ذكرت في البحث ولم توظف و هي الملاحظة و المقابلة، فلماذا هذا الإقحام؟!.
و هناك أداة وظفت لم يذكر اسمها، فلماذا هذا الدرج في التسمية؟ بينما هناك أداة ذكرت و وظفت و تلك هي الاستمارة.
فلماذا لم توظف الملاحظة و المقابلة؟!.

و هل توظيف الاستمارة و فئات التحليل سيساهم في تحقيق التكامل المنهجي للرسائل الجامعية؟

ذلك هو محور اهتمامنا في خاتمة هذا الفصل.

الخاتمة :

حاولنا في هذا البحث الوقوف على أوجه القوة والضعف في الرسائل الجامعية ، بتحليلها نقدياً معتمدين على المراجع العلمية .
وفي تحليلنا لهذه الرسائل من خلال الفئات التي صنفناها و التي غطت التساؤلين الخاصين بهذا البحث و هما :

- ماذا استعملت الرسائل الجامعية في بنائها المنهجي؟
- كيف استعملت الرسائل الجامعية هذا البناء ؟
و صلنا إلى جملة من الحقائق مفادها : على مستوى التساؤل الأول: الرسائل الجامعية استعملت مجموعة من الخطوات هي:
 - وجود مشكلة بحث في جميع الرسائل الجامعية
 - استخدمت تساؤلات بحث كما استخدمت الفروض.
- استخدمت مجموعة من مناهج البحث هي : المنهج الوصفي ، التاريخي ، المقارن ، دراسة الحالة ، تحليل المضمون، وإن كان هناك سيطرة للمنهج الوصفي على الرسائل الجامعية بنسبة (70%).
- استخدمت الرسائل الجامعية العينة بنسبة (90%) ، بينما لم نجد إلا رسالة واحدة اعتمدت على المسح الشامل ، هذا وكانت العينات العشوائية هي الأكثر استعمالاً في البحث و ذلك بنسبة (77.79%) من مجموع الرسائل التي اختارت عينة.
- استخدمت الرسائل الجامعية ثلاثة أدوات لجمع البيانات هي الملاحظة بنسبة (80%) ، المقابلة بنسبة (70%) ، الاستماراة بنسبة 100%.

على مستوى التساؤل الثاني : الرسائل الجامعية استعملت خطوات هذا البناء كالتالي :

- التزمت الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية الخاصة بمشكلة البحث.
- التزمت الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية الخاصة بتساؤلات أو فروض البحث.
- إن ما يمثل نسبة (60%) من الرسائل الجامعية التزمت بالمعايير المنهجية الخاصة بمنهج البحث.
- إن ما يمثل نسبة (40%) من الرسائل الجامعية التزمت بالمعايير الخاصة بمجتمع البحث.
- إن ما يمثل نسبة (10%) من الرسائل الجامعية التزمت بالمعايير المنهجية الخاصة بأدوات جمع البيانات.

هذه الإجابات جعلتنا نعدل إجابتنا على التساؤل الأول وذلك على النحو التالي :
بنسبة لمنهج البحث: الرسائل الجامعية استخدمت فعلياً ثلاثة مناهج فحسب وهي : المنهج الوصفي ، منهج تحليل المضمون ، و منهج دراسة الحالة .
و بالنسبة لأدوات جمع البيانات ، استخدمت الرسائل فعلياً أداتين فقط هما : الاستماراة و فئات التحليل .

و باجابتنا على هاذين التساؤلين يمكننا الاجابة على التساؤل الرئيسي لبحثنا هذا و هو : هل الرسائل الجامعية تلتزم بناءً منهجياً متكاملاً؟

في تحليلنا لهذه الرسائل ، و جدنا رسالة واحدة التزمت في جميع خطواتها بالمعايير المنهجية ، و هو التزام حق لها التكامل المنهجي لبنائها . و هو تكامل مثل بنسبة (10%) من مجموع الرسائل ، و هي نسبة ضعيفة جداً ، لا يمكن أن نعم بـها هذا التكامل على جمـع الرسائل الجامعية . و عليه نقول : الرسائل الجامعية في جامعة منتوري قسنطينة لا تلتزم بناءً منهجياً متكاملاً.

نتيجة دفعتنا إلى طرح جملة من التساؤلات :
و اذا كان تحديد مشكلة البحث و صياغتها من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين ، و اذا كان هذا التحديد تتوقف عليه باقي خطوات البحث ، حيث أنه كلما كان هذا التحديد واضحاً كلما اتضحت معه هذه الخطوات .
اذا كانت التساؤلات أو الفروض تعمل كموجهات تقود الى تحديد مختلف الاجراءات المتصلة بالمشكلة ، و ترسم معلم الطريق الذي يسلكه البحث في حل مشكلة بحثه .
فاننا نتساءل : لماذا لم تساهم مشكلة البحث في وضوح باقي الخطوات ؟
و لماذا لم تعمل الفروض على رسم معلم الطريق المتبوع لمعالجة المشكلة ؟
بالرغم من التزام المشكلة ، و التساؤلات أو الفروض بالمعايير المنهجية الخاصة بهما في جميع الرسائل الجامعية ، إلا أن هذا الالتزام لم يتحقق في باقي الخطوات !!

فعلى مستوى منهج البحث وجدنا سيطرة شبه كلية للمنهج الوصفي على الرسائل الجامعية ، و التبرير الوحيد لاستخدامه في البحث هو ملاءمتـه للموضوع .
و هنا نتساءل : هل المنهج الوصفي هو المنهج الملائم فعلاً للمواضيع المتداولة في الرسائل الجامعية على تنوـعها و اختلاف صفاتـها و تميز أبعادـها !؟
هل استخدام المنهج الوصفي يعتبر بديلاً للمناهج الأخرى التي لم يتمكن منها الباحث ، أو يجد صعوبة في توظيفـها ؟ أو هو استخدام بداعـق القليـد لا غير ؟

و هنا نقول: أين الرسائل الجامعية من الموضوعية كمـقوم من مـقومات البحث الاجتماعي ؟ اذا كان اختيار منهج البحث يجب أن يكون اختياراً موضوعياً مبنياً على مبررات مؤسسة ، لا على امكانـيات الباحث و اعتقادـاته ، و محاولة لفرض منهج معين يعتقد في سهولة استخدامـه .
على مستوى مجـتمع البحث وجدنا من استخدم في بحـثه عـينة لم نجدـلـها أي تـصـنيـف ، فضلاً عن عدم وضـوح طـريـقة اختيار العـيـنة ، و هي الطـريـقة التي تـحدـد درـجة تمـثـيل العـيـنة لمجـتمع الـبـحـث ، و مع عدم وضـوح طـريـقة اختيار العـيـنة يكون تمـثـيلـها لمجـتمع الـبـحـث غير صـادـق و من ثـم عدم الوـثـوق في البيانات المـجمـعة من وـحدـات هذه العـيـنة .

و على مستوى أدوات جمع البيانات : وجدنا أن الرسائل ذكرت الملاحظة و المقابلة و الاستماراة إلا أنها في الاستخدام الفعلي لهذه الأدوات لم توظف إلا الاستماراة و أداة أخرى لم تذكر هي أداة فئات التحليل.

و هنا نسأل لماذا هذا الاختصار للملاحظة و المقابلة ؟ هل لأن تطبيق هذه الأدوات صعب ميدانيا ؟ أم أن الباحثين غير متمكنين منها ؟ ثم لماذا هذه السيطرة لأداة الاستماراة في الرسائل الجامعية ؟ هل لأنها أداة سهلة كما جاء في بعض تبريرات اختيارها كأداة ؟

و هنا نقول أن اختيار الأداة لا يكون عشوائيا بل تحكمه جملة من العوامل منها : طبيعة موضوع البحث ، طبيعة المنهج المتبوع ، طبيعة البيانات الازمة ، طبيعة مجتمع البحث . هذا، و لماذا الإحجام في ذكر أداة فئات التحليل في البحث و تعويضها بالاستماراة ، على الرغم من أنها الأداة الوحيدة التي ارتبطت بمنهج البحث ارتباطا تاما و توفرت فيها جميع الشروط المنهجية الخاصة باعدادها ؟

هل ذكر اسم الاستماراة بدل فئات التحليل يجعل البحث أكثر عملية ؟! في الحقيقة مثل هذا الإحجام ، يؤكد الاعتقاد الخاطئ بأن البحث الميداني هو تطبيق للاستماراة.

و على ضوء هذه التساؤلات و ما صاحبها من تفسيرات استفهامية نرى ، أن الرسائل الجامعية لم تكن تسعى إلى تحقيق هدف البحث ، حيث أن هدفها تمثل في اختيار المنهج الوصفي سبيلا للبحث و تطبيق أداة الاستماراة . و هو الهدف الذي أبعدها عن المعالجة السليمة للمشكلات التي طرحتها .

ان عدم التكامل المنهجي في بناء الرسائل الجامعية هي نتيجة البحث ، و هي تحتاج الى مزيد من البحث قصد الوقوف على أسبابها و ما قد تحدثه من تأثيرات على الأجيال اللاحقة .

و هنا نسأل : هل ضعف تكوين الباحثين يعد سببا في هذا البناء المنهجي غير المتكامل ؟ لنرجع ونقول ، لكنهم تلقو من المقايس ذات الصلة الوثيقة بالبحث الاجتماعي و اجراءاته المنهجية ، خلال سنوات تدرجهم ، ما يمكنهم - في اعتقادنا - من إنجاز بحوث بمستوى مقبول على الأقل ، وهذا السبب نقدمه كتفسير لعدم تكامل الرسائل الجامعية المنجزة من قبل الطلبة ، فماذا عن الرسائل التي أنجزت من قبل أساتذة أعدوها و هم يمارسون التعليم في الجامعة ، و يلقنون المعرفة للطلبة للاستفادة منها نظريا و منهجيا .

حيث أن الاستاذ الجامعي يفترض فيه أن يكون ملما بإجراءات البحث الاجتماعي عاما على تطبيقها في بحوثه ، فهو قدوة للطلبة ، ناصحهم ، و مرشدهم ، و موجههم فيما يواجهونه من صعوبات في مجال البحث الاجتماعي .

أساتذة وجدناهم في بحثنا هذا ، سواسية مع الطلبة في عدم التزامهم بالمعايير المنهجية للبحث ، و فهمهم الخاطئ لكثير من الأمور المنهجية و التي نذكر منها :

الفهم الخاطئ للمنهج التاريخي ، و الذي يتناول الظاهرة الاجتماعية من خلال معالجتها علميا من أجل التنبؤ بما ستحدثه من تأثيرات في المستقبل ، و ما يتبع في هذا المنهج من خطوات ، منها نقد مصادر المعلومات و المادة المجمعنة ، فالمنهج التاريخي ليس هو الخلفية

التاريخية للبحث أو لبعض فصوله ، فتلك تغطية تاريخية و هناك فرق بين المنهج التاريخي المرتبط بالبحث التاريخي و بين التغطية التاريخية للموضوع والتي قد تكون في أي بحث.

- الفهم الخاطئ للوثائق و السجلات ، فهي مصدر من مصادر جمع البيانات في البحث الاجتماعي ، و ليست أداة لجمع البيانات .

- الفهم الخاطئ للملاحظة و المقابلة ، و بما أداتين من أدوات جمع البيانات من أفراد مجتمع البحث ، تتطلبان اعداد دليل يلتزم الباحث به ، في اجراءه للمقابلة أو الملاحظة ، فهما يختلفان عن حوار الرجل العادي و ملاحظاته، هذا و المقابلة كأداة لجمع البيانات ، ليست هي تلك اللقاءات التي يجريها الباحث مع مدير المصنع ، أو ثانوية أو مركز صحي ، بهدف تسهيل مهمته في الميدان .

- الفهم الخاطئ لكيفية توظيف المنهج و العينة و أدوات جمع البيانات ، حيث أن توظيف هذه الاجراءات المنهجية يعني الاستخدام الفعلي لها من خلال ملائمتها للموضوع و الالتزام فيها بالمعايير المنهجية التي تمكنها من تحقيق هدف البحث الذي لا جله تم بحث المشكلة ، و لا يعني التوظيف، ذلك الاسترسال في تعريف هذه الاجراءات ، فكل ذلك يمثل معارف موجودة في مراجع مخصصة لذلك ، و الباحث ليس مطالب بسردها في بحثه ، بل ما هو مطلوب به هو ترجمة تلك المعرف المنهجية في البحث من خلال الاستخدام الفعلي لها و بمنهجية سليمة .

و صفة القول ان الرسائل الجامعية على الرغم من عدم تكامل بناءها المنهجي الا أن فيها من مواطن القوة ، ما يخطو بها الى التكامل ، اذا ما وجدت هذه الرسائل الاهتمام و اعادة التوجيه .

حيث أن أصعب الخطوات في البحث الاجتماعي كانت الرسائل متحكمة فيها وهي تحديد المشكلة ، و طرح التساؤلات أو صياغة الفروض .

و هنا نسأل : لماذا هذا التحكم في المشكلة و التساؤلات و الفروض ؟
في رأينا ذلك يرجع الى أن الطالب خلال تكوينه الجامعي يتلقى معارف نظرية بعيدة عن التطبيق ، و الا كيف نفسر هذا التحكم في الطرح المنهجي النظري للبحث ، عكس المعالجة المنهجية التطبيقية له .

اذن على الجامعة أن تدرج في المقاييس الخاصة بمنهجية اعداد البحث الاجتماعي التطبيق الفعلى لهذه المنهجية في الميدان ، و لاسيما كيفية تطبيق الملاحظة و المقابلة ميدانيا هذا ، وعلى الباحث كذلك ، ألا يكتفي بالمعارف التي تلقاها في مدرجات الجامعة ، لأن هذه الأخيرة لن تعطيه الا الاساسيات، أما تفاصيلها فموجودة في الكتب و المراجع و المجلات و الدوريات العلمية ... و التي يفترض إطلاع الباحث عليها.

ان أسباب عدم تكامل البناء المنهجي للرسائل الجامعية يمثل موضوعا لا تكفيه هذه السطور كي نعالجها ، بل يتطلب منا بحثه بالدراسة العلمية المنظمة الكفيلة بالكشف عن هذه الأسباب و تقديم الحلول لمعالجتها و من تم الوصول بالرسائل الجامعية الى التكامل في بناءها ، و أداء دورها باعتبارها بحث علمي يساهم في خدمة و تنمية المجتمع .

قائمة المراجع

- أولاً: الكتب (بالعربية و الفرنسية).
- ثانياً: القواميس .
- ثالثاً: المجلات .
- رابعاً: محاضرات و مؤتمرات.

قائمة المرجع :
أولاً : الكتب

- 1 - أحمد بدر ، أصول البحث العلمي و مناهجه ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة 05 ، 1989 .
- 2 - أحمد جمال ظاهر ، البحث العلمي الحديث ، دار مجلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، 1983
- 3 - احسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطباعة للطباعة و النشر ، بيروت ، الطبعة 03 ، 1994
- 4 - السيد ياسين ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة استطلاعية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 01 ، 1984
- 5 - جمال زكي ، السيد ياسين ، أسس البحث الاجتماعي ، دار الفكر العربي ، 1962
- 6 - بشير صالح الرشيد ، مناهج البحث التربوي رؤية تطبيقية مبسطة ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة 01 ، الكويت 2000
- 7 - حميدة عمراوي ، في منهجية البحث العلمي ، دار البعث للطباعة و النشر ، الجزائر 1985
- 8 - حسن الساعاتي ، تصميم البحوث الاجتماعية ، نسق منهجي جديد ، دار النهضة العربية ، لبنان الطبعة 04 ، 2003
- 9 - طلعت همام ، سين و جيم عن مناهج البحث العلمي ، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر و التوزيع ،الأردن ، الطبعة 01 ، 1984
- 10 - مجدي عزيز ابراهيم ، مناهج البحث العلمي في في العلوم التربوية و النفسية ، مكتبة الانجلو مصرية ، 1989
- 11 - مهدي فضل الله ، أصول كتابة البحث و قواعد التحقيق ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، الطبعة 2 ، 1998
- 12 - محى الدين مختار ، الاتجاهات النظرية و التطبيقية في منهجية العلوم الاجتماعية ، الجزء 01 ، منشورات جامعة باتنة ، الجزائر ، 1999
- 13 - محمد الغريب عبد الكرييم ، البحث العلمي ، التصميم و المنهج و الاجراءات ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، الطبعة 03 ، 1987
- 14 - محمد محمود الجوهرى ، عبد الله الخريجى ، طرق البحث الاجتماعي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة 04 ، 1983 .
- 15 - محمد زيان عمر ، البحث العلمي مناهجه و تقنياته ، دار الشروق للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة 02 ، 1981
- 16 - محمد زيان عمر ، البحث العلمي مناهجه و تقنياته ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة 04 ، 1983
- 17 - محمد طلعت ، عيسى ، تصميم و تنفيذ البحوث الاجتماعية ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ، الطبعة 01 ، 1971
- 18 - محمد علي محمد ، علم الاجتماع و المنهج العلمي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1983.

- 19- محمد علي محمد، علم الاجتماع و المنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 04، 1986.
- 20- محمد فتحي الشنطي، أسس المنطق و المنهج العلمي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، لبنان، 1970.
- 21- محمد صفوح الأخرس، المنهج و طرائق البحث في علم الاجتماع، منشورات جامعة دمشق ، الطبعة 04، 1994.
- 22- محمد شفيق، البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المطبعة العصرية، الإسكندرية، الطبعة 01، 1985.
- 23- معن خليل عمر، الموضوعية و التحليل في البحث الاجتماعي، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت، الطبعة 01، 1983.
- 24- معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن ، الطبعة 01 ، 2004 .
- 25- مركز البحوث التربوية، دراسات في المناهج الدراسية، طبع في المطبعة الأهلية قطر، المجلد 19، 1988.
- 26- سامية محمد جابر، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 27- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، دار التضامن للطباعة، القاهرة، الطبعة 08، 1982.
- 28- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب البحث العلمي و التحليل الإحصائي: التخطيط للبحث و جمع تحليل البيانات يدويا و بإستخدام برنامج spss، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة 01، 2005.
- 29- عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، الطبعة 02، 1981.
- 30- علي غربي و آخرون، إشكالية البحث في العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000-2001.
- 31- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 32- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، موفر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.
- 33- عمر محمد التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان، د.م.
- 34- فوزي عبد الله العكش، الباحث العلمي: المناهج و الإجراءات، مطبعة العين الحديثة، الإمارات العربية المتحدة، 1986.
- 35- فضيل دليو، أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية 130 سؤالا و جوابا، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1997.
- 36- فضيل دليو، وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

- 37- فضيل دليو (تحت إشراف)، دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 38- فيروز زرارقة وآخرون ، في منهجية البحث الاجتماعي ، منشورات مكتبة اقرأ ، قسنطينة ، الجزائر ، الطبعة 01 ، 2007 .
- 39 – صلاح مصطفى الفوال ، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، دار غريب للطباعة ، مصر ، 1982 .
- 40 – قباري محمد اسماعيل ، مناهج البحث في علم الاجتماع مواقف واتجاهات معاصرة ، الناشر منشأة المعارف ، مصر ، 1982 .
- 41 – رابح تركي ، مناهج في علوم التربية وعلم النفس ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 .
- 42 – رشيد زرواتي ، تدرييات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، مطبعة دار هومة ، الجزائر ، الطبعة 01 ، 2002 .
- 43 – رشيد زرواتي ، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، الطبعة 01 ، 2007 .
- 44 – خالدي الهداي ، قدی عبد العزيز ، المرشد المفيد في المنهجية وتقنيات البحث العلمي ، مطبعة دار هومة ، الجزائر ، 1996 .
- 45 – خير الله عصار، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1982
- 46 – غازي عنایة ، اعداد البحث العلمي ليسانس – ماجستير – دكتوراه ، دار الشهاب ، باتنة ، 1985 .
- 47– Maurice Angers , Initiation pratique a la methodology des science humaine , casbah univercité, Alger, 1997 .
- 48 – Roger Mucchielli , l'analyse de contenu des documents et de communication ; connaissances du problème , les édition ; entreprise moderne d'édition et les librairies techniques, 5^{ème} édition , 1984 .

ثانياً: القواميس

- 1 – المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، دار الشرق ، بيروت ، الطبعة 01 ، 2000 .
- 2 – محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، 1997 .

ثالثاً : المجلات

- 1 – سامي الدامغ التعدد المنهجي أنواعه وملاءمتها للعلوم الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، تصدر عن مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، المجلد 24 العدد 04 ، شتاء 1996 .

- 2 – سعود بن ضحيان الضحيان ، عبد الله الدليمي ، المنهجية والرسائل الجامعية العربية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، تصدر عن مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، المجلد 26 ، العدد 04 ، شتاء 1998 .
- 3 – مراد زعيمي ، أدوات البحث الاجتماعي محدداتها ومجالات استخدامها ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة متوري قسنطينة ، الجزائر : العدد 19 ، جوان 2003 .
- 4 فضيل دليو ، ملاحظات حول انجاز مذكرة التخرج ، مجلة العلوم الإنسانية ، منشورات جامعة قسنطينة ، سلسلة ج ، العدد 06 ، 1995 .

رابعاً : محاضرات ومؤتمرات :

- 1 – عبد الرحمن عدس ، البحث التربوي في العالم العربي بين الواقع والطموحات ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي ، إلى أين؟ عمان المملكة الأردنية الهاشمية ، 3 / 5 نوفمبر 1998 .
- 2 – عبد الغني النوري ، أساسيات البحث العلمي ، المركز العلمي للبحوث التربوية لدول الخليج ، مكتب التربية العربية لدول الخليج ، مجموعة المحاضرات التي أقيمت في الدورة التمهيدية الأولى في البحث التربوي ، 1980 – 1982 .
- 3 – فؤاد أبو حطب ، نحو استراتيجية قومية للبحث التربوي في الوطن العربي ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي إلى أين؟ عمان المملكة الأردنية الهاشمية ، 3 / 5 نوفمبر 1998 .
- 4 – فضيل دليو ، أنواع المعاينة في البحث الاجتماعية ، سلسلة محاضرات في المنهجية ، (غير منشورة) ، معهد علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، مارس 1997 .

الملحق

الملحق رقم (1): قائمة الرسائل الجامعية

الملحق رقم (2): فهرس المداول

الملحق رقم (1): قائمة الرسائل الجامعية:

وهي الرسائل العشر التي مثلت عينة البحث ، وفي التعريف بهذه الرسائل لن ذكر لقب و إسم أصحابها بالكامل ، وذلك تقاديا للتشهير أو الإحراج ، لكننا تحقيقا للموضوعية سنشير للحرفين الأولين لكل من لقب و إسم صاحب الرسالة.

صاحب الرسالة	عنوان الرسالة	السنة	الرقم
ع . م	الأوضاع الاجتماعية وانعكاساتها على وعي المرأة العاملة في الجزائر(دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لتقسيط النسيج والألبسة الجاهزة ببريكة)	1993	01
أ . أ	أساليب الاتصال وعلاقتها باتجاهات العامل نحو عمله في المؤسسة الصناعية الجزائرية	1994	02
ش . ع	واقع الاتصالات ، الرسمية في التنظيم (حالة مركبة المواد البلاستيكية – سكيكدة) .	1995	03
د . ف	النمو الديموغرافي وسياسة تنظيم النسل في الجزائر (دراسة ميدانية بولاية باتنة) .	1995	04
خ . ح	الخطاب الثقافي في الصحافة العمومية وعلاقته بالسياسة الثقافية في الجزائر (دراسة تحليلية للمحتوى الثقافي لجريدة النصر سنة 1988) .	1996	05
ح . ن	بعض الظروف المؤثرة على التحصيل الدراسي للתלמיד والأداء البيداغوجي للأستاذ (دراسة ميدانية ببعض اكماليات ولاية سكيكدة) .	1996	06
ق . ج	الثقافة المنتجة في المؤسسة الصناعية الجزائرية (دراسة ميدانية بمؤسسة المقاولة العمومية لصناعة المواد والاثاث لولاية قسنطينة) .	1997	07
ب . م	أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأساتذة والتلاميذ وعلاقتها بالتوافق الاجتماعي لتلاميذ التعليم الثانوي (دراسة ميدانية بثانوية سمية بقسنطينة)	1997	08
د . ع	صراع الأدوار في المؤسسة الجزائرية (حالة المؤسسة الوطنية للصناعات القطنية باتنة) .	1998	09
ب . ن	تقويم التحصيل الدراسي في مادة الفلسفة لدى الأقسام النهائية .	1998	10

الملحق رقم (2): يوضح فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01)	يوضح توزيع الرسائل الجامعية حسب كل سنة.....	15
(02)	يوضح توزيع الرسائل الجامعية حسب السنة و الصفة.....	15
(03)	يوضح توزيع عينة البحث حسب السنة و الصفة.....	16
(04)	يوضح خطوات البحث الاجتماعي في الرسائل الجامعية.....	40
(05)	يوضح وجود مشكلة البحث في الرسائل الجامعية.....	41
(06)	يوضح وجود تساؤلات أو فروض في الرسائل الجامعية.....	42
(07)	يوضح المنهج المستخدم في الرسائل الجامعية.....	42
(08)	يوضح مجتمع البحث في الرسائل الجامعية.....	43
(09)	يوضح طريقة اختيار العينة في الرسائل الجامعية.....	44
(10)	يوضح أدوات جمع البيانات في الرسائل الجامعية.....	44
(11)	يوضح نسبة استخدام كل أداة لجمع البيانات في الرسائل الجامعية.....	45
(12)	يوضح مشكلة البحث في الرسائل الجامعية.....	69
(13)	يوضح تحديد مشكلة البحث.....	70
(14)	يوضح صياغة مشكلة البحث.....	70
(15)	يوضح الجمل التي عرضت بها صياغة المشكلة.....	71
(16)	يوضح صياغة المشكلة حسب صفة منجز الرسالة.....	71
(17)	يوضح ارتباط الأهداف بالمشكلة.....	72
(18)	يوضح تساؤلات أو فروض البحث في الرسائل الجامعية.....	94
(19)	يوضح ارتباط التساؤلات أو الفروض بالمشكلة.....	94
(20)	يوضح ارتباط التساؤلات أو الفروض بالأهداف.....	95
(21)	يوضح توفر المعايير المنهجية في صياغة التساؤلات أو الفروض.....	95
(22)	يوضح منهج البحث في الرسائل الجامعية.....	128
(23)	يوضح تبرير اختيار منهج البحث.....	129
(24)	يوضح ارتباط المنهج بالتساؤلات أو الفروض.....	129
(25)	يوضح خطوات منهج البحث في الرسائل الجامعية.....	130
(26)	يوضح توظيف منهج البحث في الرسائل الجامعية.....	130
(27)	يوضح منهج البحث بين ذكره و توظيفه في الرسائل الجامعية.....	130
(28)	يوضح مجتمع البحث في الرسائل الجامعية.....	151
(29)	يوضح تعريف المجتمع الأصلي للبحث في الرسائل الجامعية.....	152

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
152	يوضح تبرير اختيار المسح الشامل و العينة في الرسائل الجامعية.....	(30)
153	يوضح تحديد وحدة العينة في الرسائل الجامعية.....	(31)
153	يوضح طريقة اختيار العينة في الرسائل الجامعية.....	(32)
154	يوضح ارتباط المسح الشامل أو العينة بالمنهج في الرسائل الجامعية...	(33)
192	يوضح أدوات جمع البيانات في الرسائل الجامعية.....	(34)
195	يوضح تبرير اختيار الملاحظة في الرسائل الجامعية.....	(35)
195	يوضح ارتباط الملاحظة بالتساؤلات أو الفروض	(36)
195	يوضح ارتباط الملاحظة بمنهج البحث.....	(37)
196	يوضح ارتباط الملاحظة بمجتمع البحث.....	(38)
196	يوضح توفر الشروط المنهجية في إعداد الملاحظة	(39)
196	يوضح توظيف الملاحظة في الرسائل الجامعية.....	(40)
197	يوضح تبرير اختيار المقابلة في الرسائل الجامعية.....	(41)
197	يوضح ارتباط المقابلة بتساؤلات أو فروض البحث	(42)
197	يوضح ارتباط المقابلة بمنهج البحث	(43)
198	يوضح ارتباط المقابلة بمجتمع البحث.....	(44)
198	يوضح توفر الشروط المنهجية في إعداد المقابلة.....	(45)
198	يوضح توظيف المقابلة في الرسائل الجامعية.....	(46)
199	يوضح تبرير اختيار الاستمارة في الرسائل الجامعية.....	(47)
199	يوضح ارتباط الاستمارة بالتساؤلات أو الفروض.....	(48)
200	يوضح ارتباط الاستمارة بمنهج البحث.....	(49)
200	يوضح ارتباط الاستمارة بمجتمع البحث.....	(50)
201	يوضح توفر الشروط المنهجية في الاستمارة.....	(51)
201	يوضح توظيف الاستمارة في الرسائل الجامعية	(52)

ملخص البحث:

حاولنا في هذا البحث الوقوف على مواطن القوة و الضعف في الرسائل الجامعية، لتحليلها نقدياً معتمدين على المراجع العلمية.

في تحقيقنا لهذا الهدف طرحتنا تساوياً رئيسياً مفاده: هل الرسائل الجامعية تلتزم بناءً منهجياً متكمالاً؟ وقد ضم هذا التساؤل، تساؤلين فرعيين هما:

- ماذا استعملت الرسائل الجامعية في هذا البناء؟

- كيف استعملت الرسائل الجامعية في هذا البناء؟

في إجابتنا على هذه الأسئلة، اتبعنا منهج تحليل المضمون، واستخدمنا أدواته المتمثلة في فئات و وحدات التحليل، حيث قمنا بتصنيف مجموعة من الفئات كانت مغطية لخطوات هذا البناء و المعايير التي تتحقق له التكامل.

هذه الفئات طبقناها على محتوى مجموعة من الرسائل الجامعية احترناها بطريقة عشوائية بسيطة.

فتوصلنا إلى الإجابة على التساؤلين المطروحين في البحث:

- إجابة التساؤل الأول تمتل في أن الرسائل الجامعية:

- توفرت على مشكلة بحث.
- استخدمت تساؤلات وفرض.
- استخدمت المنهج الوصفي، تحليل المضمون و دراسة الحالة، وإن كانت السيطرة للمنهج الوصفي.
- استخدمت المسح الشامل و كذلك العينة، وإن كانت العينات العشوائية هي السيطرة.
- استخدمت الاستماراة كأداة لجمع البيانات و كذلك فئات التحليل، وإن كانت السيطرة للاستماراة.

- إجابة التساؤل الثاني تمتل في:

- التزرت الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية الخاصة بمشكلة البحث. نسبة **100%**
- التزرت الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية الخاصة بالتساؤلات و الفرض. نسبة **100%**
- التزرت الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية الخاصة بمنهج البحث. نسبة **60%**
- التزرت الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية الخاصة بمجتمع البحث. نسبة **40%**
- التزرت الرسائل الجامعية بالمعايير المنهجية الخاصة بأدوات جمع البيانات. نسبة **10%**

وبالإجابة على هذين التساؤلين تمت الإجابة على التساؤل الرئيسي على النحو التالي: الرسائل الجامعية بجامعة منتوري قسنطينة لا تلتزم بناءً منهجياً متكمالاً.

و برغم عدم تكميل هذا البناء المنهجي إلا أن الرسائل الجامعية فيها مواطن قوة تمثلت في التمكّن و التحكم في مشكلة البحث و صياغة تساؤلاتها أو فروضها.

Résumé de la thèse

Nous avons tenté dans cette thèse de dégager les points forts et les points faibles des thèses universitaires afin d'en établir l'analyse critique en nous basant sur les référents scientifiques.

Pour atteindre ce but nous nous sommes posé une question fondamentale : est ce que les thèses universitaires se basent sur des structures méthodologiques fiables ?

Cette question donna naissance à deux autres questions connexes qui sont :

- qu'est ce que les thèses universitaires ont utilisé comme éléments de cette structure ?
- comment ont-elles utilisées les dits éléments ?

Dans notre réponse à ces questions nous avons suivi la démarche de l'analyse de contenu et utilisé les moyens présents dans ses catégories et unités d'analyse. Nous avons opté pour un ensemble de catégories sous-jacentes dans l'élaboration de cette structure et les normes lui permettant une certaine complémentarité.

Cette démarche, nous l'avons appliquée à un choix aléatoire simple de thèses.

Ayant abouti à la réponse aux questions posés par notre contribution, nous avons constaté :

A) Il ressort de prime abord que les thèses universitaires :

- disposent d'un sujet de recherche ;
- d'hypothèses et de référents ;
- exploitent la méthodologie descriptive ; l'analyse de contenu et l'étude des cas (quoique la méthodologie descriptive joue de la prééminence.)
- exploitent l'exposition exhaustive et les particularités (quoique les particularités aléatoires soient prédominantes.)
- utilisent le recensement comme outil d'accumulation des données et également les unités d'analyse (bien que le recensement soit prioritairement exploité.)

B) concernant la réponse à la seconde question il ressort que :

- à 100%, les thèses universitaires s'orientent sur les structures méthodologiques particulières aux sujets d'analyse ;
 - à 100 %, elles s'orientent sur les questionnements et les hypothèses ;
 - à 60%, elles s'orientent sur la méthodologie de recherche ;
 - à 40 % elles s'orientent sur les ensembles de recherche ;
 - à 10 % elles s'orientent sur les outils de collecte de données.

En répondant à ces deux questions subsidiaires nous avons abouti à la réponse à la question principale de la façon suivante :

Les thèses universitaires de l'université Mentouri de Constantine ne jouissent pas d'une structure méthodologique fiable.

Mais malgré cette carence il reste que les thèses en question disposent de certains points forts concrétisés par la maîtrise des sujets et l'exposé de leurs questionnements et hypothèses.

Summary of the thesis

We tempted in this thesis to clear the strong points and the weak points of the academic theses in order to establish the critical analysis of it while basing us on the scientific norms.

To reach this goal us is put us a fundamental question: do the academic theses take the reliable methodological structures as a basis?

This question gave birth to two other related questions that are:

- What did the academic theses use like elements of this structure?
- How did they use the so-called elements?

In our answer to these questions we followed the gait of the content analysis and used the present means in his/her/its categories and units of analysis. We opted for a set of categories underlying in the development of this structure and norms him permitting a certain complementarily.

This gait, we applied him to a simple uncertain choice of thesis.

Having succeeded to the answer to questions put by our contribution, we noted:

A) He is evident from bonus access that the academic theses:

- Arrange a topic of research;
- Of hypotheses and references;
- exploit the descriptive methodology; the analysis of content and the survey of cases (although the descriptive methodology enjoyed the pre-eminence.)
- Exploit exhibition exhaustive and particularities (although random particularities are predominant.)
- use the census as tool of data accumulation and also units of analysis (although the census is exploited in first priority.)

B) Concerning the answer to the second question he/it comes out again that:

- To 100% the academic theses move on the particular methodological structures to topics of analysis;
- To 100% they move on to questions and hypotheses;
- To 60% they move on the methodology of research;
- To 40% they move on wholes of research;
- To 10% they move on tools of data collection.

As answering to these two subsidiary questions us succeeded to the answer to the main question of the following way:

The academic theses of Constantine University Mentouri don't enjoy a reliable methodological structure.

But in spite of this defaulting he/it remains that theses in question arrange certain strong points concretized by the restraint of topics and the exposition of their questions and hypotheses.